الإخوان في البرلمان

محمد الطويل



الإخوان في البرلمان

مد الطويل

الفهرس

مقدمة

لقد شرعت في التفكير لهذا الكتاب منذ أن وطئت أقدام الإخوان المسلمين مجلس الشعب المصري عام ١٩٨٧، ثم بدأت في الإعداد له مع نهاية الدورة التي أعقبها حل المجلس، وقد كانوا نوابا به عام ١٩٩٠.

وقد اضطررت لإرجائه عندما بدأت أزمة الخليج في أغسطس من ذات العام. وما إن وضعت هذه الأزمة أوزارها حتى عدت مرة أخرى إلى استكمال العمل في هذا الكتاب.

ويعد هذا الكتاب هو العاشر لمؤلفاتي السياسية والتاريخية. ويقع هذا منها في الترتيب الثالث من دراساتي البرلمانية حيث كان الكتاب الأول "**برلمان الثورة**" وهو يتعرض للفترة من ١٩٥٧-١٩٧٧. والثاني كتاب "**يهود في برلمان مصر**" وهو يتعرض لدراسة ممارسة نواب البرلمان من اليهود المصريين منذ أوائل القرن الحالي حتى يناير ١٩٥٢. وأما كتابنا الحالي "**الإخوان المسلمون في البرلمان**" فهو يتعرض لتقييم التجربة البرلمانية لهذه الفئة من المصريين.

وكانت دوافعي لإخراج هذا العمل.. ما كُتب وما قيلَ عن "الإخوان المسلمين" منذ ظهورهم وتطور حركتهم ومحاولاتهم في خوض التجربة البرلمانية؛ في محاولة لرصدها وتتبعها واستشراف آفاق المستقبل بالنسبة لها.

وقد مكنتني ظروف عملي في الصحافة كمحرر برلماني وسياسي، من متابعة أعمال الإخوان البرلمانية، وقد اتضح لي أنهم يمثلون أكبر وأقوى معارضة برلمانية في التاريخ النيابي المصري الذي يمتد في عمق الزمان، أكثر من قرن من الزمان، وأن سعيهم للبرلمان لم يكن معاصرا، وإنما كانت لهم محاولاتهم بدءا من مؤسس الجماعة الأستاذ حسن البنا ومرورا ببعض أفراد الجماعة وأنصارها حتى عام ١٩٨٧.

وبذلك، فالإخوان المسلمون يعدون أحدث قوى سياسية للبرلمان المصري، فقد سبقها الشيوعيون والاشتراكيون والناصريون وغيرهم.

وقد تعرضنا للكتابة في هذا الموضوع للأهمية الكبرى للإخوان المسلمين في تاريخنا السياسي والاجتماعي. وكذلك سقوط نظريات وضعية وأيديولوجيات أخرى تبرز مدى صحة وموضوعية وصلابة وحضارة "المبادئ الإسلامية" والتي يرفع لواءها العديد من الجماعات الإسلامية وعلى رأسهم جماعة "الإخوان المسلمين". والتي وإن كان الانطباع عنها أنها جماعة دينية إلا إنها - واقعيا - جماعة سياسية واجتماعية أيضا.

إنها لم تأت بدين جديد، ولا تدعو لدين حديث، ولم تأت بمذهب جديد في الدين، وإنما هي تدعو إلى تجديد العمل بالإسلام؛ لأن الإيمان بالإسلام سابق لوجودها؛ وبذلك فهي تدعو إلى العمل بدين قائم موجود. وفي رأيها أن نظم الإسلام هي أنسب وأفضل النظم للحياة.. لأنه دين سماوي من قبل الله جل شأنه، يصلح لكل زمان ومكان. ولا يرتبط بنظرة حاكم ديكتاتوري أو لصفوة طاغية، وإنما هو نظام إلهي للبشر جميعا.. وهذا صحيح.. وذلك حق.

وهذا الحق يلقى مقاومة وحربا من أي ديكتاتور حاكم أو فئة مستبدة طاغية.. أو قوى غريبة مضادة.. وإن كان الإخوان يطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية فإن ذلك ليس وقفًا عليهم وحدهم، وإنما هناك جماعات وأحزاب وأفراد يطالبون بذلك أيضا، إلا أن الإخوان أيضا أقدمهم وأسبقهم في ذلك منذ ما يزيد على نصف قرن.

وقد وصف كل من طالب بتطبيق الشريعة الإسلامية أنه من أهل السلفية أو الحاكمية أو الأصولية وما شابه ذلك من تعبيرات وتصنيفات. وهذا المطلب، وأن كان يبدو صعبا للبعض، إلا أنه أبسط من ذلك بكثير، وأما صعوبته فهذا يبدو من مقاومة تحقيقه أو تطبيقه منذ سنوات طويلة مما حدا بالبعض أن يرى أن ذلك التطبيق صعب وعسير. وسنثبت ذلك خلال صفحات هذا الكتاب عندما نعرض مجلس الشعب برئاسة الدكتور صوفي أبو طالب وبتوجيه من الرئيس السادات لتطبيق التشريعات الإسلامية في بعض القوانين.

ولعل هذه التشريعات يشير إليها البعض بأنها صعبة التطبيق، وسنؤكد عكس ذلك من خلال هذا البحث.

ومن المتابعة الفاحصة لممارسة الإخوان المسلمين البرلمانية فإنهم كانوا لا يتوقفون عن المطالبة بتقنين الشريعة؛ وإنما كانت لممارستهم أبعاد أخرى تدور كلها حول النظرية الإسلامية.

وقد سعى الإخوان لتحقيق أبعاد أخرى تساند وتمهد لذلك. ومن هذه الأبعاد السياسات العامة والتي تترجم غالبا إلى قوانين أو قرارات أو إجراءات. وكذلك السلوكيات.

وفي سبيل ذلك لاحظت اهتماماتهم ببعض المحاور التي يرون أنها رئيسية في ممارساتهم البرلمانية لتحقيق هدفهم، وهو تطبيق الشريعة الإسلامية. ومن هذه المحاور: الصدام مع الأمن وما يمثله من سياسة حكومية إزاءهم. وكذلك: الإعلام، والثقافة، والتعليم، والاقتصاد، والحكم، وتأكيد هويتهم الإخوانية الذاتية، وغيرها من محاور أخرى.

ولعلنا لا نخفي الهدف من تقويم هذه التجربة البرلمانية للإخوان المسلمين وهو الوصول إلى إجابة عن سؤال محدد وضعته نصب عيني وأعتقد أنه يهم آخرين يسعون لإجابته أيضا ألا وهو: هل يمكن للإخوان المسلمين أن يكونوا جزءا من نسيج الدولة الرسمي أو جزءا من النظام السياسي للدولة أو لا يمكنهم ذلك ويبقون خارج هذا وذاك؟!.. وللإجابة عن ذلك السؤال كانت هذه الدراسة وذلك الكتاب.

وإن لم أتمكن من حصر كل حيثيات الإجابة فإنني قد اجتهدت ساعيا للإجابة ببعض ما وصلت إليه إن لم تكن كلها، وإن كنت أعتقد أن بعض الحيثيات التي وصلت إليها تكفي للإجابة. وعلينا أن نطالع صفحات الكتاب لنصل إلى إجابة واحدة أو أكثر من إجابة. وإن كنت اجتهدت فأخطأت فلي أجر. وإذا كنت على صواب فلي أجران. وإن كنت قد التزمت الموضوعية الدراسية فإن ذلك بهدف الوصول إلى الحقيقة فقط.

الفصل الأول

الإخوان المسلمون ومعركتهم الانتخابية

الإخوان المسلمون ومعركتهم الانتخابية

في تاريخ مصر المعاصر.. لم تتعرض جماعة أو مجموعة من المرشحين بمثل ما تعرضت له جماعة الإخوان المسلمين من هجوم قاس وشديد، بل إلى قتل وسفك الدماء.

فعندما قررت هذه الجماعة أن تقدم مرشحيها للجماهير من خلال قائمة موحدة مع حزبي العمل والأحرار.. أي بمثابة تحالف.. تعرض الإخوان المسلمون لشتى أنواع القمع الإعلامي من كافة الأحزاب الرسمية والتيارات السياسية الأخرى.

وقد بلغت هذه الحملة الإعلامية حدا من القسوة والضراوة.. تمكنت من رصدها ومتابعتها؛ الأمر الذي أثار في ذهني تساؤلات عددية منها:

كيف يتجاهل المهاجمون والناقدون والسياسيون - من كافة الأحزاب والتيارات - أن هؤلاء المرشحين مصريون، لهم ذات الحقوق السياسية التي يمارسونها هم أنفسهم بل ويسعون إلى المزيد منها، فكيف يدعون إلى مصادرة وحرمان هؤلاء المصريين - أيا كانت انتماءاتهم- من ذات الحقوق التي يطلبونها لأنفسهم؟!

هل كان هدفهم تضييق قاعدة الديمقراطية واستئثارهم بها؟ وهل الديمقراطية تتسع وتضيق هكذا؟!

وهل كان مبعث هجومهم الشديد هو الخوف من نجاح مرشحي الإخوان المسلمين، وإذا كان الأمر كذلك، أفلا يعتبر ذلك مصادرة وضغطا وقمعا للناخبين أنفسهم؟!

وهل من الديمقراطية تخويف وترويع الجماهير من الممارسة الديمقراطية الواسعة؟!

وهل كان هدفهم عدم نجاح الإخوان المسلمين بنسبة كافية تؤهلهم لتشكيل الحكومة؟ أو كان هدفهم حصارهم وتضييق الخناق عليهم حتى لا ينتشر تأثيرهم ولا تتحقق دعوتهم؟!

وربما كان هذا الهجوم يحمل في طياته رعبا من تصفية حساب قديم. حيث إن عناصر كل القوى والتيارات السياسية قد أخذت نصيبها من النفوذ والحكم منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ إلا قوى الإخوان المسلمين التي ضربت أكثر من مرة. واعتقلت أكثر من مرة.. ولكنها عادت بعد كل ذلك أكثر قوة وأشد إصرارا.

وهل كان باعثهم الخشية على أوضاع قائمة ومكاسب نالوها ونفوذ بلغوها؟!.. هل خافوا على أنفسهم من السقوط أو الإطاحة بهم؟!

هل كان الخوف من انهيار كياناتهم السياسية المصطنعة والهشة وفضح أساليبهم وأكاذيبهم على الملأ؟

وهل كان الخوف من التجربة واستمرارها وتعديلها أو تطويرها أو تتويجها بحيث يبدو الإخوان بقواهم الحقيقية على الساحة السياسية ما يهدد قوى ظاهرية لديها من الشكل أكثر مما لديها من المضمون؟!

وهل كان الهدف ألا يكون الإخوان جزءا من النظام السياسي للدولة والحرص على أن يظلوا دائما جزءا طريدا وشريدا ومنفصلا عن النظام؟

وأخيرا هل كان يخشى من بروز دورهم الولوج في ساحة السياسة المصرية. حتى لو كان ذلك الدور إيجابيا يحقق مصلحة الدولة العليا!! وبذلك يسحب البساط من تحت بعض القوى أو التيارات الأخرى؟!

وإذا كانت الحجة التي رفعوها على رايات هجومهم الهدام، هي أن الإخوان المسلمين جماعة غير رسمية أو غير شرعية.. فإن من الأفضل أن تسعى جماعة غير شرعية للتعبير عن نفسها من خلال قناة شرعية – كالبرلمان - بل أليس من الأفضل أن يكون الحال كذلك عكس جماعة أو حزب رسمي أو شرعي يلجأ إلى أساليب وقنوات غير رسمية أو غير شرعية؟؟

وهكذا عاد الإخوان تحيط بهم الضجة والصخب من جراء الحملات الإعلامية المضادة.. هكذا يعودون.

وكانوا عندما يتغيبون وراء قضبان المعتقلات والنفي بالواحات، ويلاقون أشد وأفتك أنواع التعذيب، كنا لا نسمع مثل هذه الحملات والضجيج استنكارا لما يحيق بهم، بل كانوا يشيعون بألسنة حداد حتى وهم في غياهب تلك الظلمة!! فهل كان ذلك شماتة وتأييدا لما لحق بهم أو من الخوف منهم؟! وهل الضجيج الذي استقبلهم كان، أيضا، خوفًا منهم؟! ومن المعروف أن الخوف يكون – دائما - من الأقوى؟؟

وهكذا نرى أن الصخب والضجيج يشيع به الإخوان عندما يغيبون، ويستقبلون به عندما يعودون؟!!

وبالطبع فإن عودتهم واختراقهم الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٨٧ قد شمل - ضمن ما شمل - حزبي العمل والأحرار المتحالفين معهم حتى يتمكنوا من العودة.. وخوض الانتخابات وكسب مقاعد برلمانية.

وإن كان الإخوان نصيبهم من الحملة أكبر وأكثر مساحة، ذلك لأنهم هم القادمون، والعائدون بكل ثقل ووزن وقوة.

وبعد التساؤلات السابقة والتي حاولنا فيها الوصول إلى نوايا ودوافع هذه الحملة الشرسة فإننا نتعرض لجانب منها ثم نخضعها للتحليل. لنصل إلى أي مدى تتطابق مع ما حاولنا الوصول إليه من دوافع ونوايا.

فهذا أشد الناصريين تعصبا وولها بفكر ومنهج عبد الناصر، ولاسيما سياسته إزاء الإخوان المسلمين. هاجمهم بقوله[1].

"إن التحالف بين حزبي العمل والأحرار والإخوان قد كشف نقاط الضعف في كل منهم على حدة وظهروا عرايا إلا من ثياب قليلة تستر عورتهم".

ويستدرك قائلا: "والواقع أنهم ينحدرون من سلالة مشهورة أساءت إلى الوطن وزعزعت أمنه واستقراره، ومنذ أن ظهروا على مسرح الحياة السياسية في مصر في الفترة الأخيرة من السبعينيات.. فلا يوجد استقرار ولا أمن في البلاد، بل قلاقل واضطرابات وفتن وتعصب لم نعرفها من قبل".

ثم أضاف: "وإن من فضائل المعركة الانتخابية أنها كشفت هؤلاء.. وسلطت عليهم الأضواء وظهر جليا أن ما كان يحدث على أنه مصادفة أو خطأ في السبعينيات والثمانينيات وحتى الآن ليس إلا قرينة على أنهم يريدون أن يفتحوا الباب على مصراعيه حتى تتحول مصر إلى صورة من لبنان.. ومن أجل ألا يحدث

هذا.. ومن أجل أن نغلق هذا الباب الذي يحمل الرياح السوداء لابد أن ترفع العصابة عن عينيك يـا أخـي المواطن وألا تعطي صوتك لتجار الكلام وحملة الشعارات.. ودهاقنة الدين".

وفي موضع آخر يتهكم بقوله: "إن الناس جميعا يعرفون مدى مصداقية هذا الشعار - الإسلام هو الحل - فالقوانين الحالية والسابقة مستمدة من الشريعة الإسلامية، لكنهم بالطبع يعنون شيئا آخر بهذا الشعار. فهـم يعنون بشعار الإسلام هو الحل أن يصبحوا هم الحكام فهم كهنة الدين الجديد.. ودينهم الجديد هو الإسلام الذي يقيمهم حكاما.. فالمجتمع كله كافر ويستحق عذاب النار".

ويتصدى للإخوان أيضا أحد رموز التيار الشيوعي والناصري باتهامات أكثر حدة من سابقه حيث قال:

"إن الملصقات التي يعلقها تحالف العمل والأحرار مع جماعة الإخوان المنحلة إنما تعبر عن انتهازيـة رخيصة.. بل إن تلك الملصقات فيها إيماءات تحريضية على قلب نظام هذا البلد وتدميره.

نعم الإسلام هو الحل.. ولكن أيضا: كيف؟

نقبل هذا الكلام وحده كمجرد شعار، ولكن أن يلحق بهذا الكلام "فهيا إلى العمل" ودون تحديـد ماهيـة العمل.. هل هو العمل "الفعل" أي: الجهاد.. أم هو العمل "الاسم" أي: حزب العمل؟

فهذا ما يقتضي أن نقف عنده.

هل من أجل الشعبية والجماهيرية ومحاولة تخطي نسبة الثمانية بالمائة يكون التحالف مع جماعة فكرها واضح تماما في أنها ضد القومية العربية[٢].

وفي هجوم آخر يقول أحدهم: "وهم إذا تحدثوا اليوم عن الديمقراطية فذلك لفترة مؤقتة كي يسمح لهـم بالنشاط.. أما هم دعاة الشمولية، والحزب الواحد، وحكم الإمام، وسيطرة أهل العقد والربط أو الحل والعقد.. أي الصفوة؛ بحكم أن تفقههم في الدين يعطيهم منزلة أعلى من سائر المواطنين".

ثم يحذر منهم بقوله: "وكلنا مسئول عن الكارثة.. التي يمكن أن تحدث لو نجح أنـصار ذلـك التيـار السياسي الديني في إحراز مواقع ذات شأن في الانتخابات الحالية.. إن ذلك نذير بالقـضاء علـى الدسـتور والديمقراطية والقانون، بل والاستقرار، ولنتمسك بشعار "الدين والوطن للجميع" بدلا من شـعاراتهم التـي ستقودنا إلى كارثة محققة اليوم أو غدا".

ثم يستدرك في موضع آخر: "ولتتأملوا تجربة الخوميني في الشرق من عالمنا العربي.. لنعرف مـاذا ينتظرنا إذا ما ساد ذلك الشعار، وذلك المنهج كقاعدة لحياتنا ونظامنا.

ويضيف قائلاً: "إن ما ينتظرنا إذا انتشر الخوميني - لا قدر ا - الكارثة.. وظلام العصور الوسطى ومزيد من الفتنة من كل الأنواع[٣]".

ويتضح لنا من خلال هذا الهجوم السابق عدة حقائق:

أولا: أن الناصريين – دائما - يشوهون الحقائق ويقلبون الموازين، تعصبا لـرأيهم، وينزلقـون فـي حديثهم إلى ما ينافي الأخلاق والآداب العامة، وتعوزهم الحجة والمنطق السليم، حين يـصفون تحالف الإخوان وحزبي الأحرار والعمل "**بأنهم عرايا إلا من ثياب قليلة تستر عوراتهم**".

ثانيا: يصفون الإخوان المسلمين بأنهم مثيرو الاضطرابات والقلاقل في السبعينيات، والحقيقة غير ذلك، لأن مثيري الاضطرابات هم الشيوعيون والناصريون، وهما وجهان لعملة واحدة، وإن اختلـف المسمى، فعندما استفحل أمر الشيوعيين في الاضطرابات عام ٧٧، أفرج الرئيس الراحل أنور السادات عن الإخوان وخرجوا من المعتقلات، ليتصدوا للغوغاء من مثيري الشغب وانتفاضـة الحرامية، وسمح السادات للإخوان بممارسة السياسة كما سمح بصدور مجلتهم "الدعوة"، وكان يقصد السادات مجابهة الشيوعيين والناصريين من مثيري الاضطرابات.

ثالثًا: إن الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات الحرة هو قمة الحرية والديمقراطية وهـو أفـضل الوسائل السياسية والشعبية، وهو مطمح لكل التيـارات علـى الـساحة.. ولكـن الناصـريين والشيوعيين لهم رأي آخر مخالف؛ إذ يرون أن لكل حزب أو فئة الحـق فـي الانتخابـات إلا الإخوان فليس لهم - من وجهة نظر الشيوعيين - أيـة حقـوق انتخابيـة، ولا يـسمح لهـم بالانتخابات الحرة؛ لأنهم إذا وصلوا إلى الحكم فإن ذلك يعتبر خطرا يجب إيقافه بكل الطـرق والوسائل.

رابعا: يلصق الناصريون التطرف والإرهاب بالإخوان المسلمين وهي سمة الجماعات المتطرفة التـي تكفر المجتمع.. وليس ذلك صحيحا لأنهم لو كانوا كذلك فلماذا أفـرج الـسادات عـنهم مـن المعتقلات.. ولماذا سمح لهم بخوض الانتخابات، ولماذا تحالف معهم حزبان من صنيعة نظـام ثورة يوليو؟!

خامـسا: محاولة منعهم من الاشتراك في الانتخابات، وتصعيد تأليب السلطة عليهم، واتهـامهم بـأنهم يسعون حثيثًا إلى قلب نظام الحكم.

سادسا: بل ويمتد الاتهام إلى أنهم ضد القومية العربية. ذلك الشعار الناصري الذي رفعه عبد الناصـر وتابعوه.. وهو لا يزيد عن كونه شعارا وليس هدفا. وإن كان ذلك الاتهام غير صحيح، حيـث إن الإخوان منتشرون في معظم الدول العربية. وليس من المنطقـي أن يناهـضوا الاتحـاد أو التضامن العربي، بل إنهم يعتبرونه وسيلة وأحيانا هدفًا لتحقيق ما يصبون إليه لتطبيق الشريعة الإسلامية في كل الدول العربية.

سابعا: أما اتهامهم بأنهم اتخذوا الديمقراطية وسيلة مؤقتة لخداع الجماهير، فإنهم ليسوا بمخادعين ولـو تحقق هدفهم فسوف يثبتون مصداقيتهم، لأنهم تربوا على ديموقراطية **وشَاوِرهم في الأَمر** وليس على مبدأ **فَاستَخَفَ قَومه فَأَطَاعوه** !!

ثامنًا: وإذا كانوا فقهاء في الدين فهذه نقطة تحسب لهم. وتعني أنهم يدركون هدفهم. وتعني أيضا أنـه يمكن أن يكون من بينهم أهل مشورة كنظام المستشارين الذين يساعدون أو يعينـون لرؤسـاء الدول الغربية المتقدمة. وعموما فإن الرأي الأخير لمدى قناعة الجماهير بذلك.

تاسعا: أما حصولهم على مواقع ذات شأن عن طريق الانتخابات - وأعتقد أنه يلمح بـذلك لوصـولهم إلى تشكيل حكومة - فلا يعني ذلك القضاء على الدستور والقانون والاسـتقرار. فالحقيقـة أن مخالفة الدستور والقانون والتحايل عليهما والالتفاف حولهما يأتي أحيانًا من بعض الحكومـات مستندة في ذلك إلى الأغلبية البرلمانية. وأما الاستقرار فكلنا يعرف أنه يتحقق بالعدالة.. وأيـن هي العدالة؟

عاشرا: وأما الدعوى بأنهم خومينيون. فهذا غير صحيح. لأن الخوميني. قام بثورة على نظـام شـاه إيران. وإن قامت الثورة بالتصفية الجسدية لبعض رجالات حكم شاه إيران، فهذا ما يمكـن أن تفعله أية ثورة في العالم الثالث.. وحدث ذلك كثيرا بالفعل ولم يقتصر على الخـوميني فقـط.. وإن كنا نختلف في ذلك من الجانب الإنساني. إلا أنه ربما يـرد علينـا الـبعض بـأن تلـك الممارسات كانت رد فعل لما ارتكبته نظم الحكم تلك من قهر وتعذيب إلى حـد القتـال حيـال شعوبها.. إلا أننا نصر على رؤيتنا واعتقادنا برفض تلك الممارسـات التـصفوية الانتقاميـة، وضرورة التمسك بالأساليب القانونية والإنسانية.

وكما أن الخوميني قد أتى عن طريق الثورة.. وليس بانتخابات ديموقراطية، فإن الإخـوان إذا جـاءوا إلى الحكم فإنهم لا يدرون ما إذا كانوا سيأتون حكاما أم معارضة.. فأسلوب تواجدهم وحضورهم البرلمـاني والسياسي يختلف عن الخومينيين.

أما القول بأن الإخوان سيعودون بنا إلى ظلام العصور الوسطى في أوروبا.. فإن الأمر يختلف أيضا. ففي العصور الوسطى كان رجال الدين في أوربا يسعون، بل نجحوا في السيطرة على الحكم والدولـة مـن خلال ادعاءاتهم بتوفير صكوك الغفران لمن يطيعونهم، وبذلك سيطروا على الدولة عن طريـق الخرافـات، وأما في حالتنا هذه، فإن الإخوان لم يتسلطوا على الجماهير، بل قدموا أنفسهم كمرشحين، كـأي مرشـحين برلمانيين.

وللجماهير الحرية في الاختيار والترجيح. كما أن دعوة الإخوان ليست سرية، فهم يطالبون علنا منـذ نشأتهم، بتطبيق الشريعة الإسلامية. ولم يدعوا الكهنوت كغيرهم، بل هم يدعون إلـى هـدفهم علـى منـابر الجوامع والمنتديات وفي بعض المناسبات والمحافل العامة والخاصة.. كما أنهم يدركون أن للإسلام حضارة. تعد أطول الحضارات التاريخية وأهمها وأكثرها تأثيرا حتى على أوربا. التي كانت قد عاشت ظلام العصور الوسطى وقد استأثرت بالحضارة الإسلامية في تلك الآونة، كما جاء ذلك في بعض مؤلفاتهم التاريخية.

ونصل إلى أحد الكتاب الكبار وأحد أقطاب الصحافة القومية، حيث كان من أشد الكتاب غلوا ضد تلـك التحالف.. بل كان أكثرهم هجوما طوال الانتخابات.

فكتب مرات متتالية، وبدأ هجومه قائلاً:

"كيف يستقيم أن يدخل مرشح الإخوان مع مرشح الاشتراكيين في قائمة انتخابية موحدة باسم المعارضة؟

"كيف يستقيم أن يدخل مرشح الإخوان مع مرشح الاشتراكيين - روافد ثورة يوليو - رغم التناقضات الجذرية بينهما؟

لكنها المناورات الانتخابية والانتهازية الحزبية التي جمعت من قبل بين الوفد والإخوان قبل الطلاق الأخير.

ليس مقبولاً أن يتقدم الإخوان للترشيح تحت واجهة حزب العمل - مثلاً - أو حزب الأحرار، مادام المجال مفتوحا أمامه للترشيح مستقلا في الدوائر الفردية.. وليس مقبولاً أن يتخفى مرشح جماعة دينية في ثوب آخر حتى يضمن الوصول إلى مجلس الشعب.. لأن مبادئ جماعة الإخوان شيء.. ومبادئ العمل أو الأحرار شيء آخر.

والأمانة السياسية تقتضي من كل مرشح أن يكشف الغطاء عن وجهه ومبادئه، سواء رضي بها الشعب أم لا، وحتى يتعرف الناخبون على موقفه المحدد من القضايا والمشاكل وحتى لا يفاجئهم بتغيير جلده ولونه بمجرد دخوله إلى المجلس ووصوله إلى المقعد، وهو ما أسميه "مصداقية المرشح".

ويستطرد نفس الكاتب في هجومه في موضع آخر(٤):

ولمصلحة من لعبة القوائم الموحدة التي تقدم بها حزب العمل في الانتخابات بالتحالف مع الإخوان وحزب الأحرار؟؟

ولمصلحة من التحايل المكشوف لإدخال مرشحي الإخوان مع مرشحي العمل والأحرار تحت عباءة واحدة بينما الهويات مختلفة، والأهداف متناقضة؟

ولمصلحة من الخليط المتنافر من المرشحين في قائمة التحالف الثلاثي. بلا برنامج محدد وشامل وبلا فكر سياسي واضح؟ أتساءل: لمصلحة من؟

وبنظرة إلى مساحة التحالف المؤقتة - والقائمة على المصالح الحزبية الضيقة - فإنها تكشف حجم أحزاب الأقلية وتشرذمها إلى دكاكين "سياسة مفتوحة" للمتاجرة باسم المبادئ وانتحال الصفات المتغيرة.. من أجل الوصول إلى أهداف حزبية ومكاسب ذاتية، وبحيث صارت لا تمثل الواقع ولا تعبر عن البرامج المعلنة والشعارات المرفوعة.

وهو ما يعني أن أحزاب المعارضة الصغيرة تدرك حجمها الضئيل على الساحة السياسية بعيدا عن الصوت العالي لصحفها.. وهو بمثابة إقرار منها بعجزها عن الحصول بمفردها على نسبة الـ ٨% من أصوات الناخبين.

إذن فالهدف من وراء التحايل بالقائمة الموحدة والتحالف المؤقت هو الوصول إلى مجلس الشعب.. والحصول على الحصانة البرلمانية.

حتى ولو كان ذلك بالغش والخداع.. وتغيير الجلود وإطلاق اللحى.

وما يحدث من تغيير الجلود والأقنعة وبيع المبادئ يضفي ظلال الريبة والشكوك حول حقيقة المرشحين وأهدافهم، ومن واجب الناخب أن يسأل المرشح: ما هي هويتك؟ وما هي عقيدتك؟ وما لون جلدك؟

ومثل ذلك الخليط السياسي الديني الذي لا يربط بينه أي مبادئ مشتركة إنما يمثل الخداع الحزبي..والتحايل الانتخابي.

فليس مقبولا أن يكون الدين لعبة للسياسة حتى لا تختلط التوجهات الحقيقية للأحزاب.. وليس مقبولاً أن تكون القائمة الموحدة قناعا لجماعة دينية تمارس نشاطًا سياسيا رغم أنها ما زالت منحلة قانونًا[٥].. وإن ما يحدث من ألاعيب تحت مظلة الانتخابات يستوجب التنبه واليقظة من كل من له صوت.. فلا يساق لمحاولات الخداع والتمويه.. ولا يستجيب لمؤثرات الجذب والتزلف بشعارات الدين ولافتات الحلول باسم الإسلام؛ لأنها لا تعكس الواقع ولا تعبر عن جوهر الحقيقة.

وإنما هي استغلال للدين في السياسة وتسخيره للوصول إلى أغراض معينة ومطامع ذاتية لا تتفق وقدسية الإسلام[٦].

كما يبدو، فإن الإخوان المسلمين يسعون جاهدين للبروز فوق سطح الانتخابات كقوة سياسية مؤثرة ولها وزنها؛ بالعزف على أوتار العقيدة والزج بلفظ الجلالة والقرآن في شعارات ومزايدات انتخابية.

وإن الإخوان المسلمين ينظرون إلى الانتخابات الحالية برؤية مختلفة عن الانتخابات السابقة ويتصورونها "اختبار قوة" ولذلك نزلوا بثقلهم في الدوائر الانتخابية ولم يقتصروا على ترشيح عدد محدود منهم؛ كما حدث في انتخابات ١٩٨٤ وبخاصة في القاهرة والإسكندرية، وعلى قوائم حزب الوفد وحسب الاتفاق بين فؤاد سراج الدين وعمر التلمساني المرشد العام السابق للإخوان.. وأما في هذه الانتخابات فإن لهم مرشحيهم على رأس قوائم حزب العمل أو التحالف في ٢٣ دائرة على مستوى الجمهورية، ويكاد يكون بينهم اثنان أو ثلاثة من الجماعات الإسلامية، وما أعنيه بثقل الإخوان هو من ناحية "التمويل" ومن ناحية "الدعاية الانتخابية" وهو ما يكشف سافرا عما وراء صفقة التحالف.

وإذا كان لنا مناقشة هذا الكاتب في غلوائه فإننا نرى:

- أن تناقضه في معارضه الإخوان للانضمام إلى قائمة موحدة مع حزبي الأحرار والعمل وموافقته على خوضهم الانتخابات بالنظام الفردي. يعني أنه مهما اشتد هجومه على الإخوان فإنه لا يستطيع إنكارهم كواقع وحقيقة.

أما في دعوته لهم لخوضهم الانتخابات بالنظام الفردي؛ فهذا يهدف إلى محاولة تحجيمهم من خلال ٤٨ دائرة فردية وهي عدد دوائر الجمهورية في تلك الانتخابات بعيدا عن ٤٨ قائمة بذات الدوائر ولا شك أن هذا التحديد هو إهدار لمبدأ تكافؤ الفرص العملي والدستوري معا، كما أنه مصادرة على حرية الترشيح وهـذا لا يجوز.

وإن الانتهازية والمناورة ليستا وقفا على قوى دون أخرى، حيث إن الدوائر الفردية يخوضـها أيـضا مرشحون منتمون إلى الأحزاب، ولكنهم لم يدرجوا في قوائم أحـزابهم فـي ذات الـدوائر لتوسـيع قاعـدة ترشيحهم، ومن هنا فإن المنافسة بين المرشحين تكون غير متكافئة.

- كما أن مرشحي الإخوان لم يتخفوا في ثوب حزبي، سواء للأحرار أو العمل، بـل كـانوا يـرددون دعايتهم الانتخابية علنا وفي كل مكان، ويعبرون عن هويتهم وانتمائهم للإخوان المسلمين. بل إن ذلك كان مدعاة للهجوم عليهم باعتبارهم جماعة غير رسمية.

أما مصداقية المرشح - فإننا نتفق مع الكاتب في انتمائه للحزب الذي يرشحه. ولكـن الإخـوان لهـم مبادئ يسعون إلى تحقيقها وهي تطبيق الشريعة الإسلامية بغض النظر عن الوسيلة.

- وإذا كان الكاتب قد وجه اتهامات لحزبي العمل والأحرار لأنهما قـدما حزبيهمـا مظلـة للإخـوان المسلمين، فاللوم لا يقع – إذن - على الإخوان لأنهم سعوا وحاولوا طوال تاريخهم أن يعبروا عـن أنفسهم في تنظيم يضمهم فكانوا يواجهون بالمعتقلات والسجون والقتل والقهر.. ممـا ألجـأهم إلـى البحث عن قناة شرعية ورسمية للتعبير عن أنفسهم بأسلوب رسمي وشرعي في إطارها.
- وإذا كانت تلك الأحزاب قد سعت إلى تحقيق نسبة الـ ٨% من خلال انضمام الإخـوان لهـا، فقـد أدركت من انتخابات سابقة - ١٩٨٤ - أنها لم تتمكن من تحقيقها. مما دفعها إلـى ذلـك التحـالف لتحقيق هذه النسبة. وهذا جائز في كل الأعراف السياسية. فما الجديد في ذلك أو العار، اللهـم إلا إذا كان الاعتراض في رأي الكاتب يتركز على تحالف العمل والأحرار مع الإخوان المسلمين؟!

وإذا كان الكاتب يرى أن ضآلة حجم الحزبين المتحالفين مع الإخوان هي السبب الحقيقـي وراء ذلـك التحالف. ويبدي دهشته من أحد الحزبين، وهو الأحرار، من روافد ثورة يوليو ١٩٥٢، فإنه قد ألمح بـضآلة ما حول نظام يوليو - في فترة سابقة - من صناعة حزب ليكون ديكورا ديموقراطيا.. والحقيقة أنه ديكـور باهت لأن مرشحيه لم يحصلوا على أية مقاعد برلمانية عن طريق الحـزب المـدعوم، بـل فـاز بعـضهم بشخصياتهم بغض النظر عن انتمائهم لهذا الحزب. وتلك حقيقة!! بل إن رئيسه المعين منذ إنشاء ذلك الحزب ما زال جاثما على صدره يؤدي دوره المعين المحدد.. بلا خروج على النص وإلا كان العقاب هو الحرمـان من أية ميزة سياسية.

وأما حزب العمل - وهو حزب مصر الفتاة المعارض لما قبل الثورة - فإنه قد عاد تحت مسمى حزب العمل. ولكنه عاد بدوره السابق لقيام الثورة. وهو الدور المعارض.. وإن كان قد عاد بشروط القيادة السياسية ونظامها الديمقراطي الجديد. وقد استطاع - بمفرده - الخروج وتجاوز هذه الشروط. من أجل تحقيق قاعـدة

شعبية حقيقية. ومن أجل الحصول على نسبة مقاعد برلمانية إلا أنه كان يواجه بشروط تزيد صعوبة كلما حاول أن يعارض بدون استثناس.

وإن كان قد حقق نسبة ٧,٥% من الـ ٨% في انتخابات ١٩٨٤ فأعتقد أنه لم يمكن من دخول البرلمان بهذه النسبة الحقيقية خوفًا من ممارسته للمعارضة بشكل حقيقي وفعال؛ لأنه يدخل البرلمان اعتمادا على قاعدة شعبية، وليس استنادا على دعم ومساندة النظام السياسي.

ومن ذلك فإن كلا من الحزبين. يحمل في حجمه طريقة تكوينه وقرار إنشائه. ولكل منهما دور في الساحة السياسية. وما فعله الإخوان تأكيد لدور كل منهما – كمعارضة - وتعضيد لهما في البرلمان.

وإذا كان الإخوان يسعون إلى تأكيد وجودهم الشعبي من خلال الانتخابات، ويصلون بذلك إلى مجلس الشعب، وهذا ما يشير إليه الكاتب من هدف ذلك التحالف. ورغم أنهم يسعون إلى القناة الشرعية للرأي والممارسة الديمقراطية؛ إلا أنه يلقي بظلال الريبة والشك حول أهدافهم، لاسيما أنهم سيكونون تحت حماية الحصانة البرلمانية.

- وإذا كان الإخوان - كما يشير الكاتب - ينظرون إلى الانتخابات الحالية برؤية مختلفة عن الانتخابات السابقة -١٩٨٤- ويتصورونها "اختبار قوة" فهذا لا يعيب تلك التجربة؛ لأننا نعتقد أنه من الأهمية أن نعرف مدى قوتهم في الشارع والساحة السياسية. بل إن الأمر يهم كل المواطنين الحريصين على معرفة نتائج هذا الاختبار. ولا يقلل من شأن أية قوى أخرى أن نقيس قوة الإخوان من خلال هذه التجربة الانتخابية. بل إنه أمر حيوي لكل الحسابات والموازين السياسية في الحاضر والمستقبل. بل إن ذلك أيضا مؤشر لمدى توجه المواطنين وتطلعاتهم نحو الإخوان. ولا أعتقد أن ذلك يمثل ضررا بل يمثل نفعا وإثراء للحياة السياسية، بل الحياة العامة في مصر.. وأعتقد أن انتخابات ١٩٨٤ بالنسبة لهم كانت بمثابة "جس نبض" فلما اطمأنوا للنتيجة، سعوا إلى "اختبار قوة" وليكن ذلك.
- وأما إذا كان الاتهام بأن الوصول إلى الحكم يعد جريمة أو وصمة، فإنه من الطبيعي أن تسعى - أو تحاول- أية قوى أو تيار للوصول إلى الحكم لتحقيق برنامجه وتطلعات الجماهير التي أيدته.. وكما سبق أن ذكرت أليس من الأفضل أن تسعى جماعة غير شرعية إلى قناة شرعية في إطار جماعة أو حزب شرعي؟! وهل الوصول إلى الحكم يعني الانحراف أو المؤامرة.. إن الأمر كله يملكه الشعب وله الاختيار الحر مهما كان ذلك الاختيار؟!

ثم يأتي هجوم أمين عام الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم على ذلك التحالف.. فيقول:

"إن البعد الاستراتيجي يدين هذا التحالف بشدة.. نظرا لافتقاره إلى الحد الأدنى من الاتفاق على المبادئ. فالتباين بل والتناقض واضح لأي مراقب، فهو نوع من التحالفات الهشة التي تنحصر أهدافها في أغراض انتخابية لذلك سرعان ما تتهاوى، لأنها تحمل في طبيعية تكوينها عوامل فنائها، والتاريخ القريب خير شاهد على ذلك".

وقال: "إن جانبا من الشركاء مؤيد بالفعل لثورة يوليو.. وجانبا آخر من أشـد أعـدائها. فالتحـالف لا يستطيع التعبير عن شيء، سواء بالنسبة لثورة يوليو أو غيرها من القضايا المطروحة".

ولنترك الرد على هذا الهجوم للمستشار محمد المأمون الهضيبي – وهو ابن حسن الهضيبي المرشـد العام الأسبق – ومرشح الإخوان على رأس إحدى قوائم التحالف في الجيزة حيث يقول:

"إن التحالف مع حزبي العمل والأحرار يعتبر بمثابة شرعية للإخوان المسلمين، للوصول إلى مجلـس الشعب وأن هذا التحالف مسألة مرحلية بالنسبة للإخوان، وإنهم لن يذوبوا في أي حزب من الأحزاب.

وأما بالنسبة لعداوة جانب من هذا التحالف، ويقصد به الإخوان، فإن الأمر جد خطيـر بالنـسبة لهـذه المقولة التي ما زالت تتردد والمعروف عن خطئها، حيث إن الإخوان كانوا ضمن القوى الوطنية التي مهدت للثورة، بل وساعدتها حتى وقع اختلافهم مع عبد الناصر الذي نكل بهم واعتقلهم وشردهم وأذاقهـم مختلـف أنواع التعذيب الجسدي والروحي والأدبي ولذلك فهم يرددون أنهم من صناع الثورة.. ولكنهم مختلفون مـع بعض رموزها وعناصرها وعلى رأسهم عبد الناصر.. فلا وجه لترديد تلك المقولة وهي عـداوتهم لثـورة يوليو".

ثم يعود الأمين العام للحزب الحاكم ويستدرك متسائلاً؟

"ماذا يريد الإخوان الآن؟ ثم أجاب قائلاً:

لقد كانت مشكلة الإخوان الدائمة أنهم حزب سياسي ينكر أن يكون حزبا سياسيا؛ لأن الحزب الـسياسي معناه أن نقول للناس برنامجا واضحا يرعي مشاكلهم بعيدا عن الصيغ المعممة ترتدي كهنوت الـدين، ولأن الحزب السياسي معناه أن يكون قابلاً للحساب والانتقاد باعتباره صاحب مجموعة من المصالح قد تتوافـق أو لا تتوافق مع مصالح المجموع، ولأن أدوات الحزب السياسي الدعوة والقدوة!! وتجديد فضائل المجتمع بغير السوط والسيف ولأن الحزب السياسي يحصر دوره في إطار العمل الشرعي المعلن لا أن يكون له وجهـان: وجه في العلن، طيب الحديث، حلو النبرة، تنهمر الدموع من مآقيه، وهو يعظ الناس؛ ووجه في السر يحضر للعنف، ويجند له أفرادا يختارهم بعناية لكي يسيروا في الدرب المظلم معصوبي الأعين".

وكان قد سبق وقال: ليس من سند في هذا المسلك الذي يتجاوز كل إطار الشرعية القائمة سوى أنهـم يعتبرون أنفسهم جزءا من الأمر الواقع.

وفي تحليل أقرب إلى الموضوعية لأحد كبار المفكرين والكتاب المعتدلين يبدأ حديثه متسائلاً:[٧]

ما الذي حدث وأغرى الإخوان - رغم افتقادهم الشرعية - بأن يسعوا لكي يظهروا على المـلأ لأول مرة كجماعة سياسية تريد لعبة الحكم؟!

أظن أن أول عوامل الإغراء كان في ضعف الأحزاب القائمة، وضمور أساليب تواصلها مع الجماهير، وعجزها عن أن تصل إلى ضمان بقدرتها المستقلة على تحقيق نسبة الثمانية في المائة، الحد الأدنى الذي حدده قانون الانتخاب لتمثيل أي حزب في مجلس الشعب وهو حد مرتفع قياسا على حداثة التكوين الحزبي في مصر.

لقد كان الإخوان المسلمون يحسون أنفسهم العروس المدلل من كل أحزاب المعارضة بلا استثناء، ابتداء من الوفد وحتى التجمع، لأن الجميع كانوا يتصورون أن ٨% تعتبر جواز المرور إلى عبور عائق صعب، يحول دون تمثيلهم البرلماني.

لم يكن غريبا أن تغير الأحزاب مواقعها من جماعة الإخوان لهذا الاعتبار وحده بصرف النظر عن المبادئ والبرامج.

وعندما وجد الإخوان أن العروض كثيرة، وأنهم في مركز قوة يستطيع أن يفرض شروطًا، صاغوا شروطهم على هذا التحالف الذي يجمع بين الأحرار والعمل.

أظن أيضا، وبعض الظن غير إثم، أن الإخوان وقد فتنتهم هذه العروض، تصوروا أنفسهم قادرين على هذا الدور: الدخول العلني طرفًا أساسيا في اللعبة شأنهم في ذلك شأن أي حزب سياسي برغم افتقادهم الشرعية.

تصوروا أنفسهم قادرين على هذا الدور، لأنهم دخلوا اختبارات عديدة في انتخابات عدد من النقابات والاتحادات والأندية المهنية حققوا فيها مكاسب كبيرة.. استطاعوا أن يحصلوا على ٢١ من ٢٤ مقعدا من مقاعد نقابة الأطباء.. واستطاعوا أن يحصلوا على أغلبية لا بأس بها في نادي هيئة تدريس الجامعة.

واستطاعوا أن يفرضوا أنفسهم طرفا في المساومة التي تجري تحت السطح الآن لاقتسام مقاعد نقابة المهندسين.

واستطاعوا أن ينصبوا لغما في نقابة المحامين تحت اسم "لجنة الشريعة".

وأما الموضوعية التي نقدرها، فيما ساقه المفكر السابق، فهي أنه تحدث عن الإخوان كقوى وطنية تسعى - بصورة طبيعية - إلى لعبة الحكم. وهذا حق شرعي. وإنها تسعى إلى أن تلعب دورا علنيا وظاهرا في الممارسة الديمقراطية وتعتقد في نفسها أنها قادرة على ذلك. إلا أنه يشير على هذه القوى الإخوانية أن لعبة الديمقراطية والسياسة لهما قواعد لابد من استيعابها وتفهمها حتى يمكن أن تلعب دورها، وهذا صحيح، كما يشير إلى ذلك. وكما لعبوا ذلك الدور في انتخابات عدد من النقابات المهنية وحققوا نجاحا ملحوظا، فإنهم سعوا - بالقياس - لخوض الانتخابات العامة على مستوى الشارع وصولا إلى مجلس الشعب. وهذا يعني أنهم يسيرون بتكتيك وتخطيط سياسي بارع محققًا لخطواتهم.

وإذا كانوا قد دخلوا لعبة الحكم والديمقراطية فإنهم اعتمدوا على أنهم جزء من الواقع.. وأعتقد أن الاعتراف بالواقع هو خير الوسائل للتفهم الصحيح والممارسة السليمة".

ومن هنا فإن هذا الكاتب لم يدن الإخوان، وإنما أشار بتحليل موضـوعي إلـى وضـعهم الـواقعي.. وموقفهم المؤثر.

وفي تحليل آخر لمؤرخ معاصر. فقد هاجم الإخوان والحكومة معا. وطرح تـساؤلات عديـدة حـول خوض الإخوان للانتخابات. وانتقد الوضع الحزبي وواقعه الذي يسمح بتناقضات سياسية وقانونية فجاء فـي تحليله قوله:

"بالنسبة للأحزاب العلنية التي لا تتمتع بالشرعية، ونقـصد بهـا الإخـوان المـسلمين والناصـريين والشيوعيين. فهذه الأحزاب غير الشرعية لها جماهير حقيقية تستمد أصولها من التاريخ قد تتـسع قاعـدتها أو تضيق.

وبالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين فتمتد أصولها إلى عام ١٩٢٨ وهي تستند إلى تاريخ نضالي طويل تميز بالانتهازية في فترات كثيرة منه واستقام في فترات كثيرة أيضا ولكن وجـود جمـاهير فـي الـساحة الاجتماعية والسياسية حقيقة ثابتة. وصحيح أنها لا تعبر عن فكر الجماعات الإسلامية المتطرفة ولكنها فـي الانتخابات أقرب إلى هذه الجماعات من غيرها، وبالتالي فهي تحظى بتأييدها.

وإننا نذكر الإخوان المسلمين ولم نذكر حزب العمل الذي أعلن دخول الإخوان المـسلمين الانتخابـات تحت قائمته! لأن الحقيقة، أن الذي سوف يدخل الانتخابات هم الإخوان المـسلمون ولـيس حـزب العمـل، فالحزب في هذا التحالف - إذا تم - قد انمحت شخصيته تماما وفقد فرصته في إثبات حجمه الحقيقـي فـي النشاط السياسي في نظام التعددية الحزبية، والإخوان المسلمون يقومون له بدور الرافعة التـي ترفعـه إلـى مقاعد مجلس الشعب، وبدونهم يظل خارج الجماعات الإسلامية، إنه يشايع إيران، ويتحالف مع ليبيا وسوريا على حساب الأمن القومي المصري تحت ستار العداء للصهيونية.

ثم يدور حول موقف الحكومة من هذا الواقع الانتخابي فيقول:

"ولكن الغريب أن تبدو مثل هذه التصرفات شرعية في نظر الحكومة تخدع الحكومة نفسها إلـى هـذه الدرجة المثيرة فتعترف بوجود أحزاب ورقية مثل حزب الأحرار وحزب العمل وحزب الأمة وترفض قيـام أحزاب حقيقية مثل حزب الناصريين وحزب الإخوان المسلمين، ثم تسمح للأحزاب غير الـشرعية بـالتخفي تحت أسماء الأحزاب الشرعية؟

إن المنطق القانوني والسياسي يقضي إما بمنع مثل هذه التحالفات لأنها تمثل تحايلا غيـر شـرعي لا مثيل له في النظم الديمقراطية في العالم، أو إعطاء هذه الأحزاب الحقيقية شرعيتها حتى يمكن الوقوف علـى حجمها السياسي الحقيقي في الساحة السياسية، وبدون ذلك فإن ما يحدث إنما هـو تزييـف حقيقـي لنظـام التعددية الحزبية.

وبصراحة تامة فلست أرى سببا واحدا يدعو الحزب الوطني إلى هذه السياسة، فإذا كان صادقًا في الأسباب التي يسوقها لحرمان الإخوان المسلمين وغيرهم من حقهم الشرعي في حزب سياسي فإن سماحه لهم بالعمل السياسي تحت مظلة حزب ورقي هو اعتراف صريح بوجودهم وأكثر من ذلك أنه تقبل تام لهذا الوجود، بل هو تقبل لممارستهم نشاطهم السياسي، وكذلك الحال بالنسبة للناصريين وغيرهم".

ولن نناقش هذا الآن.. إنما نرجئه قليلاً. لنصل إلى إجابة أو تفسير لبعض التساؤلات التي طرحها التحليل أو الرأي السابق. ولا شك أن ذلك شغل بعضا من الرأي العام، لاسيما أنه يرى التناقض سافرا على الساحة السياسية.

وبعد انتهاء الانتخابات وإعلان نتيجة فوز بعض مرشحي الإخوان المسلمين. لم يسلموا أيضا من الهجوم والانتقاد حتى بعد أن أصبح فوزهم حقيقة لا مراء فيها. وإن كانوا قد فازوا على قائمة التحالف بعدد ٣٦ مقعدا فإنهم فازوا في الدوائر الفردية بخمسة آخرين.. وبذلك أصبح عددهم في البرلمان واحدا وأربعين إخوانيا.. ويعلق على ذلك أحد الناقدين السابقين ويقول:

"في غفلة من القوى الديمقراطية، وإصرارها على ارتكاب الخطأ السياسي تلو الخطأ، استطاع التيار الديني أن يحقق نجاحا كبيرا في الانتخابات الأخيرة.. ولم يقتصر هذا النجاح على حصوله على أكثر من ٣٥ مقعدا في البرلمان بل إنه استطاع أن يقلص من دور حزب يساري ديمقراطي هو حزب العمل الاشتراكي، بل يحاول محوه من الوجود على خريطة العمل السياسي في مصر، وتلك خسارة جسيمة ولا شك للديمقراطية.. ومما لا شك فيه أن هناك جناحا قويا داخل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم يؤيد هذا التيار الديني ويحتفظ به مخاب قط ضد أي تحول ديمقراطي اجتماعي حقيقي في البلاد، فقد كان الدكتور عبد العظيم رمضان عندما قال" إن الحزب الوطني يزايد التيار الديني على الشعارات الدينية المفرغة من المضمون[٨].

وممالأة الأحزاب الأخرى للتيار الديني مما أضعفها هي نفسها، والحزب الحاكم يتحمل مسئوليته؛ إذ هو لا يعطي أية فرصة للتعاون أو التلاقي سواء مع الوفد أو حزب التجمع[٩].

وبلهجة عنيفة وهجوم حاد وشديد. يحذر وينذر ويعلق نائب رئيس حزب الوفد د. وحيد رأفت الذي كان قد سبق وتحالف مع الإخوان في انتخابات ١٩٨٤ فيقول:

"إن الخطر الحقيقي اليوم لا يأتي من الشيوعية ولا من الوفد الذي يمثل الطبقة المتوسطة، وإنما يأتي من التحالف المذكور الذي يسيطر فيه الإخوان بعد أن استخدموا حزبين كمطية "العمل" الذي لم يحرز في انتخابات ١٩٨٤ أكثر من سبعة ونصف في المائة و"الأحرار" الذي لم يحرز أكثر من نصف في المائة؛ ولهذا فرض الإخوان المسلمون شروطهم ونفثوا سمومهم بالنسبة للأحزاب الأخرى.

ومكمن الخطر مما يلوح به الإخوان أساسا وهو تطبيق فوري وحاسم للشريعة الإسلامية وصولا إلى غايتهم في تحويل الدولة المدنية إلى دولة ثيوقراطية.

إن وجودهم في مجلس الشعب سيفتح لهم الباب لوضع العراقيل الكثيرة في وجه الحكومة. سيطالبون بإحلال الشريعة الإسلامية فورا.

إن تحالفهم في الحقيقة هو تحالف سياسي يتطلع تحت ستار تطبيق الشريعة الإسلامية إلى الوصول إلى الحكم لتشكيل الدولة الدينية ويجب إلا يساء فهمنا هنا. فنحن لسنا ضد الشريعة ولكننا من أنصار التدرج.

ولكن إذا تهيأ لهؤلاء ما يريدون ووصلوا إلى الحكم فستكون التجربة شديدة المراس. نحن مع المعارضة القوية ولكن هؤلاء ليسوا كذلك، فهم معارضة لقلب الأوضاع في المجتمع وتحويل الدولة المدنية إلى دولة دينية توصلا إلى الحكم الديني الذي ينشدون من ورائه تسلط رجال الدين على الدولة.

وقد ينسى هؤلاء في خضم السلطة والاستئثار بها أن وظيفة رجال الدين إرشاد الناس لا تولي الحكم.

وحول سؤاله عن أن هذا لا يعفيهم من الندم، لأنهم كانوا أول من أتاح للإخوان المسلمين الفرصة للتمثيل النيابي من خلال تحالفهم معكم أو تحالفكم معهم رغم أنهم حزب محظور قانونًا؟!

فقال: "أترك ردي لمن يأتي بعدي من المؤرخين لأنهم يؤصلون المسائل ويحللونها بصورة أفضل وأوثق".

ثم ختم حديثه بقوله: "فالتحالف الإسلامي في حقيقته ليس إلا تحالفًا سياسيا يسخر الإسلام للوصول إلى غايته وهي الحكم، ضاربين صفحا عن حقيقة مؤداها أن التعجيل بتطبيق الشريعة يتنافى مع التؤدة والتدرج وكلاهما لابد منه حتى لا تخلق مشاكل نحن في غنى عنها.

إلا أن أحد كبار الكتاب وهو يتصف بالاعتدال والتحفظ دائما. فقد ساق عدة تخوفات ربما من تحليله الشخصي إلا أنه طرحها من خلال رأي عام.

وقد بدأ تعليقه على فوز مرشحي الإخوان في الانتخابات فقال[١٠]:

"إن السؤال الشائع والمطروح بقوة في معظم المناقشات هو: ماذا بعد وصول الإخوان المسلمين إلى مجلس الشعب. وبهذا الحجم الذي يظهرهم كقوة واضحة تتصدر صفوف المعارضة التي يمكن تقسيمها عمليا إلى ثلاثة تيارات: الإخوان والوفد والعمل بمفهومه الاشتراكي الذي يتعارض مع فكر الإخوان الذين يرون - كما قال عدد من قياداتهم - "أن الإسلام مع الملكية الخاصة كحاجة إنسانية طبيعية وأساسية، والمجتمع الذي تتمسك فيه الدولة بكل شيء هو مجتمع يتعارض مع الطبيعة الإنسانية وإرادة الخالق"؟

ثم وصل إلى التخوفات التي ترددت إلى مسامعه.. وأقربها قائلا:

"ولا أستطيع أن أنكر - وقد حاولت الاستماع طوال الأيام الماضية إلى أكبر عدد من الآراء في مختلف الاتجاهات- أن هناك تخوفًا ملموسا من الإخوان له أكثر من سبب.

وهناك حقيقة وهي إذا كانت هناك تخوفات من الإخوان فهي من المتطرفين وليست من المسلمين. وللصعوبة أن تاريخ الإخوان - مسلمين ومتطرفين - اختلط وأصبح من العسير التمييز بدقة بين الاثنين.

وليس هناك - ويجب ألا يكون هناك - أي تخوف من الإسلام أو المسلمين، وإنما التخوف من الأفراد المتطرفين. ذلك أن ترديد التخوف من الإسلام يعني ببساطة وقوعنا في أكبر محظور يتمناه كثيرون من أعداء الإسلام للإسلام، وإنما التخوف من الأفراد المتطرفين، ذلك أن ترديد التخوف من المسلمين يعني قصر هذه الصفة على الإخوان فقط واعتبار أن كل الملايين التي تؤم آلاف المساجد وتؤدي فروض ربها وتعمل على طاعة خالقها ليسوا من المسلمين، وأن كل الدعاة للدين الحنيف ليسوا أيضا دعاة ما داموا ليسوا من الإخوان".

ولعل توضيحه السابق كان من الأهمية حتى لا يظلم الإسلام في هذا الصراع السياسي. فقال:

"وفي إطار هذا الوضوح أستطيع من خلال ما سمعته من أفكار وآراء عدد مختلف من المواطنين، أن أعدد من بين التخوفات المطروحة **ما يلي**:

١- إن تاريخ الإخوان حافل بالعنف.. حتى في المعركة الانتخابية الأخيرة - أبريل ١٩٨٧ - فقد كان واضحا استعراض القوة الذي بدا في حملات الدعاية في معركة الانتخابات التي اقتحمها الإخوان بمخالفة صريحة لقوانين الأحزاب وممارسة النشاط السياسي.

٢- إننا عندما نتحدث عن الإخوان نتحدث عنهم في المعارضة لا في الحكم.. هذه حقيقة ولكن الواضح أن أحزاب المعارضة بصورة عامة تحاول الضغط على الحكم عن طريق إثارة الشارع المصري بالمانشتات والعناوين المفتعلة.

ولكن الخطورة بالنسبة للإخوان اعتمادهم على السلام الديني وإمكان إثارة الجماهير بواسطته من خلال الزاوية والجامع، وهي وسائل أكثر اتصالا وتأثيرا، خصوصا إنها تستخدم سحر الدين مع جموع كبيرة ما زالت تجهل القراءة والكتابة، وهذا يعني احتمالات استخدام قوى ضاغطة جديدة تهدد استقرار الشارع المصري.

والتطرف كما هو معرف ليس في أسلوب العنف فقط وإنما في أسلوب التفكير والموضوعات التي تطرح للجدل والحوار، يمكن أن تضيع الوقت والجهد فيما لا يفيد في حل المشاكل العاجلة. ولذلك فالتخوف الواضح أن يحاول الإخوان شغل مصر في هذه الظروف بمناقشة موضوعات أبسط ما يقال عنها إنها تدخل في دائرة حوار أهل بيزنطة عن الملائكة وهل كانوا ذكورا أو إناثًا؟ أو في دائرة الأحكام بمحاسبة الناس على النوافل والسنن كأنها فرائض وعلى المكروهات كأنها محرمات.

٣- هناك من يتخوفون من الآثار البعيدة مثل تلك التي تبدو هذه الأيام في لبنان أو في إيران، والنشاط الإيراني كما هو معروف يحاول الامتداد إلى كل الدول العربية.

٤- هناك من يرى أنه إذا كان تاريخ الإخوان المسلمين هو سلسلة متصلة من المصالحات والمصادمات، فإن ذلك يعني أن أسلوبهم يفرض على أي حكم أن يصطدم بهم، وهذا في حد ذاته ضد جو الاستقرار المطلوب لمصر كي تستكمل فيه بناء نفسها وتنهي فيه مشكلاتها، وبدهاء واضح يصل الكاتب إلى نتيجة مؤداها أو فحواها أنه من الظلم التسرع في الحكم،

ويقوم حركة وممارسة الإخوان في البرلمان. ويتحفظ أيضا قائلا: وقد يكون في هذه التخوفات أو غيرها بعض المبالغة.. لكن المؤكد أنها مطروحة على الألسنة في المناقشات وفي داخـل النفوس.

وليس هناك من يستطيع أن يقضي على هذه التخوفات غير الإخوان المسلمين أنفـسهم، ونحـن فعـلاً نتمنى ذلك.. ولكن إلى أن يتحقق هذا أو عكسه لا نملك غير الانتظار والتطلع إلى ما سوف تأتي به الأيام.

وما ساقه الكاتب الكبير من انتظار وتطلع إلى ما سوف تأتي به الأيام.. يتطابق مع الهـدف الرئيـسي والأساسي لكتابنا هذا والذي يدور حول تقييم التجربة البرلمانية للإخوان المسلمين. واقعها وأبعادها وآثارهـا ونتائجها.. إيجابا أم سلبا.

وإن كان ما طرحه هذا الكاتب من تخوفات وصلت إلى مسامعه فإننا نعتقد أن بعضها قابـل للنقـاش الآن.. ونناقش بعضها في ثنايا فصول قادمة بالكتاب.

- فقد أظهر الكاتب بحق أن تاريخ الإخوان - مسلمين ومتطرفين - اختلط وأصبح من العسير التمييـز بدقة بين الاثنين. ولعل الفرق بين الاثنين قد تجلى بصورة أكثر وضوحا بعد فوز مرشحي الإخـوان وانضمامهم للبرلمان. فقد هاجمهم بعض الجماعات الدينية المتطرفة واعتبروهم ممـالئين ومـوالين للسلطة السياسية. وإنهم يسعون إلى تحقيق مكاسب سياسية.

وإن كان الخلط قد جاء أحيانًا نتيجة انشقاق بعض المتطرفين من الأفراد من جماعة الإخوان والذين لم يوافقوا أو يرضوا بالأسلوب السلمي والحوار في الساحة السياسية..وكونوا لأنفسهم جماعات دينية متطرفـة تحت مسميات عديدة. هؤلاء لا يتعدون أصابع اليد. ولأنهم كانوا منتمين في السابق للإخوان، فقد نجحوا فـي تكوين هذه الجماعات المتطرفة.

- إنه أشار إلى خطورة الإخوان لتعدد واتساع منابرهم التي يمكن أن يتحدثوا للناس فيها ومن خلالهـا، خاصة أن الجماهير تستمع إليهم في حالة نفسية مستعدة لاستقبال ما يدعون إليه وما يرددونه في دور العبادة أيا كان حجمها وشكلها ومكانها، وبذلك يصل الكاتب إلى أن ذلك يمكـن أن يهـدد اسـتقرار الشارع المصري. ولو إنني أعتقد أنه إذا نجح الإخوان في استمالة الجماهير أو بعضها فإن ذلـك لا يهدد الاستقرار، بقدر ما يحقق توسيع قاعدة تأييدهم والالتفاف حولهم وأن حقيقة ما يهـدد اسـتقرار الشارع المصري دائما هو إما الفساد ويتمثل في الرشوة والمحسوبية وغير ذلـك وإمـا الـسياسات الاقتصادية الخاطئة.

وفي ختام هذا الفصل نذكر أن الإخوان المسلمين ضمن صيغة التحالف قد حصلوا على مليون و ١٦٣ ألفًا و٥٢٥ صوتًا أي ما يوازي نسبة ١٧,٠٤% من مجموع أصوات الناخبين التي وصلت إلى ٧,٢٢٧,٤٦٧ ناخبا وهي أكبر نسبة بعد فوز الحزب الوطني الديمقراطي بنسبة ٦٩,٦٣% يليه حزب الوفد الجديـد حيـث حصل على ٧٤٦ ألفا و٢٤ صوتًا أي بنسبة ١٠,٩٣% وحزب التجمع الوحدوي الـذي يـضم الـشيوعيين

والناصريين فقد حصل على ١٥٠ ألفا و ٥٧٠ صوتًا أي نسبة ٢,٣٩% وحزب الأمة وحصل على ١٣ ألفًا و٣١ صوتًا أي نسبة ٠,١٩%.!

ولعل عدد الأصوات التي تجاوزت المليون صوت من إجمالي سبعة ملايين صوت. يعبر عن أهمية وجدية وتقدير نسبة المليون صوت التي حصل عليها الإخوان في صيغة التحالف.

ولا شك أن هذه النسبة، أو ذلك العدد، من الأصوات ليس بقليل.. وقد عبر عن ذلك بعض الكتاب بأنها نسبة كبيرة.

ومن المناسب، في ختام هذا الفصل، أن نشير إلى قول الأستاذ محمد حامد أبو النصر المرشد العام للإخوان المسلمين لأحد أشد الغلاة ضد الإخوان أثناء الحملة الانتخابية. لماذا الحملة الضارية على الإخوان من بعض الأقلام؟ ولماذا محاولات التخويف وتشويه الصورة؟ أليس من الأفضل أن يعبر الإخوان المسلمون عن أنفسهم ومعتقداتهم بشكل علني في مجلس الشعب.. وأن يشاركوا في العمل السياسي؟

وعند هذه التساؤلات وقبلها وبعدها أيضا نتفق مع شرعية الإخوان في ممارسة حقوقهم السياسية، ومنها:" خوض انتخابات واكتساب عضوية البرلمان، ونتفق على أن يعبروا عن رؤيتهم في القضايا والمشاكل العامة في البرلمان.

ومن حقهم: اقتراح وعرض وسائل وطرق التصدي لمشاكل الحياة العامة في مصر.

ومن حقهم: رقابة سياسات وأعمال الحكومة بشرعيتهم البرلمانية.

ومن حقهم: أن يحصلوا على فرصتهم السياسية بإرادة الجماهير وحريتها.

ومن حقنا، بل من واجبنا، أن نؤازرهم حتى باب البرلمان.. لأنه برلمان كل المصريين.

ومن حقنا أيضا أن نختلف ونقيم تجربتهم وممارساتهم البرلمانية خلف هذا الباب وتحت قبة برلمان المصريين جميعا.

الفصل الثاني

السلطة والشرعية البرلمانية للإخوان

السلطة والشرعية البرلمانية للإخوان

وقبل أن نجتاز باب البرلمان لتقييم التجربة البرلمانية للإخوان المسلمين علينا أن نتوقف قليلا.. للوصول إلى إجابة حول سؤال هام، طرحه أحد المؤرخين المعاصرين، وأكد عليه بدهشة لا تخلو من صيغة الاستنكار.

قال: "ولست أدري، حقيقة، لماذا تخدع الحكومة نفسها إلى هذه الدرجة المثيرة فتعترف بوجود أحزاب ورقيةٍ **مثل**: "الأمة" و"الأحرار" وترفض أحزابا حقيقية مثل" حزب "الإخوان المسلمين" وحزب "الناصريين" ثم تسمح للأحزاب غير الشرعية بالتخفي تحت أسماء الأحزاب الشرعية؟!".

وبصيغة أخرى يقول: "وبصراحة تامة فلست أرى سببا واحدا يدعو الحزب الوطني إلى هذه السياسة، فإذا كان صادقًا في الأسباب التي يسوقها لحرمان الإخوان المسلمين وغيرهم من حقهم الشرعي في حزب سياسي فإن سماحه لهم بالعمل السياسي تحت مظلة حزب ورقي هو اعتراف صريح بوجودهم، وأكثر من ذلك أنه تقبل تام لهذا الوجود، بل هو تقبل لممارستهم نشاطهم السياسي، وكذلك الحال بالنسبة للناصريين وغيرهم(١٣)".

ولعل مؤرخنا بطرحه هذا السؤال الكبير. يضع أمامنا خليطًا من الأوراق. يلزم فرزها وتصنيفها وتنسيقها وترتيبها حتى نصل إلى وضعها الصحيح.

وفي هذا الإطار نذكر سؤالا لأحد المفكرين والكتاب السياسيين لعله يكون إجابة سريعة عن سؤال المؤرخ السابق.

قال: "ماذا سوف يفعل ممثلو الإخوان وقد حازوا الجزء الأغلب من مقاعد المعارضة ؟، بل ماذا سوف يفعل الإخوان وقد تهيأت لهم - بتستيف صوري للأوراق الرسمية - فرصة أن يزدادوا حزبا سياسيا بأكمله؟".

وإن كان مؤرخنا طرح السؤال بدون إجابة، فإن مفكرنا طرح سؤاله: وأجاب **قائلاً**: "غاية الأمل أن يقبلوا - بإقرار - قواعد اللعبة الديمقراطية وأن تتسم ممارساتهم بالفهم الواقعي لظروف المجتمع ومشاكله وأن يدركوا أنهم يقفون الآن - وربما لأول مرة في تاريخ الجماعة - تحت بصر الأمة وسمعها، التي تريد أن تعرف إن كان يمكن أن يكونوا جزءا من النسيج الديمقراطي للمجتمع أم إنهم لا يزالون على خصامهم التقليدي للديمقراطية باعتبارها بدعة مستحدثة، لأنه لا ينبغي أن يكون هناك على الساحة سوى حزب واحد حزبهم الذي يسمونه حزب ا ، أما غيرهم فحزب الشيطان الذي ينبغي أن يباد(١٤)".

وظاهر من السؤالين المتقابلين أن الأول يصرح بأن الحكومة أو الحزب الوطني الحاكم موقفهما سلبي إزاء خوض الإخوان للانتخابات رغم الحظر القانوني على ممارسة جماعتهم أي نشاط رسمي.

والسؤال الثاني يصرح بأن هناك عملا جريئًا أتاح الفرصة للإخوان لخوض هذه الانتخابات، وبمعنى آخر، أنه ليس عملاً سلبيا، إنما عمل إيجابي لتحقيق هذا الغرض.

وفي كلا الإطارين سمح للإخوان بخوض هذه الانتخابات.

وبهذا نطرح سؤالنا التالي: كيف ولماذا؟؟

وللإجابة عن هذا السؤال، يجب أن نستقرئ الواقع والتاريخ معا؟

فأما عن الواقع.. فلنعد إلى الوراء عدة سنوات؛ لنستطلع واقع هذا التحالف الذي ضم الإخوان المسلمين لحزبي العمل والأحرار.. وقد عبر عن ذلك الواقع المهندس إبراهيم شكري رئيس حزب العمل، وبصيغة أخرى ريس هذا التحالف الرسمي، حيث عبر بغضب انتخابي ووسط ضجيج الهجوم الضاري عليه وعلى الإخوان فقال: "إن التعقيدات الانتخابية هي سبب هذه التحالفات، وأشار إلى أنه يجب ألا نسرف في الحديث عن تلك التحالفات سواء شرعيتها أو قانونيتها أو حتى الخلافات الموجودة بها، بل يجب أن نركز طاقتنا لرؤية السبب الحقيقي لكل المشاكل، وهو قانون الانتخابات الذي حدد شرط تحقيق نسبة الـ ٨% لنجاح الحزب. كما أشار إلى أن انفراد حزب الوفد الجديد بقائمته سبب بعض المشاكل لأنه صعب المهمة على المعارضة.. ثم قال:

" لأن كل ما تسعى إليه ليس الوصول إلى الحكم، بل هو الثقل الأكبر للمعارضة والحجم الأكبر في تمثيلها داخل المجالس، وهو ما يعني بالضرورة حجما أكبر من الحريات ومزيدا من الديمقراطية(١٥)".

وإذا كان إبراهيم شكري أكد على أن سبب التحالفات هو شرط الـ ٨% وكان ذلك أثناء معركة الانتخابات حامية الوطيس.. فإنه بعد اجتيازها بنجاح وبتؤدة وبإمعان أجاب عن ذات السؤال إجابة أخرى أقرب إلى الحقيقة التي تتوارى خلف الواقع فقال:

"من المؤكد أن هناك أوضاعا قد ورثناها من النظام الشمولي تجعل الحزب الحاكم يسير الأمور في إطار أنه لابد أن يكون الحزب الحاكم "حاكما" دائما وعلى مدى الزمن.. حتى لو تغيرت القوانين، وعدل الدستور وأصبح النظام السياسي مؤسسا على تعدد الأحزاب فإن الأمور ستجري - بما فيها التشريع - وقوانين الانتخاب وأجهزة الإعلام والصحافة اليومية والأسبوعية في إطار هدف بقاء الحزب الحاكم "حاكما" ومن هنا أقول: إن أحزاب المعارضة بصفة عامة تجد نفسها في موقف ليس سهلا.

ومن هنا كان لابد من التفكير في كيفية التغلب على كل هذا من غير دعوة إلى هدم النظام، وعندما أقول "من غير الدعوة إلى هدم النظام" فأنا أعني كلامي تماما مهما كانت الأوضاع. ومهما كانت الخلافات، فإن المصلحة العامة تقتضي أن نحرص على أن نكون جزءا من النظام.

ومن هنا لم يكن أمامي إلا التغلب على الصعوبات التي تعوق اتساع حركة الممارسة الديمقراطية وتحقيق مزيد من الاستقرار الحقيقي.

هدفنا - إذن - كان ولا يزال إحداث التغيير بصورة شرعية ومتدرجة في إطار النظام مع المحافظة على هدف الاستقرار وهدف توسيع رقعة ومساحة الممارسة الديمقراطية أمام كل الاتجاهات والتيارات باعتبار أن ذلك هو المدخل للاستقرار السياسي(١٦)".

ولعل حديث، أو تحليل، المهندس إبراهيم شكري أقرب كثيرا من حقيقة الوضع السياسي، خاصة أنه من صناع هذا الوضع أيضا. بل إنه أحد صناع النظام السياسي القائم من قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.

فالمهندس إبراهيم شكري أحد أقطاب حزب مصر الفتاة المعارض لما قبل الثورة، وكان من أشد المعارضين للنظام الملكي، رغم أن والده كان إقطاعيا. إلا أنه كان على العكس من والده يميل إلى الاشتراكية؛ حيث قام بتوزيع مساحة من أرضه على الفلاحين الأجراء، وكان النائب المعارض الوحيد في برلمان عام ١٩٥١ والذي كان يضم الأغلبية لحزب الوفد. وكان ضمن المتعاطفين مع الإخوان المسلمين في تلك الآونة؛ حيث طالب وزير الداخلية حينذاك - فؤاد سراج الدين، ورئيس حزب الوفد الجديد الآن- بعودة جماعة الإخوان المسلمين لممارسة نشاطها بعد حلها قبل فترة سابقة. وبعد الثورة انضم إلى صفوف المؤيدين لها حيث كان يشعر ويرى أنه من صناعها؛ لأن حزبه كان من القوى الوطنية التي مهدت للثورة، بل إنه تقدم بمشروع قانون الإصلاح الزراعي لتحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية لمجلس النواب قبل الثورة، وعضد هذا القانون بعدها، وكان من أقطاب النظام الشمولي الذي رأسه عبد الناصر؛ حيث كان يمثل منصب أمين المهنيين بالاتحاد الاشتراكي، ذلك التنظيم السياسي الواحد الذي يمثل النظام الشمولي. ثم تولى في فترة رئاسة جمهورية أنور السادات منصب محافظ إقليم، ثم وزيرا للزراعة.. ثم سمح له بعودة حزبه مصر الفتاة لممارسة نشاطه ولكن تحت مسمى حزب العمل الاشتراكي للقيام بدور المعارضة عندما طور الرئيس السادات النظام السياسي، وحل الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٧٥ وسمح بالتعددية الحزبية ولكن في إطار النظام. ولذلك عندما تكون حزب إبراهيم شكري تصور البعض أن هذا الحزب من صناعة النظام وبالتالي سيكون معارضة مستأنسة. إلا أنه بعد شهور كان يمارس معارضة قوية وصلت أحيانًا إلى حد الشراسة حتى أغضبت الرئيس السادات نفسه وانفصل أو انشق عنه بعض نواب البرلمان حتى لا تصيبهم لعنة النظام أو يتهموا بمناهضة النظام.

وبذلك فإن إبراهيم شكري يعد من أهم وأبرز صانعي النظام السياسي، وبالتالي فهو يعرف الكثير عنه. ويدرك إلى أي مدى يمكنه المساهمة في دفع النظام إلى التطوير.. وإن كان قد حاول أن يهدئ من روع المهاجمين له وللإخوان أثناء الانتخابات فصرح بأنهم لا يتطلعون إلى الحكم وإنما يتطلعون إلى توسيع قاعدة الديمقراطية والحريات العامة، وبالتالي مزيد من اتساع دور المعارضة وتأثيرها وفاعليتها. فإنه حقيقة يحاول أن يصل بذلك إلى توازن النظام السياسي.. ومشاركة الحزب الحاكم في الحكم إن لم يستطع الحصول على الحكم كله. وفي هذا يجد أن ذلك حق؛ حيث إن حزبه عاد باستفتاء شعبي صنعه النظام أيضا. كما أن حزب الوفد والأغلبية قبل الثورة كان من أكبر مناهضي النظام والثورة، وفي حالة عودته للساحة السياسية، فهو يعود منافسا للحزب الحاكم، وأما حزب العمل فهو لا يتطلع إلا في حدود المشاركة وليس الاستئثار بالحكم كله مما يطمئن الحزب الحاكم لأنهما من منبع واحد ألا وهو الاتحاد الاشتراكي. بل إنهما شريكان في صناعة التعددية الحزبية قبل عودة حزب الوفد نفسه. ومن هنا يمكن اعتبار إبراهيم شكري "رجل الدولة المعارض" يناط به دور كبير في النظام السياسي. ومهما بدا للبعض غير ذلك فإن هذه حقيقة تجلت في أكثر من موقف ومنعطف سياسي.

أما دوره بالنسبة للإخوان المسلمين فإنه يعد من أبرز وأخطر أدواره السياسية في إطار النظام السياسي.

ولعلنا نؤكد ذلك من خلال بعض النقاط الهامة التي وردت بحديثيه السابقين وأحاديث أخرى سنعرض لها في حينها.. وأما النقاط الهامة فهي:

- إنه يبرر المناورات والتحالفات الحزبية المتعددة والمتغيرة من حين لآخر عبر الساحة السياسية بأنها من أجل زيادة أو تطوير ثقل المعارضة - في إطار النظام - حتى يكون لها تأثير، وبالتالي تواجد شعبي وسياسي واقعي..
- إن الأحزاب القائمة، وخاصة حزب العمل، يقوم بدور "ماص الصدمات" بالنسبة للنظام السياسي. ولكنه لم يصرح بأنه قام بذلك الدور بالنسبة لاستيعابه الإخوان المسلمين في تحالف شرعي ورسمي بدلا من اصطدام الإخوان بالنظام السياسي. ولعل هذه النقطة تتضح عندما اعترف المستشار مأمون الهضيبي ممثل الإخوان في تفاوض التحالف بقوله: "كنا قد بدأنا في إعداد برنامج متكامل لحزب جديد والتقدم للجنة الأحزاب ولكن الانتخابات أجلت هذا المشروع ولكننا ملتزمون بالتحالف (١٧) ولا شك أن محاولة تشكيل حزب للإخوان. كان سيكون بمثابة اصطدام مع السلطة السياسية في الشارع السياسي الشعبي".

ومن هنا فهو يشير إلى أن المعارضة تحقق في سعيها السياسي السلام والاستقرار وليس الهدم والقلاقل. وكل هذا في إطار المحافظة على النظام السياسي القائم الذي هو أحد صانعيه.

- ويرى أن المعارضة - بلا صدام أو هدم - أفضل لها أن تكون جزءا من النظام السياسي. وهذا هدف يحاول تحقيقه باستيعابه للإخوان المسلمين في تحالفه بكل شروطهم.. وأن شرطه الوحيد - وهو شرط النظام أيضا - هو أن يكون الإخوان جزءا معارضا من النظام وفي إطاره ومقوماته.
- ويؤكد أن سعيه، أيضا، بهذا النحو هو لتحقيق مزيد من الديمقراطية ولاتساع مساحة تعبير التيارات والاتجاهات عن نفسها.

ومن هذا المنظور فهو يروي أو يستطرد في توضيح مسعاه فيقول في الحديث السابق:

"ومن هذا المنطق سعيت وأخوة لي جاهدين إلى تجميع المعارضة.. وقد لقيت دعوتنا استجابة، وكانت ثمرتها مؤتمر المعارضة يوم ٥ فبراير عام ١٩٨٧. وقد كان لهذا المؤتمر قرارات شارك فيها الجميع ومنهم الإخوان المسلمون، حيث إنني دعوتهم وحضرت مجموعة كبيرة منهم حاملين رسالة المرشد العام موجهة إلى المؤتمر وقد تليت هذه الرسالة، وكان مؤداها أن الأخ محمد حامد أبو النصر - المرشد العام للإخوان - يوافق على القرارات التي تتوصل إليها قيادات المعارضة".

ثم يقول: "وحدث ليلة انعقاد المؤتمر أن أعلن عن استفتاء سيجري على حل مجلس الشعب في ظرف أسبوع واحد. فسارعت إلى دعوة الأخوة رؤساء أحزاب المعارضة ورموز الاتجاهات السياسية التي ليس لها تنظيمات شرعية إلى مناقشة فكرة الدخول بقائمة واحدة في الانتخابات باسم حزب الوفد على اعتبار أنه كان يقود المعارضة بعد انتخابات مايو عام ١٩٨٤.

وبالفعل تم اجتماع بين رؤساء أحزاب المعارضة ورموز التيارات الأخرى، إلا أن ذلك لم يسفر عن اتفاق على قائمة موحدة".

إلا أنه قد عقد اجتماع للهيئة البرلمانية الوفدية بمقر الحزب، وقد حضره خمسون نائبا من بينهم ستة نواب من الإخوان المسلمين وهم: حسن الجمل، ومحفوظ حلمي، ومحمد المراغي، ومحمد الشيشتاني، وحسن عبد الباقي، والدكتور عبد الغفار عزيز، رغم أنه يتحفظ دائما حول انتمائه للإخوان.

وقد تسربت الأنباء بأن حسن الجمل قد حمل إلى فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد الجديد مطالب الإخوان المسلمين بشأن الترشيحات القادمة. وقد بدا أن هناك اتجاها داخل الوفد يقاوم التحالف بين الإخوان والحزب مستندا إلى أن انتخابات عام ١٩٨٤ أشارت للحجم الضئيل للإخوان المسلمين في ظل السقوط الذريع لأحد مرشحيهم وهو شمس الدين الشناوي وكان على رأس قائمة الحزب في محافظة الغربية.

وفي مواجهة هذا الاتجاه هناك تيار آخر أشار إلى أنه لو ترك الإخوان للقائمة الموحدة - إذا تمت - وخروجهم من الوفد، يمكن أن يزيد من فرص نجاح أحزاب المعارضة الأخرى على حساب الوفد؛ مما يهدد بسحب قيادة المعارضة منه.

وتغلب الاتجاه الأول داخل الهيئة العليا الوفدية والذي يقضي بعدم تحالف الوفد مع الإخوان أملا في أن الوفد سيخوض الانتخابات بقائمته الخاصة، وسوف يحصل على عدد من المقاعد تمكنه من تصدر المعارضة باعتبار نجاحه السابق في انتخابات -١٩٨٤- وعدم حصول أي حزب معارض آخر على نسبة نجاح تمكنه من دخول البرلمان.

وكان المهندس إبراهيم شكري يحاول من جانبه إقناع الإخوان لتحالفهم مع حزبه. وقدم لهم المرونة الكافية.

وفي هذا الصدد يقول إبراهيم شكري مدافعا عن نجاحه ومسعاه وكأنه لم يقصد ذلك:

"إن التحالف بصورته الحالية فقط لم يكن مستهدفًا وإنما دعوت كل الأحزاب والقوى السياسية غير الممثلة في أحزاب، حتى تشكل صورة حقيقية للمعارضة بالنسبة للحزب الوطني الحاكم.. ويستدرك قائلا: وكما يعلم الجميع فإن خروج الوفد والتجمع هو الذي أخرج التحالف بشكله الحالي وهو ليس مستحدثًا.. فقد سبقنا إليه الحزب الوطني وزج بمرشحين من الوفد والعمل على قوائمه، ولا يعقل أن يكون هذا حلالاً لهم حراما علينا!

وأيضا لا يمكن تجاهل أن برنامجنا الحزبي يحتوي على نقاط كثيرة تتفق مع دعوة الإخوان المسلمين. وبرنامجنا - حزب العمل - هو أول برنامج ينص على أن الشريعة هي مصدر التشريع الأساسي وكذلك الدستور المصري.

وأؤكد أن حزب "العمل" سيبقى كما هو بعد الانتخابات وكذلك حزب "الأحرار" وجماعة "الإخوان" فلكل منهم منهجه العام. لكن الكثير من المواقف ستجمعنا داخل مجلس الشعب مثل: المطالبة بإصلاح دستوري، وإصلاح ديمقراطي، وتعديل قوانين الانتخابات، وعموما التحالف بهذه الصورة مطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية[١٨]!".

هذا وقد حاول إبراهيم شكري أن يلقي بالتبعة - الناجمة - على عدم اتفاق جميع الأحزاب على قائمة موحدة. على الأحزاب نفسها.

ونستخلص مما سبق عدة أسباب:

أولا: أن المهندس إبراهيم شكري هو الذي دعا إلى تكوين قائمة واحدة من أحزاب المعارضة.

ثانيا: أنه يدرك مسبقا أن ذلك إن لم يكن مستحيلا فهو صعب تحقيقه للاختلاف الجذري بين بعض الأحزاب، وكذلك التيارات في المبادئ الأساسية والأهداف السياسية.. فالإخوان لا يتفقون أبدا مع الشيوعيين والناصريين. وهؤلاء لا يتفقون مع حزب الوفد، وهذا الأخير يسعى إلى إعادة العجلة إلى الوراء كما كان قبل الثورة حزب الأغلبية.. وهكذا فإن عوامل عدم الاتفاق هي التي دفعت الأحزاب إلى عدم تكوين تلك القائمة الواحدة. والنتيجة أن التيارات غير الممثلة سعت إلى أحزاب سياسية تأتلف معها.

ثالثًا: وبهذا المفهوم السابق فإن حزب العمل يقدم لهذه التيارات - لاسيما الإخوان - كل التيسيرات والتسهيلات الممكنة والمناسبة لتمثيلهم وخوضهم الانتخابات بالتحالف المشترك.

وليس هذا استنتاجا نظريا بقدر ما أنه يستند على مسعى حزب العمل (مصر الفتاة سابقا) منذ انتخابات ١٩٨٤ والتي تحالف فيها الوفد مع الإخوان. وبمعنى أدق تفضيل الإخوان لحزب الوفد ليكون قناة أو مظلة رسمية لخوض الانتخابات المشار إليها.

ولو عدنا لتلك الانتخابات - ١٩٨٤ - حيث كان الوفد يخوض أول انتخابات برلمانية بعد الثورة - ١٩٥٢- لرأينا أن إتاحته الفرصة للإخوان قد جرت عليه حملة نقدية من البعض وإن كان الوفد قد انتقد - من جانبه - جزءا من هذا البعض؛ إلا أن إبراهيم شكري انتقد الإخوان لهذا التحالف أو التآلف.. حيث وقف في مؤتمر شعبي أثناء الانتخابات وأعلن قائلا:

"إن كانت هناك محاولات لاستقطاب الإخوان المسلمين في صفوف الوفد فلنا الحق اليوم أن نتحدث عن موقفنا ليس لإقناع قيادات الإخوان للانضمام لنا، بل هي مواقف أعطت الجذور لحزبنا.. حزب العمل.. ففي عام ١٩٥٠ كانت هناك أحكام عرفية، وأصدرت الوزارة السعيدة قرارا بحل جمعية الإخوان المسلمين.

وعندما جاءت الوزارة الوفدية لتلغي الأحكام العرفية كان من الطبيعي بطلان أي قرار، ومنه حل جمعية الإخوان المسلمين، لكن الحكومة الوفدية أعدت قرارا جديدا بحل جمعية الإخوان المسلمين.

وجاء الإخوان إلى مجلس النواب جاءوا ليثبتوا اعتراضاتهم على قرار الحكومة.. حكومة الوفد، وخرجت أنا وحدي من المجلس والتقيت بهم وأخذت منهم مذكراتهم برأيهم ورفضهم لحل جمعية الإخوان ووزعتها على جميع أعضاء المجلس. هذا الكلام ثابت في المضابط وفي كتابات متداولة بين الناس، ووقفت على المنبر كي أدافع عنهم وطالبت بحقهم في جمعيتهم واستمرارهم.

وأضاف: إنهم يثيرون اليوم نقطة الالتقاء بأن الإخوان المسلمين أصابهم ضرر في عهد عبد الناصر. والوفد يعتبر الثورة انقلابا عسكريا. لقد اجتمعوا على نقطة ضعف وليس نقطة مبادئ بل هي نقطة مشاعر فقط.

ثم عاد وكتب في منتصف أبريل عام ١٩٨٤ بجريدة الحزب عن هذا التحالف، والإخوان المسلمين بالذات حيث قال: ويشهد التاريخ أنهم أصابوا وأخطئوا في اختياراتهم السياسية عبر المراحل المختلفة.. ويشهد التاريخ أيضا أننا اعتبرنا الإخوان في أغلب المراحل حلفاء قريبين من مبادئنا ومواقفنا، ووصل الأمر في عام ١٩٤٧ إلى طلب من جانبنا بالاندماج معهم إلى رفض من جانبهم لهذا الطلب.

وفي مرحلة ما قبل الثورة.. بداية الخمسينيات كان الشهيد سيد قطب يكتب أعنف المقالات الثورية في جريدة الاشتراكية التي كنا نصدرها.

وقال أيضا: "نحن نعلم أن للإخوان المسلمين كيانًا ذاتيا صلبا. ونعلم أننا بصدد ائتلاف مؤقت وليس بصدد اندماج بين حزب الوفد وحزب الإخوان. ونعلم فوق ذلك أن من حق الإخوان أن يقيموا ائتلافًا ما مع قائمة من القوائم المتاحة مادامت الشرعية الحالية ضاقت عن إمكانية تقدمهم إلى الانتخابات بقائمة مستقلة. رغم علمي بكل ذلك يظل سؤالي المحدد قائما وهو: لماذا التحالف مع الوفد بالذات؟."

ثم استطرد في تساؤلاته وتعجبه قائلاً:

"إن حالة التحالف لا تعني أن يتعاون أي حزب مع أي حزب.. ولكنها تعني أن يتحالف حزب مع حزب آخر يرى أنه الأقرب إلى توجهاته.

فهل يعتبر في الساحة السياسية الحالية أقرب القوى السياسية إلى الإخوان؟

إذا كان المعيار هو السمعة التاريخية، فهل يفيد الإخوان سياسيا أن يبدو أمام الأجيال الجديدة أن أقرب القوى السياسية إليهم هو الحزب الذي مثل زعامة النظام القديم؟

وإذا كان دوركم التاريخي والذي من حقكم أن تباهوا به هو مقارنة هذا النظام القديم، فلماذا تسهمون في (تجميل) دور الوفد وفي إحداث مزيد من البلبلة في فهم التاريخ والحاضر والمستقبل؟

وإذا كان المعيار هو شدة العداء للاستعمار الغربي والصهيونية وهو الموقف الذي مثله الإخوان في كل تاريخهم والذي عبرت عنه الدعوة حتى آخر أعدادها. فهل ترون أن الوفد بمواقفه المعتدلة التقليدية.. وبأشخاص قيادته الحالية هو أقرب الحلفاء في الساحة السياسية المعاصرة؟

وإذا كان المعيار هو الموقف من الشريعة فهل ترون - عن صدق - أن الوفد هو أقرب الحلفاء؟ وإذا كان يعلن اليوم في هذا المجال غير ما مارسه تقليديا وبدون نقد لهذه الممارسة يؤكد إخلاصه في الإعلان الجديد، فلمصلحة من تسهمون في خداع الجماهير وتدفعونها إلى تصديقه؟".

ثم قال: "ولست هنا بصدد تقديم مقترحات محددة للإخوان المسلمين وقد لا تكون الصيغة التي اتخذناها اجتهادا سائغًا من وجهة نظرهم. ولكنني أعتقد بكل إخلاص أن من واجبهم أن يقدموا اجتهادا مقابلاً يراعي كل الاعتبارات الأصولية واعتبارات الزمان والمكان".

ثم أردف قائلاً: "ولا أعتقد أنه من صالح الأمة. بل ولا أعتقد أنه من صالح جمعية الإخوان أن يشيع هذا القلق الشديد بين صفوف إخواننا الأقباط كلما جاء ذكر "الإخوان المسلمين[١٩]".

إلا أن المستشار مأمون الهضيبي وهو ممثل الإخوان في مفاوضات التحالف مع حزبي "العمل" و"الأحرار" قال في موضع آخر:

"إنه في انتخابات ١٩٨٤ لم يوجد أي تحالف مع حزب الوفد. والإخوان لم يغيروا من عقيدتهم شيئًا..وقد قيل هذا لحزب الوفد بوضوح، ولم يكن الأمر سوى أن حزب الوفد سمح لبعضنا على قوائمه وانتهى الاتفاق بنهاية الانتخابات؛ لذلك لم يحدث خلاف أو تحول عن حزب الوفد".

واستدرك قائلاً: "ونحن الآن في مرحلة جديدة -١٩٨٧- نبحث فيها عن قناة قانونية لخوض الانتخابات فوجدنا أفضل الفرص المتاحة.. في حزب العمل وبالطبع لا يوجد ما يرضي الجميع.. وعلى أية حالة لقد قبلت قيادات العمل هذا وذلك يخصهم. وقال: ولنا خطنا الواضح الذي لا نتزحزح عنه، وهو تحكيم شرع ا في كيان الدولة الاقتصادي والسياسي.. إلخ ومن أراد الاقتراب منا فبهذا كله.. نعم هناك من يرفع شعار تطبيق الشريعة الإسلامية.. فقط، ولكن لا يرفعه بنفس مفهومنا.. فمثلا حزب التجمع اليساري والناصريون يرفعون الشعار ولكل مفهومه[٢٠]".

ويتبين مما سبق من نقد إبراهيم شكري للتعاون بين الوفد والإخوان.. يشير إلى أنه أقرب إلى الإخوان، وهم أبعد عن الوفد. وأنه أولى بأي تحالف معهم من الوفد.

وفي هذا يمكن الإشارة - تأكيدا لمحاولته السابقة - بأنه لابد من ذكر محاولة الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين عندما قرر ترشيح نفسه في الانتخابات عام ١٩٤٢ - في ظل حكومة الوفد - وقتها بلغ عدد مرشحي جماعة الإخوان سبعة عشر مرشحا. وعلى رأسهم المرشد العام حسن البنا نفسه في دائرة الإسماعيلية. وركز دعايته على تطبيق الشريعة الإسلامية وفي تلك الآونة وقع صدام بين الوفد والإخوان؛ عندما رفض النحاس باشا زعيم الوفد ترشيح حسن البناء في الانتخابات، وعلى أساس أن الإخوان جماعة دينية ولا تعمل بالسياسة وليس لها وضع الأحزاب؛ فاضطر حسن البنا إلى التنازل.

وفي محاولة أخرى وبعد إقالة وزارة النحاس باشا في أكتوبر ١٩٤٤ وحل مجلس النواب الوفدي رشح حسن البنا نفسه مرة أخرى في انتخابات يناير ١٩٤٥ وفي دائرة الإسماعيلية - أيضا - ووقتها أفتى الإخوان بأن الدين يبيح دخول الانتخابات مادام ذلك يؤدي إلى نشر الإسلام، وفي هذا أيضا كتب حسن البنا يقول:

"ليس البرلمان وقفًا على أصوات زعماء السياسة الحزبية على اختلاف أنواعها، ولكنه منبـر للأمـة، تسمع من فوقه كل فكرة صالحة ويصدر عنه كل توجيه سليم، يعبر عن رغبات الشعب".

إلا أن تدخل الإنجليز والحكومة بشكل سافر في الانتخابات - وكانت الحرب العالميـة الثانيـة تـضع أوزارها - له الأثر الكبير في إسقاط حسن البنا وباقي مرشحي جماعة الإخوان[٢١].

ولعل ما ذكرناه آنفًا يؤكد صحة تفسير المستشار مأمون الهضيبي حـول الإخـوان مـع الوفـد فـي انتخابات ١٩٨٤.

ونشير هنا إلى ذلك التعاون الذي اختاره الإخوان مع حزب الوفد راجع لعدة أسباب:

أولاً: إن حزب الوفد يخوض انتخابات برلمانية لأول مرة بعد الثورة التي كان مـن أشـد خـصومها ومنتقديها، وأن عودته بدون انتخابات في ١٩٧٨ قد لاقت ترحيبا شعبيا. وبعد تجميـد نـشاطه تزايد التعطش الشعبي لعودته. وعندما عاد بحكم قضائي وقرر خوض انتخابات ١٩٨٤ كان من المتوقع أنه سيحقق نتائج جيدة ومؤثرة في الانتخابات وهذا ما حدث بالفعل.

ثانيا: إن الإخوان في تلك الآونة - وهم بصدد خوض هذه الانتخابات ولـيس لهـم قنـاة شـرعية أو رسمية، يخوضون من خلالها الانتخابات- كانوا يدركون أن حزب الوفد سيحقق نتائج وسيجتاز نسبة الـ ٨% المقررة للحصول على مقاعد برلمانية، وأنه يمكنهم عمل "جس نبض" من خلال خوضها على بعض قوائم حزب الوفد.

ثالثًا: وفي ذات الوقت يدرك الإخوان أنه بدأ في الساحة السياسية أن حزب العمل أحد الروافد الرئيسية للنظام السياسي. وأنه لذلك ربما لا يحقق نسبة الاجتياز. وبذلك يكـون الرهـان عليـه غيـر مضمون. وهم يسعون إلى تأكيد ذاتهم من خلال كسب مؤكد. وهذا ما دفعهم إلى حزب الوفد.

رابعا: إن حزب الوفد وهو يخوض الانتخابات، لأول مرة بعد الثورة، حاول تأكيد دوره في لم شـمل أبرز وأهم التيارات غير الممثلة في أحزاب رسمية، وأن يقدم خدمة للنظام السياسي في محاولة لاحتواء الإخوان تحت مظلته، وهو الحزب العلماني تاريخيا والذي عـرف عنـه أنـه يـضم عنصري الأمة المسلمين والأقباط. وبذلك فهو يؤكد هويته العلمانية الغالبة عليه. لا يفرق بـين مسلمين ومسيحيين.

بل إن فؤاد سراج الدين أكد - كما سبق وأكد الهضيبي - أن علاقة الوفـد بـالإخوان هـي علاقـة تعاون فقط.

وقد حاول فؤاد سراج الدين في تلك الآونة الدفاع والرد على حملات الهجوم التي وجهت لذلك التعاون فقال: "إن الهدف منها إضعاف مركز الوفد في المعارك الانتخابية. وإن الذين يضربون على وتر الخلاف الديني يسعون إلى واحد من هذه الأمور: إما أن ينحسر تعاطف الأقباط أو ينحسر تعاطف الإخوان المسلمين وإما أن ينحسر تعاطف الفريقين معا؛ أو يقع الانقسام داخل صفوف الوفد".

ثم حاول تأصيل علاقة التعاون بين الوفد والإخوان والتي ترجع إلى ما قبل الثورة بقوله: إن علاقتهم تاريخيا معنا طيبة، والإخوان كانوا دائما يناصرون الوفد في الانتخابات. وفي التاريخ القريب كنت عضوا في الوزارة الائتلافية التي شكلت برئاسة حسين سري عام ١٩٤٩ ومن خلالها كافحت كفاحا مريرا من أجل الإفراج عن آلاف الإخوان المسلمين المعتقلين؛ إيمانا مني بحق الحرية لكل مصري. فلما شكل الوفد الوزارة في يناير ١٩٥٠ وعلى الفور في الأسبوع الأول أصدرت قرارا بصفتي وزيرا للداخلية بالإفراج عن جميع المعتقلين، وأرجعنا لهم دار المركز العام وكل متعلقاتهم.

واستدرك بقوله: "ونحن نفرق بين الإخوان المسلمين وبين أعضاء الجماعات ذات الميول المتطرفة الذين يكفرون المجتمع بمن فيهم الإخوان أنفسهم. كما أن تعاطف الإخوان معنا ليس بجديد أو ليس وليدا للظروف الحاضرة أو المعركة الانتخابية الجديدة. فقد انضم إلينا أحدهم وهو نائب في البرلمان عام ١٩٧٨ ولم تكن هناك انتخابات. فما هو الغريب أن يقوم بيننا وبين الإخوان تعاطف!!".

وردا على ما أعلنه وكتبه إبراهيم شكري رئيس حزب العمل قال:

"وإنني أسأل هؤلاء المنافقين لو أن الإخوان تعاطفوا مع حزب آخر.

هل يكونون سعداء..؟! وهل يرفض أي حزب أن يتعاطف الإخوان معه؟

واعتقد أن رئيس حزب الوفد وجد الإجابة بعد ما يقرب من عامين ونصف العام عن تساؤلاته.. حيث إن الإخوان تعاطفوا بل تحالفوا مع حزب العمل، وسعد الأخير بذلك كما سعد حزب الأحرار.

وكذلك لم يرفض أي من الحزبين تحالف الإخوان معه، بل إنهما سعيا بكل الوسائل لهذا، ورحبا به وأفسحا لهم المساحات التي طلبوها على قائمة الانتخابات الموحدة أو المشتركة بينهم".

خامسا: ولا شك أن السلطة السياسية لم تجد ضررا من تعاون الوفد مع الإخوان، حيث إن هؤلاء رأوا خوض انتخابات ١٩٨٤ على سبيل "جس النبض" وكانت كل الأطراف، بما فيها السلطة السياسية، تسعى إلى معرفة مدى حجم تأثير الإخوان في الشارع السياسي. لأنه على ضوء ذلك سيتم إعادة ترتيب قواعد اللعبة الديمقراطية وتطويرها. كما أنها كانت على ثقة من أن حزب الوفد لن يغلب عليه الطابع الديني إطلاقًا.

سادسا: ونعتقد أيضا أن اعتراف إبراهيم شكري بسعيه إلى الاندماج مع الإخوان عام ١٩٤٧ كان ذلك لتأصيل سعيه وتطلعاته إلى انتخابات لاحقة. وإن كان لكل سعي في حينه أهدافه، وأنه لم يأل جهدا في تحقيق هدفه، حتى نجح في ذلك من خلال ضوء أخضر ساطع من السلطة السياسية وكما أطلق عليها الكاتب مكرم محمد أحمد "تستيف صوري للأوراق الرسمية".

سابعا: هاجم إبراهيم شكري بعنف، حزب الوفد ورئيسه، وهو يدرك أن السلطة السياسية ستسعى بل ستمنح الفرصة لعودة هذا الحزب ليكون أقرب أحزاب المعارضة إلى الصدق على مستوى الشارع السياسي وحتى لا يكون متهما بأنه من صناعة النظام؛ حيث إن ذلك الحزب نفسه له قواعد شعبية. ويمكن التعاون والتفاهم معه حول بعض المبادئ أو الأهداف القومية. وتم ذلك بالفعل في عدة مواقف وأحداث على المستوى المحلي والعربي والدولي وهذا ما أغضب إبراهيم شكري بشدة واعتبر أن النظام تخلى عنه.

ثامنًا: لقد حقق الإخوان نجاحا ملحوظًا في "جس النبض" فقرروا خوض انتخابات عام ١٩٨٧ بصورة أكثر توسعا؛ وبناء على هذا النجاح الملحوظ. وكذلك لأنهم يعتبرون أنفسهم جزءا من الأمر الواقع في الشارع السياسي. وفي هذا يقول أحدهم، وهو مختار نوح: إن حديث الدولة في صحفها المتحدثة باسمها فضلا عن تصريح شخصي لرئيس الوزراء ووزير الداخلية في حديثهما عن الإخوان كفكرة منظمة يؤكد أن الإخوان واقع، أما إقرار القانون فهو سياج مازلنا نبحث عنه.

في ضوء ذلك أيضا أشار أشرس ناقديهم في انتخابات عام ١٩٨٧ إلى أنه: قد برز الإخوان المسلمون كقوة سياسية لها وزنها وتأثيرها في الانتخابات الأخيرة، ومن ثم حصلوا على ٣٦ مقعدا من ٥٩ مقعدا للتحالف بعد أن تصدروا معظم قوائم حزب العمل وفي ٢٣ دائرة بالتحديد وهو ما يزيد على مقاعد حزب الوفد.

تاسعا: وعندما ألمح إبراهيم شكري إلى أن الأخوة الأقباط ينزعجون كلما جاء ذكر الإخوان المسلمين. فهذا ما دافع عنه أثناء انتخابات ١٩٨٧ والتي فيها تحالف الإخوان معه. إلا أن ذلك السبب أيضا كان أحد أسباب تحجيم الوفد للإخوان على قوائمه في ١٩٨٤ وسعى هؤلاء إلى قوائم أكثر اتساعا وعددا في حزبي العمل والأحرار.

عاشرا: ولا شك أن ما ساقه إبراهيم شكري من تأصيل دوره الإيجابي بالنسبة للإخوان كان محقًا فيه إلى حد كبير. وإن كان قد أتاح فرصة كبيرة وواسعة للإخوان، فهو بذلك يستعين بهم - كقوة - في التأثير على السلطة من أجل مزيد من الحريات، وتطويرا للديمقراطية وللتلويح بقوتهم وعقيدتهم إزاء بعض المخاطر التي تحيط أو تهدد مصر من الخارج.

هذا عن أحد أطراف التحالف وهو حزب العمل برئاسة إبراهيم شكري ودوره في تستيف صوري للأوراق الرسمية.

وأما عن الإخوان المسلمين. فأيضا كان لهم دور في تكوين هذا التحالف، ولا شك أنهم لهم أغراض وأهداف في ذلك.

سبق أن أشرنا إلى محاولات حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان وبعض زملائه للترشيح لبرلمانات ما قبل الثورة. إلا أن الإنجليز، والحكومة أيضا، كانت تقاوم تلك المحاولات وتتصدى لها. وكما بينا فإن الهدف الذي أعلنه الشيخ حسن البنا كان اعتلاء منبر البرلمان ويردد منه دعوته إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، إلى

أن قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ وقد ساعدها الإخوان بكل الصور المؤثرة لمساندتها حتى حل عبد الناصر الجماعة عام ١٩٥٤ عندما استنفد مصلحته منهم وقرر أن يحكم مصر بالديكتاتورية. ولم يكتف بذلك بل أودعهم السجون والمعتقلات ونالوا من زبانيته أشد أنواع التعذيب والتنكيل.

ويمكن التأكيد على أن الإخوان هم القوى السياسية الوطنية الوحيدة التي لم تنل فرصتها للتعبير أو المشاركة في العمل السياسي طوال عهد عبد الناصر إلى أن أفرج عنهم الرئيس السادات في ١٥ مايو ١٩٧١، حيث أتيحت الفرصة لكل القوى والتيارات الأخرى بالمشاركة في العمل السياسي والبرلماني أيضا بل إن هذه القوى والتيارات وجدت فرصتها في المشاركة في الحكم بصورة أو بأخرى وعلى كافة المستويات المختلفة للحكم والإدارة.. إلا الإخوان.

وقد فطن السادات لذلك. وهو يدرك أن للإخوان تواجدا شعبيا ويتعاطف معهم حيث لاقوا أشد أنواع التعذيب، وقد شارك بعضهم في النضال ضد الإنجليز. وهو يدرك دورهم التطوعي في أول حرب بين العرب وإسرائيل، وقد أفرج عنهم عندما تمكن من الإطاحة بالشيوعيين والناصريين الذين ورثوا عبد الناصر في الحكم.. وعندما تم الإفراج عنهم أناط بهم دورا سياسيا هاما سواء بالنسبة لحكمه أو بالنسبة لمصلحة مصر أو بالنسبة لهم أيضا. وهو التصدي للشيوعيين والناصريين الذين يتبعون عبد الناصر في منهجه. وكلاهما وجهان لعملة واحدة.

وكان التصدي لهم في الجامعات وبين صفوف الشباب. وكذلك في قرى مصر وبعض مدنها وهذا ما عبر عنه أحد الكتاب الناصريين بأن الإخوان كانوا مبعث قلاقل في السبعينيات. وهو في ذلك يقول الحق.. حيث إن القلاقل كانت تصيب الشيوعيين والناصريين، ولكنني لا أعتقد أنها كانت تصيب مصر وحكم السادات في شيء.

وقام الإخوان بذلك الدور.

ومن خلال هذا الدور نفسه.. استهدفت حركة قادة النشاط الإخوان تكثيف نشاطها للعمل على نشر الفكر الإخواني بين قطاعات الشعب المختلفة بهدف خلق قاعدة عريضة تؤمن بمبادئها وتردد حق جماعة الإخوان المنحلة في حمل لواء الحركة الإسلامية. وفي سبيل ذلك أيضا نجح الإخوان في المشاركة في عضوية مجالس إدارات الجمعيات الإسلامية المختلفة ومحاولة التأثير عليها. وقاموا بإلقاء الخطب والمحاضرات الدينية في الندوات والمناسبات الدينية التي تعقدها هذه الجمعيات حيث أشادوا خلالها بمبادئ الجماعة وقادتها وما تعرضوا له من تعذيب في السجون والمعتقلات من أجل رفع راية الإسلام.

وقد نجح الإخوان - من خلال ما سبق - في التأثير على القطاع الطلابي مستغلين في ذلك الجمعيات الدينية بالجامعات والتي تتوافر في أعضائها الميول الدينية الفطرية أو المكتسبة من البيئة وقد صنعوا قاعدة من هؤلاء الشباب تؤمن بالفكر الإخواني وتتعاطف مع الحركة الإخوانية.

وتولى قيادتهم الأستاذ عمر التلمساني، الذي حاول الحصول على اعتراف رسمي من الحكومة بشرعية عودة نشاط الجماعة.

وإن كان الرئيس السادات قد أتاح لهم الفرصة لممارسة نشاطهم من أجل مقاومة الشيوعية والناصرية. إلا أنه لم يشأ أن يمنحهم الاعتراف الرسمي حتى تستبين الأمور بصورة أكثر وضوحا عن تأثير نشاطهم وبعض أهدافهم.

وإذا كان السادات قد استعان بهم في ذلك. فلأن الحقيقة التي أدركها وكانت معلومة أيضا للكافة أنه عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ فقد اجتاحت مصر موجة من المد الديني كرد فعل طبيعي لما أسفرت عنه، وأفصحت عنه تلك الهزيمة من فساد في النظام السياسي وشعور لدى الغالبية العظمى من الشعب بأن أحد أسباب الهزيمة الرئيسية هو البعد عن الدين واتجاه الدولة نحو الشيوعية. وهذا أيضا أدى إلى تطور حركي في بعض العناصر الدينية المتطرفة. ومن هنا كان للإخوان دور كبير في مواجهة هؤلاء أيضا. وكانت فرصتهم في توضيح أنفسهم بصورة عملية ومعتدلة وليست متطرفة كهذه العناصر.

وقد أرجعت قيادات الإخوان سبب انحراف الشباب والعناصر المتطرفة عن الخط الإسلامي الصحيح، إلى عدم وجود هيئة إسلامية مؤثرة يمكنها احتواء مثل هذه القيادات أو العناصر وتصحيح مفاهيمها، وذلك في محاولة منهم للضغط على السلطة للاعتراف بالوجود الرسمي لجماعة الإخوان؛ بدعوى أنهم القادرون على تصحيح مسار الحركة الإسلامية ووضعها في صورتها المعتدلة. إلا أن الرئيس السادات لم يمنحهم ذلك أيضا. وإن كان قد منحهم فرصة الانتشار في المدن والقرى من خلال صحيفتهم المشهورة باسم "الدعوة". وتكوين وإنشاء فروع لها في كل محافظات مصر واعتبارها مقارا للاجتماعات واللقاءات الإخوانية. حتى وقع الصدام بينه وبينهم في سبتمبر ١٩٨١ وعلى أثره اعتقل مرشدهم العام عمر التلمساني وأغلق صحيفتهم.. حتى توفاه ا في ٦ أكتوبر ١٩٨١.

ثم تولى الرئيس حسني مبارك رئاسة الجمهورية. ولم يكن بينه وبين أي حزب أو تيار خصومة تذكر. حيث إنه لا ينتمي لضباط ثورة ١٩٥٢ ولا ينتمي إلى أي حزب معارض، إنما ينتمي إلى ما اصطلح عليه "جيل أكتوبر" الذي خاض معركة أكتوبر وانتصر فيها بقيادة الرئيس أنور السادات. بل إن هذا الأخير قد أفصح في أكثر من مناسبة أن من يتولى القيادة بعده ومسئولية الدولة هو ممن ينتمي إلى جيل أكتوبر. وعلى هذا أفرج الرئيس مبارك عن جميع المعتقلين في سبتمبر ١٩٨١ وعقب وفاة السادات بأسابيع قليلة. وقرر أن يفتح صفحة جديدة في العمل والممارسة السياسية.

وفي بداية رئاسته للجمهورية استمر في تحجيم الشيوعيين؛ فلم يتدخل لدى القضاء الذي أعاد حزب الوفد الجديد لشرعيته السياسية في يناير ١٩٨٤ وهذا الحزب اليميني الذي يمكنه مواجهة هؤلاء بأسلوب رسمي وشرعي. إلى أن جاءت انتخابات ١٩٨٤ فلم يمانع أو يقف في مواجهة تعاون الوفد مع الإخوان بهذا القدر القليل، بل إنه رحب "بجس النبض" الذي سعى إليه الإخوان حتى يتعرف على نتائجه وفي ضوئها يمكنه تطوير قواعد اللعبة الديمقراطية.

وإن كان ذلك هو موقف الرئيس مبارك. إلا أنه كان "جسا لنبض مقابل أو مضاد" فإن بعض عناصر الحكومة قد هاجمت ذلك التعاون.. مما دفع بالأستاذ عمر التلمساني - المرشد العام للإخوان المسلمين حينذاك، وفي أثناء احتفال نقابة المحامين بذكرى وفاة حسن البنا المؤسس والمرشد العام الأسبق لجماعة الإخوان – إلى أن يتساءل في تهكم قائلاً: لماذا لا تحرم الحكومة انضمام الإخوان للوفد؟ ولماذا لا تصدر قانونا يحرم انضمام جماعة الإخوان المسلمين إلى قائمة حزب الوفد للترشيح للانتخابات إذا كان هذا الانضمام في نظر الحكومة "حرام".

وفي تصريح صحفي لمجلة "المجلة" قال: "إننا لا نحرص على ما يسمونه بنصر سياسي إنما الذي يهمنا تحقيقه، هو نصر ا بتطبيق شرعه فينا، فإذا دخلنا مجلس الشعب فلا نعتبره نصرا بمعايير الناس ولكننا نعتبره منبرا له قدره في تبليغ دعوة ا ، وإذا لم ندخل فلن تعتبر ذلك هزيمة؛ لأن دخولنا المجلس ليس هدفا ولكنه وسيلة وإذا لم تنجح وسيلة تركناها وبحثنا عن وسيلة أخرى، وهكذا فليس في حساباتنا نصر سياسي أو هزيمة انتخابية.

ولعل ما ذكره يتطابق إلى حد كبير مع ذات المعنى الذي أعلنه من قبل الشيخ حسن البنا مؤسس الجماعة أثناء خوضه لانتخابات عام ١٩٤٥.

وعن موقف الإخوان المسلمين من الثورة.. فإن لهم رأيا في التفرقة بين الثورة والثوار.. أو على حد تعبير بعضهم.. الانقلاب وعناصره.. حيث أعلن عمر التلمساني في المجلة بقوله: "يجب على من يتعرض لهذا الموضوع أن يفرق بين الانقلاب في ذاته وبين الأشخاص الذين تولوا أمر هذا الانقلاب بعد وقوعه. والانقلاب قد مهد له الإخوان، وهم الذين انتشروا في جميع أرجاء مصر يشرحون للشعب ظلم العهد السابق وسيئات الإقطاع؛ فجاء الضباط الأحرار ليجدوا الجو مهيأ، والأرض معدة، والشعب على استعداد كامل لتقبل التغيير، وكانوا يعملون سرا ولا يعرفهم أحد، وكان حسن البنا أول ضحايا العهد السابق؛ لأنه كان يقاوم مظالمه وتفرده بالحكم. فمن أكبر المغالطات التاريخية أن يقال إن الإخوان أعداء لهذا الانقلاب. بل إن الاتفاق كان تاما بين الإخوان والضباط الأحرار، وإن الإخوان هم الذين قاموا بحماية المؤسسات من أن تمس بفعل خصم من خصوم الانقلاب، ولكن الضباط الأحرار هم الذين تنكروا للإخوان، بل وتنكروا للمبادئ التي من أجلها حصل الانقلاب، ولست أنا الذي يقول هذا ولكن الضباط الأحرار كتبوه في مذكراتهم وشرحوا فيها كل شيء.

وختم قوله: "وغير معقول ولا مقبول شرعا ولا عقلا ولا منطقا أن يقال: إن الإخوان المسلمين خصوم للانقلاب، وهم صانعوه، وهم أصحابه الذين مهدوا لوقوعه.

ويؤكد هذا أيضا صالح أبو رقيق عضو مكتب الإرشاد للإخوان المسلمين في روز اليوسف بقوله: "لقد عاونا رجال الثورة في أوقات المخاطر وحافظنا على أسرارهم وسهرنا على حراستهم وحراسة منشآت البلاد حتى الكيلو ٩٩ من طريق السويس تصديا للجيش الإنجليزي إذا تحرك.. ونحن أصحاب الثورة وليس أولئك الذين يدعون ذلك الآن".

وأما ما ساقه عمر التلمساني وصالح أبو رقيق فهو صحيح. ولا يخص الإخوان فقط بل يخص بعـض عناصر القوى الوطنية التي آثرت الانسحاب من العمل السياسي بعد الثورة. عندما لمسوا أن قادة الثـورة لا يسعون لتحقيق الأهداف التي من أجلها أيدوا الثورة وساندوها.. بل بعضهم قد مهد للثورة من خـلال عملـه النضالي ضد الاحتلال الإنجليزي لمصر. عناصر أخرى كانوا يعارضون بعض قادة الثورة وسياستهم ولكنهم لا يعارضون الثورة كحركة ضرورية وتاريخية لمصر. وعندما شعروا بالاختلاف انسحبوا من المشاركة في العمل السياسي العام وآثروا السلامة حتى لا ينالهم الاعتقال والسجن والتشريد والطرد وغيرها مـن أنـواع التنكيل. وأما عن المؤيدين والذين ساروا في ركاب الثورة وسياساتها فمنهم المخلص والمجتهد، ومنهم بالطبع الانتهازي والمستغل. وبذلك فإن قول المرشد العام لهو صحيح.. وإننا لنتفق معه في ذلك.

وعلى أية حال فقد مارس ستة نواب فقط من الإخوان، وهم الذين انضموا للبرلمان على قوائم حـزب الوفد، نشاطهم البرلماني في إطار ممارسة الوفد لنشاطه البرلماني وإن كانوا أحيانًا يتحفظون؛ إلا أن ذلك لـم يكن بشكل سافر. وقد مارسوا أحيانًا نشاطهم بصورة شبه مستقلة.

.. وحانت فرصة انتخابات عام ١٩٨٧ واستجاب الإخوان لدعوة إبراهيم شكري في كـل اجتماعـات ولقاءات المعارضة من أجل التنسيق والتفاهم والتعاون في مواجهة الحزب الوطني الحـاكم. وحتـى كانـت الدعوة وإقناعهم بخوض الانتخابات في تحالف مع حزب العمل والأحرار. وأعتقد أن الإخوان قد اسـتجابوا لهذه الدعوة الضمنية في صورة أو صيغة دعوة إبراهيم شكري لهم "رجل الدولة المعارض" والـذي يـسعى لذلك وكانت له محاولاته. وتاريخه معهم يؤهله للقيام بهذه المهمة الديمقراطية وأدائها بصورة أفضل وأكثـر ثراء من أي حزب آخر.

ولا شك أن لاستجابة الإخوان دوافع وأهدافًا نذكر منها:

أولاً: إن استجابة الإخوان للتحالف مع حزب معارض رئيسي ضمن أحزاب صنعها النظام الـسياسي يعني قبول وموافقة دعوة السلطة السياسية لانضمام الإخوان للبرلمان. وهذا يعد أحد صـمامات الأمن السياسي التي تطمئن السلطة لهم. ولا شك أن الإخوان يدركون ذلك، وقد قبلوا هذه الدعوة للتأكيد على شرعية ممارساتهم وعدم إخفاء أي نشاط تخشى منه السلطة. أي توافر حسن النوايـا لدى الطرفين من خلال قناة رسمية مشتركة.

ثانيا: إن الإخوان باستجابتهم لهذه الدعوة. إنما يحققون أحد أحلامهم الأساسية منذ الأربعينيـات وهـو دخول البرلمان. واعتلاء منبره للدعوة إلى فكرهم، خاصة فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية.

ثالثًا: إن الإخوان أدركوا أن السلطة السياسية. تمنحهم الفرصة للـشرعية البرلمانيـة حتـى يكونـوا معارضين ولكن من خلال نسيج برلماني قومي، لا يجوز الخروج عنه أو الانفصال منـه، وقـد رحبوا بذلك للتأكيد مرة أخرى على حسن سيرهم وسلوكهم السياسي. وأنهم يسعون إلى الشرعية العلنية كأي قوى سياسية أخرى بل محاولين التأكيد على ثقلهم السياسي في الشارع حتى يكـون لهم اعتبارهم لدى السلطة السياسية في إعادة ترتيب قواعد اللعبة الديمقراطية وتوزيع أدواتها.

رابعا: إن الإخوان رحبوا بهذه الخطوة لاكتساب الحصانة البرلمانية التي تمنح أي نائب مـنهم حريـة الحركة والدعوة بلا تحفظ أو منع أو مصادرة من أجهزة الأمن.

خامسا: رحب الإخوان بذلك حتى يرى المجتمع بل والعالم المتابع لحركتهم أنهم على مستوى مـستنير ولا يدعون إلى الوراء وإنما وعيهم بالمتغيرات يخضع لاجتهادات دينية تواكب العصر.

وأخيرا فهم بذلك يمثلون أمام الرأي العام الحرس الحديدي إزاء أي مخالفة تشريعية للشريعة الإسلامية.

ومما سبق التقى الإخوان مع السلطة في بعضها. وفي البعض الآخر لم يصرح بها.

وإن كانت الحكومة لم تعترف بالإخوان المسلمين كمسمى رسمي لهم، إلا إنها أطلقت علـيهم "التيـار الديني في المجلس". وفي ذلك يقول اللواء زكي بدر وزير الداخلية السابق حينذاك: "إذا كان الأعضاء الـذين يشار إليهم بالإخوان المسلمين قد اندرجوا في تحالف تحت اسم حزبي "العمل" و"الأحرار" ولم يدخلوا المجلس تحت اسم الإخوان، فإذا كان هؤلاء يشكلون بينهم وبين أنفسهم ما يطلقون عليه الإخوان المسلمين، فـنحن لا نعترف بهذا لأنه غير دستوري وخارج عن الشرعية الدستورية".

وعن تصنيف الأعضاء أو النواب في مجلس الشعب، صرح الوزير بقوله: "بداية أقول إننا نفرق بـين التيار الديني الرشيد بوجه عام وبين المتطرفين بوجه خاص، سواء أكان تطرفهم دينيا أم سياسيا وأما بالنسبة لتمثيل التيار الديني في مجلس الشعب فهناك قوانين تنفذ.. فللمجلس قانون ولائحة داخلية تحكم جميع أعضائه من أي جنس ومن أي صنف أو لون.

وسئل الوزير أيضا عن أن وجود الإخوان في مجلس الشعب ربما يخلق تجاوزات وحساسيات تخشاها الطائفة المسيحية؟.. فأجاب الوزير قائلا: "كل من التيار الإسلامي والتيار المسيحي يؤمن بالتعاون، وظهـور ما نسميه التيار الإسلامي داخل مجلس الشعب لن يكون مدعاة للقلق من زاوية إثـارة الفتنـة الطائفيـة، لأن سماحة الإسلام لا تعرف ولا تقبل أي نوع من التعصب فـضلا عـن أن هـؤلاء لهـم آراؤهـم المعلنـة والمعروفة مسبقًا".

ويتحدث اللواء زكي بدر عن الدور المرتقب أو مهمة "الإخوان المسلمين" في مجلس الشعب وإن كـان مصرا على تجاهل مسماهم الحقيقي.. فيقول:

"وأتصور أن التيار الديني - إذا اتفقنا على تسميته بالتيار الديني - في مجلس الشعب سوف يقف فـي مواجهة العناصر الدينية المتطرفة؛ لأنها تسيء إلى الدين ذاته كما تسيء إلى الدولة وإلى الوطن كله.

ومن ناحية أخرى فلن يكون مطروحا في أي وقت قيام فكرة الدولة الدينية بالمفهوم الذي طبقه - مثلاً - في إيران الخوميني.

ولكن الأمر يختلف كثيرا إذا ما أصبح التيار الإسلامي في المجلس معبرا وجسر اتصال بين نظام حكم في دولة إسلامية تتخذ من الشريعة بالفعل مصدرا رئيسيا للتشريع - وهو الحادث الآن - وبين الاتجاه العام لهذه الجماعات نحو مزيد من تطبيق الشريعة الإسلامية.

وأقول ليست هناك اختلافات أساسية بين ما ينادي به التيار الديني المعتدل وبين سياسة الدولة الملتزمة بالدستور الذي ينص على أن الشريعة مصدر رئيسي للتشريع".

وواضح من تصريحات وزير الداخلية والتي أعلنها فور انتهاء الانتخابات وفوز الإخوان ببعض مقاعد مجلس الشعب. أنه لا اعتراض من الدولة أو الحكومة رسميا على خوض الإخـوان للانتخابـات وفـوزهم وانضمامهم لمجلس الشعب - وإن كان الاعتراض على مسماهم بالإخوان - وبالطبع فإن هذا لا ينطلي على الجمهور. بل إنه فرق بينهم كجماعة معتدلة عن جماعات أخرى متطرفة.

بل إنه وصل إلى منتهى إنصافهم عندما قال بأنهم ليسوا ضد المسيحيين وشريعتهم؛ لأن آراءهم في هذا مستمدة من الإسلام الذي لا يعرف التعصب، وإنهم لن ينادوا بدولة دينية، وكأنه يعلم مسبقًا ذلك، إلا إذا كان ذلك ضمن شروط السلطة للإخوان لخوضهم الانتخابات وانضمامهم للبرلمان.

ثم يؤكد أنه ليست هناك خصومة أو عداوة بين الدولة وهؤلاء الإخوان من حيث إنهم ذوو تيار معتدل. يتسق مع سياسة الدولة الملتزمة بالشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع في الدستور[٢٣]. وأيضا أشـار إلى مسئولية الإخوان - التيار الديني - في مواجهة العناصر الدينية المتطرفة، وهذا ما حاول الإخوان إقناع السلطة به منذ السبعينيات في عهد رئاسة أنور السادات للجمهورية.

وعلى ذلك يتضح مرة أخرى.. من حديث الوزير فور انتهاء الانتخابات وقبـل انعقـاد أول جلـسة للبرلمان. أنه ضمن أبرز وأهم المشاركين أو صانعي التستيف الصوري للأوراق الرسمية لتمكين الإخـوان من خوض الانتخابات وانضمامهم لمجلس الشعب.

بل إن الوزير أبدى إعجابه بتنظيمهم الانتخابي الجيد وفي ذلك يقول: "وكانوا أذكياء في رفع شـعارات الإسلام التي لا يمكن أن يرفضها أحد، ونحن على أية حال لسنا ضد أي اتجاه؛ شريطة أن يتسم بالـشرعية ويلتزم بالقانون".

وبذلك يؤكد الوزير مرة أخرى. أن حركتهم الانتخابية كانت تحت رصد ومراقبة أجهزة الأمن وأنهم لم يخرجوا عن الشرعية، مما يؤكد رؤيتنا باتفاق الإخوان والسلطة المبدئي حول التجربة البرلمانية.

إلا أن مناط نجاح هذه التجربة في نظر السلطة يتوقف على عواقب التطلعات المتوهجـة فـي رءوس الحرس القديم نحو السياسة والحكم.. وبما قد يتجاوز إلى ما هو محظور..[٢٤]!

وذلك يعني أن نغمة المعارضة ستكون مختلفة في الحوار.. وأن طرح المعارضة سيكون مختلفًا فـي الأداء.

وفي هذا الإطار أيضا. رحبت بعض القوى الوطنية بـدخول الإخـوان لمجـس الـشعب.. وأقـرت بمشروعية ذلك وبأنه أفضل الحلول حيث قال أحدهم:

"لا شك أن معارضة الإخوان في العلن أفضل من ممارساتهم للمعارضة في السر.. والحوار العلني مطلوب، وإذا غاب الحوار فليس معنى غيابه انتهاء المعارضة، إنها سوف تلجأ إلى وسائلها الأخرى في الخفاء. ومقاعد أكثر للمعارضة في مجلس الشعب يعني رقابة أكبر وأقوى، كما يعني أن هناك فرصة متاحة للآراء التي تخالف رأي الأغلبية لتبدي رأيها وتعلن موقفها وتعبر عن مصالحها وأهدافها".

ومعارضة يتزعمها "الإخوان المسلمين" سوف يكون لها ردود أفعال – إيجابية - في تقديري لعدة أسباب:

أولا: لأن الإخوان موجودون بالفعل في الساحة السياسية المصرية، بل في العالم العربي والإسلامي، وهذه حقيقة لا يستطيع أحد إنكارها.

ثانيا: لأن الدعوة التي ينادي بها الإخوان قائمة على أساس متين من العقيدة والتراث الفكري.

ثالثًا: إن دخول الإخوان في حلبة المناقشة البرلمانية هو امتحان حقيقي أصبح مطلوبا بشدة حتى تتضح الرؤية بالنسبة لرفع شعار العقيدة بما له من جاذبية تهفو إليه القلوب، ولكنه ليس أكثر من شعار حتى تجتهد العقول في مواجهة الواقع بمشاكله، وهذا الأمر لا يحتاج إلى انفعالات تهز وجدان الجماهير، بل يتطلب دراسات واجتهادات تؤدي إلى إشباع حاجات الناس سواء أكانت مادية من طعام وملبس ومسكن أم معنوية من تعليم وثقافة تواجه تحديات العصر[٢٥].

ثم يتحدث أشد غلاة معارضي الإخوان وأكثرهم هجوما عليهم أثناء الانتخابات وحيث رضي بالواقع ولكن عن غير قناعة تامة؛ فقال بشيء من الإقرار الحذر:

"ولعل في دخول الإخوان إلى مجلس الشعب بهذا الحجم ما يفتح باب النقاش المستنير معهم حول الشعارات الإسلامية المطروحة.

فإنها المرة الأولى في تاريخ مصر الحديث التي يتواجد فيها الإخوان كقوة سياسية معارضة للحكم في البرلمان وفي إطار الشرعية الدستورية.

وذلك في حد ذاته اختبار للإخوان ولممارستهم في موقع المعارضة المشروعة بعد سنوات طويلة من التراوح بين العمل السري تحت الأرض وبين العمل المعلن في الشارع.

وأقول من جانبي، وحسن رؤيتي: "إن الإخوان المسلمين في مجلس الشعب مطالبون بأن يكونوا القدوة الحسنة في المعارضة، وأن يكونوا النموذج الطيب لقول كلمة الحق، وبغير محاولة لي الذراع الحاكم، وبغير الدخول في مزايدة على تطبيق الشريعة الإسلامية؛ لأنها في الدستور مصدر أساسي للتشريع".

ولكن ذلك الكاتب أيضا قد نبه السلطة إلى الحرص في تلك التجربة حيث قال:

"وقبل هذا وذاك فإن منهاج المعارضة الإخوانية سيكون مختلفًا عن منهاج الحكم، وفي المجلس السابق كانت هناك أرضية مشتركة للحوار بين الحزب الحاكم والمعارضة الوفدية برغم التجاوزات. وكـان هنـاك نقاط التقاء ونقاط اختلاف. ولكن كما يبدو ومن المقدمات فإن نقاط الاختلاف قد تكون أعمق وأكثر بين الحكم والمعارضة في المجلس الجديد.

ولذا فإن التعامل مع المعارضة التي يحمل الإخوان المسلمين لواء الأغلبية فيها يتطلـب تغييـرا فـي استراتيجية حزب الأغلبية الحاكم - الحزب الوطني - وفي أسـلوب التـصدي والمواجهـة فـي القـضايا المطروحة على المجلس الجديد.

وبقدر ما يضفي ذاك التواجد نوعا من أغلبية المعارضة؛ لتحالف الإخوان، بقدر ما يلقي عليهم مسئولية توضيح نفسهم، وإيضاح صورتهم، وشرح مواقفهم من قضايا عديدة بدلا من المواقف العائمة والمبهمة عـن تطبيق الشريعة، والاكتفاء بالعناوين دون الدخول فيما يندرج تحتها[٢٦]".

وإذا كنا قد طرحنا عرضا مجتهدا للدور التنفيذي لكل من الإخوان وإبراهيم شكري في هذا التـستيف الصوري للأوراق الرسمية.. فإنه لا شك أن الذي وضعه تخطيطًا وهدفًا فهو السلطة السياسية. وهي إذ فعلت ذاك، فلعدة أسباب:

أولاً: إن كل القوى والتيارات والاتجاهات الوطنية قد تم اختيارها ديموقراطيا منذ بداية العودة للتعددية الحزبية عام ١٩٧٥ وحتى انتخابات ١٩٨٧. سواء منها المؤيدة للثـورة أو المختلفـة معهـا أو المتحفظة بشأنها.

إلا قوى الإخوان المسلمين.. ولا شك أن السلطة أرادت تحقيق حلمهم القديم في النيابـة البرلمانيـة وبعد طول معاناة ومشقة كابدوها، وذلك لاختبار تجربتهم البرلمانية ومدى تحقيقها لفوائد أو مضار.

ثانيا: وحيث إن الإخوان قوى ليست صغيرة أو قليلة فإن السلطة سعت إلى قياس هذه القوى ومؤثراتها على الساحة السياسية، وذلك حتى تعيد - على هدى - نتيجته ترتيب قواعد الديمقراطية وصولاً إلى استقرارها.

ثالثًا: إن السلطة قد وضعت كل ضمانات عدم جماح الإخوان في البرلمان ابتداء من تنصيب الـدكتور رفعت المحجوب رئيسا للمجلس حتى حصار وزير الداخلية لتوسع نشاطهم البرلمـاني خـارج القاعة وفي ربوع القرى المصرية تحت حماية الحصانة البرلمانية.

وكذلك رئاسة إبراهيم شكري للتحالف الذي يضمهم حتى إنه إذا خرجوا عن المحظور، فجر داخل ذلك التحالف انشقاقا حادا، تزعمه أحد أعضاء حزب العمل وهو أحمد مجاهد - نائب سابق - وإعلان المنـشقين في المجلس، أنهم يمثلون حزب العمل المنفصل عن التحالف، وإن كان التآلف قد استمر رغم ذلك.

رابعا: وأعتقد أن السلطة بمسعاها نحو الإخوان بذلك الأسلوب السياسي والبرلماني إنما تعني أنها تـرى ضرورة خوض التجربة البرلمانية للإخوان في إطار التجربة الديمقراطية المصرية التـي مـا زالت - حتى حينه - تخوض تجارب عديدة، حتى يتم تطويرها وتحديـد ملامحهـا وترتيـب قواعدها؛ لاستقرارها واستمرارها لتكوين النظام الأفضل والأمثل للدولة.

ويوجه أحد الكتاب أخيرا حديثًا للإخوان المسلمين؛ حيث وصلوا لمقاعد البرلمان فيخاطبهم قائلاً: "لعل بعضا من الشجاعة يعطيني القدرة على أن أقول في النهاية: أنتم وجهة نظر في الإسلام، ولستم الإسـلام أو وجهة نظره الوحيدة، والخلاف معكم مشروع، لأنه ليس خلافًا مع ا   وفي ذلك منجاة لأنفسكم ومنجاة لنا لأن أخطر ما يصيب الأمم أن يتصور القائمون على أمرها أو الطامحون في أمرها أن مشيئتهم قد توحـدت مـع مشيئة ا ، ذلك كان الباب الذي دخل منه القهر والاستبداد والعسف والظلم؛ لأن الذين يوحدون أنفسهم مع ا يطلبون منا مجرد الطاعة ويرفضون حقنا في النقاش[٢٧].

ومن هذا المنطلق أيضا. كان وسيبقى كتابنا هذا. في ذلك الإطار.. أي النقاش".

الفصل الثالث

الإخوان بين الشعار.. وواقع الدور التاريخي للسادات

الإخوان بين الشعار.. وواقع الدور التاريخي للسادات

وفاز الإخوان المسلمون بستة وثلاثين مقعدا على قوائم التحالف وكذلك بخمسة مقاعد في دوائر المستقلين على أساس النظام الفردي.

وبذلك دخلوا البرلمان.. تلك القناة الشرعية السياسية لتحقيق هدفهم أو شعارهم.. ألا وهو تطبيق الشريعة الإسلامية؛ ضمن أهدافهم الأخرى أو شعاراتهم التي رفعوها أثناء الانتخابات..

ولكن ما هي الوسائل السياسية التي سيستخدمونها لتحقيق ما سعوا إليه، أو كيف يحولون شعاراتهم إلى واقع؟.

نجد الإجابة مبدئيا على لسان رئيس التحالف المهندس إبراهيم شكري حيث يقول[٢٨]: "هذا الموضوع كان قد أخذ من المجلس (١٩٧٩-١٩٨٤) شوطًا كبيرا من الدراسة في لجنة خاصة شُكلت تحت رئاسة الدكتور صوفي أبو طالب للمجلس حينذاك. وهناك جزء من القوانين قد أنجز بالفعل كقانون المعاملات المدنية وقوانين التجارة.. ونحن من جانبنا سنعمل على تحريك هذه القوانين وتحريك باقي نواب الأحزاب الأخرى وسنتحمل نحن المسئولية الكبرى في هذا الصدد".

وأوضح قائلا: "والمشكلة ليست اختيارا بين أولويات بقدر ما هي أن نبدأ.. وهذا هو المهم، وهذا السؤال قد وجه أيضا قبل ساعات من انعقاد أولى جلسات مجلس الشعب الجديد وبالصفة الآتية: كيف سننادي - أو نعمل - على تطبيق الشريعة الإسلامية التي هي القضية رقم واحد في برنامج الإخوان الانتخابي.. والسياسي"؟

فأجاب المستشار محمد المأمون الهضيبي - كبير الإخوان بالمجلس - حيث قال:

"سنبدأ أولاً بمراجعة مشاريع القوانين الإسلامية التي قامت بها مجالس سابقة.. كالقانون التجاري.. والقانون البحري وخلافه وسنطالب بتطبيق الصالح منها. وفي النواحي الأخرى سندعو لدراسة مشاريع قوانين جديدة نابعة من الفكر الإسلامي وأحكام الدين الحنيف.

ثم عاد وأكد بقوله: "إن قضية الشريعة هي أهم القضايا بالنسبة لنا.. تأتي بعدها قضايا أخرى لا تقل عنها أهمية كقضية الحريات التي لها أهميتها القصوى وضرورة إلغاء قانون الطوارئ وإطلاق حرية الأحزاب[٢٩]"

وأما حسن الجمل أحد أقطاب الإخوان وذو الشعبية الكبيرة فقد كان عضوا بالمجلس الذي أشار إليه زميله أيضا إبراهيم شكري والذي قام بخطوات تقنين الشريعة الإسلامية. ولذلك فإن إجابته جاءت أكثر توضيحا حيث قال:

"إن هناك ثلاثة عشر مشروع قانون إسلامي تم إعدادها بواسطة لجان متخصصة من علماء ومستشارين وأساتذة قانون في المجلس الذي كان يرأسه الدكتور صوفي أبو طالب ومنها القانون البحري والقانون التجاري ومشروع لقانون الزكاة وغيرها.. وأقصى أمانينا لو صدقت النية أن ننفذ قانونا منها كل

عام، فنحن لا نؤمن بالتطبيق المفاجئ للشريعة أو بتطبيقها دون إعداد المجتمع وتمهيده لذلك؛ حتى لا يتكرر لنا ما حدث في السودان أيام حكم النميري.. بل إننا نؤمن أنه لابد أن نتفهم ذلك ونقوم به عن طريق وسـائل الإعلام المختلفة كالإذاعة والتليفزيون والسينما ولابد أن نراعيه في إطار العملية التعليمية في كليات الحقـوق والشريعة[٣٠]".

وأما أحمد سيف الإسلام ابن مؤسس جماعة الإخوان حسن البنا فقال: "تعديل القوانين التي تحكـم بهـا الدولة يكون طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.. ومسألة تطبيق الشريعة لا تكون فقط بتعديل القـوانين ولكـن أيضا بإنشاء القواعد الأصولية من واقع الشريعة[٣١]".

وأما الشيخ يوسف البدري عضو حزب الأحرار المتحالف مع الإخوان المسلمين والذي كان يعد أيضا إخوانيا على خلاف الحقيقة فقد قال: "في رأيي أن الأحكام التي تطبق الآن في صورتها مشابهة بنسبة ٨٠% على الأقل لأحكام الشريعة الإسلامية لماذا؟.. لأن الأصل أن نطبق أحكام الشريعة وليس الأحكام المـستوردة إلينا.. ولكن الاختلاف الأكثر من وجهة نظري في الشكل والصياغة.

أما الباطن في أغلبه فهو متطابق مع جوهر الشريعة.. وهذا له أسبابه التاريخية فالمذهب المالكي كـان منتشرا في بلاد الأندلس أيام الفتح الإسلامي وتأثر به الفرنسيون الذين نستمد منهم معظم قوانيننا، وهـذا مـا أثبته الدكتور محمد يوسف موسى أستاذ القانون.. وأيده فيه الشهيد عبد القادر عودة في كتابه "الإسـلام بـين جهل أبنائه وعجز علمائه".

"لقد تناقشت في ذلك مع الدكتور رفعت المحجوب في الأسبوع الماضي واتفق معي. وقلت لـه إننـا سنكون في المجلس معارضة هادئة لينة إذا أردنا أن نقسو على شخص فإن أقسى كلمة يمكن أن نقولها هـي "فلان.. سامحه ا " واستدرك بقوله: وسأطالب - أيضا - برفع جلسات المجلس في أوقات الصلاة.. وبتعديل برامج الإذاعة والتليفزيون في شهر رمضان الكريم.

وسأطالب بزحزحة الفوازير وبرامج الترفيه حتى يتسنى للناس تأدية صلاة التـراويح، وهـذا مطلـب مؤقت إلى أن يتم تعديل البرامج ككل".

ويختتم الشيخ يوسف البدري كلامه قائلا: "إن الدعايات الخارجية تهول من صورة الإخوان وهذه أشياء لا نحب أن نسمع لها ولا نعطيها آذاننا. علينا بالمعايشة قبل أن نطلق الأحكام.. وأنا أؤكـد أنكـم سـتجدون معارضة قوية وجادة ولكنها مهذبة إلى أبعد ما يكون[٣٢]".

وأخيرا صرح اللواء زكي بدر وزير الداخلية والمسئول عن هذه الانتخابات.. وجاء ضمن تصريحه - تلميحا لدور الإخوان في مجلس الشعب دون الإفصاح عن مسماهم أيضا - فقال:

"هناك لجنة في مجلس الشعب تدرس منذ سنوات تطبيق الشريعة الإسلامية وإيجاد الحلول لبعض مـن المشكلات التي سوف تثار عند التطبيق، ولعل "التيار الـديني" المـذكور يـسهم مـع هـذه اللجنـة فـي إنجاز مهمتها[٣٣].

ولعل ما أدلى به أقطاب التحالف (الإخوان) ووزير الداخلية ربما لا يعرفه البعض!!

فالحقيقة أنه قبل هذه الانتخابات بسنوات وبالتحديد في عام ١٩٧٨ شكل الدكتور صوفي أبـو طالـب رئيس المجلس حينذاك عدة لجان لتقنين الشريعة الإسلامية تمهيدا لتطبيقها، واستمرت هذه اللجان تعمل حتى انتهت من عملها في عام ١٩٨٢. وكان من المنتظر أن يناقشها المجلس وتصدر تباعـا.. إلا أن ذلـك لـم يحدث!!

وأثناء الانتخابات. كان الإخوان يرفعون شعار تطبيق الشريعة الإسلامية.. وإن كانوا لم يوضحوا كيفية ذلك. وقالوا إنه لابد قبل التطبيق.. من مرحلة التقنين.. لأنها أساس التطبيق.. وإلا فكيف ستطبق الشريعة بلا تقنينها، حتى تكون قانونا صادرا من الدولة وملزما لأفرادها.. وبذلك فإن الدكتور صوفي أبو طالب قد بـدأ بمرحلة ضرورية وأساسية لا غنى عنها، وبالطبع فإن الإخوان يدركون ذلك.. وإن لم يوضحوه أيضا".

ومن هنا لابد من عرض هذا التقنين حتى نكون على بينة واضحة وليمكن الاستطراد في كتابنا علـى هدى من الواقع الموثق أيضا.

وسوف نعرض هذا التقنين من البداية.

لقد بدأ هذا التقنين يوم ١٧ ديسمبر عام ١٩٧٨، حيث بادر الدكتور صوفي أبو طالب رئـيس مجلـس الشعب فور افتتاح الجلسة معلنا أنه يود طرح أمر أساسي على المجلس قال:

"إنكم تعلمون أن المادة الثانية من الدستور الصادر سنة ١٩٧١ تنص على أن "الإسلام ديـن الدولـة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع" هذا علاوة على تقديم العديد من الاقتراحات بمشروعات القوانين من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية وقيام كثير من الجهات المعنية بإعداد الكثير من الدراسات حول هذا الموضوع[٣٤].

ثم أضاف قائلا: "لذلك فإنني أقول: لقد آن الأوان لأعمال هذا النص الدستوري؛ لهـذا أقتـرح علـى حضراتكم تشكيل لجنة خاصة تتولى دراسة كل الاقتراحات بمشروعات القوانين الخاصة بتطبيـق الـشريعة الإسلامية على أن نستعين بالدراسات والتقنينات والقوانين الخاصة بتطبيق الشريعة الإسلامية سواء في مصر أو في الخارج، وعلى أن يكون لهذه اللجنة الحق في الاستعانة بمن تراه مـن الخبـراء المتخصـصين فـي الشريعة الإسلامية وفي القانون".

واقترح رئيس المجلس أن تكون رئاسة اللجنة للدكتور السيد علـي الـسيد بـصفته وكـيلاً للمجلـس ومتخصصا في الشريعة والقانون، وعرض اقتراحا بأعضاء اللجنة وهم: حـافظ بـدوي والـدكتور جمـال العطيفي، والدكتور محمد حلمي مراد، وصلاح أبو إسماعيل، ومحمد علي مسعود، وأحمد الصديق، وأحمـد محمود فؤاد، وعادل عيد، وفتحي الوكيل، وعلي الجمل، وفتحي الكيلاني، وممتاز نـصار، وبركـات أبـو سحلي، على أن ينضم إلى عضوية هذه اللجنة المهندس إبراهيم شكري عن حزب العمل الاشتراكي.

وعرض ذلك على المجلس الذي وافق على الفور.

ويلاحظ من مبادرة رئيس المجلس عدة أمور هامة وهي:

أولاً: إن رئيس المجلس عرض الشروع في التقنين طبقًا للمادة الثانية من الدستور وقبل تعديلها في عام ١٩٨٠؛ حيث إنه رأى أن المادة الثانية واجبة التطبيق أو التنفيذ؛ رغم النص على أن الشريعة مصدر للتشريع وليس المصدر الرئيسي.

ثانيا: إن هذا الشرع بدأ بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد مع إسرائيل وهذا يعني أن السلام مع إسرائيل لم يكن مانعا من تطبيق الشريعة.. بل ربما كان أحد دواعي الاستعجال في تطبيقها، خاصة أن اليمين الديني الإسرائيلي المتطرف أو المتشدد هو الذي كان يحكم إسرائيل في تلك الآونة؛ ومن الطبيعي أن يقابله هذا المد الديني في مصر الذي يسعى إلى تطبيق الشريعة.

ثالثًا: أطلقت الحرية الكاملة للجنة في عملها، كما روعي في تشكيل اللجنة ضمها لعناصر حزبية متعددة.

رابعا: إن هذا المشروع قد بدأ تحت سمع وبصر الدولة ورئيسها في ذلك الحين الرئيس محمد أنور السادات.

خامسا: لقد بدأ هذا التقنين أيضا متزامنًا مع تغيير رئاسة المجلس حيث نُحي المهندس سيد مرعي عن رئاسة المجلس، ونُصب الدكتور صوفي أبو طالب بدلا عنه، وكان هذا الشروع في بداية أول دور انعقاد برئاسة الأخير للمجلس. مما يعني أن هناك توجها سياسيا - خاصة - من جانب الرئيس السادات نحو هذا التقنين لتخصص الدكتور صوفي أبو طالب في القانون وتاريخه.

وفي تطور آخر شكلت لجنة برلمانية يوم ١٨ يوليو عام ١٩٧٩ للنظر في تعديل بعض مواد الدستور وإضافة مواد جديدة إلى أحكامه.

وفي ٣٠ أبريل عام ١٩٨٠ حيث عرضت هذه التعديلات، فقد بادر رئيس المجلس الأعضاء قبل مناقشتها بقوله: "لقد أثار البعض في الجلسات السابقة التساؤل عما تم بشأن تقنين أحكام الشريعة الإسلامية وأود أن أعرض على حضراتكم موجزا بما تم حتى الآن في اللجان التي شكلها المجلس وهي اللجان الخمس:

لجنة التقاضي، ولجنة العقوبات، ولجنة الشئون الاجتماعية، ولجنة تقنين المعاملات المدنية والتجارية، ولجنة المعاملات المالية الاقتصادية.

وقد عرض بالفعل الخطوات التي وصلت إليها كل من هذه اللجان.. ومنها لجنة التقاضي التي يرأسها الشيخ صلاح أبو إسماعيل؛ حيث أنجزت عملها من حيث نصوص المشروع بقانون، وجاء في تقريرها إنها رأت أن قانون المرافعات الحالي لا يخالف الشريعة الإسلامية في شيء، وطلبت تعديل بعض نصوص لمواد لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، ويبقى للجنة - لكي تنتهي من عملها - أن تتبين الأصول الشرعية التي اعتمدت عليها، سواء أكانت من الكتاب أم السنة أم أقوال الفقهاء في القول بأن القانون الحالي موافق لأحكام الشريعة(٣٥).

وبدا رئيس المجلس متفائلاً، حيث أعلن قائلاً: "والمبدأ الذي اتفقنا عليه في اللجنة العامة لتقنين أحكـام الشريعة الإسلامية هو أن كل مشروع ينتهي ويتكامل يرسل إلى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية آملين أن تعرض على المجلس بعض هذه المشروعات التي أنجزت أو على وشك أن تنجز في دور الانعقاد هذا".

ويهمنا في هذا المقام أن نشير مما سبق إلى أمور هامة:

أولاً: إن هناك متابعة من بعض الأعضاء الذين أثاروا في جلسات سابقة تساؤلات حـول مـدى مـا وصلت إليه لجان تقنين الشريعة الإسلامية من عمل ونشاط.

ثانيا: استمرار هذا التقنين وعدم تأثره بتعديل المادة الثانية في الجلسة المشار إليها، حيث إن التعـديل يؤدي إلى نفس النتيجة.

ثالثًا: إن رئيس إحدى اللجان هو أحد أقطاب التيار الديني في مصر - الإخوان المسلمين فيما بعد - قد أصدر تقريرا عن مطابقة أحد القوانين للشريعة الإسلامية إلا في بعض مواد لا تتعـدى أصـابع اليد. إذن فليس هناك مكنة للادعاء بمخالفة هذا القانون بالذات للشريعة مستقبلاً، وفي أي محفـل وفي أي مكان.. وتحت أي شعار.

وبعد إقرار التعديلات الدستورية في الجلسة، ومنها المادة الثانية التي نصت على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، عرض رئيس المجلس لما انتهت إليه لجان الشريعة ووقف ألبرت برسوم كبيـر الأقباط (المسيحيين) بالمجلس حيث أعلن قائلاً:

"إنني مفوض من أخواتي وأخوتكم - النواب المصريين الأقباط - وإن كان ليس في هذا المجلس قبطي أو مسلم، وإنما كلنا نجمع في ساحة مصرية.. ولكنني مفوض منهم بكلمات أقـول: إن علـى الـدنيا التـي تضطرب بالأحقاد خارج مصرنا عليها أن تعلم عنا وعنكم.. فليسمعها العالم إنه في اليوم الذي نقـر ونقـرر ونوافق بالإجماع على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع في بلادنا[٣٦] تقول لنا الـشريعة الإسلامية ويقول لنا الدستور وتقريره الذي لا ينفصل عنه لأنه وثيقة.. إن مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء - وهي سمحاء حقًا - تقرر أن "غير المسلمين من أهل الكتاب يخضعون في أمور أحوالهم الشخصية لشرائع ملتهم، وقد استقر على ذلك رأي فقهاء الشريعة الإسلامية".

وفي هذا الإطار الذي أشار إليه استدرك قائلاً: "ولا توجد ثمة شبهة في أن تولي الوظائف والمناصـب العامة وحرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية تعد من الحقوق العامة للمصريين التي يتمتعون بها فـي ظـل الدستور، وطبقًا لأحكام القانون دون أي تمييز أو تفرقة بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغـة أو الـدين أو العقيدة، في الوقت الذي يقتتل فيه العالم جنسا وعقيدة، بل في الوقت الذي تقوم فيه المذابح بين بعض المذاهب المسيحية وبعضها وبين بعض المذاهب الإسلامية وبعضها في بلاد تعيب علينا أننا نتأخر وأنهـم يتقـدمون حاشا وحاشا ".

ومن عاصر إلقاء هذه الكلمة.. فإنه قد عاش لحظات مفعمة بالعواطف الجياشة الوطنية الملهمة للتآخي والحب والتعاون؛ حيث بدا هذا المفوض صادقًا مخلصا، شعرت به الجمهرة من الأعضاء المسلمين وقد عبروا عن ذلك بالتصفيق عدة مرات بحرارة وبشاشة وتفاؤل.. بل إن العضو ألبرت برسوم أبعد شبح وهم الخشية من تطبيق الشريعة الإسلامية بإثارة أية فتنة طائفية عندما ألمح إلى اقتتال بعض المذاهب المسيحية، والإسلامية في لبنان والتي كانت تستعر حينذاك بالحرب الأهلية التي كانت ذات طابع طائفي.. والتي دفعت البعض إلى ترديد أو التلويح بالخوف من تطبيق الشريعة الإسلامية لعدم إثارة فتنة طائفية.. وإن كان ألبرت برسوم يدرك وزملاؤه - وكما قال بحق - إن الشريعة الإسلامية سمحاء وهي تقرر حرية العقيدة وإقامة الشعائر الدينية لغير المسلمين وتطبيق قوانين ملتهم ومذاهبهم في مسائل أحوالهم الشخصية.

إلا أنه للأسف سنرى أن البعض ما زال يلوح بهذا الخوف الوهمي وغير الحقيقي.

ثم استفتى الشعب على هذه التعديلات التي وافق عليها المجلس في اللجان السابقة في ٢٢ مايو ١٩٨٠ وكانت النتيجة أن وافق ٩٨% عليها.

وفي تطور كبير - لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية - بعد عامين وبالتحديد في صباح يوم أول يوليو عام ١٩٨٢ حيث عقد مجلس الشعب جلسته الختامية للدورة البرلمانية[٣٧]. افتتح الدكتور صوفي أبو طالب رئيس المجلس هذه الجلسة، وأعلن قائلاً: "يسعدني اليوم ونحن نختتم هذه الدورة من أدوار انعقاد المجلس الموقر، أن يكون حسن الختام بفضل ا وتوفيقه عملا خلاقًا، وهو إنجاز عمل تاريخي ضخم - إعمالا للتعديل الدستوري للمادة الثانية من الدستور - التي تقضي بأن تكون مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع".

وأضاف: "إنه وإن كان الزملاء رؤساء اللجان الفرعية سيقدمون لحضراتكم بيانا عن كل هذه المشروعات إلا أنه يجدر بي أن أشير بادئ ذي بدء إلى أن وضع الشريعة الإسلامية موضع التطبيق والنزول على أحكامها هو عودة بالشعب المصري بل بالأمة العربية والإسلامية كلها إلى ذاتها العربية الإسلامية بعد اغتراب عشناه في ظل القوانين الأجنبية أكثر من قرن من الزمان، إنه إنهاء للتناقض بين القيم الأخلاقية، بنت هذه الأرض الطيبة، والسياج الحضاري الذي يربط شعبها وبين القوانين الوضعية كما يتضح من النظرة الدينية والأخلاقية في شأن بعض الأعمال كالزنا وشرب الخمر والربا، وبين النظرة إليها وفقًا للقوانين الوضعية القائمة في هذا الخصوص وما يترتب على ذلك من تمزق نفسي بل وإحباط للتناقض بين ما يؤمن به الإنسان المصري والقوانين التي تحكمه".

وأكد قائلاً: "وأسجل أمامكم أن هذا العمل الذي أنجزناه إعمالا للمادة الثانية من الدستور روعي في إعداده وسيراعى في تطبيقه أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية على السواء بمعنى أننا كلنا يعلم أن الإسلام يكفل حرية العقيدة لغير المسلمين من أهل الكتاب إعمالا لمبدأ "لا إكراه في الدين" كما يكفل المساواة بين المسلمين وغير المسلمين في الحقوق والواجبات إعمالاً لمبدأ "لهم ما لنا وعليهم ما علينا" ويجدر هنا أن نؤكد أن الدستور المصري قد أفرد العديد من المواد لتطبيق هذين المبدأين".

وأضاف بقوله: "كما أنه من المسلمات أيضا أن مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء تقرر أن غير المسلمين من أهل الكتاب يخضعون في أمور أحوالهم الشخصية من زواج وطلاق وغيرهما لشرائع ملتهم، وقد استقر على ذلك رأي فقهاء الشريعة منذ أقدم العصور نزولا على ما ورد في الكتاب والسنة؛ ولذلك روعي في التقنينات خضوع غير المسلمين في مسائل الأحوال الشخصية لقوانين ملتهم".

ثم استعرض أهم الملامح الأساسية للتقنينات الجديدة والتي تظهر فيما يلي:

أولاً: "إن هذه التقنينات مأخوذة من الشريعة الإسلامية نصا أو مخرجة على حكم شرعي أو أصل من أصولها، وذلك دون التقيد بمذهب فقهي معين، ومن هنا استنبطت الأحكام من آراء الفقهاء التي تتفق وظروف المجتمع. ولست في حاجة إلى أن أذكر لحضراتكم - أن الأحكام الشرعية تنقسم إلى قسمين:

النوع الأول: أحكام قطعية الثبوت والدلالة ولا مجال للاجتهاد فيها:

النوع الثاني: أحكام اجتهادية، إما لأنها ظنية الثبوت وأما لكونها ظنية الدلالة، ومن المسلم بالنسبة للأحكام الاجتهادية أنها تتغير بتغير الزمان والمكان الأمر الذي أدى إلى تعدد المذاهب الإسلامية بل والآراء داخل المذهب الواحد، وهو ما أعطى للفقه الإسلامي مرونة وحيوية أمكن معها القول بأن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان.

ثانيا: حرصت اللجان الفنية التي تولت إعداد هذه التشريعات على بيان الأصل الشرعي لكل نص من النصوص أو الأصل أو المبدأ الذي خرجت الحكم عليه حتى يكون الرجوع في التفسير والتأويل إلى مراجع الفقه الإسلامي بدلا من الالتجاء دائما إلى الفقه الأجنبي.

ثالثًا: أما بالنسبة للعلاقات الاجتماعية والمعاملات المالية الجديدة التي استحدثت ولم يتطرق لها فقهاء الشريعة اجتهدت اللجان في استنباط الأحكام التي تتفق وظروف المجتمع وروح العصر بشرط مطابقتها لروح الشريعة الإسلامية وأصولها، ومن أمثلة ذلك معاملات البنوك والتأمينات وطرق استثمار المال.. إلخ.

رابعا: إنه في سبيل الحفاظ على التراث الفقهي المصري ومبادئ القضاء التي استقرت طوال القرن الماضي فقد حرصت اللجان على الأخذ بالمصطلحات القانونية المألوفة ولم تخرج عليها في الصياغة إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك، أما المضمون والمعاني فهما مطابقان للفقه الإسلامي.

ثم عرض للتشريعات التي تم إنجازها وهي:

١- مشروع قانون المعاملات المدنية ويقع في أكثر من ١٠٠٠ مادة.

٢- مشروع قانون الإثبات ويقع في ١٨١ مادة، ومشروع قانون التقاضي ويقع في ٥١٣.

٣- مشروع قانون العقوبات: القسم العام والحدود والتعزيزات ويقع في ٦٣٥ مادة.

٤- مشروع قانون التجارة البحرية ويقع في ٤٤٣ مادة.

٥- مشروع قانون التجارة ويقع في ٧٧٦ مادة.

ولكنه أضاف بقوله: "إن هذا العمل التاريخي ما زال بحاجة إلى جهد جهيد يتعين أن يسعى إليه كل الذين يريدون للشريعة الإسلامية الازدهار؛ كل في مجال تخصصه، وهذا يقتضينا أن نبدأ الآن بما يأتي:

(أ) تهيئة المناخ الاجتماعي لقبول التقنينات الجديدة، ويكون ذلك عن طريق وسائل الإعلام المتعددة وعقد جلسات استطلاع في الموضوعات التي جدت في المجتمع بعد قفل باب الاجتهاد وتبينت اللجنة بعض الآراء فيها، مثل: أعمال البنوك، ونظم التأمين، ونظم استثمار الأموال.. إلخ.

(ب) يتعين تنظيم دورات تدريبية حتى ينفسح المجال أمام القضاة لدراسة واستيعاب التشريعات الجديدة.

(ج) يتعين تغيير برامج كليات الحقوق في الجامعات المصرية بما يتماشى مع التقنينات الجديدة".

ثم ترك مجال الحديث لكل من مقرري اللجان الفرعية لعرض ما انتهت إليه كل لجنة.

واستهل أول المقررين حديثه تقديما لمشروع قانون المعاملات المدنية وهو الدكتور جمال العطيفي وكيل المجلس والذي يعد من أبرز فقهاء القانون المصريين. بتقديم الشكر للمجلس الذي رعى تقنين الشريعة الإسلامية مسلمين وأقباطا ومؤكدا أنها تراث مشترك حتى أصبحنا الآن على استعداد لأن نقدم تقنينات متكاملة مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية.

ثم قال: "إن مشروع قانون المعاملات المدنية يعد باكورة هذه التشريعات، بل هو عمدتها، لما هو معروف من أن قانون المعاملات المدنية هو عماد القوانين والتشريعات الأخرى. ولما هو معروف من أن الفقه الإسلامي برز في هذا المجال وأحكم فقهاؤه نظاما قانونيا متميزا اعترفت به المحافل القانونية الدولية ومؤتمرات القانون المقارن، وهو يعد من تراث مجتمعنا بأسره الذي شارك في صياغة أبنائه من مسلمين وأقباط".

ثم أضاف قائلا: "لقد استقيت أحكام الشريعة الإسلامية في هذا المشروع من الفقه الإسلامي بجميع مذاهبه مع مراعاة التنسيق بين هذه الأحكام حفاظًا على وحدة التقنين وتجانس أحكامه وانسجام بعضها مع البعض الآخر.

وروعي في ذلك أيضا ما خضع له علم القانون من تطور وما أصابه من تقدم، وذلك في ضوء تطور المجتمع الإسلامي وتقدم الفكر الإنساني.

كما أخذ في الاعتبار جميع التقنينات التي وضعت في البلاد العربية والإسلامية واستمدت أحكامها من الشريعة الإسلامية، وكذلك الجهود الفقهية التي بذلت في إعداد مشروعات التقنينات وأعدت على هدي أحكام الشريعة الإسلامية.. وفي ضوء ذلك تحددت السمات البارزة للمشروع".

ثم تحدث المستشار ممتاز نصار وهو أحد أقطاب القضاء المصري وزعيم القضاة في مواجهة عبد الناصر عام ١٩٦٨ عندما فصل عشرات من رجال القضاء واصطلح على هذه العملية "بمذبحة القضاء". ثم انضم لحزب الوفد الجديد في برلمان عام ١٩٨٤ عندما انضم الوفد للحياة البرلمانية لأول مرة بعد ثورة ١٩٥٢ وكان رئيسا للهيئة البرلمانية للحزب والتي ضمت أيضا ستة نواب من الإخوان.

وقد استهل حديثه بتقديم الشكر لرئيس المجلس على جهده الوفير الذي صاحب إجراءات تعديل هذه القوانين، وكذلك الشكر لرئيس لجنة إجراءات التقاضي السابق فضيلة الشيخ صلاح أبو إسماعيل الذي ساهم بجهد وافر أيضا في هذه العملية.

ومما يذكر أن الشيخ صلاح أبو إسماعيل يعد من الإخوان المسلمين إلا أنه كان يخوض الانتخابات بصفته مستقلا أو تحت عباءة حزب الأحرار، إلا أنه انضم للوفد أيضا في عام ١٩٨٤. ثم للتحالف في انتخابات عام ١٩٨٧.

وقد ذكر المستشار ممتاز نصار رئيس لجنة التقاضي أن اللجنة بدأت عملها منذ فبراير ١٩٧٩ بناء على تكليف من الدكتور رئيس مجلس الشعب لتقنين وإعادة صياغة مواد قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الإثبات الحاليين بما يتفق وقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.

وقال: "إن اللجنة راعت أن للمشروع مصدرين أولهما: الكتاب والسنة والإجماع وآراء الفقهاء المدونة في كتب الفقه الإسلامي، وثانيهما: سلطة ولي الأمر وفقًا للأحكام الشرعية في تنظيم شئون الدولة ومنها القضاء، والغاية من هذا المصدر تحقيق المصلحة التي يعتبرها الشارع فيما لم يرد فيه نص".

وأضاف: "كذلك راعت اللجنة في منهج المشروع أنه لم يمتد إلى إجراءات التقاضي المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية وخاصة أن أحكام الأحوال الشخصية بالنسبة لغير المسلمين تختلف عنها بالنسبة للمسلمين وليس المراد توحيدها بين المسلمين وغيرهم لقيامها على العقيدة الدينية، ومن أجل هذه الاعتبارات لم تُدخل لجنة إجراءات التقاضي في عملها الجزء الخاص من قانون المرافعات الحالي - وهو الخاص بإجراءات الأحوال الشخصية - على أساس أن يصدر وبقواعد الإثبات الخاصة بها قانون مستقل. ولذلك اقتصر عمل اللجنة على مراجعة تقنين المرافعات الحالي في المواد المدنية والتجارية فقط.

ثم أوضح المستشار ممتاز نصار المبادئ التي قام المشروع عليها وهي:

المبدأ الأول: ربط التقنين المنشود بمصادره الشرعية من كتاب ا أو سنة رسوله الكريم أو إجماع أو رأي من آراء الفقهاء المدونة في كتب الفقه الإسلامي؛ ليكون الرجوع إلى تلك الأصول المراجع الإسلامية لا إلى القوانين الأجنبية عند اختلاف وجهات النظر في التطبيق.

المبدأ الثاني: عدم التقيد بمذهب معين من مذاهب الفقه الإسلامي ولو كان المذهب الحنفي وذلك خروجا من ضيق المذهب الواحد إلى سعة شريعة الإسلام بمذاهبها المختلفة؛ إذ المذاهب الفقهية الإسلامية ليست إلا وجهات نظر لأصحابها لا تقيد غيرهم إلا بقدر ما يقوم الدليل على صحته وعلى تحقيقه للمصلحة المعتبرة شرعا.

المبدأ الثالث: أنه بالنسبة للمواد المنظمة للأمور المستحدثة والتي ليس لها أصول شرعية ولا تخالف هذه الأصول فإن وضعها في المشروع سيكون استنادا إلى قاعدة المصالح المرسلة التي تجيز لولي الأمر وضع النظم المناسبة لتحقيق مصالح المجتمع ما دامت لا تتعارض مع أحكام الشرع وهي التي لم يرد نص شرعي باعتبارها أو بإلغائها، وأخذ بما تعارف الناس عليه في حياتهم، وتعاملوا به وفقا لحكم الشريعة الإسلامية؛ لأن القانون يجب أن يكون وثيق الصلة بحياة المجتمع وعاداته وتقاليده.

المبدأ الرابع: عدم محاولة استقصاء كل التفاصيل والفروع أو النص على حكمها اكتفاء بالكليات تحقيقًا لغرض المرونة وتمكينًا للقضاء والفقه من دورهما في تطبيق تلك الكليات على الواقعات وفقًا للقواعد المقررة في الفقه الإسلامي.

وختم حديثه مخاطبا أعضاء المجلس بقوله: "واليوم لنا أن نبتهج بأن الشريعة الإسلامية المنصوص عليها في المادة الثانية من الدستور أصبحت حقيقة".

ثم اعتلى منبر المجلس حافظ بدوي رئيس المجلس السابق (١٩٧١-١٩٧٤) ورئيس لجنة قانون العقوبات. والتي ضمت بين أعضائها الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس المجلس - فيما بعد - (الحالي) وخطب قائلا: "إن الذي نبحثه الآن ليس أمرا عاديا، ولكنه أمر يجب أن نحتفي به لأنه أمل كبير لشعبنا، ولأنه أمنية غالية لكل فرد في بلادنا، ومن وجهة نظري - وأرجو أن أكون معبرا عن آرائكم جميعا- نحن نعتبر هذا اليوم عيدا لنا؛ لأنه حقق أكبر أمل لكل فرد في شعبنا، وإنني أذكر في سنة ألف وتسعمائة وواحد وسبعين إبان وضع مشروع الدستور الدائم وكنا نجول بين أرجاء مصرنا من أقصاها إلى أقصاها، وكان النداء الأول في كل قرية من قرانا، وفي كل مدينة من مدننا، وفي كل مجتمع من مجتمعاتنا، وفي كل جامعة من جامعاتنا أن تكون الشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا لتشريعاتنا، ومن أجل ذلك نصت المادة الثانية من دستور سنة ١٩٧١ على أن "الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع".

وأضاف قائلاً: "وقبل التعديل الأخير (عام ١٩٨٠) وسنة ألف وتسعمائة وثمانية وسبعين قال الأستاذ الفاضل الدكتور صوفي أبو طالب:

"لقد آن الأوان - وهنا في هذا المجلس الموقر - لأن توضع المادة الثانية من الدستور موضع التنفيذ. واقترح ووافق المجلس على اقتراحه بأن تشكل لجان فنية لتقنين الشريعة الإسلامية".

ثم قدم مشروع القانون قائلا: "يجدر بنا أن نشير إلى أن مشروع قانون العقوبات كبير وهو مظهر مشرف أن تعرف أن الشريعة الإسلامية ليست رقابا ولا أيادي تقطع ولكنها الرحمة والعدل والمساواة".

ثم تحدث المستشار أحمد موسى وزير العدل والمدعي العام الأسبق ووكيل المجلس فيما بعد (٨٤-١٩٩٠) ورئيس لجنة قانون التجارة البحرية حيث قدم لمشروع القانون قائلا: "ينظم شئون التجارة البحرية حاليا قانون صدر عام ١٨٨٣ مستمدة أحكامه من المجموعة التجارية الفرنسية الصادرة عام ١٨٠٧

ومن ثم فلم يعد سائغًا أن يظل قانون هذا شأنه ساريا على العلاقات التجارية البحرية التي طرأ عليها تطـور هائل خلال المائة عام الأخيرة منذ صدور قانونها حتى الآن، وكان لازما أن يواكب التشريع هـذا التطـور الهائل لمواجهة المشاكل التي استحدثت في تلك المجالات بمراعاة المعاهدات والاتفاقات الدولية التي انضمت إليها مصر. وقد أعدت وزارة العدل مشروعا للتجارة البحرية محققًا لذلك كله، وقد شارك في إعداده صـفوة من رجال القانون المتخصصين في هذا المجال، وقد أحيل هذا المشروع إلى مجلس الشعب الذي أحاله إلـى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية التي عكفت على دراسته مستعينة بلجنة فنية من رجال القانون والمشتغلين بالأعمال البحرية".

وقال: "وإعمالاً للتعديل الدستوري للمادة الثانية الصادر عام ١٩٨٠ بجعل الشريعة الإسلامية المـصدر الرئيسي للتشريع فقد أعادت اللجنة دراسة المشروع لمراعاة أن تكون أحكامه متفقة مـع أحكـام الـشريعة الإسلامية، وقد التزمت اللجنة في إعدادها لأحكام المشروع بما ورد فيه نص قطعي الثبوت والدلالة، فإن لـم يوجد النص فقد أخذت اللجنة بمختلف استنباط الأحكام الشرعية من إجماع أو قياس أو عرف كما اسـتهدفت اللجنة في تقرير بعض الأحكام بالمصلحة المرسلة وهي كما عرفها فقهاء الشريعة الإسلامية "كل أمر يحقـق منفعة عامة للمجتمع أو يدفع مضرة عنه ولم يرد فيه نص من الشارع باعتباره أو بإلغائه وبمراعاة الشرطين الأساسيين اللذين اشترطهما الفقهاء في اعتبار المصالح المرسلة وهما:

(أ) أن تكون المصلحة عامة وحقيقية يترتب عليها - يقينًا لا وهما - جلب مـصلحة او دفـع مضرة.

(ب) ألا يعارض التشريع لهذه المصلحة حكما شرعيا ثبت بنص قاطع غير قابل للتأويل".
وبهذه الأصول العامة يمكن أن نحكم بالجواز على كل إجراء جديد يحقق المصلحة العامـة، وعلى كل معاملة جديدة تعارف الناس عليها ولا يوجد نص يمنعها، وعلى كل اتفـاق بـين المتعاقدين لا يحل حراما ولا يحرم حلالا، وغني عن القول، أن اختلاف الفقهاء فـي هـذه المعاملات يعطي الفرصة لاختيار أنسب الآراء للحكم على ما جرى عليـه عمـل النـاس لتحقيق مصالحهم المشتركة".

وأكد على أن مشروع القانون هذا قد عرض على الأزهر الشريف فوافق عليـه مـع إبـداء بعـض الملاحظات التي أعيدت صياغة المشروع على ضوئها.

وختم حديثه قائلاً: "وعلى هدى ما تقدم جميعه فإن اللجنة ترى أن المشروع بحالتـه صـالح للنظـر، وتوصي المجلس بإحالته إلى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بالمجلس لاستكمال مراحل استصداره".

وأما الدكتور محمد كامل ليلة رئيس لجنة قانون التجارة ورئيس المجلس فيما بعد (١٩٨٣-١٩٨٤) فقد عرض لمشروع القانون قائلا: "ينظم شئون التجارة قانون التجارة الصادر في سنة ١٨٨٣ وذلك بالإضافة إلى بعض القوانين التي نظمت بعض الشئون المتعلقة بممارسة النشاط التجاري، ومن ذلك قانون السجل التجاري والقانون الخاص بالوكالة التجارية.

وقد بذلت عدة محاولات لوضع قانون جديد ينظم شئون التجارة خاصة بعد التطورات الهائلـة التـي طرأت على الحياة التجارية في عالمنا المعاصر.

وعقب صدور التعديل الدستوري في ٢٢ مايو ١٩٨٠ الذي تضمن - فيما تضمنه- أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. شكلت بالمجلس لجنة لإعداد مشروع قانون للتجـارة يتفـق وأحـدث الاتجاهات المنظمة للشئون التجارية ويكون - في نفس الوقت - متفقًا مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد عكفت اللجنة على إعداد التشريع المطلوب مستهدية في ذلك بالمشروعات الـسابقة وبتـشريعات بعض الدول العربية وبصفة خاصة قانون التجارة الكويتي الذي صدر في العام الماضي (١٩٨١)".

وأضاف بقوله: "ويلاحظ أنه قد طرأت تطورات كبيرة على الحياة المالية والتجاريـة فـي الـسنوات الأخيرة وقد واكبت تشريعات كثيرة - من الدول العربية - أحدث الاتجاهات في مجال التشريعات التجارية، بينما بقي تشريعنا متخلفًا في هذا المجال، ومن ثم كان لابد من وضع تشريع جديد يتفق والتطورات العالميـة الحديثة. وفي نفس الوقت روعي أن تتفق أحكام المشروع مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد التزمت اللجنـة في إعدادها للمشروع بجميع مصادر التشريع الإسلامي من كتاب أو سنة، وهما المصدران اللذان ورد بهمـا النص أو بغير ذلك من المصادر الشرعية فيما لم يرد به نص شرعي مثل الإجماع أو القيـاس أو العـرف المعتبر شرعا. وكذلك اعتدت اللجنة - بالنسبة إلى بعض الأحكام الشرعية - بالمصلحة المرسلة".

وتحدث معلقًا مختار هاني وزير الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى ممثلاً للحكومة حيث خطـب قائلاً: "حقًا إننا اليوم في عيد. عيد طال انتظار الجماهير له.. عيد طولبنا به في كل مؤتمر عقدناه وفي كـل مجتمع تواجدنا فيه. كنا نطالب دائما بإعمال كتاب ا وسنة رسوله في كل الأحكام" وأضاف بقوله: "إننا بهذا العمل الجليل إنما نرجع إلى الطريق القويم.. الطريق الصحيح، نبدأ المسيرة الحقة التي كان يجب علينـا أن نلتزمها منذ أمد بعيد. وهذا هو هدف واضح ومحدد من أهداف الحزب الوطني الديمقراطي؛ حيث ورد فـي برنامجه أنه يسعى إلى تقنين الشريعة الإسلامية، وكانت بداية المطاف أنه أسهم فيما تقدمتم به وأجمع الشعب عليه عندما عدلتم المادة الثانية من الدسـتور ليكـون نـصها أن أحكـام الـشريعة الإسـلامية المـصدر الرئيسي للتشريع".

وأما العضو محمد عبد الغفار السوداني فأعلن: "إننا من هذا التاريخ نؤكد للعالم أجمع وللشعب العربي وللجماعات التي تتكلم عن الدين والتدين أن مصر بشعبها ونوابها وقيادتها تعمل من أجل شريعة ا ، وتؤكـد كل يوم وفي كل طلعة صباح ومساء أن مصر تطبق الشريعة الإسلامية والقوانين الإسلامية".

وتحدث شيخ البرلمانيين (قبطي) اسطفان باسيلي عضو الحزب الوطني والعضو السابق لحزب الوفـد لما قبل الثورة. فأعلن: "إنني إذ أتحدث في هذا الموضوع بالذات فإنني أشعر أن التاريخ هـو الـذي يـتكلم لشيخوختي أولا ولأنني عشت في العمل القضائي سبعة وخمسين عاما محاميا، ولقد عرفت بمضي المـدة أن الشريعة الإسلامية هي خير ما يمكن أن يطالب به لا المسلم وحده بل أيضا المسيحي".

ثم ساق تبريرات ترحيب المسيحيين بذلك قائلا: "لأن بها كل ما يرضينا والعهدة النبوية الموجودة في دير سيناء والمكتوبة بخط الإمام علي تؤكد الحفاظ علينا في كل ما لنا من حقوق وما علينا من واجبات، والقاعدة الشرعية "أمرنا بتركهم وما يدينون". واليوم يستكمل كل ما كان ناقصا وواجب الاكتمال فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية وما فيها من مصادر الرحمة الكثير بالنسبة للمواطنين". ثم استطرد: "لقد عشت معركة عند وضع القانون المدني عام ١٩٤٩ وكانت اللجنة من بينها الأخ الدكتور السنهوري والدكتور صادق فهمي وكان الكفاح كله يدور حول سيادة الشريعة الإسلامية، وإنما تشريع اليوم به كل شيء حسن وبه ضوابط تريح المواطنين ولا تغير واقعا عشناه جميعا، وستصدر التشريعات ولن يشعر أحد بأن هناك حقا ضاع له، فكلها جاءت لتصون الحق وتحميه، فالشيء الذي يأتي وبه اسم الدين فإنه يرطب الحلق ويريح النفس ويهدئ الأعصاب.

وختم حديثه بقوله: لذلك أقول إنه يوم بهجة أن يكون كل إنسان في مصر ما يسعده، ويوم أن يكون اسم الشريعة الإسلامية هو المسيطر على كل تشريعاتنا فإن ذلك ما يسعدنا".

وعلق فكري مكرم عبيد نائب رئيس الوزراء لشئون مجلسي الشعب والشورى وأثنى على رئيس المجلس، وعلى الدور البناء الممتاز الذي قام به على وجه خاص في إخراج هذا المطلب الشعبي العارم في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والتقنين طبقًا لأحكام الشريعة.

وكان آخر المعلقين في هذه الجلسة على هذه المشروعات بقوانين جديدة والمعدة طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية المهندس إبراهيم شكري.. وهو أول المتحدثين أيضا في هذا الفصل فقال في تعليق أخير في الجلسة المشار إليها:

"ما يتم اليوم يعد إنجازا كبيرا يتماشى مع التعديل الذي أدخل في الدستور وهو ما ينتظره جميع الشعب. لقد عشنا فترة طويلة كنا نقع في كثير من التناقضات التي يجب أن تزول بتطبيق هذه التشريعات بإذن ا ، وأقول إن بعض القضاة كانوا يجتهدون في بعض أحكامهم مستندين إلى أن التشريع الإسلامي هو الأساس؛ مما جعل بعض هذه الأحكام بها بعض الاضطراب، فأرجو أن تنتهي هذه الفترة بإذن ا وأن نعمل بهذه التشريعات.

ثم أضاف: إنني أؤيد ما ذكره السيد الدكتور رئيس المجلس بأنه يجب - وفي هذه الفترة - أن تتجه كل الأجهزة إلى تهيئة المناخ لهذه التشريعات ووضع الأسس السليمة لتطبيقها.

لذلك يجب على كل الأجهزة في الحكومة الاستعداد لإيجاد هذا المناخ ومنع كل المظاهر التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وأول هذه المظاهر: موضوع القمار الموجود في الفنادق الكبرى، وكذلك المصانع التي تصنع الخمر، فيجب تحويل هذه المصانع إلى مصانع مشروبات غير كحولية ويجب أن تواجه أجهزة الإعلام هذا المناخ حتى تسير الحياة في مصر كما نريدها طبقًا للشريعة الإسلامية[٣٤]".

ومن خلال العرض الموجز لهذه الجلسة التاريخية برئاسة الدكتور صوفي أبو طالب يمكن التأكيد والتنبيه على بعض النقاط الهامة وهي:

أولاً: تأكيد رئيس المجلس ورؤساء اللجان الفرعية التي قدمت مشروعات القوانين وممثلي الحكومة بأن تقنين الشريعة الإسلامية يحقق مصلحة كبرى للأشقاء الأقباط (المسيحيين) حيث إنها تؤكد حقوقهم ورؤية عقيدتهم وتقرر واجباتهم طبقًا للشريعة الإسلامية.

ثانيا: وكذلك التأكيد على أن الجزء الكبير من معظم هذه التشريعات يعتبر بمثابة تراث مشترك بين المسلمين والمسيحيين وقد درجوا جميعهم على تسيير حياتهم في ظله واعتادوا على تفهمه والاسترشاد به، فليس هناك جور يلحق بأي مواطن مهما كانت ديانته، فالجميع شركاء في هذا التراث القانوني.

ثالثًا: إن معظم هذه القوانين - وفي جزء كبير منها - قامت على أساس الفقه الإسلامي والذي اعترفت به المحافل القانونية الدولية، فليس هناك إذن غضاضة من أي تخوف عالمي.

رابعاً: إن كل رؤساء اللجان والذين أشرفوا على تقنين الشريعة الإسلامية في مشروعات القوانين المعروضة. أكدوا أنها مطابقة للشريعة الإسلامية بمعناها الواسع الشامل مما جعلها أيضا متسقة مع المعاصرة والتطورات العديدة التي جرت في مصر، وعلى المستوى العالمي أيضا في شتى المجالات ولا تناقض بينهما.

خامسا: إن هذه المشروعات بقوانين لم تقدمها الحكومة، بل إن مجلس الشعب الذي بادر بتقنينها وقام بدوره التشريعي الأصيل فيها.

سادسا: يتبين من خلال عرض رئيس المجلس ورؤساء اللجان أن ما قدم للمجلس وما تم عرضه هو مشروعات قوانين بموادها ونصوصها كاملة، وليست دراسات، كما ترد فيما بعد ذلك بالمخالفة للحقائق التي سبق عرضها وتوضيحها.

سابعا: وقد لوحظ أحد المشاركين، بل كان رئيسا لإحدى اللجان، وهو الشيخ صلاح أبو إسماعيل أحد أعضاء الإخوان.

ثامنًا: بل إن إبراهيم شكري كان على رأس المعلقين على هذه المشروعات بقوانين، وقد أثنى عليها ثم أصبح زعيما للتحالف. فماذا فعل لدفع هذه المشروعات بقوانين إلى النور حتى يوافق عليها المجلس؟! هذا ما سنحققه في فصول قادمة.

تاسعا: وإذا كان الدكتور محمد كامل ليلة رئيس إحدى لجان التقنين، وقد تولى رئاسة المجلس بعد الدكتور صوفي أبو طالب. فماذا فعل بدفع هذه المشروعات بقوانين، وهي عهدة اللجنة التشريعية والدستورية التي كان يرأسها المستشار أحمد موسى؟! وهذا الأخير رغم أنه كان رئيسا لإحدى لجان التقنين وأيضا رئيسا للجنة التشريعية والدستورية المنوط بها دراسة هذه المشروعات وعرضها على المجلس للموافقة.. ثم وكيلاً للمجلس لمدة ست سنوات.. فماذا فعل بها أيضا؟!

عاشرا: إن ممثلي حكومة الحزب الوطني الديمقراطي قد رحبت ووافقت على هذا التقنين من حيث المبدأ، إلا أنها تجاهلت هذه المشروعات بقوانين بعد ذلك، فما هو السبب أو ما هي الأسباب؟!

حادي عشر: وإذا كان الجميع قد أشاروا إلى أن هذا التقنين هو رغبة ومطلب شعبي عام.. فلماذا لم تحترم هذه الرغبة الشعبية شبه الاجتماعية؟ ولماذا لم يلب هذا المطلب الجماهيري؟ وماذا يعني ذلك التجاهل للمطلب الشعبي والرغبة الجماهيرية نحو هذا التقنين؟

ثاني عشر: إن ما قام به مجلس الشعب من تهليل لتقنين القوانين يعد خذلانا لمن يرددون شعارات الإسلام والتطبيق.. إن ذلك حقيقة مؤكدة..وعلى مردديها أن يكفوا عن هذه المحاولات.

ثالث عشر: يبدو - من نظرة أخرى على ما دار في هذه الجلسة - أن من وافق وأثنى وشارك وساهم في هذه التقنينات كانوا في مواقع معينة.. وقد اختلفت مواقعهم فاختلفت مواقفهم بعد ذلك! وبالتالي فإن ما جاء على لسانهم، كان يعبر عن الموقع وليس عن الموقف!!

إذن.. ماذا حدث؟؟

هذا ما سنطالعه في فصول قادمة أيضا.

ومما سبق يتضح أن الدولة قد سارت - بالفعل - خطوات هامة وجادة نحو تقنين الشريعة الإسلامية، أي صياغتها في قوانين تمهيدا لتطبيقها.

وعندما أذكر الدولة فإنني أقصد كلا من: رئيس الدولة، القيادات الحاكمة، والسياسية، وعلماء الدين، ورجال الفقه والقانون، والقضاء، وأخيرا السلطة التشريعية الممثلة في مجلس الشعب تحقيقًا لمطلب شعبي ورأي عام مصري، إلا أنه منذ أول يوليو عام ١٩٨٢، وكما عرضنا آنفا، وحتى انتخابات عام ١٩٨٧ لم يذكر شيء ولم يعلن عن أكثر من ذلك بالنسبة لهذه التقنينات؛ مما يعني أن الدولة تراجعت أو تجاهلت أو أخفت هذه التقنينات!!

ولعل ذلك مما دفع الإخوان لرفع شعارهم بقوة وعلى مستوى من الانتشار الواسع في البلاد.. تذرعا بموقف الدولة. ومن هنا يبدو أن الدولة قد تورطت في وضع هذه التقنينات أو القوانين الإسلامية. و من هنا، أيضا، رأى البعض أن الدكتور صوفي أبو طالب قد أوقع الدولة في حرج من جراء وجود هذه التقنينات في حوزة مجلس الشعب، وفي ذات الوقت فإنها لا تخرجها إلى حيز التطبيق.

وعلى ذلك كان من الضروري الالتقاء بالدكتور صوفي أبو طالب رئيس المجلس والمسئول عن وضع هذه التقنينات.. وسؤاله عن نشاطه وجهوده في ذلك ودفعه للشريعة الإسلامية لأن تكون على الساحة السياسية في مصر، وبذلك فقد ورط الدولة فيها كما يرى البعض. ولماذا وضعت هذه التقنينات ابتداء؟ وما هي خلفية ذلك التقنين؟ وما هو دوره كرئيس للسلطة التشريعية في ذلك الحين؟ وما هو دور الدولة عموما في هذا، خاصة أن هذه التقنينات قد مرت بولايتين؛ أولاهما: للرئيس أنور السادات، وثانيتهما: للرئيس حسني مبارك. وما أسباب تجميد وقف هذه التقنينات؟!

وإزاء هذه التساؤلات التي طرحتها على الدكتور صوفي أبو طالب أجاب قائلا:

" ابتداء فإن النص الدستوري على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع قد وضع في الدستور عام ١٩٧١ ولم يكن لي شرف المشاركة في وضع هذا الدستور، حيث كانت خارج مصر لخلاف جذري مع النظام الحاكم قبل هذا التاريخ، وكان نظام عبد الناصر حينذاك، وبذلك فإنني لم أورط الدولة في هذا النص. بل الواقع أن اللجنة التي وضعت الدستور كان وراءها تكتل لتحقيق ذلك. ولم تكن لي صلة أو معرفة بالرئيس السادات حتى ذلك الحين.

وأما تعديل ذات النص في مايو عام ١٩٨٠ فقد تم تعديله من مصدر رئيسي للتشريع إلى المصدر الرئيسي للتشريع، فالإضافة الوحيدة هي "الألف واللام" وهذا في الحقيقة لا يغير من الأمر شيئا، وذلك واضح في المذكرة الإيضاحية لهذا التعديل.

فالنتيجة واحدة من خلال النصين. فأن تقول مصدر رئيسي للتشريع يعني ألا تلجأ إلى غيره إلا إذا خلا هو من حكم. وأما المصدر الرئيسي للتشريع فهي ذات النتيجة.. وإنما التغيير يكون لو عدل النص إلى المصدر وحده أو وحدها. وهذا ما لم يحدث.

وبذلك فكلمات مصدر رئيسي للتشريع تنتهي بذات المعنى للمصدر الرئيسي للتشريع.

وعلى ذلك فإنني لم أورط الدولة. ولا أدعي فضلا لم أفعله".

ثم استدرك قائلاً: "وإنما الأمر صادف هوى في نفسي.. لأنني من بين المؤمنين إيمانًا لا يتزعزع بأن أي إصلاح اقتصادي أو سياسي يجري في مصر منقول من الخارج ودون أن يكون متلائمًا أو موافقًا أو منبثقًا من الشريعة الإسلامية بالذات لا قيمة له في النهاية. لأن الشعب المصري شئنا أم أبينا - والإسلام بمعناه الحضاري وليس معناه الديني فقط - جزء لا يتجزأ من كيان المواطن المصري مسلما أم مسيحيا".

وقال: "وأي نظام بعيدا عن هذه الحضارة الإسلامية سيظهر للمواطن المصري على أنه نظام مستورد وبذلك سيعمل على التفنن في مخالفته، إنما عندما يكون النظام مأخوذا من الشريعة الإسلامية فالمواطن سينفذه بتلقائية من غير حارس أو محكمة.. فهذه مسألة تعبير عن ضمير المجتمع وهذا هو المجتمع المصري.. لا يرضي بغير النظام الإسلامي بديلا. بل كل المحاولات التي طبقت باسم الاشتراكية والعلمانية أو غيرهما لم تصادف هوى في نفوس الناس حتى الذين يستفيدون من هذه الأوضاع فإنهم في قرارة نفوسهم لا يطمئنون لهذا..

وقال: "وهذا النص الدستوري الذي وضع في عام ١٩٧١ وتم تعديله كما أوضحنا في عام ١٩٨٠، كان لي الشرف في وضعه موضع التنفيذ عندما شرفت برئاسة مجلس الشعب عام ١٩٨٧ وشكلت اللجان التي قامت بهذا العمل بعد موافقة المجلس، ولم أفعله بصفتي الشخصية أو في غيبة الدولة، إنما أتيته من خلال مؤسسة تشريعية جزء من الدولة وتحقيقا لسياستها أيضا. والأمر هنا يخصني من حيث مسئوليتي كرئيس للسلطة التشريعية ومشرف على العمل ذاته.

ولعل الكثيرين لا يعلمون أن رسالة الدكتوراه التي حصلت عليها من جامعة باريس عام ١٩٥٢ كـان موضوعها ذلك الموضوع وقبل النص الدستوري عام ١٩٧١ وقبل ما يتاجر به كثيرون. فكـان موضـوع الرسالة "المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي والقانون الروماني". وقد عرضـت فـي مقدمـة الرسالة أفكاري حول ضرورة العودة إلى الشريعة الإسلامية لأنها - كقانون - هي المهر الثقافي لاسـتقلال مصر والعالم العربي.. لأنه لا يمكنك أن تكون مستقلاً سياسيا وغير مستقل اقتصاديا، وبذلك يكون استقلالك شكليا، ويمكنك أيضا أن تكون مستقلا سياسيا وغير مستقل ثقافيا، وبذلك يبدو استقلالك أيضا، وأخيرا يمكنك أن تكون مستقلاً سياسيا وغير مستقل تشريعيا ويكون أيضا استقلالك شكليا. بل إن الوحـدة العربيـة التـي نتحدث عنها لابد أن تكون ثقافة موحدة.. فمن أين أو كيف ستكون هذه الثقافة؟! لابد أن تكـون نابعـة مـن الشريعة الإسلامية.. القانون من الإسلام. ولو أخذت بالثقافة الأجنبية فستذوب في المجتمع الذي نقلت عنـه كما حدث في فترة ماضية بالجزائر.

كما أن دستورنا نص على أن مصر جزء من الأمة العربية.. وكل دساتير العالم العربي نصت علـى ذلك أيضا. وبذلك فإن هذه الوحدة العربية ما لم تكن وحدتها السياسية مدعمة بوحدة اقتصادية أو على الأقـل بتكامل اقتصادي ووحدة ثقافية لا قيمة لها.. فإذا نقلت عن الخارج فلا يجب الحديث تبعا لذلك عـن القوميـة العربية لأن الأخيرة أيديولوجية.. فما هي؟!

حاول البعض افتعال فارق بين الأيديولوجية العربية والأيديولوجية الإسلامية وهذا تمثل فيما نادى بـه حزب البعث (مؤسسة ميشيل عفلق) وصور العروبة نقيضا للإسلام، أي أن القومية العربية تتجه إلى الاتجاه العلماني. وكان لي في ذلك جدل طويل مع علي صبري عام ١٩٦٥ وكان مـن أحـد الأقطـاب الـداعين للاشتراكية. وظهر ذلك لي في كتاب اسمه "المجتمع العربي" حيث سبب لي أزمة حادة مع النظـام الحـاكم حينذاك. لأنني أرى أن أيديولوجية القومية العربية إذا لم تستند على الإسلام فهي أيديولوجية أجنبية".

ثم سكت لحظات وعاد يؤكد قوله: "وأتحدى، كائنا من كان، أن يأتي لي بقيمة عربيـة واحـدة غيـر إسلامية وكرر ذلك التحدي مرات ومرات..".

ثم أوضح قائلا: "إنما أن تفتعل القومية العربية من مبادئ أتلقفها من نظام تيتو في يوغوسلافيا ونظـام سالازار من البرتغال وكذلك النظام الشيوعي ويدعي أنها أيديولوجية عربية.. فهذا غير صحيح بالمرة!!

وما دام النص الدستوري على أن مصر جزء من الأمة العربيـة، وهـذه الأخيـرة محـصورة فـي الأيديولوجية الإسلامية كحضارة وليست في الدين فقط.. فقد شارك في صـنع هـذه الحـضارة المـسلمون والمسيحيون ولكل شعائره الدينية الخاصة به؛ إذن فالوحدة الثقافية لابد بالضرورة تتضمن الوحدة القانونيـة المنبثقة أو النابعة من الشريعة الإسلامية.

فإذا كان النداء بالوحدة العربية.. لابد من العودة إلى الشريعة الإسلامية، حتى بلا نص دستوري فمـا بالنا ولدينا النص الدستوري على ذلك؟! وذلك المعنى الذي أقوله لم يغب عن بال بعض من رجال القـانون العربي مسلمين ومسيحيين.. فقد شارك في وضع القانون المدني، كل من عبد الرازق السنهوري باشا ومعـه

الدكتور شفيق شحاتة وغيرهما، وهم آمنوا بأن الوحدة القانونية لا تأتي إلا من الـشريعة الإسـلامية وجـاء قانونهم يعبر عن ذلك في معظم نصوصه.

وإذا كان هذا صحيحا - وهو صحيح - فإن الشريعة الإسلامية صالحة للتطبيق اليوم وغدا.. والـدليل على ذلك التقنينات التي انتهينا منها في مجلس الشعب. ولكن العقبة الوحيدة فـي سـبيل تطبيـق الـشريعة الإسلامية هي في النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يختلف عن النظام الاقتصادي العالمي المعاصر. ولكـن هذا لا يعوق تطبيق كل ما ورد في الشريعة فيما عدا بعض الجوانب الاقتصادية كنظام البنوك والفوائد حيث إن الفكر الغربي مغاير فيها للفكر الإسلامي.. لأن هذا الفكر الأخير يرى أن المال وحده لا يلد مـالا وإنمـا يقوم على المخاطرة والمشاركة والعمل مع رأس المال.. وشركات توظيف الأموال فشلت لأنها انحرفت عن الفكر الإسلامي حيث إن المأخوذ به اليوم فقط هو المضاربة أو المرابحة ولكنها لا تفي بالغرض المطلـوب. وبذلك لا يبقى من مفر إلا الأخذ بنظم اقتصادية عالمية لحالة الضرورة إلى حين يفتح ا على المسلمين بنظم اقتصادية تتماشى مع العالم المعاصر، ونابعة من الفكر الإسلامي.. لأن الفكر الأوروبي يرى أن المال وحده يلد مالا وبالتالي يبقى للبنوك وظيفتها كوسيط، أي: تجميع المدخرات لإقراضها للغير بفوائد. فالشخص الذي لديه مال وليس لديه خبرة يمكنه إيداع أمواله في البنوك ويحصل على فوائد، والشخص الذي لديه خبرة وليس لديه مال يستطيع أن يحصل على قرض لإقامة مشروعاته".

ويسود الصمت لحظات حتى يعود ويستدرك قائلاً: "وقد عملت اللجان التي شكلتها بموافقة المجلس لمدة أربع سنوات. وضمت صفوة رجال القانون والقضاء والشريعة، وكذلك علماء الأزهر الشريف. وكان ذلـك تحت سمع وبصر الدولة.. وكلما التقى بي الرئيس أنور السادات يسألني: هل انتهيتم من الشريعة أم مـاذا؟؟ وكان ذلك علنا وفي جلساتنا الخاصة.. وقد أشار إلى هذه الاجتماعات الهامة الشيخ المرحوم محمد عبد المنعم النمر وزير الأوقاف الأسبق، في بعض مقالاته الصحفية. حث كان قد حضرها مع بعض القيادات الـسياسية في الإسماعيلية وقد سألني السادات أمامهم: ألم تنته حتى الآن من قوانين الشريعة؟! على كل.. القانون الـذي ينتهي وتخلصه دخله المجلس..".

وهنا استوقفته متسائلا: هل ذلك يعني أن الرئيس السادات كان جادا في هذا الأمر؟ وهل لذلك ارتبـاط تأصيلي عندما رفع شعار العلم والإيمان في بداية توليه رئاسة الجمهورية؟؟

أجاب الدكتور صوفي أبو طالب بلهجة لا تخلو من حماس قائلاً: "إن الـرئيس أنـور الـسادات مـن المؤمنين إيمانًا جازما بالعروبة والإسلام. وكان يؤمن إيمانًا لا يرقى إليه أدنى شك أن إصلاح هذا المجتمـع ما لم ينبع من داخله ومن قيمة لا يكون لأي إصلاح قيمة تذكر.

وأما ما كان ينادي به دائما من دولة العلم والإيمان.. فيغض البصر عن البعض الذي له هوى في أمور معينة ويفسرها كما يحلو له.. فإنه كان يقصدها حقيقة، وبمعنى بسيط وعادي. وهـو أن العلـم والإيمـان لا يتناقضان".

ويوضح ذلك بقوله: "إن العلم في المجتمع الشيوعي عدو للدين، والعكس كذلك، لأن العلم قائم على العقل الكامل، إنما الدين قائم على غيبيات لا دخل للعقل فيها.. فيحدث تناقض ومن ثم يوصف الدين بأنه أفيون الشعوب.

وفي العصور الوسطى بأوربا حيث تسلط البابا على الحكم خلافًا لما تأمر به الكنيسة. حيث ادعى لنفسه سلطات روحية؛ يغفر الذنوب والخطايا، ويدخل الجنة، ويدخل النار أيضا، وما اصطلح عليها في تلك الحقبة التاريخية بـ "صكوك الغفران"..وبالتالي فقد أخضع العلم لطاعة الدين. فالطبيب أو المعالج الذي يعطي لمريض دواء يكون قد ارتكب إثما عظيما؛ لأن المرض ليس عضويا، إنما هو نفسي حيث يلبس الشيطان جسمه. إذن فالعلاج في طرد الشيطان من جسم المريض.

وأما في الإسلام فالدين والعلم وجهان لعملة واحدة. لا تناقض بينهما لأن الإسلام قسم النشاط الذهني إلى نوعين من الأعمال.. ما يخص علاقة الفرد بربه من عبادات كالصوم والصلاة.. وقد استأثر ا وحده سبحانه بحكمتها وهي تؤدي كما جاءت في كتابه؛ كالطواف حول الكعبة سبعة أشواط. فلا يستطيع حاكم أن يزيدها أو ينقصها. وهذه أمور لا دخل للعقل البشري فيها.

وما عدا ذلك فقد ميز الإسلام بين نوعين من الأعمال الأخرى. النوع الأول وضع لها نصوصا قطعية مثل قواعد المواريث لا يستطيع إنسان تفسيرها، ومثل هذا النوع لا يمثل أكثر من ٥% من حياة الناس وقواعدها الفقهية.. وأما النوع الثاني فقد ترك للاجتهاد البشري في إطار المبادئ العامة الواردة في الكتاب والسنة وقد أخطئ أو أصيب. فالإمام الشافعي عندما كان في بغداد كان له رأي، وعندما حضر إلى مصر كان له رأي آخر وهو نفس الشخص.. كما أن التلاميذ يختلفون عن أساتذتهم، والسابقين يختلفون عن اللاحقين؛ لأنه اجتهاد بشري. وبذلك نجد انسجاما طبيعيا بين العقل والإيمان.

وعندما كان الرئيس السادات قد رفع شعار العلم والإيمان. يدرك تماما أنهما صماما أمان لتقدم المجتمع الإسلامي والعربي، وعلينا ألا نبتعد عن عنصر الإيمان الوارد في الحضارة الإسلامية ونسير على هديها. وبهذه الطريقة تصل كل الأحكام والقوانين والنظم - المنبثقة من الشريعة - إلى قلوب الناس ويطبقونها عن طيب خاطر وتلقائية دون حارس، بالإضافة إلى أن هذه النظم الموجودة في الفقه الإسلامي - باستثناء بعض النواحي الاقتصادية - تتفق مع أعلى ما وصل إليه الفقه العالمي المعاصر.

وهكذا كنا ننتهي من أعمال هذه اللجان تحت سمع وبصر الدول، وكان الرئيس السادات يتابع مراحل الانتهاء منها ويسألني في لقاءات عديدة عن ذلك وقد حضرها الرئيس حسني مبارك عندما كان نائبا له. وتابعني الرئيس مبارك عندما تولى رئاسة الجمهورية بعد وفاة الرئيس السادات. وكانت محل متابعة أحيانًا من خلال اجتماعات المكتب السياسي للحزب الوطني الديمقراطي حتى أبلغته أننا قد ناقشناه أيضا في البرنامج الزمني لتهيئة المجتمع للتطبيق والذي يستغرق ثلاث سنوات. وتحدد فيه الذين سيتحدثون في التليفزيون والإذاعة وكذلك من يكتب في الصحافة وفي أي الموضوعات، وبذلك تكون هذه المدة مرحلة

انتقالية تمت إحالة هذه القوانين في أول يوليو ١٩٨٢ إلى اللجنة التشريعية بالمجلس تمهيـدا لإحالتهـا إلـى المجلس للمناقشة والموافقة.

وبالفعل بدأت اللجنة برئاسة المستشار أحمد موسى وزير العدل الأسبق ووكيل المجلس فيما بعد.. فـي نظر القوانين وقد طلبت حضور علماء الأزهر للمناقشة وللإقرار النهائي لها.. وكان ذلـك حتـى منتـصف عام ١٩٨٣".

وترك د. صوفي رئاسة مجلس الشعب وكان في منتصف عام ١٩٨٣. وبعد ذلك لم نسمع شـيئا عـن تقنين الشريعة الذي جرى بالمجلس. ومر بخاطري، هل عدم استكمال هذا الموضوع بسبب ذلك. أم العكس؟!

وقلت: هل وقعت أحداث أو ما شابه ذلك أدت إلى عدم استكمال الخطـوة النهائيـة لتقنـين الـشريعة أم ماذا؟!

فجاءت إجابته بحماس قائلاً: "طبعا. لقد وقعت أحداث في عام ١٩٨٣ لم تكن فـي الحـسبان. وهـي أحداث السودان. فالرئيس جعفر نميري قد أخذ القوانين التي كانت لدينا وطبق بعض ما ورد فيها ولم يطبقها كلها لسبب أو لآخر. بل إنه قنن الآراء الشاذة في الفقه الإسلامي بناء على نصيحة بعـض مستـشاريه مـن التيار الإسلامي. وكانت النتيجة وبالاً!!".

وأوضح رئيس المجلس: "توجد بالسودان أقلية وثنية لها وزنها في الجنوب وقلة محـدودة العـدد مـن المسيحيين، وفي تطبيق الشريعة في شرب الخمر يوجد بالفقه الإسلامي مذهبان أحدهما يتيح لغير المـسلمين شرب الخمر، وهو أبو حنيفة وهو الذي أخذنا به في تقنيننا. ومذهب آخر يساوي بين المسلمين والمـسيحيين في تحريم شرب الخمر.. وطبقا لظروف السودان من الناحية السكانية كان من المنطقي أن يأخـذ بالمـذهب الذي يبيح شرب الخمر بالنسبة لغير المسلمين، إنما أخذ بالعكس فأثار حفيظة غير المسلمين.. وفـي مجـال الإثبات بالشريعة الإسلامية، وخاصة إثبات الحدود فقد جاءت محددة وليست متروكة لاقتناع القاضـي إنمـا بشهادة أو إقرار الشخص نفسه. وهناك مذهب شاذ في الفقه الإسلامي يسمح الإثبات بالقرائن في شرب الخمر فأخذوا به أيضا وهكذا منع غير المسلمين من شرب الخمر ودينهم وعقائدهم تسمح بذلك، لأنهم قـد أخـذوا بالآراء الشاذة حيث صدرت بها قوانين في سبتمبر ١٩٨٣.

إلا أن الأمور قد اختلطت حيث قام تمرد في جنوب السودان إثر صدور قانون الحكم المحلـي الجديـد هناك في مايو ١٩٨٣. وقد نصت على أحكام خرقت بها معاهدة أديس أبابا التي كانت تـنص علـى الحكـم الذاتي لإقليم الجنوب فيكون له برلمانه وحكومته مع ارتباطه بالشمال بروابط أساسية، إنما القانون الجديد قـد قسم الجنوب إلى أقاليم وبذلك قضى على الحكم الذاتي هناك؛ مما أثار سكان الجنوب حتى عنـدما صـدرت قوانين الشريعة بما فيها من الآراء الشاذة في سبتمبر ١٩٨٣ فقد اتخذت الأخيرة ذريعة لثـوراتهم وتمـردهم ورفضهم أيضا، وأيدهم في ذلك كثير من الاتجاهات سواء مجلس الكنائس العالمي أو الاتجاهات العلمانية أو الشيوعيون وغيرهم".

ويؤكد الدكتور صوفي أبو طالب: لكن الشريعة الإسلامية بريئة من هذا الـشذوذ. لأن النميـري قـام بتقنين الآراء الشاذة وتجاهل آراء جمهور العلماء المسلمين. بالإضافة إلى أنه بدأ بما يجـب أن ينتهـي بـه التطبيق ألا وهو الشق الجنائي. فكان يجب البدء بالقانون المدني ثم التجاري والبحري وغيرهما ثـم ينتهـي بالجنائي الصحيح وليس الشاذ. وأعتقد أن هذا الحدث - كاستنتاج شخصي - قد أدى في مصر إلى التـروي حتى تتضح الأمور ونتائجها.

وأما الحدث الثاني الذي أعتقد أنه جعل الحكومة المصرية تتريث لتطبيق الشريعة هو الحدث الأعظـم الذي نادى به الخوميني - في تلك الآونة - بتصدير الثورة الإسلامية إلى العالم الإسلامي، والتصدير يعني: تطبيق الحكم الشيعي في كل البلاد الإسلامية؛ ويصبح الخوميني أميرا للمؤمنين أو الإمام. وهذا مرفوض لأن الكثرة الساحقة من أهل السنة الذين يمثلون ٩٠% من المسلمين يرفضون ذلك، بالإضافة إلى أن نظم الـبلاد العربية والإسلامية ترفض ذلك؛ ولأن الحكم الشيعي يختلف أيضا عن حكم السنة.

وأكد: "وأعتقد أن هذين الحدثين - باستنتاجي الشخصي - قد أديا إلى تأجيل النظر في هذه القـوانين.. وأنهما حدثان عارضان بدليل أنه عندما هدأت هذه الأمواج العالية والصاخبة وعرفت حدودها ونتائجها فقـد أخذ أحد هذه القوانين - التي كنا قد انتهينا منها - طريقه إلى مناقشة وموافقة المجلس، وهو القانون البحري والذي تم إصداره في عام ١٩٩٠."

وقال: "إلا أنه، للأسف، لم يذكر ذلك في صدر المذكرة الإيضاحية للقانون؛ مما أثارني فوقفت أتحـدث أثناء نقاشه وتساءلت قائلاً: لماذا لم تذكروا أن هذا القانون من إعداد لجنة تقنين الشريعة الإسلامية بالمجلس؟! ولولا أنني أعلم شخصيا ذلك، وأعلم أن الدكتور محسن شفيق وزميله حنا ناروز كانا قد عملا في هذه اللجنة وردا نصوص هذا القانون إلى الأصول الإسلامية.. وأقول مرة أخرى لولا أنني أعلم ذلك ومشرف عليه في مرحلة سابقة، لقلت إن هذا القانون مخالف للمادة الثانية من الدستور التي تنص على أن الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع.

وتساءلت معاتبا مرة أخرى: فما مصلحتكم في عدم ذكر حقيقة هذا القانون والمراحل التي عملنا فيهـا من أجله؟!

وعلى إثر ذلك قام وزير العدل بالإيجاب وأقر أن هذا القانون أخذ من لجنة تقنين الشريعة الإسلامية.. بالمجلس.. وهكذا كان القانون البحري باكورة تلك التقنينات التي كنا قد انتهينا منها وكاد المجلس أن يـصدر القانون التجاري أيضا إلا أن مجلس الشعب قد حل.. إذن يمكن إصدار القوانين الأخـرى تباعـا كالقـانون المدني والمرافعات حتى نصل إلى القانون الجنائي أو المسمى أحيانًا قانون العقوبات ويحتوي على الحـدود والتعزيرات.

وأما الحدود فهي الأفعال التي حددت عقوبتها على سبيل القطع بالكتاب والسنة وهي: الزنـا والقـذف بالزنا والحرابة وشرب الخمر والسرقة بالإضافة إلى القصاص.

وجرائم أمن الدولة كلها اليوم هي جريمة الحرابة.

وأما الزنا في الفقه الإسلامي فهو زنا الكلاب، لأنه في حاجة إلى أربعة شهود.. فمن الذي يزني بالطريق العام أو أمام أربعة شهود.. ألا يكون ذلك زنا كلاب.. فاضح جدا وتشبيهي له بزنا الكلاب لأنه عندما نرى الكلاب تفعل في بعضها بالطريق العام ألا نرجمها حتى تتفرق، إحساسا منا بأن هذا لا يجوز علنا؟

فإذا أتى الإنسان ذلك ألا يكون كالكلاب؟!

وأما حد السرقة فله شروطه في الفقه الإسلامي وغير متحققة الآن، لأنه من ضمن شروط تطبيق عقوبة قطع اليد أن يكون لدى السارق حد الكفاية وليس حد الضرورة فقط. والكفاية مسألة نسبية فعندما جاء الإسلام قديما كان حد الكفاية يتمثل في حفنة شعير وبعض من التمر وقليل من المياه، وأما اليوم فالأمر يختلف تماما. كما أن هناك شرطًا آخر وهو ألا يكون هناك شبهة في التملك فإذا كان هناك شبهة في تملك الشخص فيما سرق منه فلا يطبق عليه الحد.

وبالنسبة لشرب الخمر فإن التقنين الذي انتهينا منه قد أتاح لغير المسلمين شرب الخمر، كما رأى جمهور العلماء المسلمين، ولكن الحد يطبق على المسلمين، ومشروط ذلك بأن الشرب يكون علانية بشهود أو إقرار من الشخص بلا شهود.

ومع هذا فقد ذكرنا في تقرير لجنة تقنين الشريعة الإسلامية بأنه لابد من فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات يجري خلالها تغيير وتعديل برامج كليات الحقوق وتدريب القضاة والإعلام الكامل للناس بالشريعة الإسلامية ومفهوم تطبيقها حتى يمكن أن يتقبل المجتمع أحكام الحدود ويعلم بها ويعمل على تجنبها.

وأما النوع الثاني وهو التعزيرات والتي نص عليها القانون فهي لا تختلف عن الأحكام الموجودة بالقانون الجنائي القائم فيما عدا الحدود السابق ذكرها آنفًا. التعزيرات تعني أيضا: أن لولي الأمر تجريم الفعل الذي يراه يحقق مصالح الناس، ويضع العقوبة الذي يراها مناسبة، وهذا ما جرى الآن بالفعل.

فإذا كان هناك خلاف في تطبيق الشريعة في هذا الصدد فإنه خلاف في تطبيق الحدود.. وهي عبارة عن سقف البيت ولابد أن تبني البيت أولا ثم تضع السقف فوقه، ويجب أن يكون السقف من نوع البناء فلا تضع سقف أسمنت مسلح على حوائط من الطين النيء؛ وإلا يتهدم البيت كله. أو أن تضع سقفا من القش على بيت من الأسمنت المسلح وإلا تساقط المطار إلى البيت.. وللأسف هذا ما فعله الرئيس نميري فقد وضع سقفًا مسلحا على بيت بالطوب اللبن مما هدم البيت. ولذلك لابد أن نأخذ بالصحيح من اجتهادات جمهور فقهاء وعلماء المسلمين وكذلك بتهيئة المجتمع لهذا".

وقال الدكتور صوفي: "ومع ذلك، فالخلاف بين القوانين الإسلامية والقوانين الأوروبية أو الأمريكية - باستثناء الحدود - خلاف فني، وليس خلافًا في النتائج. فهو خلاف في الدخول إلى هذه النتائج، أي خلاف في التكتيك ولا يوجِد أي بلبلة أو قلقلة في المعاملات.. إذن يمكن إصدار القوانين الإسلامية وبالتالي يسحب البساط من تحت أقدام المتاجرين بتطبيق الشريعة.. وبذلك فإنني لم أورط النظام، إنما لو كان أخذ بما ناديت به وعملت من أجله لكفى ا النظام هذا التطرف الموجود لدى بعض الشباب المسلمين..واتهامهم للنظام

العربية بعدم تطبيقها الشريعة الإسلامية فلو طبقت لأسقطت حجة هؤلاء وليس هناك سبب يدعو لعدم التطبيق؟!".

وقلت للدكتور صوفي: "إن بعض السياسيين يرون أن هذا التطبيق له مدلول سياسي، ويعني أن النظام يحني رأسه أو يستجيب بالتنازل لهذا التيار الديني.. فما رأيك؟؟".

أجاب غاضبا: "إذن يكون ذلك تفكيرا غير سليم، فإذا ما وجدنا الصواب حيثما كان لابد من الأخذ به.. فالمعارضة في النظام البرلماني وجدت لتبصير الحزب الحاكم بالأخطاء لكي يتجنبها أو يتراجع عنها، فإذا كان ذلك يعني انحناء الرأس فهذا معناه أيضا أننا نفعل ما فعله صدام حسين عندما رفض الانسحاب من الكويت مبررا ذلك بعدم انحنائه للأمريكان فقد خرب العراق وشرد شعب العراق".

وعدت أقول له: ولكن هؤلاء البعض يرون أنه باستجابة لذلك التطبيق ربما يطلب التيار الديني المزيد والمزيد؟!".

فرد: "لقد سمعت هذا من بعض المسئولين.. ولكنني سألتهم ما هو المزيد الآخر الذي يتصور طلبه أيضا؟!

إذا كنتم تتصورون أنه يمكن أن يطرأ بذهن هؤلاء تولي الحكم بدلا منكم فهذا غير وارد إلا في فقه الشيعة وغير وارد في فكر السنة منذ عهد معاوية بن أبي سفيان مؤسس الدولة وحتى الآن. فلم يكن الحاكم من العلماء المجتهدين، بل إنه حاكم عادي له مكانته ويستعين بالمستشارين.. بل هاتوا إلي عالما مجتهدا في الشريعة قد تولى الحكم منذ عهد معاوية حتى إلغاء الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤!

إن ذلك مستبعد والتاريخ خير شاهد..".

ويستمر في مخاطبتهم قائلاً: "وإذا كان يمكن أن يطلب هذا التيار الديني تعديل الدستور الحالي.. فهو أكثر الدساتير في العالم العربي تطبيقًا للفقه الإسلامي ولا يوجد به نص مخالف للشريعة الإسلامية.. فما هو التعديل المطلوب إذن؟!".

ثم ختم حديثه معي بقوله: "إن تطبيق الشريعة الإسلامية لابد منه ووارد منذ عام ١٩٧١ عندما وضع الدستور في ذلك العام. ويمكن الطعن في أي قانون صادر أو يصدر مخالفًا للشريعة الإسلامية بعدم دستوريته. وإذا كانت هناك مبررات للتأخير في التطبيق فهي مبررات عارضة.. إذن فما هي أسباب عدم تطبيق الشريعة؟؟

الفصل الرابع

الإخوان والإجماع على منهج المحجوب

الإخوان والإجماع على منهج المحجوب

وقد انتهى مجلس الشعب من تقنينات الشريعة الإسلامية وأحالها إلى اللجنة التشريعية.. وقد أرجئ نظرها حتى حل هذا المجلس.. وبذلك وطبقًا للائحة الداخلية فلابد لنظرها من إعادة تقديمها للمجلس مرة أخرى.. وحيث إنها من صميم عمل المجلس. فإن المنطق يقول إن من يعيد تقديمها للمجلس أحد الأعضاء أو بعضهم.. وأما إذا كانت الحكومة التي سبق أن تقدمت بها فلابد أن تعيد تقديمها مرة أخرى.. وكان ذلك موضع ترقب من البعض.. فماذا سيكون موقف المجلس الجديد؟؟

وقد أجريت انتخابات عام ١٩٨٤ لتشكيل المجلس الجديد وقد خاض حزب الوفد الجديد الانتخابات البرلمانية الأولى منذ ثورة يوليو ١٩٥٢.

كما قرر الإخوان - أيضا - خوض هذه الانتخابات، إلا أنهم كانوا يتحسسون الطريق في الشارع السياسي.. وموقف القيادة والسلطة السياسية أيضا. وعلى ذلك تقرر عمل "جس نبض".. وخاضوا الانتخابات بعناصر قليلة على قوائم حزب الوفد ذات الشعبية الملموسة والمضمونة.. وخاض أيضا الوفد هذه التجربة على هذا الأساس وثقة منه أنه سيكون ممسكًا بزمام الأمر حتى لا يفلت منه.

ونجح ستة من الإخوان على قوائم حزب الوفد. وانضموا لمجلس الشعب إلا أنهم لم يفصحوا صراحة تحت القبة أنهم إخوان مسلمون.. وليس ذلك فحسب، بل إن حزب الوفد قرر ممارسة نشاطه تحت القبة باسم وتحت راية الوفد "فقط" إلا أن منصة المجلس أيضا قررت بل سعت إلى عدم إظهار هوية هذه العناصر وانتمائها الحقيقي للإخوان المسلمين.. وإنما إظهارهم كمنتسبين لحزب الوفد فقط.

وفي هذا الكتاب سيظهر دور الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس حينذاك في مواجهة حزب الوفد وكذلك الإخوان المسلمون، وإلى أي مدى كانت نتائج هذه المواجهة.. وذلك التصدي.

وحيث إن للدكتور رفعت المحجوب شخصية بارزة ودورا ملموسا في الساحة السياسية، بل إن له دوره في النظام السياسي.. ومن الأهمية أن نلقي بعض الضوء على أسباب اختياره.. لدوره السياسي ومنها:

أولاً: إنه يعد من الحرس التقليدي لثورة يوليو، والذي سار يؤازرها ويعمل في ظل فلسفتها ومنهجها حتى وصل إلى أمين عام التنظيم السياسي الواحد "الاتحاد الاشتراكي العربي" عام ١٩٧٥ وقبيل العودة إلى التعددية الحزبية التي كانت نظام ما قبل الثورة.

ثانيا: عودته، في ظل الانتخابات، بنظام القوائم والذي يمثل فيه الحزب السلطة العليا في اختيار مرشحي الحزب الحاكم وكأنه تعيين بالانتخاب.. فإنه يعود - وكان أمين عام التنظيم السياسي الحاكم من قبل - ليمارس ذات الدور بالمفهوم السابق ولكن في ظل التعددية الحزبية.

ثالثًا: وكان د. رفعت في مواجهة عودة حزب الوفد إلى الساحة السياسية الشرعية والنيابية البرلمانية وهو حزب الأغلبية السابق للثورة.

رابعا: وحيث إنه كان من الطليعة الوفدية ذات الميول اليسارية والتي كانت ضد فـؤاد سـراج الـدين سكرتير عام حزب الوفد قبل الثورة.. فإن مرور سنوات لم يغير من الموقف حيث يعود الدكتور رفعت في منصب السلطة لمواجهة فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد أيضا، وإن كـان يبـدو على السطح شيء من المجاملات والود فإنه مما تمليه الاعتبارات السياسية لأن الموقف لم ولن يتغير بينهما.

خامسا: وإن كان الناصريون والشيوعيون قد أشاعوا بأن السادات قد صفى نظام ثورة يوليـو حتـى وفاته فإن عودة هذا الحارس القديم والتقليدي رمز لمنع أي تصفية لنظام الثـورة بـل العكـس صحيح وخاصة أن ميله لليسار أقرب إلى الناصرية.

سادسا: إن تمسكه باليسارية في صيغة ونغمة "المكاسب الثورية" دليل على عـدم تمكـين الليبراليـة الاقتصادية من النمو والاتساع، حيث إنه رئيس السلطة التشريعية ولديه أغلبية بالقائمة الحزبيـة يستطيع أن يدير حركتها ويوجه فكرها.

سابعا: إن الدكتور رفعت المحجوب قام بدور مؤثر في عدم تكوين أي مراكز قـوى مـؤثرة حـول الرئيس حسني مبارك. وكان يدين له بولاء شخصي. فأطلقت يداه لأداء دوره في حصار وعدم تصعيد أي قضية عاصفة للنظام السياسي. بل إنه في سبيل ذلك. كان بمثابة "مصدات الريـاح" وهي أشجار ضخمة تحيط بالأرض الزراعية حتى تحجب تأثير الرياح الشديدة على الزراعـات وتهديدها. وعلى هذا فقد تحمل حجما من النقد والهجوم لم يتحمله سياسي فـي تـاريخ مـصر المعاصر ومنذ قيام الثورة في ١٩٥٢.

ثامنًا: وعندما قرر الإخوان جس النبض وخاضوا انتخابات عام ١٩٨٤ وكان شعارهم تطبيق الشريعة الإسلامية.. فإن اختيار الدكتور رفعت المحجوب أيضا لهذا كان من قبيل تصدي حارس الثورة القوي القديم لألد أعداء حكام نظام الثورة منذ عام ١٩٥٢. وخاصة أنه كان من المتوقع أن يقوم الإخوان بتصفية حساباتهم السياسية.

ولاعتقادهم بحقهم في هذه الثورة التي مهدوا لها وساهموا في قوتها وترسـيخها حتـى أطـاح بهـم عبد الناصر في عام ١٩٥٤.

تاسعا: إن الدكتور رفعت المحجوب كان من رعيل الثقافة الموسوعية والتي بحكم تكوينها تملك ثقافـة دينية واسعة تمكنها مقارعة الإخوان حوارا وجدلاً..

عاشرا: ويعد من أهم أدواره محاولة احتواء الإخوان المسلمين وجعلهم جزءا عاديا في نـسيج النظـام السياسي في ركاب تطور سياسي طبيعي بلا مصادمات أو مواجهات عنيفة باستغلال أضـعف النقاط فيهم؛ لحصارهم وتحجيمهم والتقليل من تأثيرهم حتى يمكن إعادة النظر مرة أخرى فـي تجربتهم البرلمانية الشرعية مع النظام السياسي الحاكم.

وأثناء انتخابات ١٩٨٤ كانت الأحزاب ترفع شعار تطبيق الشريعة الإسلامية. بل إن الحزب الـوطني الحاكم كان يردد ذلك أيضا.. وكان من المتوقع أن تتفجر عناصر الإخوان المسلمين هذا الموضـوع.. وفـي سبيل ذلك. اتخذ الدكتور رفعت المحجوب وسيلتين للتصدي ولمصادرة أي تفجير - حول هذا الموضـوع - له من الرذاذ المؤثر على الساحة السياسية وامتصاص أي تصعيد حـول هـذه القـضية. وحـصارها فـي أضيق نطاق.

وأولى هاتين الوسيلتين. أنه أوعز للدكتور محمد علي محجوب رئيس لجنة الشئون الدينية والأوقـاف والأزهر بالمجلس، لعقد جلسات استماع لمناقشة الدعوة الإسلامية.. وبالطبع فإن الأمر لن يخلو من التحمس الشديد إلي تطبيق الشريعة الإسلامية؛ وعلى ذلك فقد دعا رؤساء الأحزاب والمرشد العام للإخوان المـسلمين لحضور جلسات هذه اللجنة، بل إنه رأسها بنفسه في أولى اجتماعاتها؛ ليعلن ويحدد السياسة الجديدة بالنـسبة لتطبيق الشريعة الإسلامية.

وأما الثانية فهي محاولة طمس أي نيابة برلمانية للإخوان المسلمين وعدم الإفصاح عن ذلـك التيـار تحت القبة. والاكتفاء بممارسة عناصر الإخوان تحت عباءة حزب الوفد الجديد الذين نجحوا على قوائمه.

وقد عقدت لجنة الشئون الدينية والأوقاف بالمجلس أولى اجتماعاتها صباح اليوم الثاني من مارس عام ١٩٨٥.. واستمرت حتى ٢٨ مارس وبلغت اجتماعاتها ستة اجتماعات. حضرها رئـيس المجلـس ووزيـر الأوقاف ووزير الإعلام ورؤساء أحزاب الوفد الجديد والعمل والأحرار والأمة وممثلون عن الحزب الوطني الديمقراطي وحزب التجمع ورئيس جامعة الأزهر ووكيل الأزهر الشريف وعمداء كليات الـدعوة وأصـول الدين واللغة العربية والشريعة والقانون وعدد كبير من العلماء وأساتذة الجامعات المهتمون بالدعوة الإسلامية وعدد كبير من أعضاء المجلس.

وفي الاجتماع الأول.. أعلن الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الـشعب: "أن موضـوع الـدعوة الإسلامية يحتل مكانة متجددة بصفة مستمرة ويتطلب أيضا عناية متجددة دائما. ويأتي في مرحلة هامة يواجه فيها مجلس الشعب إعادة النظر في كثير من القوانين مما يخالف الشريعة الإسلامية.

ونهجنا في هذا السبيل يحظى باتفاق واسع داخل مجلس الشعب وهو أن نبدأ بعرض القوانين تباعا حتى نأخذ فرصتنا كاملة في دراسة هذه القوانين دراسة دقيقة بحيث إذا انتهينا منهـا لا تتناولهـا مـرة أخـرى يد التعديل.

ونحن في إصرار على تنقية القوانين مما يشوبها لتتـواءم مـع المـنهج العلمـي بدراسـة وعنايـة لتجديد القوانين.

ثم أعلن قائلاً: "وقريبا سيعرض على المجلس قانون التجارية البحري. وقد أنهيناه مما يشوبه من نقص فيما يتعلق بتطبيقه. وبعد ذلك سنعرض للقانون المدني.

وسيكون تعديل قانون التجارة البحرية والقانون التجاري تعديلاً شاملا ذلك لأن هذين القانونين صـدرا سنة ١٨٨٣ ولذلك فإن تعديلهما لا يتناول التنقية فقط إنما يواجه إعادة النظر فيهما في ضوء التطورات التـي حدثت في التجارة البحرية والداخلية.

أما فيما يتعلق بالقانون المدني فهو مختلف. فقد أعددنا دراسة شـاملة عـام ١٩٤٨ وكـان الـدكتور عبد الرازق السنهوري من أكبر أستاذة العصر وقطع الرجل - مع مجموعة من المتخصصين المتميـزين - أكثر من ١٤ سنة في إعادة النظر في القانون المدني، ووضع في اعتباره دائمـا الرجـوع إلـى الـشريعة الإسلامية.. وقد استطاع بهذا العمل الشاق أن يبلغ هدفين:

أولاً: تطوير القانون المدني بحيث يتلاءم مع لغة العصر.

ثانيا: ضمان الملاءمة والتطابق مع الشريعة الإسلامية على الوجه المبين في القانون، ولـذلك فمـع بعض المواد وطبقًا للمنطق الإسلامي، لابد من إعادة النظر في هذه المواد، ولا يقتـضي الأمـر النظر في القانون المدني كله".

وقال: "وفي هذا المجلس لن نقر قانونا يستجد يكون مخالفًا للشريعة الإسلامية وسنلتزم فيما يستجد من تطابق القوانين الجديدة للشريعة الإسلامية، وذلك للتوفيق بين الاستقرار التشريعي فيما لا يعارض الـشريعة الإسلامية. فهو منهج علمي وجاد ويوصلنا إلى ما نريد تحقيقه.. وهو أمر هام ونواجهه بجدية.

وكما قلت فيما سبق ليس في حوزة هذا المجلس مشروعات قوانين، فقد تقدمت الحكومة بقانون واحـد وهو مشروع قانون التجارة البحرية ثم استردته".

ثم عاد وقال: ما هو موجود بالمجلس فهو دراسات. وبحلول المجلس الجديد فهو يسقطها.. ومع ذلـك فنحن ندخل هذه الدراسات الجادة في اعتبارنا".

ثم قال: "وقد عقدنا منذ شهرين اجتماعا ضم مختلف التيارات في هذا المجلس وأجمعنا على التزام هذا المنهج الذي تشرفت بعرضه على حضراتكم".

ثم أنهى حديثه قائلا: "والدعوة أعم من التشريع. والمجلس والحكومة القائمة تولي اهتماما بالغًا بالدعوة الإسلامية حتى تنعكس على مختلف المجالات لتنقيتها ولاتباع السلوك الإسلامي، وهذه الدعوة تعد الإنـسان المسلم والمجتمع المسلم الذي يتمسك بأحكام ا . ومع إدخال عنصر التدرج على هذا التفكيـر حتـى تنـتظم الأمور. فالهدف بناء الإنسان المسلم والمجتمع المسلم والدولة المسلمة وهذا هو المقصود بالتدرج في الشرع".

وأعلن محمد فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد الجديد اتفاقه مع الدكتور رفعت المحجوب في تنقيـة القوانين مما يخالف الشريعة الإسلامية.

وأعلن أن ذلك قد نص عليه في برامج الحزب. وقال: "وأوافق تماما أن يتم هذا بأسلوب علمي ومنهج مدروس، وأشجب تماما أن يكون مبدأ تطبيق الـشريعة الإسـلامية للمزايـدة أو الـشعارات أو الـدعايات الشخصية. فإننا جميعا مسلمون نؤمن بأحكام الدين وليس منا من ينكر هذا المبدأ ويتجاهله".

وقال: "وهناك قوانين ومعظمها مأخوذ من الشريعة الإسلامية. بل إن القانون الفرنسي أخذ من الشريعة الإسلامية وهذا أمر معروف. ونشكر ا حاكمين ومحكومين على أننا التقينا على هذا الطريق. وإن كان لي رجاء أضيفه إلى ما قاله الدكتور رفعت المحجوب فإنه في الوقت الذي ينظر فيه القانون البحري والتجـاري فلا مانع من أن تنظر اللجنة التشريعية في القوانين الأخرى كالقانون المدني كسبا للوقـت وحيـث تحتاجـه الجماهير في حياتها اليومية وهذا لا يتناقض مع المنهج المطلوب".

وأما الشيخ عمر التلمساني المرشد العام للإخوان المسلمين فقال:

"عندما أتى الرسول برسالته. كان في مجتمع ضلال مبين. وا أعطى كل إنسان الحرية الكاملة فـي الإيمان به أو لا، والحساب عنده". وقال: "الحمد بدأنا بالخطوة الأولى بهذا الاجتماع الكريم والسيد الدكتور رفعت المحجوب قال إنه يسير فيه قدما ولن يتراجع وسنحاسبه حسابا شديدا لو تباطأ".

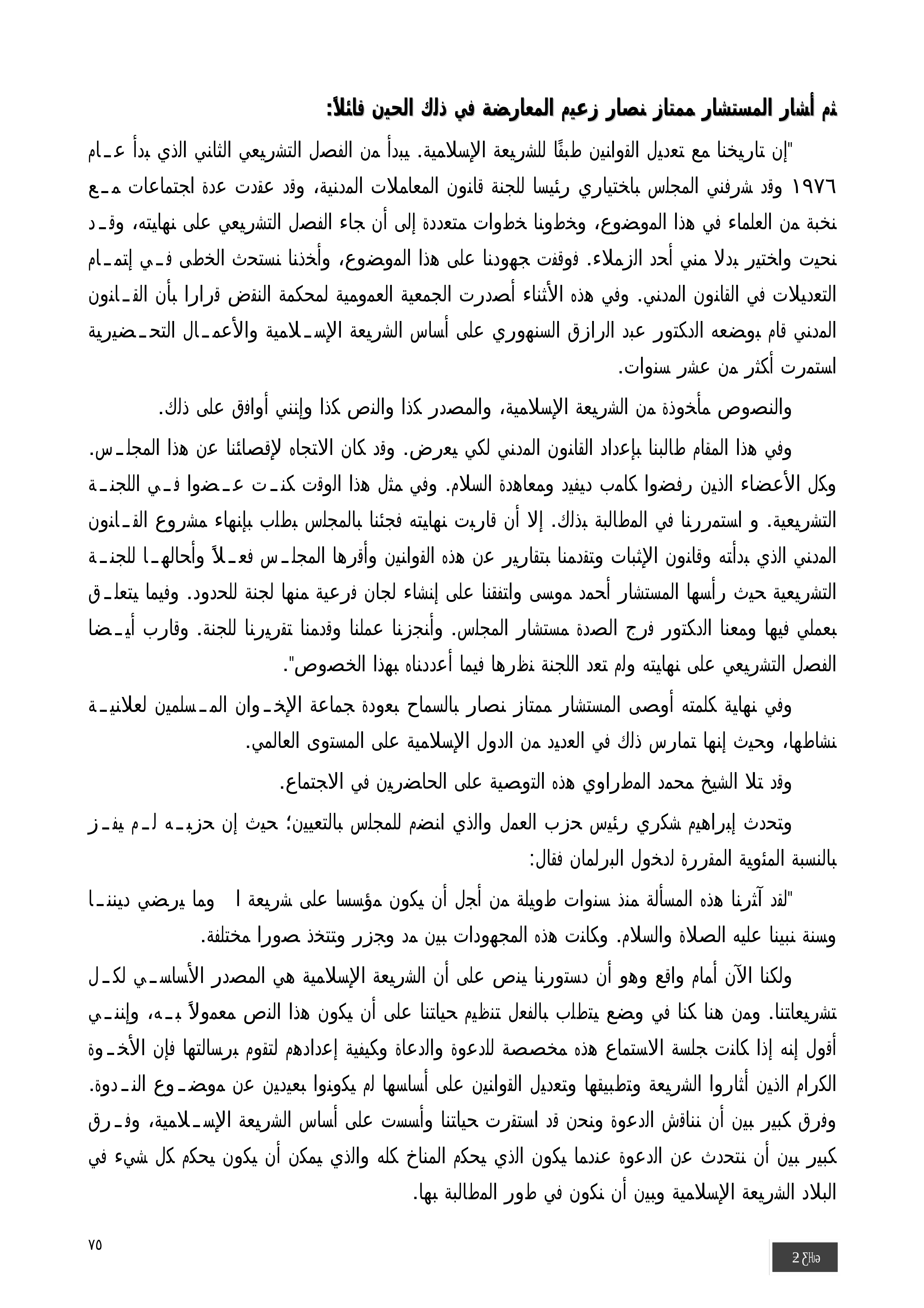
ثم أضاف: "إننا لا نريد الإسلام جملة واحدة. فالحلال بين والحرام بين. إنما الحديث في أسلوب تنفيذه، وهذا يقتضينا التأني؛ حيث لا نقع فيما وقع فيه غيرنا؛ فإنما أقرأ في الصحف، وكثيرا لا أعتمد على الصحف الخارجية لأنها مغرضة.

إنما إذا تأنينا فمن الخير أن نتقبل هذا بسرور. وأن نسير في هذا الطريـق متـأنين حكمـاء نافـذي البصرية، فكل خطوة لا تتلوها أخرى حتى يتأكد ثبوتها.

ومنذ عام ١٩٢٨ وينادي الإخوان المسلمون بتطبيق الشريعة الإسلامية ولكـن مـن الحكمـة وطبقًـا للظروف المحيطة داخليا وخارجيا ولذلك من الحكمة أن نتريث وأن نسير سير الذي يريد أن يصل فعلاً إلـى هدف. إنما التعجل لا.. وتفسيرا أو تبريرا لانضمام بعض الإخوان المسلمين بالانتخابات لمجلس الشعب أعلن قائلاً: "وإن دخل بعض النواب وهم يعارضون الحكومة ويحملون فكرة معينة. وهم ليسوا للمعارضة فحـسب إنما ليقولوا كلمة الحق. فإذا قدمت الحكومة مشروعا أو قانونا صالحا لهذا البلد فالمجلس يصفق جميعا لـه.. والعكس صحيح".

ثم عاد وعقب أثناء الاجتماع: "أعتقد أن واجبنا جميعا أن ننظر إلى ما سوف يكون ومجـال النظـرة للمستقبل. ماذا ستقدمون من هذا العمل الطيب. وليس هناك سبب للرجوع إلى الماضي لأن هـذه الجلـسات لأمر معين والكل حريص على أن تسمو هذه الجلسات فوق المؤخذات أو استعراض الأخطـاء وكـل بنـي آدم خطاء.

فالمساجلات الصحفية والتدريس مجالها التاريخ إنما في هذه المناسبة بالذات، التي يجب أن تصفو فيها النفوس، وأن نسمو فيها على كل الخلافات. ولي رجاء وهو عدم التسرع لطبيعة العمل نفسه ولا يمكن نظـر كل القوانين مرة واحدة في مجلس الشعب، إنما التأني والدراية العميقة، ولا نلح وإنما نرجو الخطوة الأولـى تليها خطوات منشودة".



ثم أشار المستشار ممتاز نصار زعيم المعارضة في ذلك الحين قائلاً:

"إن تاريخنا مع تعديل القوانين طبقًا للشريعة الإسلامية. يبدأ من الفصل التشريعي الثاني الذي بدأ عام ١٩٧٦ وقد شرفني المجلس باختياري رئيسا للجنة قانون المعاملات المدنية، وقد عقدت عدة اجتماعات مع نخبة من العلماء في هذا الموضوع، وخطونا خطوات متعددة إلى أن جاء الفصل التشريعي على نهايته، وقد نحيت واختير بدلا مني أحد الزملاء. فوقفت جهودنا على هذا الموضوع، وأخذنا نستحث الخطى في إتمام التعديلات في القانون المدني. وفي هذه الأثناء أصدرت الجمعية العمومية لمحكمة النقض قرارا بأن القانون المدني قام بوضعه الدكتور عبد الرازق السنهوري على أساس الشريعة الإسلامية والأعمال التحضيرية استمرت أكثر من عشر سنوات.

والنصوص مأخوذة من الشريعة الإسلامية، والمصدر كذا والنص كذا وإنني أوافق على ذلك.

وفي هذا المقام طالبنا بإعداد القانون المدني لكي يعرض. وقد كان الاتجاه لإقصائنا عن هذا المجلس. وكل الأعضاء الذين رفضوا كامب ديفيد ومعاهدة السلام. وفي مثل هذا الوقت كنت عضوا في اللجنة التشريعية. و استمررنا في المطالبة بذلك. إلا أن قاربت نهايته فجئنا بالمجلس بطلب بإنهاء مشروع القانون المدني الذي بدأته وقانون الإثبات وتقدمنا بتقارير عن هذه القوانين وأقرها المجلس فعلاً وأحالها للجنة التشريعية حيث رأسها المستشار أحمد موسى واتفقنا على إنشاء لجان فرعية منها لجنة للحدود. وفيما يتعلق بعملي فيها ومعنا الدكتور فرج الصدة مستشار المجلس. وأنجزنا عملنا وقدمنا تقريرنا للجنة. وقارب أيضا الفصل التشريعي على نهايته ولم تعد اللجنة نظرها فيما أعددناه بهذا الخصوص".

وفي نهاية كلمته أوصى المستشار ممتاز نصار بالسماح بعودة جماعة الإخوان المسلمين لعلانية نشاطها، وحيث إنها تمارس ذلك في العديد من الدول الإسلامية على المستوى العالمي.

وقد تلا الشيخ محمد المطراوي هذه التوصية على الحاضرين في الاجتماع.

وتحدث إبراهيم شكري رئيس حزب العمل والذي انضم للمجلس بالتعيين؛ حيث إن حزبه لم يفز بالنسبة المئوية المقررة لدخول البرلمان فقال:

"لقد آثرنا هذه المسألة منذ سنوات طويلة من أجل أن يكون مؤسسا على شريعة ا   وما يرضي ديننا وسنة نبينا عليه الصلاة والسلام. وكانت هذه المجهودات بين مد وجزر وتتخذ صورا مختلفة.

ولكنا الآن أمام واقع وهو أن دستورنا ينص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي لكل تشريعاتنا. ومن هنا كنا في وضع يتطلب بالفعل تنظيم حياتنا على أن يكون هذا النص معمولاً به، وإنني أقول إنه إذا كانت جلسة الاستماع هذه مخصصة للدعوة والدعاة وكيفية إعدادهم لتقوم برسالتها فإن الأخوة الكرام الذين أثاروا الشريعة وتطبيقها وتعديل القوانين على أساسها لم يكونوا بعيدين عن موضوع الندوة. وفرق كبير بين أن نناقش الدعوة ونحن قد استقرت حياتنا وأسست على أساس الشريعة الإسلامية، وفرق كبير بين أن نتحدث عن الدعوة عندما يكون الذي يحكم المناخ كله والذي يمكن أن يكون يحكم كل شيء في البلاد الشريعة الإسلامية وبين أن نكون في طور المطالبة بها.

وفرق كبير بين دعوة الداعي على ما يأمر به الدين، وبين ما يحدث الآن من أمور قد تتصادم مع قانون قائم بالفعل؛ وتكون بذلك دعوته تصادمية مع المجتمع والمستمع الذي يقع في حيرة. ويتساءل عن وضع الصواب ومكانه. فكيف يكون هذا الأمر؟!

فعلى سبيل المثال: أين الصواب في مشاركة الحكومة في أرباح القمار وبيع الخمر!! ولذلك علينا أن ننقي وبسرعة مجتمعنا من كل ما يخالف شريعتنا، وإن هذا التأخير يدل على أنه ليس هناك نوايا بأن هذه التشريعات ستأخذ طريقها في القريب العاجل. وإن كان يجب بعد الدراسة والفحص والمراجعة من جانب كل الهيئات فإن هذه التشريعات تأخذ طريقها للجان المجلس المختصة ويجب أن نهيئ المجتمع لهذا. ويجب أن يكون هناك تحضير لهذا المجتمع حتى يمكنه أن يستقبل التشريعات الإسلامية كتحويل مصانع البيرة والنبيذ للمشروبات غير المخمرة".

أما أحمد الصباحي رئيس حزب الأمة فقد بدأ حديثه هادئًا وكأنه لا يسعى إلى صدام.. وإنما حديثه انتهى إلى حيث قال:

"إن نظرية الإسلام موجودة بالكمال والتمام في الكتاب و السنة وبيننا الآن. وتربية الإسلام موجودة بالكمال والتمام أيضا.. موجودة بيننا في البيت والمدرسة والمسجد والمجتمع والدولة، والدعوة الإسلامية قائمة في البيت والمدرسة والمسجد والمجتمع والدولة، والدعوة الإسلامية قائمة بيننا والحمد على أحسن وجه وأكمل صورة. وبارك ا في أزهرنا الشريف ومشايخنا وعلمائنا، ولم يبق إلا شيء واحد.. ألا وهو نظام الحكم الإسلامي الذي يسعى إليه ويطالب به حزب الأمة، وهذا النظام كان موجودا في مصر منذ مائة عام قبل دخول الاستعمار الإنجليزي الذي أدخل الفكر الليبرالي العلماني ليتحكم في شعب مصر ليحطمه ويدمر عقيدته الدينية حتى يستطيع أن يذله. فألغى النظام الإسلامي وأصبح علماني الحكم وقد أتاح الزنا وشرب الخمر جهارا نهارا منذ مائة عام، ووضع النظام الوضعي العلماني في مصر. واليوم، وبوجود المادة الثانية من الدستور، فإنه قد استكملت عناصر مقدمات الحكم في مصر، فالنظرية موجودة والتربية موجودة والدعوة موجودة والعقيدة موجودة والتقنين موجود ولم يبق إلا عرضه على مجلس الشعب لمناقشة مشروعات القوانين التي هي الآن في أدراج المجلس، وذلك إعمالاً للمادة الثانية من الدستور. ولذلك فنحن نقول إن من يرى أو يردد أنه لا مكان للشرع الآن لأنه غير مناسب للمجتمع الحاضر ومهما علا شأنه وكبر مقامه، فهو ليس منا.. ولا أرى تأييد المعارضة لإرجاء تقنين الشريعة الإسلامية تحت دعوى أو تبرير بأنه حتى لا تحدث هزات الآن في هذا الشأن.

وقد انتهت الجنة التنفيذية للحزب إلى أنه يجب الاحتكام إلى الشعب من خلال استفتاء عام".

ومن خلال ما طرحه أقطاب الأحزاب والسياسة في هذا الاجتماع يتبين الأمر في عدة نقاط وهي:

١- إن الدكتور رفعت المحجوب قد أعلن المنهج الجديد لسياسة الدولة بالنسبة للشريعة الإسلامية، وهو تخفيض التصعيد السياسي والانتخابي للذين رفعوا شعار تطبيق الشريعة الإسلامية؛ حيث إن هذا الشعار هو أقصى درجات التصعيد؛ لأن التطبيق هو التنفيذ. فأدار هذا التصعيد على

مستوى منخفض هادئ تحت مسمى تنقية الشريعة الإسلامية. وهذا يعني أن المرحلة التالية – بعد التنقية- هي تقنين الشريعة، ثم مرحلة التطبيق لأن المجلس السابق كان قـد انتهـى مـن التقنين ولم يبق إلا التطبيق.

وبذلك أعاد الكرة إلى البداية. أي إلى مرحلة التنقية.

٢- وإن كان اعتبر مرحلة التنقية هي بمثابة بداية تدرج إلى أقصى درجة وهي التطبيق فإنه فـي جانب مقابل أزاح التطبيق إلى درجة أدنى وهي التنقية. وبذلك تجاهل المرحلة الوسطى وهـي التقنين الذي انتهى منه المجلس السابق.

٣- وقد وافق حزب الوفد الجديد على هذا المنهج على أساس البدء في عرض قـوانين الـشريعة تباعا حتى يمكن الانتهاء منها كلها. وفي ذات الوقت أعلن رفضه للمزايدة بشعار التطبيق رغم وجود عناصر من الإخوان في عباءته.

٤- إن رئيس المجلس أعلن أنه بالمجلس مجموعة دراسات وليست مشروعات قـوانين.. إلا أنـه ناقض نفسه بأن هذه الدراسات سقطت بانتهاء مدة المجلس السابق.. والحقيقة أن الدراسات لا تسقط إنما يحدث ذلك بمشروعات القوانين طبقًا للائحة الداخلية لمجلس الشعب.

٥- وأما تركيز المنهج الجديد. فهو لتهيئة المناخ الإسلامي المناسب لتطبيق الـشريعة الإسـلامية وكان ذلك أحد بنود المنهج أو السياسة التي أعلنها الدكتور صوفي أبو طالب رئيس المجلـس السابق الذي قام بالتقنين. وأما الاختلاف في كل من البندين من خلال إطار هـذا المنـاخ أن الدكتور المحجوب ركز على الدعوة وأما الدكتور صوفي فقد ركز على دور الإعلام، وهـذا الأخير كان محل انتقاد شديد من الشيخ عمر التلمساني المرشد العام للإخوان المسلمين في ذلك الاجتماع.

٦- إن المرشد العام للإخوان المسلمين فضيلة الشيخ عمر التلمساني قد تفهم مبـدأ التنقيـة الـذي يستتبعه التدرج بناء على تريث النظام في التطبيق على إثر ما جرى من تطبيق خـاطئ فـي السودان وما يمكن أن يؤدي ذلك إلى فشل وتشويه للشريعة ذاتها. وبذلك فقد أعلن من جانبـه أن الإخوان ليسوا في صدام أو مواجهة وإنما يمكنهم المساهمة في هذا المنهج.

٧- كما أكد الشيخ عمر التلمساني عدم سعي الإخوان لأي مواجهة بالتأكيد على فتح صفحة جديدة في العلاقة بين الإخوان والنظام أساسها الثقة والتفهم والمصلحة العامة والرأي والحـوار، وأن خوض الإخوان للانتخابات ليس إلا من قبيل تأكيد هذا والمساهمة مع النظام في تحقيـق هـذا المنهج الجديد.

٨- إن المرشد العام أكد عدم جمود نهج الإخوان أو فكرهم منذ عام ١٩٢٨ وحيث كـان سـعيهم لتطبيق الشريعة الإسلامية منذ ذلك الحين، إنما أكد الإخوان أنهم يتعاصرون مـع الظـروف

والمتغيرات والتطورات الداخلية والخارجية، وهم في ذلك حريصون علـى عـدم المـساس الخاطئ للشريعة الإسلامية ذاتها.

٩- ومن جانب آخر فقد لعب الإخوان بتكتيك سياسي هادئ فور انضمامهم للبرلمان. ففـي ذلـك الاجتماع ورغم أن حزب الوفد يضم عناصر من الإخوان إلا أن زعيم المعارضـة الوفديـة المستشار ممتاز نصار هو الذي طالب بعودة جماعة الإخـوان المـسلمين لنـشاطها رسـميا وقانونيا، وكان ذلك إعادة للتاريخ حيث إن حكومة الوفد ووزير داخليتها فؤاد سراج الدين في عام ١٩٥٠ هي التي أعادت للجماعة شرعيتها ونشاطها الرسمي بعدما حل عام ١٩٤٨. وقـد أعلن الوفد ذلك من منطلق إيمانه بالحرية والدستور والليبرالية المشهورة عنه منذ ١٩١٩ وهو في ذلك لا يفرق بين المواطنين في التعبير عن الرأي والنشاط السياسي المشروع.

وفي ذات الوقت يؤكد - علانية - أنه لا يصادر أو يحجر على الإخوان رغم انضمامهم إليـه في الانتخابات.

١٠- وإن كان الوفد طالب بشرعية الإخوان الرسمية فإن أحد عناصرها قد أوصى بذلك في توصية منفصلة إلا أن اللجنة لم تأخذ بها في تقريرها التي أصدرته للمجلس.

١١- وقد وافق أيضا المهندس إبراهيم شكري رئيس حزب العمل ورئيس التحالف فيما بعد) علـى منهج التدرج وعدم التصادم، كما ركز أيضا على تهيئة المناخ الإسـلامي المناسـب لإعـداد الدولة لتطبيق الشريعة التدريجي، وبذلك فهو لم يخرج عن الإجماع الذي وافـق علـى هـذا المنهج.

١٢- ولكن إزاء هذا الإجماع والاتفاق، فإن حزب الأمة "الصغير" حاول أن يـسحب الرايـة مـن الإخوان ويطالب بسرعة التطبيق إلا أنه لم يجد صدى عند الحاضرين؛ لأنهم يدركون أن ذلك الحزب ليس له أي شعبية تذكر ولا تأثير يخشى منه إنما هو حزب صدر بقرار من القـضاء ويسعى باحثًا عن دور لا وجود له.

وهكذا نجح الدكتور رفعت المحجوب في استصدار الموافقة بالإجماع على منهجه الجديد منهج الدولة، بالنسبة للشريعة الإسلامية، والذي يبدأ بتهيئة المناخ الإسلامي المناسب متوازيا مع تنقية القوانين القائمة ممـا يخالف الشريعة الإسلامية والتدرج بالتقنين..وبالتالي تدرج التطبيق. وبمعنى أقصر وصريح إرجاء التطبيق.

وإن كان الإخوان قد وافقوا على ذلك ممثلين في المرشد العام، فإن ذلك محاولة أو خطوة هامة، لأنهم يعدون أنفسهم جزءا شرعيا من النظام السياسي. وبذلك يتحقق لهم هدف هام متمثلا في مساحة شرعية مـن النظام والشارع السياسي.. حتى لو كان ذلك يمثل مرحلة محددة أو محدودة.. إلا أنهم فـي بدايـة الـشارع السياسي كان لابد من تجنبهم الصدام أو المواجهة مع النظام.. وقد أتيحت لهم الفرصة في البرلمـان كقنـاة شرعية ليعبروا عن آرائهم، وهذا ما سعوا إليه بدءا من انتخابات ١٩٨٤، فليحسنوا استغلالها بهدوء.

الفصل الخامس

الإخوان والمناورات والشباك الحزبية

الإخوان والمناورات والشباك الحزبية

وقد انتهى الفصل التشريعي لمجلس الشعب - منذ منتصف عام ١٩٨٤- والذي قـام بتقنـين أحكـام الشريعة الإسلامية لبعض القوانين. وقد عرضنا تفسيرا مجتهدا للدكتور صوفي أبو طالـب رئـيس مجلـس الشعب حول عدم استمرار اتخاذ الإجراءات التشريعية للانتهاء من إصدار هذه القوانين.

ثم أجريت انتخابات جديدة، خاضها الإخوان المسلمون ببعض العناصر على قوائم حزب الوفد الجديد. وقد حاز ستة منهم عضوية المجلس.

وكما سبقت الإشارة إلى أنه في انتخابات ١٩٨٤ ولأول مرة ترفع جميـع الأحـزاب التـي خاضـت الانتخابات شعار تطبيق الشريعة الإسلامية. وعلى ذلك فكان من المتوقع أن يثير الإخوان هذا الموضوع في المجلس الجديد.

إلا أن الإثارة جاءت من جانب الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم. حيث كان قد تقدم الـشيخ عطيـة صقر (عضو الحزب) وأكثر من عشرين عضوا بطلب مناقشة هذا الموضوع.

وكان المجلس قد وافق في ٢٦ يناير ١٩٨٥ على هذه المناقشة في ٤ مايو من ذات العام.

وكما سبق القول، فإن الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس الجديد قد أوعز للجنة الشئون الدينيـة والأوقاف بالمجلس إلى عقد جلسات استماع حول الدعوة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية ودعـا إليهـا زعماء ورؤساء الأحزاب والتيارات السياسية. وقد عرضنا لأهم ما دار بها وخاصة حـول المـنهج الجديـد لسياسة الدولة إزاء تطبيق الشريعة واقتناع وإجماع الجميع عليه بما في ذلك الإخوان المسلمون.

وقد تقرر عرض تقرير اللجنة - بعد الاستماع - على المجلس في ٤ مايو **وهو ذات اليوم الذي** سبق أن وافق المجلس على مناقشة اقتراح الشيخ عطية صقر وزملائه والخاص بتطبيق الشريعة الإسلامية، وكان الغرض من ذلك أن تدور المناقشة في معظمها حول تقرير اللجنة فيما يخص الدعوة الإسلامية، إلا أن الواقع أكد أن موضوع التطبيق قد حصل على المساحة الأكبر في النقاش كما سنعرض لأبرز ما جاء بها. وتعـود أهمية ذلك العرض إلى عدة أسباب منها:

أولاً: أن بعض من تحدثوا في هذه المناقشة كانوا رؤساء لبعض لجان تقنين الشريعة الإسلامية.. ولابد من عرض موقفهم في المجلس الجديد.

ثانيا: التأكيد على أن المجلس السابق قد قام بالتقنين وليس بدراسات فقـط والمطالبـة بعـرض تلـك التقنينات على المجلس لإصدارها.

ثالثًا: قناعة البعض بالمنهج الجديد والذي سبق أن طرحه الدكتور رفعت المحجـوب رغـم أن لهـم مواقف أخرى مغايرة.

رابعا: عدم تكرار حديث مفوض أو ممثل عن النواب المسيحيين التزاما بالمنهج الجديد والذي أجمعت عليه الأحزاب في لجنة الاستماع.

خامسا: التأكيد على أن معظم التشريعات غير مخالفة للشريعة.

سادسا: المطالبة بتهيئة المجتمع إعلاميا لتقبل تطبيق أحكام الشريعة.

سابعا: الانتقاد الشديد للمجتمع لخلوه أو ضعف مبادئ الإسلام فيه وتأثير ذلك على تطبيق أحكام الشريعة.

ثامنًا: عدم منح الفرصة لأي عنصر من عناصر الإخوان المنتسبة لحزب الوفد من الحديث والاشتراك في المناقشة؛ مما أدى إلى انسحاب البعض من الجلسة، وانعكاس ذلك فيما بعد في الشارع وتصدى رئيس المجلس لرد الفعل.

وتعد المناقشة التي جرت - والتي سنعرض لأبرز ما جاء فيها - من أهم المناقشات حول موضوع تطبيق الشريعة الإسلامية لأنها ستوضح مواقف.. وموقع الأحزاب والتيارات السياسية من هذا الأمر.

وإن كان يمكن القول - مبدئيا - بأن مقدم طلب المناقشة الشيخ عطية صقر لم ينضم لمجلس الشعب الجديد في انتخابات ١٩٨٧ وتقرر تعيينه عضوا بمجلس الشورى.

وكان طلب المناقشة الذي كان قد تقدم به.. طلبا واضحا جريئًا يوجز فيه نقاط بالغة الأهمية ولذا سنعرض لنصه كاملاً كما تقدم به.. وكما جاء بمضبطة المجلس[٣٩].

وحيث بدأ في عرض المبررات والأسباب التي تبرر طرح هذا الموضوع للمناقشة العامة لاتخاذ قرار فيه وهي:

أولاً: إبراء ذمتنا أمام ا بعد أن شاء لنا أن نكون في موقع التشريع وفي موضع المسئولية أمام المشرع الأكبر - سبحانه - وفي محل الثقة من أبناء هذا الشعب المؤمن المتدين.

ثانيا: هذا الموضوع من الموضوعات التي تشغل الرأي العام كله ولم يعد خافيا على أحد أن غياب القوانين الإسلامية يؤدي إلى وجود كثير من الانحرافات في المجتمع.

ثالثًا: لقد قام المجلس مشكورا بإتمام تقنين الشريعة الإسلامية في الجنائي والمدني والاجتماعي والاقتصادي والتجاري والبحري وتمت مراجعة ما انتهى تقنينه وتمت طباعته فعلاً ووزع على أعضاء المجلس السابق.

رابعا: لقد نادت جميع الأحزاب خلال المعركة الانتخابية الأخيرة بتطبيق الشريعة الإسلامية وجعلت هذه الأحزاب تطبيق الشريعة مبدأ من مبادئها وقد عاهدنا، وعاهد الكثيرون من أعضاء هذا المجلس جماهير شعبنا على العمل بكل جهدنا لتطبيق الشريعة؛ لأننا نؤمن بأنها بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بها دين، فهي الطريق الموصل إلى الأهداف التي يسعى إليها المجتمع المصري من الوحدة الوطنية والرخاء الاقتصادي والانتصار العسكري بالإضافة إلى بناء الإنسان المصري وتحقيق الأمن والاستقرار والوصول بذلك إلى عز الدنيا والآخرة".

وفور افتتاح الجلسة المشار إليها.. بادر الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس قائلاً:

"لقد تضمن جدول أعمال جلسة اليوم - كما تعلمون - تقرير لجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف عن موضوع الدعوة الإسلامية ووزع على حضراتكم. وكذلك طلب مناقشة تطبيق الشريعة الإسلامية الذي وافق المجلس في ٢٦ يناير ١٩٨٥ على أن تكون مناقشته بجلسة اليوم. وقد تعرض تقرير اللجنة في قسم من أقسامه لموضوع الدعوة الإسلامية، وفي القسم الآخر لموضوع دور أجهزة الإعلام، وفي القسم الثالث للتشريع، وعلى ذلك فمن الملائم أن تتم المناقشة معا".

ولكن العضو محمد محفوظ دياب رفع صوته قائلاً: "يمكن أن نناقش موضوع الشريعة أولا".

ثم تحدث الدكتور محمد علي محجوب رئيس اللجنة عارضا لمحتويات تقريرها قائلاً:

"إن موضوع الدعوة الإسلامية موضوع واسع ومتشعب؛ لذلك رأت اللجنة - وهي بصدد إعداد تقريرها عنه - ألا تغفل موضوعا رئيسيا يتصل اتصالاً مباشرا بالدعوة الإسلامية وجزءا مكملا لها وهو تنقية القوانين مما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، فإذا كانت الدعوة لازمة فإن التشريع أيضا لازم لها. لذلك فإن اللجنة رأت أن تقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية حتى يمكن عرضه عرضا سليما ووافيا وذلك على النحو التالي:

القسم الأول: الدعوة الإسلامية: مقوماتها ووسائل النهوض بها في الداخل والخارج.

القسم الثاني: دور أجهزة الإعلام في مجال الدعوة الإسلامية.

القسم الثالث: تنقية القوانين مما يخالف الشريعة الإسلامية.

وسنعرض في الفصل الحالي القسم الثالث وهو محور دراسة هذا الفصل. وأما القسمان الآخران فربما نتعرض لهما أو لأحدهما تبعا لمقتضيات الدراسة.

وأما **القسم الثالث** فقد جاء به:

"تاقت النفوس من أبناء شعب مصر العظيم، منذ فترة طويلة، إلى الاحتكام لمبادئ الشريعة الإسلامية، كما تطلعت إلى اليوم الذي يكون فيه مرد الأمر إلى أحكام الله تعالى التي فطرت عليها طبيعة هذا الشعب المؤمن، وكان لهذا الاتجاه صدى واسع عند وضع دستور عام ١٩٧١ حيث نص في مادته الثانية على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع وكان وضع هذا النص يقتضي بالضرورة العمل الدءوب لتنقية التشريعات لما يكون قد شابها من نصوص تخالف أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

ثم صدرت التعديلات الدستورية عام ١٩٨٠ والتي تمت الموافقة عليها في ٢٢ مايو عام ١٩٨٠ ونص في المادة الثانية على أن مبادئ الشريعة الإسلامي هي المصدر الرئيسي للتشريع، ومن هنا وجب أن يعاد النظر في التشريعات القائمة تدريجيا وبأسلوب علمي وتنقيتها مما يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية وهذا الأمر هو محل اتفاق تام بين جميع الاتجاهات السياسية والحزبية.

وقد انتهى الرأي في الجلسات التي عقدتها اللجنة إلى أن تراجع النصوص التشريعية القائمة، فما كـان منها موافقًا ومبادئ الشريعة الإسلامية نبقي عليه، وما كان منها مخالفًا لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئهـا يتم تنقيته، على أن يتم ذلك بالتدرج وبأسلوب متأن؛ حتى نحافظ على الاستقرار التشريعي والتراث الفقهـي والقضائي وتوازن المجتمع وظروفه، فالعبرة في ذلك هي رفع التناقض بين القوانين القائمة وبـين الـشريعة الإسلامية.

وترى اللجنة في هذا المجال ما يلي:

أولاً: أن تنقية القوانين القائمة مما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية هو مطلب عام تحرص اللجنة عليه وتؤكده.

ثانيـا: تهيب اللجنة بالكافة أن يعالجوا هذه القضية والهدوء والتروي بعيدا عن الإثارة والمزايدة وفـي إطار قول الله تعالى: ﴿**ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجـادلهم بـالتي هـي أحسن**﴾.

وقوله تعالى: ﴿**فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك**﴾ .

ثم كان أول المتحدثين مقدم طلب المناقشة: عطية صقر؛ فأشار إلى أن الشريعة بمعناها الواسع عقائـد وعبادات وأخلاق ونظم.. ومصر - بحمد الله تعالى - تمارس جزءا كبيرا من الشريعة بهذا المفهـوم علـى وجه استحقت به أن تكون زعيمة العالم الإسلامي، فهي - بحمد الله - أحسن الشعوب فهما للدين، وسـلامة في العقيدة، وحبا للعبادة وتمسكا بالأخلاق، ولكنا نريد مزيدا ومزيدا، فالمؤمن القوي خير وأحب إلى الله مـن المؤمن الضعيف.

ثم استدرك قائلاً:

"عندما طلبنا استكمال التطبيق كان ذلك من منطلقات دينية ووطنية وشعبية ودسـتورية، ديننـا يـأمر بالدعوة إلى الخير ويحذرنا من التهاون في ذلك حتى لا نكون ممن لعنهم الله لأنهم ﴿ **كانوا لا يتناهون عـن منكر فعلوه**﴾ .

وأوضح بقوله:

"تاريخنا يطالب منذ مائة عام أو أكثر بالعودة إلى الشريعة الإسلامية وقامت صيحات تنـادي: القـرآن دستورنا، ونجحت الأمة في جعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، ونريـد مزيـدا مـن ذلـك بالتطبيق الفعلي لا أن يبقى ذلك شعارا من الشعارات.

ومن منطلق شعبي، شهدت المعركة الانتخابية تنافسا كبيرا في جعل الشريعة مصدر القـوانين وأخـذ الناس علينا العهود ووعدناهم بذلك فمن هذا المنطلق نطالب باستكمال تطبيق الشريعة الإسلامية.

ومن منطلق دستوري، فإن أول يوم جئنا فيه هنا أقسمنا با العظيم.. **وإنه لقسم لو تعلمون عظيم** أن نحترم الدستور والقانون، ومن ضمن احترام الدستور والقانون أن نجعله واقعا حيا ومنفذا وبخاصة في هاتين المادتين، المادة الثانية أن تكون الشريعة الإسلامية مصدرا للقوانين، والمادة الثانية عشرة التي تعاون فيها المجتمع مع الحكومة على التزام القيم والأخلاق والآداب، وقد شهدنا من بعض الأجهزة أن هناك شكاوى كثيرةً مما تلاحق به هذه الأجهزة، الناس في بيوتهم وفي مخادعهم حتى تركت بصماتها على سلوك الكبير والصغير على السواء".

وقال:

"هناك أيضا دافع اجتماعي، نحن في أيامنا هذه نقول: يجب علينا أن نزيد من موارد التنمية مع الحد من الاستهلاك أو ترشيد الاستهلاك، هاتان الكلمتان توافقان ما يقال الآن بالانضباط وعدم التسيب، وهاتان الكلمتان مرادفتان للمعنى الديني، الطاعة وعدم المعصية، والطاعة وعدم المعصية جناحان للتقوى، والتقوى سلوك لا يصح إلا إذا كان نابعا من إيمان، فإذا تعاون الإيمان مع التقوى كان الخير الذي ننشده، والذي قال ذلك ليس قرارا ولا وعدا من شرق أو غرب، ولكن من رب الشرق والغرب معا".

وعن علاقة المسيحيين بالشريعة الإسلامية قال:

"إن النبي صلى ا عليه وسلم قال في ضمان الوحدة الاجتماعية "الأنبياء أخوة من علات، أمهاتهم شتى ودينهم واحد، وأنا أولى الناس بعيسى بن مريم لأنه ليس بيني وبينه نبي". بهذه الوحدة الشاملة وقف المصريون جميعا مواقف مشرفة في ثورة ١٩١٩، كان المسجد مع الكنيسة، وفي عبور أكتوبر لم يفرق السيف بين مواطن ومواطن، كلهم سقطوا صرعى من أجل الحفاظ على هذا التراث العظيم".

ثم ختم حديثه بتشبيه معاصر قائلا:

"إننا كنا نلبس ثوبا من مادة طبيعية يلائم أجسامنا لأن الذي خلق أجسامنا بقدرته هو الذي ألبسنا ثوبا بحكمته، ثم أرغمنا على خلع هذا الثوب وألبسنا ثوبا من ألياف صناعية كلها مواد كيماوية أثارت الحساسية في أجسامنا وقلقت لها أعصابنا، إننا في هذا الموقف نقول للضمائر جميعا: أليس من الأفضل والأولى أن نرجع إلى ثوبنا الأصلي وبخاصة بعد أن تناولته أيدي أعظم بيوت الخبرة في التفصيل والأزياء وصاغت لنا من هذا الثوب التقليدي ثوبا عصريا عظيما رائعا، حافظوا عليه، على أصالة القديم وعلى روعة الجديد، أليس من الأفضل أن نعود إلى ثوبنا الأول، أم سنظل مع هذا الثوب الجديد الذي لا يمنع حرا ولا بردا، وبشفافيته قد يكشف عما ينبغي أن يستر"؟

ومن خلال حديث الشيخ عطية صقر فإنه تبرز عدة نقاط وهي:

أولاً: إنه ألمح إلى خطورة التليفزيون الذي يصل إلى كل المنازل، ولم يصرح بذلك حتى لا يدخل في صدام مباشر مع الحكومة التي ينتمي إلى حزبها. وقد أشار إلى التأثير السلبي على المشاهدين من جراء هذا مدللاً بذلك على كثرة الشكاوى من هذا الجهاز.

ثانيا: لم ينف عن مصر التزامها بالشريعة الإسلامية، إنما أكد على أنه يسعى لاستكمال تطبيق الشريعة كاملة في بعض الجوانب أو المناحي التي لم يستكمل التطبيق فيها.

ثالثًا: حاول وضع الأحزاب أمام شعاراتها حيث إنها رفعت شعارات التطبيق أثناء المعركة الانتخابية. فماذا هي فاعلة بعد نجاحها وانضمامها للبرلمان؟!

رابعا: أكد على أن تطبيق الشريعة سيعالج بعض المشاكل والقضايا الملحة والتي تشكو منها الدولة أو الحكومة، خاصة في مجال ترشيد الاستهلاك وزيادة موارد التنمية الاقتصادية. وبذلك حاول ربط التطبيق بالمعاصرة.

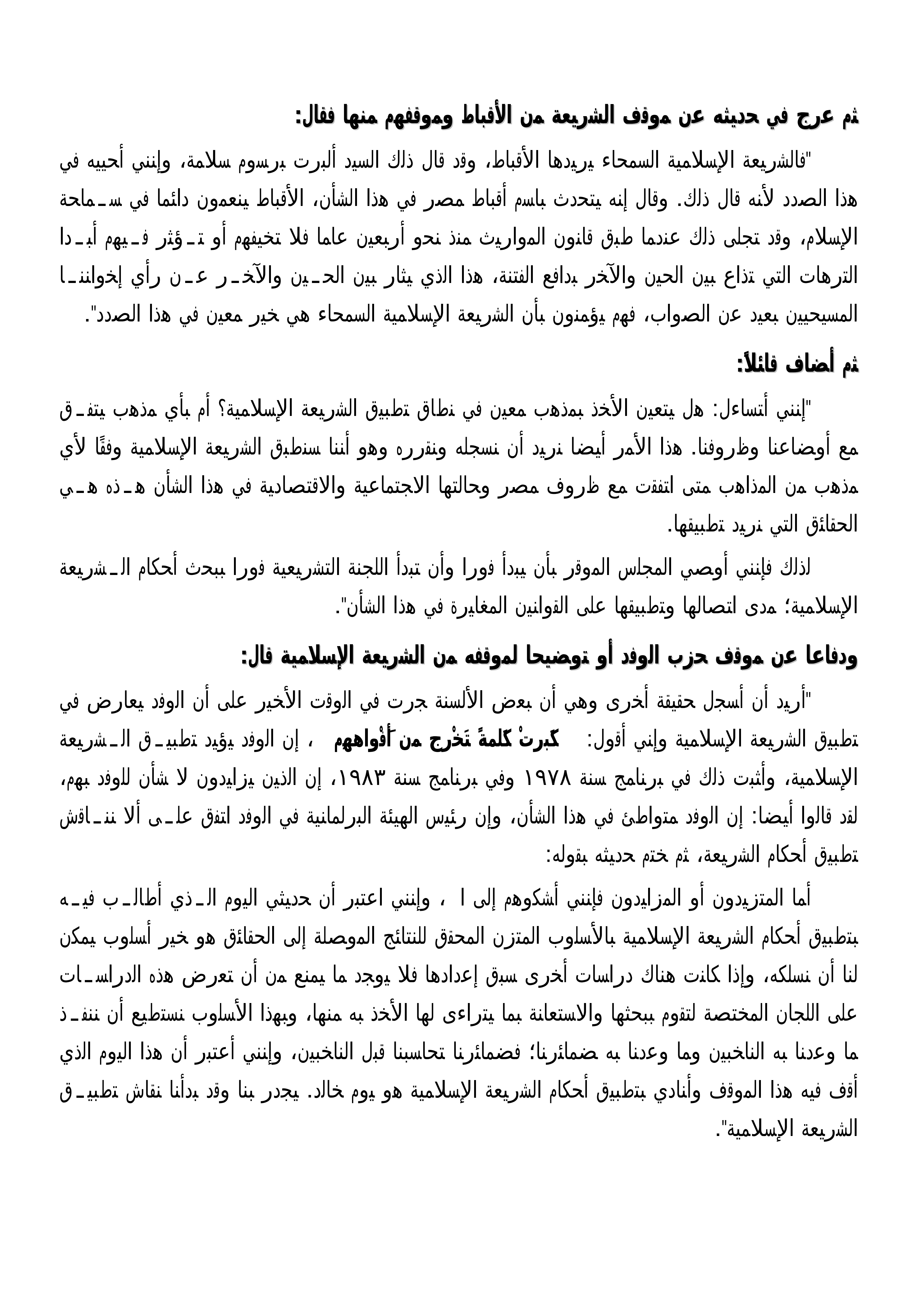
خامسا: أكد على أن أقرب المؤمنين إلى المسلمين هم المسيحيون واستشهد في ذلك بحديث للنبي صلى ا عليه وسلم.

ثم شبه القوانين المستوردة بسلعة صناعية غريبة، تضر ولا تنفع، وقد استخدمها المسلمون ولم يفلتوا من ضررها، ولذلك أكد مطالبته بالتطبيق كعودة للشريعة الإسلامية.

ثم تحدث زعيم المعارضة ورئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد المستشار ممتاز نصار والذي دخل البرلمان - لأول مرة - عام ١٩٧٦ وقد عاصر هذه القضية بل ساهم أو شارك، كما سبقت الإشارة، في تقنين أحد قوانين الشريعة الإسلامية أو أشرف على لجنة هذا القانون.. فبادر حديثه قائلاً:

"بدأ المجلس منذ سنة ١٩٧٦ في إعداد الدراسات وتشكيل اللجان، والواقع الذي نقوله: إن اللجان التي قامت بهذه الدراسة قد قامت بالعديد من هذه الدراسات التي يمكن أن يرجع إلى بعض منها عندما نقنن هنا الشريعة الإسلامية في كل نصوص القوانين القائمة، هذا الذي نقوله احتكمنا فيه إلى لجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف، وقد دارت مناقشات عدة في هذا الصدد، وجاء في تقرير هذه اللجنة أمور لا يسعنا إلا أن نقرها وهي أن التشريع الإسلامي وتطبيقه لا يعني إلغاء القوانين كلها وإنما هناك نصوص تتفق أحكامها مع الشريعة الإسلامية بدليل ما قررته محكمة النقض في هذا الصدد، والذي يهمنا هنا عبارة "تنقية القوانين" التي وردت في تقرير اللجنة، فهل المقصود منها تنقية القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية؟ فإذا كان هذا هو المقصود فإننا نقر هذه التنقية ونؤيدها تماما، وهي أن النصوص المغايرة لأحكام الشريعة الإسلامية يجب أن تعدل بما يتفق مع أحكام هذه الشريعة، ويجب أن تبدأ اللجان عملها في هذا الصدد لأن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة.

لذلك فإنني أطالب الحكومة بأن تقدم التشريع الذي ترى أنه استكمل أسباب البحث من هذا المجلس وأن تقدمه فورا إلى المجلس اليوم قبل الغد، وإلا فسنظل في حلقة مفرغة نقول بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ثم نعدل عن ذلك قولاً وعملاً".



ثم عرج في حديثه عن موقف الشريعة من الأقباط وموقفهم منها فقال:

"فالشريعة الإسلامية السمحاء يريدها الأقباط، وقد قال ذلك السيد ألبرت برسوم سلامة، وإنني أحييه في هذا الصدد لأنه قال ذلك. وقال إنه يتحدث باسم أقباط مصر في هذا الشأن، الأقباط ينعمون دائما في سماحة الإسلام، وقد تجلى ذلك عندما طبق قانون المواريث منذ نحو أربعين عاما فلا تخيفهم أو تؤثر فيهم أبدا الترهات التي تذاع بين الحين والآخر بدافع الفتنة، هذا الذي يثار بين الحين والآخر عن رأي إخواننا المسيحيين بعيد عن الصواب، فهم يؤمنون بأن الشريعة الإسلامية السمحاء هي خير معين في هذا الصدد".

ثم أضاف قائلاً:

"إنني أتساءل: هل يتعين الأخذ بمذهب معين في نطاق تطبيق الشريعة الإسلامية؟ أم بأي مذهب يتفق مع أوضاعنا وظروفنا. هذا الأمر أيضا نريد أن نسجله ونقرره وهو أننا سنطبق الشريعة الإسلامية وفقًا لأي مذهب من المذاهب متى اتفقت مع ظروف مصر وحالتها الاجتماعية والاقتصادية في هذا الشأن هذه هي الحقائق التي نريد تطبيقها.

لذلك فإنني أوصي المجلس الموقر بأن يبدأ فورا وأن تبدأ اللجنة التشريعية فورا ببحث أحكام الشريعة الإسلامية؛ مدى اتصالها وتطبيقها على القوانين المغايرة في هذا الشأن".

ودفاعا عن موقف حزب الوفد أو توضيحا لموقفه من الشريعة الإسلامية قال:

"أريد أن أسجل حقيقة أخرى وهي أن بعض الألسنة جرت في الوقت الأخير على أن الوفد يعارض في تطبيق الشريعة الإسلامية وإني أقول: **كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ** ، إن الوفد يؤيد تطبيق الشريعة الإسلامية، وأثبت ذلك في برنامج سنة ١٩٧٨ وفي برنامج سنة ١٩٨٣، إن الذين يزايدون لا شأن للوفد بهم، لقد قالوا أيضا: إن الوفد متواطئ في هذا الشأن، وإن رئيس الهيئة البرلمانية في الوفد اتفق على ألا نناقش تطبيق أحكام الشريعة، ثم ختم حديثه بقوله:

أما المتزيدون أو المزايدون فإنني أشكوهم إلى ا ، وإنني اعتبر أن حديثي اليوم الذي أطالب فيه بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بالأسلوب المتزن المحقق للنتائج الموصلة إلى الحقائق هو خير أسلوب يمكن لنا أن نسلكه، وإذا كانت هناك دراسات أخرى سبق إعدادها فلا يوجد ما يمنع من أن تعرض هذه الدراسات على اللجان المختصة لتقوم ببحثها والاستعانة بما يتراءى لها الأخذ به منها، وبهذا الأسلوب نستطيع أن ننفذ ما وعدنا به الناخبين وما وعدنا به ضمائرنا؛ فضمائرنا تحاسبنا قبل الناخبين، وإنني أعتبر أن هذا اليوم الذي أقف فيه هذا الموقف وأنادي بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية هو يوم خالد. يجدر بنا وقد بدأنا نقاش تطبيق الشريعة الإسلامية".

ويلاحظ من خلال حديث رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ما يلي:

أولاً: إقراره بأن تطبيق الشريعة الإسلامية كان محل دراسات بالمجلس منذ انضمامه إليه عام ١٩٧٦.

ثانيا: إنه لم يشر إلى أن هذه الدراسات قد تحولت إلى تقنينات عرضت على المجلس وأحالها إلى اللجنة التشريعية، خاصة أنه كان رئيسها لإحدى لجان التقنين.

ثالثًا: وبذلك فهو يتفق مع ما ردده الدكتور رفعت المحجوب من أن ما يخص هذه القضية بالمجلس مجرد دراسات وليست قوانين. وهذا يعكس دوره الجديد كزعيم للمعارضة ورئيس الهيئة البرلمانية الوفدية. عكس دوره كنائب مستقل عندما كان يرأس إحدى لجان تقنين الشريعة الإسلامية.

رابعا: وحيث إن دوره بدا واضحا للبعض الذي اتهمه بالتقاعس أو تجاهل مبدأ تطبيق الشريعة الإسلامية فقد اضطر للدفاع عن نفسه وعن حزبه الذي ينتمي إليه وهو الوفد وأكد حرصه على التطبيق.

خامسا: ورغم أنه أشار إلى سماحة الشريعة بالنسبة للأقباط وحرص هؤلاء على تطبيقها تحقيقا لمصلحتهم، فإن أحد أعضاء حزبه وهو المستشار مصطفى الطويل حذر من التطبيق دفعة واحدة حتى لا يثير ذلك فتنة طائفية. ولم يصرح بذلك وإنما ألمح إليها بقوله:

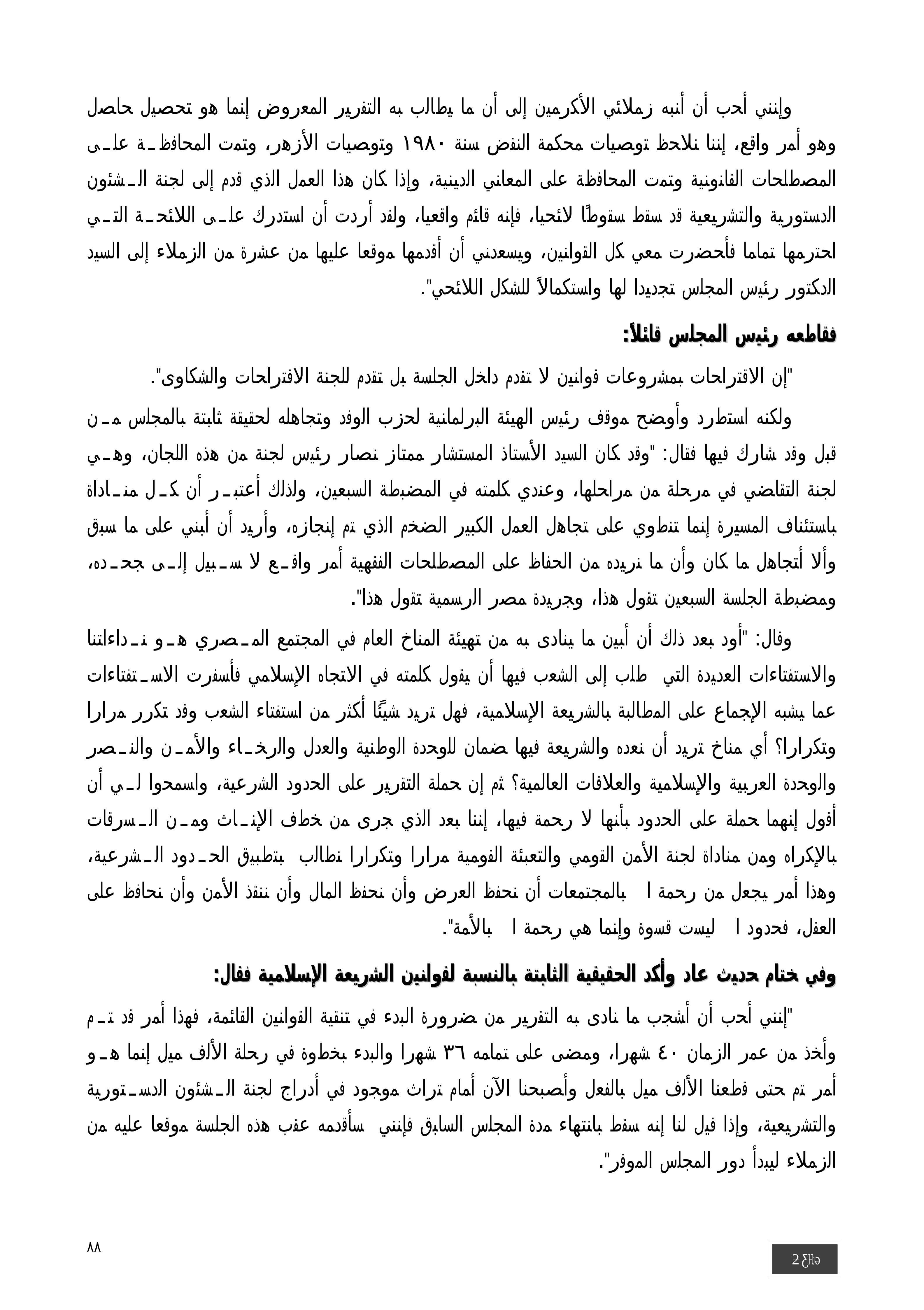
"إذا كانت الشريعة الإسلامية هي أملنا، فالوحدة الوطنية هي هدفنا فنحن مسلمون ولكننا أيضا مصريون فالإسلام ديننا ومصر أمنا".

ويبدو أنه لم يكن هناك تنسيق في ذلك حيث إن رئيس الهيئة البرلمانية أعلن شيئا.. وعضو آخر يعلن شيئا آخر.

أما الشيخ صلاح أبو إسماعيل الذي كان نائبا مستقلا ثم انضم إلى حزب الأحرار ونجح على إحدى قوائمه الانتخابية فقد تحدث بأسلوب عملي باعتبار ما هو موجود من تقنينات سابقة بالمجلس، ولاسيما أنه قد أشرف - فترة من الوقت - على لجنة من لجان التقنين، ثم تبعه المستشار ممتاز نصار في رئاستها.. فبدأ حديثه مفندا تقرير اللجنة الذي يرى أنه يغاير الحقيقة الثابتة بالمجلس فقال:

"استوقفني في هذا التقرير أنه ينادي بالبدء فورا في تنقية القوانين المعمول بها حاليا.

واسمحوا لي أن أعود إلى مضبطة الجلسة السبعين في ١٩٨٢/٧/١ تلك الجلسة التاريخية التي وافق فيها مجلس الشعب السابق على إحالة مشروعات القوانين الآتية: مشروع قانون المعاملات المدنية ويقع في أكثر من ألف مادة، مشروع قانون الإثبات ويقع في ١٨١ مادة، مشروع قانون التقاضي ويقع في ٥١٣ مادة، مشروع قانون العقوبات القسم العام والحدود والتعزيرات ويقع في ٦٣٥ مادة، مشروع قانون التجارة البحرية ويقع في ٤٤٣ مادة، مشروع قانون التجارة ويقع في ٧٧٦ مادة.



وإنني أحب أن أنبه زملائي الأكرمين إلى أن ما يطالب به التقرير المعروض إنما هو تحصيل حاصل وهو أمر واقع، إننا نلاحظ توصيات محكمة النقض سنة ١٩٨٠ وتوصيات الأزهر، وتمت المحافظة على المصطلحات القانونية وتمت المحافظة على المعاني الدينية، وإذا كان هذا العمل الذي قدم إلى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية قد سقط سقوطًا لائحيا، فإنه قائم واقعيا، ولقد أردت أن استدرك على اللائحة التي احترمها تماما فأحضرت معي كل القوانين، ويسعدني أن أقدمها موقعا عليها من عشرة من الزملاء إلى السيد الدكتور رئيس المجلس تجديدا لها واستكمالاً للشكل اللائحي".

فقاطعه رئيس المجلس قائلاً:

"إن الاقتراحات بمشروعات قوانين لا تقدم داخل الجلسة بل تقدم للجنة الاقتراحات والشكاوى".

ولكنه استطرد وأوضح موقف رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد وتجاهله لحقيقة ثابتة بالمجلس من قبل وقد شارك فيها فقال: "وقد كان السيد الأستاذ المستشار ممتاز نصار رئيس لجنة من هذه اللجان، وهي لجنة التقاضي في مرحلة من مراحلها، وعندي كلمته في المضبطة السبعين، ولذلك أعتبر أن كل مناداة باستئناف المسيرة إنما تنطوي على تجاهل العمل الكبير الضخم الذي تم إنجازه، وأريد أن أبني على ما سبق وألا أتجاهل ما كان وأن ما نريده من الحفاظ على المصطلحات الفقهية أمر واقع لا سبيل إلى جحده، ومضبطة الجلسة السبعين تقول هذا، وجريدة مصر الرسمية تقول هذا".

وقال: "أود بعد ذلك أن أبين ما ينادى به من تهيئة المناخ العام في المجتمع المصري هو نداءاتنا والاستفتاءات العديدة التي طلب إلى الشعب فيها أن يقول كلمته في الاتجاه الإسلامي فأسفرت الاستفتاءات عما يشبه الإجماع على المطالبة بالشريعة الإسلامية، فهل تريد شيئًا أكثر من استفتاء الشعب وقد تكرر مرارا وتكرارا؟ أي مناخ تريد أن نعده والشريعة فيها ضمان للوحدة الوطنية والعدل والرخاء والأمن والنصر والوحدة العربية والإسلامية والعلاقات العالمية؟ ثم إن حملة التقرير على الحدود الشرعية، واسمحوا لي أن أقول إنهما حملة على الحدود بأنها لا رحمة فيها، إننا بعد الذي جرى من خطف الإناث ومن السرقات بالإكراه ومن مناداة لجنة الأمن القومي والتعبئة القومية مرارا وتكرارا نطالب بتطبيق الحدود الشرعية، وهذا أمر يجعل من رحمة ا بالمجتمعات أن نحفظ العرض وأن نحفظ المال وأن ننقذ الأمن وأن نحافظ على العقل، فحدود ا ليست قسوة وإنما هي رحمة ا بالأمة".

وفي ختام حديث عاد وأكد الحقيقية الثابتة بالنسبة لقوانين الشريعة الإسلامية فقال:

"إنني أحب أن أشجب ما نادى به التقرير من ضرورة البدء في تنقية القوانين القائمة، فهذا أمر قد تم وأخذ من عمر الزمان ٤٠ شهرا، ومضى على تمامه ٣٦ شهرا والبدء بخطوة في رحلة الألف ميل إنما هو أمر تم حتى قطعنا الألف ميل بالفعل وأصبحنا الآن أمام تراث موجود في أدراج لجنة الشئون الدستورية والتشريعية، وإذا قيل لنا إنه سقط بانتهاء مدة المجلس السابق فإنني سأقدمه عقب هذه الجلسة موقعا عليه من الزملاء ليبدأ دور المجلس الموقر".

وقد تقدم الشيخ صلاح أبو إسماعيل بطلب موقع عليه من عشرة من الأعضاء عقب هذه الجلسة. لتجديد هذه القوانين أمام المجلس مرة أخرى وطبقًا للائحة الداخلية حتى يتسنى مناقشتها وإقرارها.

ولكن لم يسمع بعد ذلك عن هذا الأمر شيء حتى حل المجلس في عام ١٩٨٧.. وأيضا لم يسمع عنه أي شيء!! حتى وفاة الشيخ صلاح أبو إسماعيل في صيف عام ١٩٩٠!

ثم تحدث إبراهيم شكري رئيس حزب العمل والذي لم يحصل حزبه على نسبة الـ ٨% مما اضطر رئيس الجمهورية حسني مبارك لتعيينه واثنين من زملائه بالحزب تمثيلا له بالبرلمان.. وقد اتخذ موقف الشيخ صلاح أبو إسماعيل إحراجا لحزب الوفد ورئيس هيئته البرلمانية وكذلك لمنصة المجلس والحكومة والتأكيد على وجود تقنينات للشريعة انتهى حيث قال:

"أؤكد لكم أن ما سمعناه اليوم وفي هذه الجلسة سمعناه منذ سنوات، بل أؤكد هذا، إنه في يوليو سنة ١٩٨٢ كانت هناك جلسة وقد أصر رئيس المجلس الأسبق على أن يؤكد ويثبت بالمضابط التشريعات التي تم بالفعل إنجازها وإحالتها إلى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية وقد نظرتها اللجنة منذ ذلك التاريخ واستمرت في نظرها إلى قرب موعد انتهاء دور الانعقاد، عند ذلك الوقت توقف عمل اللجنة، بل إن جزءا من تقارير بعض اللجان قد قدم إلى المجلس بالفعل وقد كتب التقرير بالنسبة لقانون المعاملات المدنية وقد كان. قدم من لجنة كان يرأسها المستشار ممتاز نصار. إذن فهذا الموضوع قد قطع شوطًا طويلاً وبالفعل بحثت فيه الأمور كلها وقد راجعتها الجهات المختصة، سواء كانت الأزهر الشريف أو الهيئات القضائية أو المستويات القضائية العليا، أو كليات الحقوق بالنسبة لجميع الجامعات المختلفة كل هذا طرح عليهم ورجع إلى لجان المجلس وبحث فلا يصح إذن أن نتحدث عن البدء من جديد الآن، وأن نتجاوز عما تم، فإنه لا يمكننا أن نتجاوز لأننا بالفعل برلمان يمثل هذا الشعب وقد مثله في سنوات ٧٦، ٧٩، ثم في ١٩٨٤، وهذا مطلب شعبي وقد أكدنا للشعب في جميع جولاتنا معه في تطبيق الشريعة الإسلامية وربما يكون البعض قد تأثر بما كان من تطبيقات هنا وهناك لم تكن موفقة.

كل هذا أيها الزملاء، قد عرض على هذا المجلس وأخذت فيه خطوات وقد أحضرت كل التقارير التي مرت بهذا المجلس، بل إن المذكرة الإيضاحية فقط للاقتراح بمشروع القانون المدني طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية تقع في ٤٥٥ صفحة كاملة، وأقول إن هذه المذكرة الإيضاحية قد تضمنت توضيحا لكل مادة مر بها الاقتراح بمشروع قانون".

ثم ختم حديثه قائلاً:

"إذن فإن مشروعات القوانين قد مرت بمراحل، وبالتالي لا يمكن أن نقول إننا نبدأ من جديد باقتراحات بمشروعات قوانين جديدة، وعلينا أن تكون هذه الاقتراحات بمشروعات القوانين التي اجتهد فيها وفي وضعها لجان كثيرة جمعت المتخصصين في الدين والقانون، ولذلك فإنني أقول لست مع التقرير المعروض عندما يقول نبدأ الآن، بل أن تكون هناك بالفعل استمرارية للجهد الذي بدأ به المجلس أيها الأحبة".

ثم تحدث الدكتور أحمد هيكل وهو من رجال الشعر والثقافة والذي تولى مسئولية وزارة الثقافة فيما بعد وبدأ حديثه طارحا سؤالا فقال:

"كيف نطبق الشريعة؟ وما أسلم الطرق إلى هذا التطبيق؟ وكيف نتجنب الزلل الذي قد يفضي إلى خطأ في التطبيق؟ يتهم الجاهلون ومن وراءهم الشريعة الإسلامية بأنها غير صالحة كما حدث في دول أخرى قريبة أو بعيدة لن أسميها.. شريعة ا بريئة من الخطأ، قوانين ا بريئة من الزلل هي أصلح الشرائع للناس في كل زمان ومكان من يوم أن نزلت كلمة السماء على محمد عليه الصلاة والسلام إلى أن يطوي ا الأرض ومن عليها، هي الشريعة الباقية المتجددة الخالدة الصالحة لكل زمان ومكان، فإذا أخفق التطبيق هنا أو هناك، في هذا القطر أو ذاك لا ينبغي أن يتهم الشريعة بالقصور، وإنما الذي يحقه الحق أن يتهم من طبقوها بسوء الإعداد وبالتعجل وبالاندفاع العاطفي الذي قد يكون مخلصا ولكنه ليس عقليا ولا منهجيا ولا دقيقًا.

هذه هي الجزئية التي يمكن أن نختلف عليها، ومن هنا أو من كل الأيمان وأشهد ا أن هذه رسالتي فيما بقي من أيام أو أشهر أو سنوات، إن تطبيق أوجب الواجبات، ولكنني أؤمن بالقدر نفسه وبنفس الحماس والحرارة أن التعجل والاندفاع غير المدروس قد يورط في سلبيات نستعيذ با منها، وكنت أظن أنني وحدي وأن قلة غيري هي التي تؤمن بهذا حتى حضرت بعض جلسات الاستماع وأسعدني كل السعادة وطمأنني كل الاطمئنان، أن استمعت إلى أستاذ جليل من أشد المفكرين الإسلاميين حرصا على تطبيق الشريعة، رجل قد أفنى حياته في الدعوة إلى ا يقول نفس الألفاظ وربما تكون مسجلة في المضابط، يقول: التريث التريث، التؤدة التؤدة، الدراسة الجادة مع البدء فورا، هذا ما قاله، هذا الرجل هو الأستاذ عمر التلمساني أطال ا في عمره[1] ومتعه ا بالصحة، أسعدني هذا الرجل برأيه العميق وفكره المستنير، لقد طالب بالتؤدة والتريث والدراسة الجادة المنهجية، على أن نبدأ فورا، وهذا ما أقوله وأنادي به من منطلق حبي لهذه الشريعة، بل من إيماني بكل حرف من أحرفها، وثقتي الكاملة بأن فيها الخلاص لمجتمعنا المتدني المجهد، المتعب؛ إذن لابد من الأخذ بهذه الأمور الثلاثة لكي نطبق الشريعة أسلم وأدق تطبيق.

ثم عرج على تطبيقات عملية وقضايا معاصرة وموقف الشريعة منها وضرورة إيجاد حل إسلامي لها فقال:

"لكي أريح من يتساءل عن موضوع السرقة، وهو موضوع واضح ومقزز ومؤرق، ففقهاؤنا رضوان ا عليهم وضعوا شرطا لتنفيذ حد قطع يد السارق، اشترطوا - وشيوخنا يعرفون هذا - أن تكون السرقة من حرز، أي يقتحم السارق بيتي أو خزانتي أو متجري أو مصرفا وينهب وينصرف، ولكن ألوانا من السرقة التكنولوجية في العصر الحديث تجاوزت أن تكون من حرز كمن يسرق ملايين من البنك بواسطة التلكس وهي أن تحل أرقام بالتلكس اصرفوا لاسم فلان في سويسرا ٧ ملايين.

هناك سرقات بتحويل شيك مصرفي، أو شيك سياحي، أو وضع عمولة لمشترٍ لم يقتحم بنكًا ولم يضع يده في جيبي أو خزانة بنك وإنما وضع له آخر كذا مليون في حسابه في سويسرا؛ لأنه اشترى صفقة غلة أو اشترى شيئا ما في بلد ما، فهذا الإنسان لم يسرق بالصورة القديمة، فهل نترك هذا الإنسان أم نعدمه كما يطالب زميلنا العزيز؟ هنا أريد أن يجلس المشرعون وأن يجلس الفقهاء وأن يستفتوا روح الإسلام حتى لا يفلت هذا الغول اللص، ويؤخذ المسكين الذي يسرق المحفظة وربما ليطعم أولاده، هذه صورة صارخة أقدمها فقط لكي أؤكد ضرورة المعاودة لا لتنقية النصوص فحسب وإنما لاستكمال النصوص بروح الإسلام من جوهر الإسلام، لا يصح أن نترك جزئية مما جد من أحداث وقضايا وأمور دون أن نقنن لها من الإسلام، بنص، نعم، بإجماع، نعم، بقياس، أهلاً وسهلاً، وإن لم يكن هذا ولا ذاك فالمصالح المرسلة، أي المصلحة العامة التي أجمع كبار العلماء قديما وحديثا على أنها مصدر أساسي من مصادر استنباط الأحكام".

ثم استدرك في حديثه عن مناخ وبيئة تطبيق الشريعة وماذا عنها.. وماذا بشأنها وما يجب عليها أن تكون حتى يمكن التطبيق فقال:

"سبقني إلى التلميح به بعض الزملاء وألح عليه بطريقة أخرى وهو إعداد المجتمع إعدادا صحيحا لكي تطبق فيه شريعة ا ، وأعني بهذا أن نربي الناس بدءا من المدرسة وانتهاء بالجامعة، ووصولاً إلى أجهزة الإعلام، وإلى الأندية، وإلى كل من يقدم لهم الكلمة والصورة والرأي، لكي يكونوا أقرب ما يكونون إلى النقاء والصدق والأمان.

وأقول هذا لأن مخاوفي كثيرة من شهود زور أمام المحاكم، ومن بعض الأخطاء ربما غير المقصودة في عمليات التقاضي أخشى التورط في بعضها فيساء إلى الشريعة الإسلامية، وخير إعداد لمجتمع إسلامي في بلدنا على الأقل تطهير هذا المجتمع من شوائب غير إسلامية.

ثم أكد قوله:

"وتقتضيني الأمانة أن أقول: إن فينا بعض السلبيات، وبعض النواقص، التي لا يمكن أن تجعل الصورة كريمة ١٠٠%، مسعدة ١٠٠%، والواجب تنقية هذه الصورة من هذه الشوائب ولا أسمي جزئيات، وإذن فالشريعة الإسلامية وتطبيقها واجب ولكن يجب أن نسير إلى هذا التطبيق بالوعي الشامل للشريعة الإسلامية، لوضع الناقص من التشريعات المكملة من النصوص القديمة، وتنقية نصوص هذه الشريعة بما يتفق مع الإسلام، وتهيئة المجتمع وتنقيته ليكون مجتمعا إسلاميا تطبق فيه شرعة ا ".

ومن حديث الدكتور أحمد هيكل يتضح أنه أشار إلى بعض صعوبات التطبيق والحذر من الاندفاع للتطبيق.

فقد ساق بعض التطبيقات المعاصرة لجريمة السرقة، وبالطبع فإنه قياسا على ذلك فهناك تطبيقات معاصرة لجرائم أخرى، ولذلك فالمطلوب أن تواجه الشريعة الإسلامية هذه التطبيقات، ولا شك أنها تملك من مصادرها حلولا لذلك. إنما الأمر في حاجة إلى دراسة واجتهاد. وفي ذلك استند إلى حديث عمر التلمساني

المرشد العام للإخوان المسلمين نحو التريث في الدراسة والتطبيق. كما أنه حذر من الاندفاع في التطبيق حتى لا تقع أخطاء كما وقع في السودان وإن لم يصرح بذلك.

إلا أننا لا نعلم ما إذا كان التقنين الذي انتهى إليه المجلس من قبل قد شمل بعض هذه التطبيقات التي ذكرها وغيرها أم لا؟؟

ولعله باستناده إلى حديث المرشد العام يؤكد أن التيار الإسلامي يتفق مع السياسة العامة للدولة والمنهج الجديد في تنقية القوانين؛ ولذا فليس هناك مبرر من أن يرفع أي إنسان آخر صوته بضرورة وسرعة التطبيق. وهذا بالطبع جائز إذا لم تكن هناك تقنينات قد سبق دراستها وبحثها وتقف على عتبة النقاش لصدورها.

ومع ذلك فإنه لا يمكن الجزم بأن هذه التقنينات قد شملت كل النصوص المخالفة للشريعة اللهم إلا من كلمات رؤساء لجان التقنين التي أعلنوها في المجلس عام ١٩٨٣ ومنهم المستشار ممتاز نصار زعيم المعارضة ورئيس الهيئة البرلمانية الوفدية فيما بعد.

ولم يفت العضو التنويه بضرورة تهيئة المناخ العام في الدولة لتطبيق الشريعة، وقد أشار إلى أن هناك سلوكيات ومفاهيم غير إسلامية قد تغلغلت في النفوس يمكنها إعاقة التطبيق، ولذلك فقد طالبه بضرورة نشر الوعي الإسلامي تيسيرا لتطبيق الشريعة الإسلامية عندما يلزم ذلك.

أما العضو حسن حافظ - عضو الحزب الوطني الديمقراطي - فقد سعى إلى إبراء ذمة المجلس ودوره في تقنين الشريعة الإسلامية أو إبعاد المسئولية عنه.. ولذلك فقد بدأ حديثه متسائلاً:

دور مجلس الشعب الذي قيل عنه إنه بدأ في دراسة تقنين الشريعة الإسلامية في سنة ١٩٧٨ في نهاية الفصل التشريعي الثاني لدور الانعقاد العادي الثالث، أقول إن مدة ست سنوات دليل أكيد ثابت على أن هذه القاعة صادقة في دراساتها واقتراحاتها وإيجابياتها صادقة من الأغلبية ومن المعارضة؛ لأننا جميعا نؤمن بأن أحكام الشريعة الإسلامية يجب أن تطبق، إنني أريد أيضا أن أقول: ما دور مجلس الشعب في إنشاء هذه التشريعات؟ هل دور مجلس الشعب في تقنين الشريعة الإسلامية هو دور المنشئ؟ أقول: لا يا سيادة رئيس المجلس، إنما هو الدور المقرر ودور الكاشف عن القواعد التي أتت بها الشريعة الإسلامية، إذن ففي هذا الوضع يجب أن يكون هناك بحث كبير في تقنين الشريعة الإسلامية، لا يراد به التأجيل، إنما لكي يخرج ناصعا نقيا وحتى لا يأتي أحد بعد ذلك عند التطبيق ويقول إنه أريد بالتطبيق أن يكون كذا، حاشا . إننا نريد أن نقول إن الشريعة الإسلامية نفسها ارتكزت على قاعدتين جوهريتين: الأولى تقليل النصوص الثابتة، والثانية الصياغة العامة لهذه النصوص، ولا يوجد إلا استثناءات قليلة مثل الحدود والمواريث كما أتى في كتاب ا عز وجل".

ثم استدرك موضحا صعوبة التطبيق طارحا تساؤلاً آخر قائلاً:

"ماذا لو قلتم للقاضي بأن يطبق الشريعة الإسلامية. إن باب الاجتهاد في تطبيق الشريعة الإسلامية وقف منذ القرن الرابع الهجري، ونحن في القرن الرابع عشر الهجري، وقد تركناه فلا يوجد القضاة المجتهدون، لأن غالبية القضاة، كما نعلم، غير حافظين للقرآن الكريم ولا لأسباب التنزيل؛ إذن هنا يجب أن يكون التشريع صادرا من المجلس الموقر. وقد يقال إن هناك اقتراحات بمشروعات قوانين قد قدمت. نعم هناك اقتراحات بمشروعات قوانين، ولنسمها ما نسميها، لأننا جميعا متفقون على تقنين الشريعة الإسلامية، ولكن أود أن أقول إن هناك بعض الموضوعات قد فات الأخ الفاضل المهندس إبراهيم شكري أن يذكرها، منها على سبيل المثال: التأميم، وقد اختلف فيه بعض الفقهاء، فلم يقدم ضمن هذه الدراسات. هناك أيضا التأمينات، والبنوك، بنوك القطاع العام التي تعتبر بمثابة بيت المال، هل تعتبر تعاملاتها ربا؟.

هذا أمر آخر ويمكن دراسته وهي دراسة طويلة، إننا لا نريد أن ندخل هنا في التفصيلات، ولا نريد أن نتعجل، ولا يعني هذا أنني أطالب بالتمهل، ولكن أطالب بالتريث الذي هو سمة من سمات وضع القوانين عموما فما بالكم في تطبيق الشريعة الإسلامية وقوانينها، فهذه يجب أن تكون بدراسة يتفق عليها الفقهاء، فهناك أربعة مذاهب في السنة، وثمانية فصائل في الشيعة، وهناك مبدأ الظاهرية وخلافه ومع ذلك نجد أن طريقنا وأسلوبنا الذي بحثناه في مثل هذه الأوضاع هو المذهب الأوثق والأوفق" وقد سار العضو حسن حافظ على منهج الدكتور أحمد هيكل في طرح صعوبة تطبيق الشريعة الإسلامية بالنسبة لبعض القضايا والمشاكل المعاصرة. ولكنه طرحها ليؤكد أنه رغم وجود تقنينات للشريعة الإسلامية من مجلس سابق. إلا أن هذه التطبيقات العصرية لم تتناولها هذه التقنينات على حد قوله.

كذلك تأكيدا على صعوبة التطبيق كما يرى. فإنه لابد من إعداد القضاة لذلك التطبيق.

وأضاف أيضا: إن صعوبة التطبيق تكمن في تعدد مذاهب السنة النبوية الشريفة فأيهما سيكون المصدر للتطبيق؟ وإن كان قد طرح أيضا وجود فصائل في الشيعة تصعب من التقنين، إلا أنه من المعروف أن الشيعة مذهب القلة المسلمة فلا يجوز أخذها كمصدر للغالبية السنية.

ثم تحدث المستشار حلمي عبد الآخر رئيس لجنة الشئون التشريعية والدستورية بالمجلس وهو عضو بارز بالحزب الوطني وقد أشار إلى أن تنقية القوانين القائمة مما يخالف الشريعة الإسلامية أيسر وأقصر الطرق لتطبيقها.. إلا أنه قد وجه نقدا قاسيا للمجتمع وللجماهير وبعض التيارات السياسية فقال:

"ويؤسفني أن أقول إن هذا الأمر الخطير الجلل (شريعة ا) أصبحت اليوم محلاً للمزايدة في حين أن شريعة ا منزلة ولا غنى عنها، وكان يتعين علينا قبل أن نقول وا شريعتاه أن نقول وا إسلاماه، أين هو الإسلام الآن؟!

وليسمح لي الأساتذة الأفاضل رجال الدين أن أقول إنني أخشى أن يضمحل الإسلام في مصر، وأخشى ألا نجد بعد جيل الشيخ صلاح أبو إسماعيل أطال ا عمره[1] من يرعى الإسلام ومن يحمل لواء الإسلام، الواقع أن تقرير اللجنة - وأنا أؤيده وأزكيه تماما - يحمل إلينا نذير خطر، رسالة السماء في سبيلها إلى

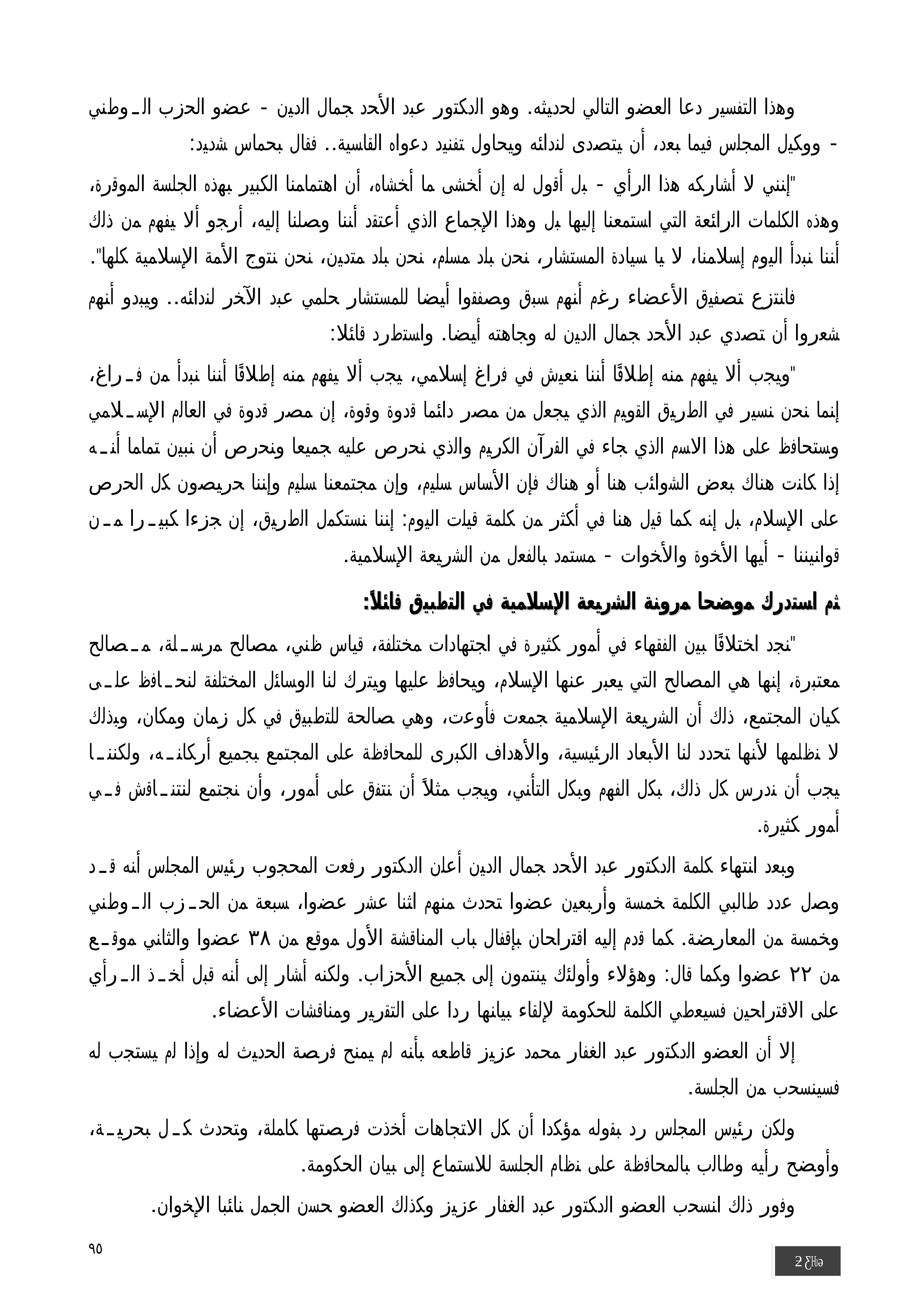
الاضمحلال في مصر، أين هم حفظة القرآن؟!! بكل أسف طلبة الأزهر الآن لا يحفظون القـرآن، وأنـا لا أهاجم الأزهر ولكني أقول من هذه القاعدة أيضا وا أزهراه، فليعط الأزهر منارة للإسلام فلتنطلق يده ولـيعط الحرية كاملة كما كان ولا نكبله؛ ليحمل لواء الإسلام وليحمل دعوة الإسلام؛ لأن الأزهر هو الذي حافظ على الإسلام في مصر وفي بلاد الإسلام جميعا، أدخل من هذا لأقول إن المجتمع الآن في حاجة فعلاً إلى تقويـة دينه، إن الدين والشريعة الإسلامية ليست حدودا فقط، وليست عبادات فقط، ولكن عمل أيضا، فالإنسان حياته في عبادة ويجب أن يحكم الإسلام عمل الزارع في مزرعته، عمل التاجر في متجره، عمل الأستاذ في فصله ومع تلاميذه، هو عبادة تخضع لقوانين الإسلام ولها تعزيرات وعقوبات في الإسلام فأين نحن من الإسلام؟

هذا المجتمع الذي ضعف فيه الإسلام، خبروني با عليكم إذا أسرعنا بتطبيق الحدود وما يطالب بـه من تعزيرات طبقًا للشريعة الإسلامية ألا أغالي إذا قلت إنه سوف يفلت المجرمون لأن الشريعة الإسلامية في تطبيقها لأحكامها تطلب شهودا عدولاً على الجاني وأشك أن يوجد بين المليون شاهد عدل واحـد لأن شـاهد العدل - وليصححني إخواني الأساتذة - في الإسلام له شروط أعتقد أنها ليست متوافرة الآن، منها: الـصدق في القول، لم يجرب عنه هزر ولا هزل، ولا يجالس السفهاء، لا ... لا... لماذا؟ لأن شاهد العدل نـشأ فـي مجتمع إسلامي تؤخذ كلمته بصدق، تقطع بها اليد أو تقطع بها الرقبة، أيـن هـم الـشهود العـدول طبقًـا للشريعة الإسلامية؟!

أيضا من الذي سيطبق الشريعة الإسلامية؟ وأنا واحد من رجال القضاء ورجال المحامـاة أقـول: إن الإسلام والشريعة الإسلامية روح ونصوص، وإذا كنت أجلس مجلس القضاء أو أقف موقف المـدافع إذا لـم أكن متشربا بالروح التي أوجدت هذا النص فقد أخطئ في تطبيقه ولا أفهمه.

نحن جميعا مسلمون وغيورون على إسلامنا، ولا يحتكم الإسلام بيننا أحد ما، ولكننا نقول ونكرر مـا قاله المفكرون المسلمون مزيدا من التروي، التريث التريث، الحرص الحرص، لأن شريعة ا تصلح لكـل زمان ومكان، فإذا وجدت ثغرات في التطبيق فالعيب فينا وليس في الشريعة ،والإثم علينا وكفانا إثمـا أننـا امتنعنا عن الاجتهاد، وبعدنا عن الإسلام قرونًا طويلة، ثم نعود فجأة ودون تريث، كـالمريض الـذي كـل بمرضه بعد سنوات عديدة ويريد أن يجري، إنني أحذر وأدعو ا لكم ولنا جميعا بـالتوفيق وأن نبـدأ مـن اليوم إسلامنا".

وبهذا النداء الأخير كان المستشار حلمي عبد الآخر قاسيا ولكنه إلى حد ما صادقًا. وقد بنى نداءه مـن منظور يكبر الأخطاء والانحرافات والسلبيات والشوائب التي تتخلل المجتمع الإسلامي. إلا أنه إذا وجدت تلك فإنها قليلة ولكنها بارزة لخطورتها على النظام الإسلامي العام القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية ومكمـن خطورتها وبروزها أنها شاذة، ولذلك فهي تبدو كبيرة أمام المجموع الإسلامي من الجماهير بالدولـة والـذي يستنكرها وينفر منها. بل إننا نرى أن إشارة العضو القاسية ربما تكون دافعـا أساسـيا لتطبيـق الـشريعة الإسلامية وليس معوقًا أو مانعا لذلك التطبيق.



وهذا التفسير دعا العضو التالي لحديثه. وهو الدكتور عبد الأحد جمال الدين - عضو الحزب الوطني - ووكيل المجلس فيما بعد، أن يتصدى لندائه ويحاول تفنيد دعواه القاسية.. فقال بحماس شديد:

"إنني لا أشاركه هذا الرأي - بل أقول له إن أخشى ما أخشاه، أن اهتمامنا الكبير بهذه الجلسة الموقرة، وهذه الكلمات الرائعة التي استمعنا إليها بل وهذا الإجماع الذي أعتقد أننا وصلنا إليه، أرجو ألا يفهم من ذلك أننا نبدأ اليوم إسلامنا، لا يا سيادة المستشار، نحن بلد مسلم، نحن بلد متدين، نحن نتوج الأمة الإسلامية كلها".

فانتزع تصفيق الأعضاء رغم أنهم سبق وصفقوا أيضا للمستشار حلمي عبد الآخر لندائه.. ويبدو أنهم شعروا أن تصدي عبد الأحد جمال الدين له وجاهته أيضا. واستطرد قائلا:

"ويجب ألا يفهم منه إطلاقًا أننا نعيش في فراغ إسلامي، يجب ألا يفهم منه إطلاقًا أننا نبدأ من فراغ، إنما نحن نسير في الطريق القويم الذي يجعل من مصر دائما قدوة وقوة، إن مصر قدوة في العالم الإسلامي وستحافظ على هذا الاسم الذي جاء في القرآن الكريم والذي نحرص عليه جميعا ونحرص أن نبين تماما أنه إذا كانت هناك بعض الشوائب هنا أو هناك فإن الأساس سليم، وإن مجتمعنا سليم وإننا حريصون كل الحرص على الإسلام، بل إنه كما قيل هنا في أكثر من كلمة قيلت اليوم: إننا نستكمل الطريق، إن جزءا كبيرا من قوانيننا - أيها الأخوة والأخوات - مستمد بالفعل من الشريعة الإسلامية.

ثم استدرك موضحا مرونة الشريعة الإسلامية في التطبيق قائلاً:

"نجد اختلافًا بين الفقهاء في أمور كثيرة في اجتهادات مختلفة، قياس ظني، مصالح مرسلة، مصالح معتبرة، إنها هي المصالح التي يعبر عنها الإسلام، ويحافظ عليها ويترك لنا الوسائل المختلفة لنحافظ على كيان المجتمع، ذلك أن الشريعة الإسلامية جمعت فأوعت، وهي صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، وبذلك لا نظلمها لأنها تحدد لنا الأبعاد الرئيسية، والأهداف الكبرى للمحافظة على المجتمع بجميع أركانه، ولكننا يجب أن ندرس كل ذلك، بكل الفهم وبكل التأني، ويجب مثلاً أن نتفق على أمور، وأن نجتمع لنتناقش في أمور كثيرة.

وبعد انتهاء كلمة الدكتور عبد الأحد جمال الدين أعلن الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس أنه قد وصل عدد طالبي الكلمة خمسة وأربعين عضوا تحدث منهم اثنا عشر عضوا، سبعة من الحزب الوطني وخمسة من المعارضة. كما قدم إليه اقتراحان بإقفال باب المناقشة الأول موقع من ٣٨ عضوا والثاني موقع من ٢٢ عضوا وكما قال: وهؤلاء وأولئك ينتمون إلى جميع الأحزاب. ولكنه أشار إلى أنه قبل أخذ الرأي على الاقتراحين فسيعطي الكلمة للحكومة لإلقاء بيانها ردا على التقرير ومناقشات الأعضاء.

إلا أن العضو الدكتور عبد الغفار محمد عزيز قاطعه بأنه لم يمنح فرصة الحديث له وإذا لم يستجب له فسينسحب من الجلسة.

ولكن رئيس المجلس رد بقوله مؤكدا أن كل الاتجاهات أخذت فرصتها كاملة، وتحدث كل بحرية، وأوضح رأيه وطالب بالمحافظة على نظام الجلسة للاستماع إلى بيان الحكومة.

وفور ذلك انسحب العضو الدكتور عبد الغفار عزيز وكذلك العضو حسن الجمل نائبا الإخوان.

ونرى في هذا المجال بعض الملاحظات:

أولاً: إن أعضاء المعارضة الخمسة الذين أتيحت لهم فرصة الحديث هم: اثنان من حزب الوفد واثنان من حزب العمل، وواحد من حزب الأحرار. وبذلك فإن المتحدثين لم يمثلوا كل الأحزاب. كما أعلن رئيس المجلس. لغياب حزب التجمع الوطني الوحدوي وحزب الأمة.

ثانيا: إن رئيس المجلس حرص على عدم منح فرصة الحديث لأي من الإخوان المسلمين الستة المنتسبين لحزب الوفد الجديد حتى لا يعلنوا عن هويتهم الحقيقية أو إعلان رأي الإخوان من خلالهم، إنما اكتفى بحديث الشيخ صلاح أبو إسماعيل والذي إن كان قد انتمى للإخوان فيما بعد إلا أنه رأى الاكتفاء به كرجل من رجال الدين مقابل الشيخ عطية صقر رجل الدين الذي قدم طلب المناقشة. وهو بذلك يقدم رأيين متقابلين لرجال دين. وليس لرجال تيار محدد بذاته.

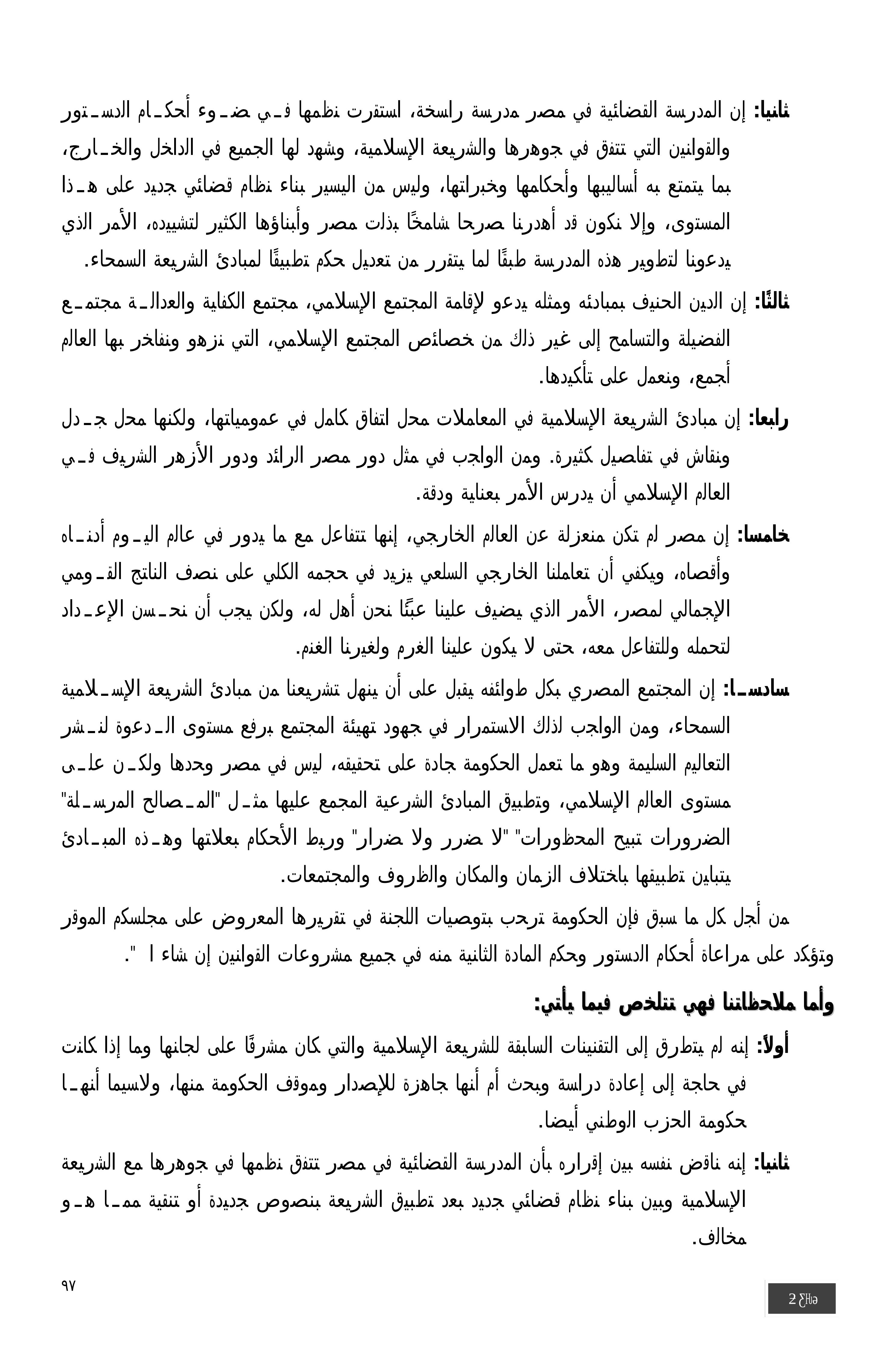
ثالثًا: إن انسحاب عضوي الإخوان من الجلسة يعني ابتداء الاحتجاج على عدم التعبير عن آرائهم وهويتهم الإخوانية التي يمثلونها تحت القبة.

رابعا: وأراد رئيس المجلس بذلك تجاهل أو طمس هذه الهوية الإخوانية وعدم التعبير أو الإعلان عنها بصراحة. ونعتقد من ذلك أن انضمامهم الأول للبرلمان في انتخابات ١٩٨٤ كان على سبيل جس النبض من جانبهم ومن جانب السلطة السياسية أيضا. ولذلك أعيد النظر فيما بعد وتقرر تمثيلهم بصورة أكبر وأوسع وإن كان ذلك أيضا تحت عباءة حزب العمل. وكان للإخوان رد فعل إزاء حرمانهم من الحديث والكلام في قضيتهم الأولى وهدفهم الأول وهو تطبيق الشريعة الإسلامية في تلك الجلسة والتي من أجلها انضموا للبرلمان وسنعرض لهذا بعد عرض موقف الحكومة من هذه الجلسة.

وقد مثل الحكومة وألقى بيانها السيد الدكتور السيد علي السيد وزير الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى. والذي كان قد عينه المجلس السابق مشرفًا على لجان تقنين الشريعة الإسلامية بصفته وكيلاً للمجلس في ذلك الحين والذي رأسه الدكتور صوفي أبو طالب.. وربما يثير بيانه بعض الملاحظات والتساؤلات سنرجئ إبرازها بعد عرض بيانه.

فقد أشار ابتداء إلى أن النص في الدستور على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيسي للتشريع لا فضل لأحد في وضعه بالدستور من الأحزاب السياسية القائمة.. وأكد بقوله: "لا وضع لمزايدة بيننا خصوصا بعد أن تضمنت برامج جميع الأحزاب التي تقدمت لانتخابات العام الماضي، فقد أعلنت جميعها تمسكها والتزامها بنص المادة الثانية من الدستور، ولكن الأمر يحتاج إلى مراعاة بعض المسائل التي تعتبر في غاية الأهمية، من بينها:

أولاً: إن مصر ينظم التشريع فيها قوانين مستقرة، أساس قواعدها من الشريعة السمحاء، نتيجة لتمسك المصريين بدينهم، والقانون المدني وغيره من القوانين خير شاهد على ذلك.



ثانيا: إن المدرسة القضائية في مصر مدرسة راسخة، استقرت نظمها فـي ضـوء أحكـام الدسـتور والقوانين التي تتفق في جوهرها والشريعة الإسلامية، وشهد لها الجميع في الداخل والخـارج، بما يتمتع به أساليبها وأحكامها وخبراتها، وليس من اليسير بناء نظام قضائي جديد على هـذا المستوى، وإلا نكون قد أهدرنا صرحا شامخًا بذات مصر وأبناؤها الكثير لتشييده، الأمر الذي يدعونا لتطوير هذه المدرسة طبقًا لما يتقرر من تعديل حكم تطبيقًا لمبادئ الشريعة السمحاء.

ثالثًا: إن الدين الحنيف بمبادئه ومثله يدعو لإقامة المجتمع الإسلامي، مجتمع الكفاية والعدالـة مجتمـع الفضيلة والتسامح إلى غير ذلك من خصائص المجتمع الإسلامي، التي نزهو ونفاخر بها العالم أجمع، ونعمل على تأكيدها.

رابعا: إن مبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات محل اتفاق كامل في عمومياتها، ولكنها محل جـدل ونقاش في تفاصيل كثيرة. ومن الواجب في مثل دور مصر الرائد ودور الأزهر الشريف فـي العالم الإسلامي أن يدرس الأمر بعناية ودقة.

خامسا: إن مصر لم تكن منعزلة عن العالم الخارجي، إنها تتفاعل مع ما يدور في عالم اليـوم أدنـاه وأقصاه، ويكفي أن تعاملنا الخارجي السلعي يزيد في حجمه الكلي على نصف الناتج القـومي الإجمالي لمصر، الأمر الذي يضيف علينا عبئًا نحن أهل له، ولكن يجب أن نحـسن الإعـداد لتحمله وللتفاعل معه، حتى لا يكون علينا الغرم ولغيرنا الغنم.

سادسـا: إن المجتمع المصري بكل طوائفه يقبل على أن ينهل تشريعنا من مبادئ الشريعة الإسـلامية السمحاء، ومن الواجب لذلك الاستمرار في جهود تهيئة المجتمع برفع مستوى الـدعوة لنـشر التعاليم السليمة وهو ما تعمل الحكومة جادة على تحقيقه، ليس في مصر وحدها ولكـن علـى مستوى العالم الإسلامي، وتطبيق المبادئ الشرعية المجمع عليها مثـل "المـصالح المرسـلة" الضرورات تبيح المحظورات" "لا ضرر ولا ضرار" وربط الأحكام بعلاتها وهـذه المبـادئ يتباين تطبيقها باختلاف الزمان والمكان والظروف والمجتمعات.

من أجل كل ما سبق فإن الحكومة ترحب بتوصيات اللجنة في تقريرها المعروض على مجلسكم الموقر وتؤكد على مراعاة أحكام الدستور وحكم المادة الثانية منه في جميع مشروعات القوانين إن شاء ا ".

وأما ملاحظاتنا فهي تتلخص فيما يأتي:

أولاً: إنه لم يتطرق إلى التقنينات السابقة للشريعة الإسلامية والتي كان مشرفًا على لجانها وما إذا كانت في حاجة إلى إعادة دراسة وبحث أم أنها جاهزة للإصدار وموقف الحكومة منها، ولاسيما أنهـا حكومة الحزب الوطني أيضا.

ثانيا: إنه ناقض نفسه بين إقراره بأن المدرسة القضائية في مصر تتفق نظمها في جوهرها مع الشريعة الإسلامية وبين بناء نظام قضائي جديد بعد تطبيق الشريعة بنصوص جديدة أو تنقية ممـا هـو مخالف.

ثالثًا: إنه يشير إلى صعوبة التطبيق أيضا تلميحا باعتبار أن الاستيراد أكثر من التصدير إلى العالم الخارجي وما يقتضيه ذلك من تنظيم المعاملات في إطار من الشريعة الإسلامية، ولم يصرح بأن بعض التقنينات التي أشرف عليها تعالج هذا الأمر، وخاصة القانون التجاري البحري الذي ناقشه المجلس فيما بعد، ولم تشر الحكومة أيضا من جانبها إلى أنه من نتاج المجلس السابق.

رابعا: إنه يرى كممثل للحكومة تهيئة المجتمع أولاً.. وإن كان ذلك في الحقيقة ما أعلنه الدكتور صوفي أبو طالب أول يوليو ١٩٨٣ وبذلك فهو يؤكد رفع مستوى الدعوة الإسلامية قبل تطبيق شريعتها.

وفور انتهاء الوزير من إلقاء بيانه.. فقد أعلن رئيس المجلس قائلاً:

"قدم إلي اقتراح موقع عليه من أكثر من خمسين عضوا، أتلوه على حضراتكم:

"نقترح على المجلس الموقر الموافقة على تقرير لجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف وما انتهى إليه من توصيات في مجال التشريع والدعوة الإسلامية، والموافقة على ما جاء ببيان الحكومة في هذا الصدد" فالموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده.. موافقة".

ثم أعلن:

"والاقتراح الثاني: مقدم من السيد العضو الشيخ صلاح أبو إسماعيل ومجموعة أخرى من السادة الأعضاء بإحالة مشروعات القوانين التي أحالها المجلس السابق في ١٩٨٢/٧/١ إلى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية.

وإني أؤكد مرة أخرى أنه ليس في حوزة المجلس الآن مشروعات قوانين أو اقتراحات بمشروعات قوانين، وإذا كان شيء من ذلك قد قدم فقد سقط بانتهاء الفصل التشريعي السابق، ولذلك يكون للسيد العضو - إذا رغب أن يتقدم باقتراح بمشروع قانون - أن يسلك الطريق الذي حددته اللائحة في هذا الخصوص".

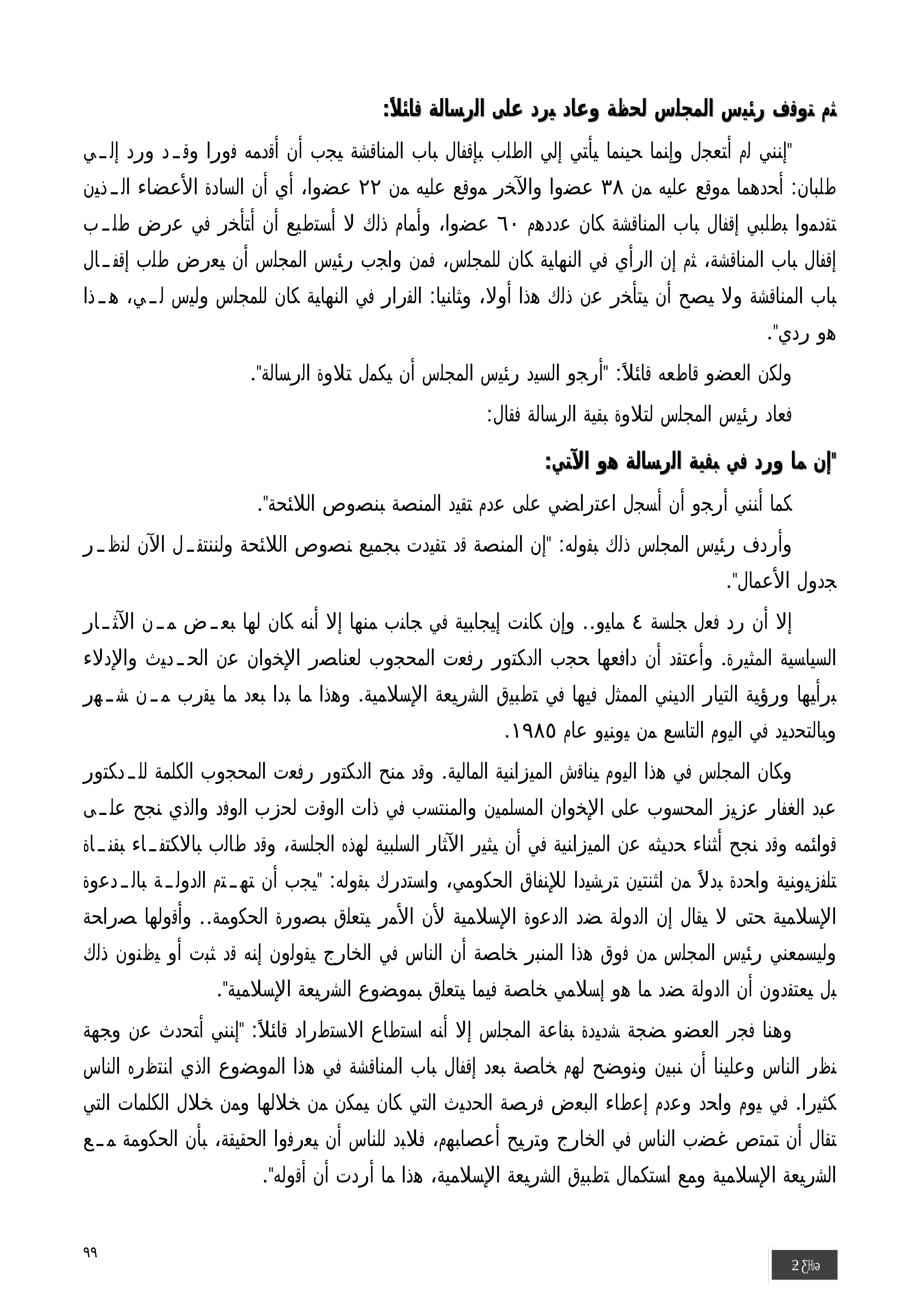
وكما سبقت الإشارة إلى أن الشيخ صلاح أبو إسماعيل قام بتجديد نظر ومناقشة هذه المشروعات بقوانين ولم يسمع عنها شيء من هذا التاريخ حتى طوال تواجده عضوا بالمجلس إلى حين توفاه الله في صيف عام ١٩٩٠.

ولكن في اليوم التالي ٥ مايو ١٩٨٥ وفور افتتاح الجلسة أعلن الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس بأنه قد وردت إليه رسالة من العضو عبد المنعم حسين نائب حزب الوفد الجديد ونصها:

"السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب:

تحية طيبة:

إعمالاً للمادتين ٢٧٢، ٢٧٣ من اللائحة الداخلية للمجلس أرجو أن أستوضح: لماذا تعجلت المنصة أمس عند مناقشة تقرير لجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف عن الدعوة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية في أخذ الرأي على الطلب المقدم من السادة الأعضاء بإقفال باب المناقشة وبذلك لم يأخذ الكثير من طالبي الكلمة فرصتهم في المناقشة؟!.."



ثم توقف رئيس المجلس لحظة وعاد يرد على الرسالة قائلاً:

"إنني لم أتعجل وإنما حينما يأتي إلي الطلب بإقفال باب المناقشة يجب أن أقدمه فورا وقد ورد إلي طلبان: أحدهما موقع عليه من ٣٨ عضوا والآخر موقع عليه من ٢٢ عضوا، أي أن السادة الأعضاء الذين تقدموا بطلبي إقفال باب المناقشة كان عددهم ٦٠ عضوا، وأمام ذلك لا أستطيع أن أتأخر في عرض طلب إقفال باب المناقشة، ثم إن الرأي في النهاية كان للمجلس، فمن واجب رئيس المجلس أن يعرض طلب إقفال باب المناقشة ولا يصح أن يتأخر عن ذلك هذا أولا، وثانيا: القرار في النهاية كان للمجلس وليس لي، هذا هو ردي".

ولكن العضو قاطعه قائلاً: "أرجو السيد رئيس المجلس أن يكمل تلاوة الرسالة".

فعاد رئيس المجلس لتلاوة بقية الرسالة فقال:

"إن ما ورد في بقية الرسالة هو الآتي:

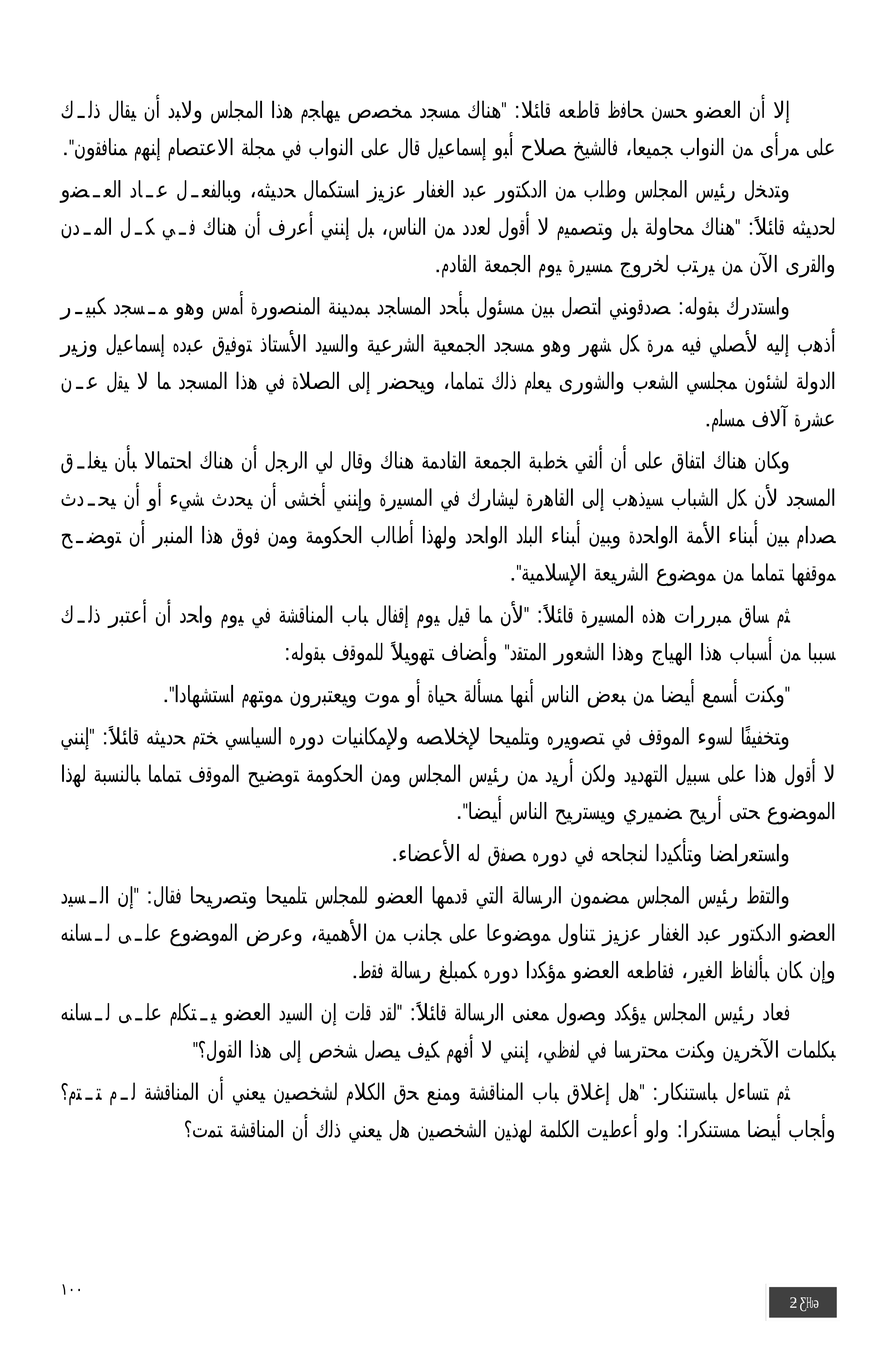
كما أنني أرجو أن أسجل اعتراضي على عدم تقيد المنصة بنصوص اللائحة".

وأردف رئيس المجلس ذلك بقوله: "إن المنصة قد تقيدت بجميع نصوص اللائحة ولننتقل الآن لنظر جدول الأعمال".

إلا أن رد فعل جلسة ٤ مايو.. وإن كانت إيجابية في جانب منها إلا أنه كان لها بعض من الآثار السياسية المثيرة. وأعتقد أن دافعها حجب الدكتور رفعت المحجوب لعناصر الإخوان عن الحديث والإدلاء برأيها ورؤية التيار الديني الممثل فيها في تطبيق الشريعة الإسلامية. وهذا ما بدا بعد ما يقرب من شهر وبالتحديد في اليوم التاسع من يونيو عام ١٩٨٥.

وكان المجلس في هذا اليوم يناقش الميزانية المالية. وقد منح الدكتور رفعت المحجوب الكلمة للدكتور عبد الغفار عزيز المحسوب على الإخوان المسلمين والمنتسب في ذات الوقت لحزب الوفد والذي نجح على قوائمه وقد نجح أثناء حديثه عن الميزانية في أن يثير الآثار السلبية لهذه الجلسة، وقد طالب بالاكتفاء بقناة تلفزيونية واحدة بدلاً من اثنتين ترشيدا للإنفاق الحكومي، واستدرك بقوله: "يجب أن تهتم الدولة بالدعوة الإسلامية حتى لا يقال إن الدولة ضد الدعوة الإسلامية لأن الأمر يتعلق بصورة الحكومة.. وأقولها صراحة وليسمعني رئيس المجلس من فوق هذا المنبر خاصة أن الناس في الخارج يقولون إنه قد ثبت أو يظنون ذلك بل يعتقدون أن الدولة ضد ما هو إسلامي خاصة فيما يتعلق بموضوع الشريعة الإسلامية".

وهنا فجر العضو ضجة شديدة بقاعة المجلس إلا أنه استطاع الاستطراد قائلاً: "إنني أتحدث عن وجهة نظر الناس وعلينا أن نبين ونوضح لهم خاصة بعد إقفال باب المناقشة في هذا الموضوع الذي انتظره الناس كثيرا. في يوم واحد وعدم إعطاء البعض فرصة الحديث التي كان يمكن من خلالها ومن خلال الكلمات التي تقال أن تمتص غضب الناس في الخارج وتريح أعصابهم، فلابد للناس أن يعرفوا الحقيقة، بأن الحكومة مع الشريعة الإسلامية ومع استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية، هذا ما أردت أن أقوله".



إلا أن العضو حسن حافظ قاطعه قائلا: "هناك مسجد مخصص يهاجم هذا المجلس ولابد أن يقال ذلك على مرأى من النواب جميعا، فالشيخ صلاح أبو إسماعيل قال على النواب في مجلة الاعتصام إنهم منافقون".

وتدخل رئيس المجلس وطلب من الدكتور عبد الغفار عزيز استكمال حديثه، وبالفعل عاد العضو لحديثه قائلاً: "هناك محاولة بل وتصميم لا أقول لعدد من الناس، بل إنني أعرف أن هناك في كل المدن والقرى الآن من يرتب لخروج مسيرة يوم الجمعة القادم.

واستدرك بقوله: صدقوني اتصل بين مسئول بأحد المساجد بمدينة المنصورة أمس وهو مسجد كبير أذهب إليه لأصلي فيه مرة كل شهر وهو مسجد الجمعية الشرعية والسيد الأستاذ توفيق عبده إسماعيل وزير الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى يعلم ذلك تماما، ويحضر إلى الصلاة في هذا المسجد ما لا يقل عن عشرة آلاف مسلم.

وكان هناك اتفاق على أن ألقي خطبة الجمعة القادمة هناك وقال لي الرجل أن هناك احتمالا بأن يغلق المسجد لأن كل الشباب سيذهب إلى القاهرة ليشارك في المسيرة وإنني أخشى أن يحدث شيء أو أن يحدث صدام بين أبناء الأمة الواحدة وبين أبناء البلد الواحد ولهذا أطالب الحكومة ومن فوق هذا المنبر أن توضح موقفها تماما من موضوع الشريعة الإسلامية".

ثم ساق مبررات هذه المسيرة قائلاً: "لأن ما قيل يوم إقفال باب المناقشة في يوم واحد أن أعتبر ذلك سببا من أسباب هذا الهياج وهذا الشعور المتقد" وأضاف تهويلاً للموقف بقوله:

"وكنت أسمع أيضا من بعض الناس أنها مسألة حياة أو موت ويعتبرون موتهم استشهادا".

وتخفيفًا لسوء الموقف في تصويره وتلميحا لإخلاصه ولإمكانيات دوره السياسي ختم حديثه قائلاً: "إنني لا أقول هذا على سبيل التهديد ولكن أريد من رئيس المجلس ومن الحكومة توضيح الموقف تماما بالنسبة لهذا الموضوع حتى أريح ضميري ويستريح الناس أيضا".

واستعراضا وتأكيدا لنجاحه في دوره صفق له الأعضاء.

والتقط رئيس المجلس مضمون الرسالة التي قدمها العضو للمجلس تلميحا وتصريحا فقال: "إن السيد العضو الدكتور عبد الغفار عزيز تناول موضوعا على جانب من الأهمية، وعرض الموضوع على لسانه وإن كان بألفاظ الغير، فقاطعه العضو مؤكدا دوره كمبلغ رسالة فقط.

فعاد رئيس المجلس يؤكد وصول معنى الرسالة قائلاً: "لقد قلت إن السيد العضو يتكلم على لسانه بكلمات الآخرين وكنت محترسا في لفظي، إنني لا أفهم كيف يصل شخص إلى هذا القول؟"

ثم تساءل باستنكار: "هل إغلاق باب المناقشة ومنع حق الكلام لشخصين يعني أن المناقشة لم تتم؟ وأجاب أيضا مستنكرا: ولو أعطيت الكلمة لهذين الشخصين هل يعني ذلك أن المناقشة تمت؟

فحرمان شخص أو آخر لا يوصلنا إلى أن الدولة ضد الشريعة. إذن أية دولة تلك التي نحكم عليها أنها مع أو ضد بإعطاء الكلمة لشخص أو لآخر. وأي منطق هذا، ولا أعتقد أن هناك شواهد أخرى تستخلصون منها هذه النتيجة المغلوطة".

ثم عرج على ما أعلنه العضو حسن حافظ مخاطبا الأعضاء بقوله:

"إن كل المعلومات متجمعة لدينا وكل ما قالوه عنكم في مساجد ا من اتهامكم أنكم تعوقون تطبيق الشريعة الإسلامية من اتهامكم أنكم تحيكون مؤامرة، كل ذلك قيل في مساجد ا وفي رجال يخشون ا وانتم تعلمون الحقيقة أن أحدا لم يعارض استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية".

ثم أكد استنكاره لسوء الموقف متسائلا: "أو لأن البعض لم يأخذ الكلمة فيصبح كل ما قيل في هذه القاعة كفرا، أو لأن البعض لم يأخذ الكلمة يصور المجلس على أنه يحيك مؤامرة؟ أو لو أخذوها هل كانوا يضيفون شيئا إلى كل المناقشات التي قيلت؟ هل كانوا يخلعون على المجلس شيئا غير الذي خلعوه عليه؟ أو لو تكلموا وخاطبوا الشارع من فوق هذا المنبر لغرض أو لآخر هل كان ذلك يغير من صورتكم عندهم؟"

وتحدث زعيم المعارضة الوفدية المستشار ممتاز نصار. وأكد المعاني التي ساقها رئيس المجلس والتزامه بما سبق واتفق عليه فقال:

"إن الهيئة الوفدية البرلمانية لا تقر الإثارة، ولقد اجتمعنا في الهيئة وأكدنا هذا المعنى وطلبنا من جميع الأعضاء الالتزام بهذا المسلك، لأننا جميعا نريد أن ننقي القوانين القائمة من الشوائب التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية أما لإثارة واتهام الآخرين بأنهم ضد أحكام الشريعة الإسلامية ومحاولة إثارة الجمهور في هذا الصدد على غير حق فهو أمر نرفضه ولا نقره، وإننا قادمون وسائرون في طريق تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ولذلك أردت أن أسجل هذا المعنى".

إلا أن المهندس إبراهيم شكري في مواجهة ما أراد تسجيله زعيم المعارضة الوفدية والتي تضم تحت عباءتها عناصر "الإخوان المسلمين" سعى إلى تسجيل موقف ضد رئيس المجلس وتلميحا ضد حزب الوفد الذي بدا وكأنه يحجر على أسلوب الممارسة البرلمانية لعناصر الإخوان وتحجيم رأيها تحت عباءة الحزب ولاسيما أن زعيم المعارضة كان أحد رؤساء لجان تقنين الشريعة الإسلامية.. وأشار إلى أن كلا من رئيس المجلس وزعيم المعارضة الوفدية تحالفا حول سياسة معينة لتطبيق الشريعة الإسلامية مما يعده إبراهيم شكري تراجعا أو إعادة نظر من حزب الوفد.. فقد تحدث مخاطبا رئيس المجلس قائلاً: "إنه إذا كان قد حدث بعض اللبس في هذا الموضوع في الفترة الأخيرة فقد نشأ من شيء واحد هو أنك اعتبرت أنه لا توجد مشاريع قوانين في لجان المجلس".

وبالطبع فقد التقط رئيس المجلس ما يرمي إليه المهندس إبراهيم شكري ففسر موقفه بقوله: "لا نريد أن نعود إلى هذا الموضوع لأن هذا خلاف لائحي، وموقعي من الناحية القانونية سليم وأنا أعلم ما أقول، يا سيادة العضو، ولم يكن لدي قوانين وحتى لو كانت قدمت فقد سقطت وأنت تعلم اللائحة".

وبذلك فقد بدأ رئيس المجلس مدافعا عن موقفه القانوني.. وإن كان بالطبع له موقف سياسي ألا وهو التنقية الذي حاول بل نجح في توسيع مفهومه وفرضه على المجلس.

وشعر المهندس إبراهيم شكري أنه قد سجل نقطة أو موقفا على رئيس المجلس فأكد ذلك قائلا: "أن توضيح السيد رئيس المجلس لهذا الموضوع شيء طيب، ولكن الذي ثبت في الأذهان هو أن هذا الموضوع قد أخذ أشواطا طويلة وأنه أصبح بالفعل أمام اللجان. ولذلك فإن القول بأنه لابد أن يكون هناك مشوار جديد في هذا الشأن هو الذي جعل هناك شبهة مؤداها أن هناك من يريد أن يعطل تطبيق الشريعة الإسلامية".

وقد حاول المهندس إبراهيم شكري بهذا حصار رئيس المجلس والتلميح باتهامه بالتعطيل فالتقطه رئيس المجلس وما زال في موقف الدفاع فنفي ما ألمح إليه على الفور بقوله: "لا سمح ا وأنت تعلم وسيادتك برلماني قديم، فهل كان يمكن لمشروعات سقطت أن تجدد؟ وحينما جددت حولتها على لجنة الاقتراحات والشكاوى في نفس اليوم".

ولكن إبراهيم شكري يحاول تضييق الخناق على رئيس المجلس بالتلميح بالتهمة فقال: "لقد كانت هناك لجنة خاصة بهذا الموضوع وكنا نعتقد أن رئاسة المجلس ستُعنَى بهذا الموضوع وتحاول أن تعالجه ليس عن طريق تقديم عضو له، فهذا مجهود للمجلس استمر لمدة أربع سنوات".

إلا أن رئيس المجلس قد نفد صبره وأدار دفاعه بالهجوم على المهندس إبراهيم شكري فوجه له اللوم متسائلاً:

"ما المسلك الذي كان يمكن أن نفعله يا سيادة العضو وقد سقطت هذه المشروعات وأنت برلماني، فلماذا لم تقدم أنت الاقتراح وتقول لي إن المشروعات سقطت وأنا أعيدها؟".

ولكن المهندس إبراهيم شكري تصدى لهذا الهجوم ووجهه نحو حكومة الحزب الوطني الذي يعد رئيس المجلس أحد كبار أقطابه فقال: "الواقع أن هذا الموضوع كان مفهوما أنه سيتم بواسطة الحكومة التي رتبت هذا الموضوع كله".

إلا أن رئيس المجلس واجه ذلك بالتلميح لمسئولية الغير ومؤكدا هجومه قائلاً: "فيما أعلم فإن الحكومة لم ترتب هذا الموضوع، وكان عليك أنت أن تقدم هذا الاقتراح".

ولكن إبراهيم شكري اضطر للتصريح والمواجهة السافرة لتحديد مسئولية الحزب الحاكم وحكومته ومن ينتمي اليهما فقال: "الحكومة رتبت هذا الموضوع والدكتور صوفي أبو طالب لم يكن بعيدا عن الحزب الحاكم ولم يكن بعيدا عن هذا الموضوع كله".

وعلى أثر ذلك أنهى رئيس المجلس هذه المناورة السياسية قائلاً: "إنني أعذر الجمهور في فهمه الخاطئ إذا كان سيادتك لم تستطع أن تقدر مدى خطأ هذا التفكير من الرأي العام الذي تصوره".

وتوضيحا لما فجره الدكتور عبد الغفار عزيز وما أشار إليه من حسن حافظ فقد تحدث هذا الأخير وأوضح أن هناك منشورا وزع في مسجد النور وقعه بعض أعضاء الشعب وهم: الشيخ صلاح أبو إسماعيل (مستقل) ومن الوفد: حسن الجمل والشيخ محمد المطراوي وحسن أحمد عبد الباقي ومحمد المراغي ومحفوظ

حلمي ومحمد الشتياني وحسن جودة والدكتور عبد الغفار عزيز. وهم عناصر الإخوان في حزب الوفد. والذين شعروا بأن هناك محاولة بل سياسة لحجب آرائهم التي تظهر توجهاتهم أو تعلن عن تيار الإخوان المسلمين علنا تحت قبة المجلس. ولذلك فعندما منع حسن والدكتور عبد الغفار عزيز من الحديث في جلسة مناقشة تطبيق الشريعة.. كان ذلك المنشور هو الرد على حرمانهما من الإدلاء بآرائهما أو ما يمثلانه من تيار الإخوان.. وبدلا من مخاطبة الجمهور من فوق منبر المجلس.. فقد خاطبوه من منبر الجامع.. وإن كان رئيس المجلس يمثل المجلس.. فقد خاطبوه من منبر الجامع.. وإن كان رئيس المجلس يمثل - ضمنيا - السلطة السياسية وأرادت هذه الأخيرة عدم التمثيل البرلماني السافر للإخوان في البرلمان فإن رد الفعل رسالة مضادة.. في الشارع السياسي.

وقد جاء بذلك المنشور: إن رئيس المجلس فوجئ عقب جلسات الاستماع بأن كل المقدمين في لجان الاستماع أجمعوا على المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، فكان لابد من تصفية هذا الاجتماع بتكليف لجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف بوضع تقرير يتحكم في هذا التيار الإجماعي.

إلا أنه تقع المفاجأة المذهلة بعد توزيع هذا التقرير، فإذا أعضاء لجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف بمجلس الشعب يستنكرون نسبة هذا التقرير إليهم، لأنه ظهر مخالفا لما طالبوا به وما اتفقوا عليه من ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية، ولأنه يهدر إنجازات المجلس السابق.

ثم تعرض العضو لما تضمنته صحيفة الاعتصام الخاصة بالإخوان المسلمين من حديث للشيخ صلاح أبو إسماعيل بالهجوم على أعضاء مجلس الشعب ثم ختم حديثه: لا تطلب من الإخوة الأعضاء إلا أن يكونوا هادئين مخلصين، لم يكن هناك عهد في مصر كانت فيه ديموقراطية مثلما هي عليه الآن، فهل إذا تولت هناك جماعات متطرفة يسمح بذلك؟!

وانتهت الضجة بالمجلس عند هذا الحديث.. وإن لم تنته هذه الضجة خارجه حتى انضم الإخوان إلى المجلس عام ١٩٨٧.

الفصل السادس

الإخوان وتأكيد هويتهم الذاتية

الإخوان وتأكيد هويتهم الذاتية

وإن كان الإخوان المسلمون قد انتخبوا نوابا في مجلس الشعب باعتبارهم منتسبين في حزب العمل الاشتراكي إلا أنهم كما سبقت الإشارة قد أعلنوا ورددوا هويتهم الإخوانية أثناء الانتخابات.. ولكنهم ساروا في ذلك الاتجاه وهم نواب في البرلمان.. فلم يتوانوا عن تأكيد هويتهم، وإن كانوا لم يعلنوا الاستقلال والانفصال عن حزب العمل.. ورئيس هذا الحزب قد سار معهم في ذات الاتجاه.

وقد تصدوا لمحاولات وزير الداخلية - اللواء زكي بدر - في مسعاه لطمس أو تجاهل هوية الإخوان المسلمين. ولاسيما أنه ليس لهم حزب رسمي خاص بهم ولا جماعة قانونية أيضا. بل قاوموا بكل قوة سياسته في هذا الاتجاه.. وقد أدركوا أهمية تأكيد هذه الهوية التي لا يجب أن تذوب في حزب أو آخر وكذلك أمام السياسة الأمنية للوزير..

وأمام أي محاولة من أي طرف.. وفي سبيل ذلك. حرصوا على الإعلان عن هويتهم واستقلالهم إن سنحت لهم الفرصة لذلك.. سواء في موقف برلماني أو بسبيل مناقشة قضايا وموضوعات.. وكان سندهم في تأكيد هذه الهوية.. رصيدهم التاريخي في مقاومة حكم الفرد والديكتاتورية الناصرية والتصفية والتعذيب الجسدي؛ فكانوا يستعينون من تاريخهم بمواقف لتقييم الواقع الحاضر الماثل بينهم والذين يسعون إلى تغييره. بل كانت تفجر ينابيع تاريخهم كل ما هو يتصل أو كان جزءا من الماضي فيطل مرة أخرى.. ليواجه أو يحدد من شرعيتهم البرلمانية وكذلك حركتهم ونشاطهم نحو المستقبل.

بل وسعوا مؤكدين أنهم التيار الديني المعتدل والذي حاز ثقة نظام الحكم منذ عهد الرئيس السادات وعهد الرئيس حسني مبارك الذي أتاح لهم فرصة تحقيق أعز الأماني السياسية منذ الثلاثينيات من هذا القرن.. ألا وهو التمثيل النيابي. وفي ضوء ذلك التمثيل وتداركا لانتسابهم لحزب العمل "حرصوا على تأكيد هويتهم المستقلة" فالتمسوا في ذلك من رصيد تاريخهم الماضي.. وطموحات الحاضر.. وتطلعات المستقبل..

وقبل دخولهم المجلس ١٩٨٧، حانت الفرصة لإبراز هويتهم الإخوانية. وتذكروا ما مر بهم من آلام ومآس منذ تأسيس حركة الإخوان المسلمين في بداية الثلاثينيات.. وفجأة أعلن الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس صباح ٢٨ نوفمبر ١٩٨٧ عن رسالة من رئيس الجمهورية تفيد بانتهاء مدة المدعي العام الاشتراكي المستشار عبد القادر أحمد علي عبد المجيد وترشيح بدلٍ منه - المستشار عبد السلام حامد أحمد رئيس محكمة استئناف بني سويف[٤٠].

والمرشح الجديد من مواليد ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ وبذلك يبلغ من العمر ثمانية وخمسين عاما. وتخرج في كلية الحقوق، جامعة القاهرة، وتدرج من وظيفة معاون بالنيابة إلى رئيس محكمة استئناف بني سويف.

إلا أنه بمجرد ذكر اسم المرشح الجديد؛ فقد حدثت جلبة بين صفوف نواب الإخوان.. وتردد اسم الرجل عدة مرات بينهم بدهشة واستنكار واستياء.. وعلى الفور تحدث المأمون الهضيبي مع كل من الدكتور يوسف والي أمين عام الحزب الوطني الديمقراطي وكمال الشاذلي أمين التنظيم ورئيس الهيئة البرلمانية

للحزب حول اسم المرشح وأن هناك مآخذ تمنع من الموافقة عليه في منصب المدعي العام الاشتراكي وأنه يرى لو أمكن تسوية هذا الأمر خارج نطاق المجلس فيكون ذلك أفضل، لأن المرشح يشغل منصبا قضائيا يعز علينا - كما يقول الهضيبي - أن نتناول القضاء من خلاله بصورة أو بأخرى؛ لذلك كان الهضيبي يود البحث عن طريقة أخرى بدلا من إثارة هذه المآخذ وأسباب معارضتهم بصورة علنية داخل المجلس.

وقد استوضح كمال الشاذلي من الهضيبي الأسباب.. واجتمعت اللجنة العامة لمجلس الشعب برئاسة الدكتور رفعت المحجوب لاستجلاء موقفها من الترشيح. وكان عدد الحاضرين ٢٧ عضوا بما فيهم رئيس المجلس والذي لم يشترك في التصويت. فوافق ١٦ على الترشيح ورفض ٩ أعضاء ذلك الترشيح وامتنع صوت واحد فقط وهو صوت ياسين سراج الدين رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد.

وفي اليوم التالي عقد المجلس جلسة لمناقشة وإقرار هذا الترشيح[٤١]. ويبدو أن الهضيبي ويوسف والي وكمال الشاذلي لم يصلوا إلى نتيجة واحدة. أو رأي واحد.. وعلى ذلك وقف الهضيبي أسفًا وهو يعبر عن الأسى الذي يشعر به معترضا على اسم المرشح، وأضاف قائلاً: وحين أعترض فأنا لي معه تجربة شخصية؛ فقد عاشرته في السجن الحربي وهو يحقق معي ومع زملائي وعاينته وعاينني ومكثنا أشهرا طويلة يحقق معنا ومع أخوتنا بأساليب نحن نعرفها جيدا ولكنني لن أعتمد على شهادتي، ولن أطلب منكم ذلك ولا على تجربة العشرات، ومنهم أعضاء في مجلس الشعب ومنهم أشخاص آخرون يمكن أن يتقدموا - لو أتيحت لهم الفرصة - ليشهدوا، لن أعتمد على هذا أبدا ولكن سأعتمد على أحكام قضائية معروفة ومشهورة، حكم محكمة الجنايات في قضية كمشيش، هذه القضية كان السيد المرشح لمنصب المدعي العام الاشتراكي أحد القائمين على التحقيق فيها في السجن الحربي، وقد قضت محكمة الجنايات بتبرئة جميع المتهمين المعترفين أمام النيابة وقررت أن جميع الأقوال التي أدلى بها هؤلاء المتهمون وجميع الاعترافات أخذت بالتعذيب والإكراه الذي أشرف عليه أعضاء النيابة ومنهم السيد المستشار المرشح لمنصب المدعي العام الاشتراكي.

وهذا الحكم حاز قوة الشيء المحكومة فيه وأصبح عنوانًا للحقيقة لا يستطيع أحد أن يعود للطعن فيه أو لمحاولة نقضه. إن الأحكام الجنائية - في شريعة القانون الذي يجب علينا أن نحترمه - لها قوة الشيء المحكوم فيه، ولها حصانتها التي لا يجوز بعد ذلك أن نعاود الكلام في شأنها، ولها دلالتها التي لا يمكن أن نغفل عنها وإلا خالفنا القانون وضربنا بالأحكام القضائية عرض الحائط، وقضية كمشيش قضية موجودة إذن فما العجلة؟ لماذا لا نأتي بها وندرسها؟ لماذا لا نقرأ صفحاتها؟، لماذا لا نقرأ الحكم الصادر فيها وأسبابه؟ حتى يأخذ كل ذي حق حقه، وحتى ينال كل شخص ما له وما عليه، ما الداعي ونحن أمام منصب خطير كهذا المنصب إلى أن يطلب منا بين عشية وضحاها أن ننظر فيه وليس لدينا فرصة واحدة لكي نتحرى أو ندرس أو يكون لنا أي إجراء يبنى عليه رأي صحيح سليم يثق الناس فيه بأعمالنا ويثق الناس فيه بضمائرنا وإننا نؤدي واجبنا على وجه يرضي ا ويصون حريات الناس وكرامتهم وأعراضهم وأموالهم. لماذا العجلة؟ وتحت يدي قرار آخر من المستشار رئيس محكمة الاستئناف الذي قام بالتحقيق مع السيد المستشار المرشح لمنصب المدعي العام الاشتراكي.

هذا التقرير - ولدي صورة منه والأصل موجود في وزارة العدل، ويمكن إحضاره والإطـلاع عليـه ويمكن دراسته - انتهى إلى إدانة السيد المستشار المرشح لمنصب المدعي العام الاشتراكي بارتكاب جنايات التزوير في أوراق رسمية وجنايات تعذيب المتهمين، وهذا التحقيق من الوثـائق الرسـمية وإننـي سـأودع صورته التي معي في المجلس، ولكن أعتقد أنه كان من واجب اللجنة العامة ومن واجب حضراتكم أن تطلبوا أصل الأوراق وأن تطلبوا أصل القضايا وأن تدرسوا الموضوع - على الأقل - دراسة متأنية تليـق بجـلال المنصب وخطورته الذي يرشح له السيد المستشار، فهذا التحقيق أدان السيد المستـشار المرشـح لمنـصب المدعي العام الاشتراكي، أدانه بجريمتين جنائيتين: جريمة للتعذيب، وجريمة ارتكـاب تزويـر فـي أوراق رسمية؛ بأنه أثبت اعترافات غير صحيحة للأشخاص المتهمين، وأثبت أقوالاً غير صـحيحة للـشهود فـي محاضر التحقيق التي قام بها، هذا هو المرشح الذي يرشح لمنصب من أخطر المناصب فـي هـذه الدولـة، صحيح أنني أعرف أيضا أن هذا التقرير الصادر من السيد رئيس محكمة استئناف القـاهرة بإدانـة الـسيد المستشار عرض على اللجنة الخماسية في محكمة النقض أو اللجنة المختصة بالإذن بإقامة الدعوى فلم توافق عليه وأمرت بحفظ التحقيق.

وإنني أقول لماذا لا نطلب أسباب قرار اللجنة الخماسية ونعرف لأي سبب قررت عدم الإذن؟ هل ثبت لديها عدم صحة الاتهام نهائيا؟

هل ثبت لديها أن الاتهام مشكوك فيه؟ أم ماذا ثبت لديها؟ هل يمكن أن نتخذ قرارات خطيرة مع هـذه الجهالات؟ ثم قاعدة أخرى، هل خلت البلد من شخصية جديرة بهذا المنصب حتى نرشح له شخـصا محـل اتهامات على الأقل؟ أليس من الأصول القانونية والشرعية أن من يتولى مناصب ذات قيمـة وذات اعتبـار ويكون في يده تأثير كبير وخطير على حريات الناس وعلى أعراضهم وعلى أموالهم أن يكون هذا الـشخص بعيدا عن الشبهات؟ أليس هذا شرطًا حتى ولو لم يثبت عليه أي إجراء؟

فلنفرض أنه لم يثبت، أليست هذه الأحكام القضائية من جهات لها خطورتها؟ محـاكم، لجنـة تحقيـق برئاسة مستشار رئيس محكمة استئناف القاهرة لو رأوا فيه هذه الآراء ورأى غيرهم أنهـا ليـست متكاملـة وليست صحيحة ماذا يكون الحل؟ هل يثق الناس بعد ذلك في صحة هذا الشخص أو يطمئنون إليه؟ هل تبنى الدولة على أشخاص محل اتهامات؟!

هل جدبت مصر ولم تلد من يستطيع أن يتولى هذا المنصب؟ أليس فـي رجـال القـضاء الحـاليين والسابقين شخص بعيد عن أن تلوكه الألسنة؟

ألم يوجد شخص أمين مشهود له بالأمانة من الناس بعيد عن الشبهات؟

لماذا الإصرار على شخص توجه إليه السهام من أكثر مـن جانـب.. توجـه إليـه الاتهامـات فـي أخس المواطن".

وعندئذ قاطعه رئيس المجلس يرجو منه الاختصار.. فرد عليه الهضيبي: "نحن نختصر ولكن يجب أن نقول ما نشعر به".

فأكد رئيس المجلس على إجابته قائلاً: هذا صحيح.. فوجه الهضيبي حديثه مخاطبا رئيس المجلس بقوله: لما سيادتك تكون في السجن الحربي وتنهال عليك السياط والمحقق الذي معك عندما يأتي إليك وتذهب إليه وتقول له ثم يقول لهم خذوه واضربوه وأهينوه لكي يرجع يتكلم مرة ثانية.

ووسط تصفيق المعارضة لهذا استدرك الهضيبي لرئيس المجلس قائلاً: لا أوقفك ا هذا الموقف ولا زج بك في مثله".

فرد رئيس المجلس: "ولا أنت ولا غيرك ونحن لا نتكلم عن هذه المواقف".

وأردف: "إنني لا أريد أن أقول هذا لأنني لن أتكلم عن نفسي ولا أتكلم عن زملائي، إنني أتكلم بأوراق رسمية عن غيري عن أناس، عن قضية لا شأن لنا بها، قضية كمشيش ليست قضية الإخوان المسلمين ولم يكن متهما فيها أحد من الإخوان المسلمين، ولم تكن بسبب عقيدة إسلامية لا من قريب ولا من بعيد.

إنني أتكلم عن أحكام قضائية، وإنني قلت إنني أجل نفسي عن أن أقف شاهدا أو اتهم إنسانًا، نحن والحمد أعرضنا عن كل من آذانا ولكن أن يلي أحد منصبا له مثل هذه الخطورة ونسكت، هذا إثم كبير، هذه حياة لا نغتفرها لأنفسنا، ولا نستطيع أبدا أن نسكت، لا نستطيع أبدا أن نخرس ولا نقول كلمة الحق، إن مصر لم تجدب، إن مصر لها رجالها الذين يمكن أن يقلدوا أكبر المناصب بأمانة وصدق، بعيدا عن جميع الشبهات.

أرجو منك يا سيادة الرئيس، وأرجو من حضرات النواب المحترمين أن يقدروا أمر هذا الموقف الخطير".

ولعلنا لو أعدنا النظر إلى حديث مأمون الهضيبي؛ لرأينا أنه رغم التلميح إلى تجربته الشخصية السابقة مع المرشح، وكذلك تجربة إخوانه وأنه رأى استبعادها كمعيار للحكم على ذلك المرشح.. إلا أنه عاد في ثنايا حديثه وأوضح بصورة درامية ماذا بدر من هذا المرشح من مواقف غير إنسانية ولا قانونية في التعامل مع الإخوان المسلمين. ولم يستطع تجاهل ذلك التوضيح.. لأن المرشح رمز لماض يسعى الإخوان لطرده من مخيلتهم وعدم العودة إليه أو عدم عودته إليهم.. ولاسيما في هذا المرشح الجديد والرمز القديم. ومن هنا كانت إشارته الواضحة لهويتهم كإخوان مسلمين.. بل وتأكيدا على هذه الهوية فقد لجأ إلى معيار لتقييم صواب هذا الترشيح من عدمه عندما أشار إلى الاتهامات والأحكام التي صدرت في مواجهة ذلك المرشح في قضية "كمشيش" مؤكدا أنها ليست قضية خاصة بالإخوان المسلمين.. وإنما استند إليها كمصدر للاتهامات التي وجهت إلى ذلك المرشح من قبل وفي ذات القضية.

وبذلك فقط أفصح عن هوية الإخوان في البرلمان من خلال التجربة الشخصية التي تمثل جزءا من ماضيهم. وكذلك من خلال الجانب السلبي الممثل في اتهام المرشح في قضية لا تخص الإخوان المسلمين.

وأما إثارته للعديد من التساؤلات والحيرة حول الإصرار على ترشيح عبد السلام حامد. فلا شك أن لذلك دلالته وإشارته.

فكما سبق التوضيح بأن النظام الحاكم سعى ووافق على خوض التجربة البرلمانية للإخوان المسلمين؛ إلا أنه - تحسبا في السيطرة على آثار التجربة، وحذرا من أبعادها وخشية من تطورها - رأى النظام الحاكم أن يكون مستعدا لمثل هذه الاحتمالات. فإذا كان هناك اللواء زكي بدر وزير الداخلية يقوم بدوره إزاء تلك التجربة فإنه لا مانع من دور آخر لجهة أو مسئول آخر. فمن يفلت من وزير الداخلية يمكن التعامل معه من خلال المدعي العام الاشتراكي والعكس صحيح.. واختيار هذا الأخير بدقة وعناية حيث يكون لذلك دلالة. ومن هنا كان اختيار المرشح الجديد، الرمز القديم في مواجهة الإخوان.. يعود في ثوب جديد إذا اقتضى الأمر للمواجهة. ومن هنا كان الاختيار طبقًا لمفهوم السلطة فهو صحيح.. وطبقًا لمفهوم الإخوان فهو غير صحيح.. ويدلل على أنه ما زال النظام الحاكم يخفي خلف ظهره عصا أخرى غير عصا زكي بدر المعلنة السافرة.. ومن هنا أيضا فهو رمز رادع للإخوان قبل غيرهم وقد شعر الإخوان بذلك. فاستنفرهم هذا المفهوم.. وعارضوا بشدة ذلك الترشيح.

كما أن هذا الموقف أوضح مدى الحركة النشطة الدعوية للإخوان لأنه مجرد إعلان اسم المرشح فقد أعدوا أنفسهم لحيثيات الرفض وعرضوها بأسلوب مؤثر في التصويت.

حيث رفض بعض أعضاء الحزب الوطني الحاكم الترشيح في اللجنة العامة برئاسة الدكتور رفعت المحجوب وكذلك تغيب بعض أعضاء نفس الحزب عن حضور جلسة التصويت حيث حصلت الموافقة من ٢٦٩ عضوا من الحزب من إجمالي عضويته البالغة ٣٥٠ نائبا تقريبا.

ولا شك أن للاحتجاج ومعارضة الإخوان أثرها الرادع للمدعي العام الجديد نفسه. حيث يتبين ابتداء للرأي العام أن أي تحرش بهم من جانبه فهو يستند إلى ماض مشترك بينهم، ولذلك يبدو أمام الجمهور أن ذلك يعد من قبيل تصفية الحسابات.. وأعتقد أن المدعي العام أدرك ذلك، ومن هنا فقد حققوا في تلك الجولة تعادلاً محمودا، وإن لم يتحقق لهم مكاسب فلم تنزل بهم خسارة.

قام كمال الشاذلي رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بالرد على الهضيبي وقد بدأ من حيث انتهى الأخير فقال:

"بالنسبة لما ذكره السيد المستشار مأمون الهضيبي والخاص بقضية كمشيش، أما تقرير خاص باللجنة الخماسية للمجلس الأعلى للهيئات القضائية صحيح كما ذكرت أنه قد حدث اتهام فعلاً ولكن ليس لهذا المستشار وحده بل لعدد من المستشارين كانوا أربعة هم: المستشار صلاح نصار (النائب العام فيما بعد) والمستشار جمعة والمستشار عبد السلام حامد (المرشح) والمستشار سليمان عبد المجيد.

فقد قدمت ضدهم شكاوى مؤداها أن بعض المتهمين في بعض القضايا ادعوا بوقوع تعذيب عليهم، وهذه الحقيقة لا يعلمها إلا ا سبحانه وتعالى.

والأمر لا يخرج عن أنه ادعاء من أناس ضد هؤلاء المستشارين، وقد أخذ هذا التحقيق مجراه ضد المستشارين الأربعة، فماذا انتهى إليه الرأي، نحن لا نأخذ الناس بالشبهات ولكن نأخذهم من خلال تحقيق وإثبات وإدانة، وهذا هو القضاء الذي كان الزميل المستشار أحد أعضائه، وبحكم هذا المنطق فإن اللجنة

الخماسية للمجلس الأعلى للهيئات القضائية قررت حفظ التحقيق مع هؤلاء المستشارين الأربعة وهذا ليس لعدم كفاية الأدلة ولكن لعدم صحة ما نسب إليهم في تحقيقات التعذيب، بمعنى أن التحقيق تم معهم بمعرفة النيابة، واللجنة الخماسية المسئولة عن مساءلة السادة المستشارين طبقًا لقانون السلطة القضائية قد حفظت التحقيق، بعد أن حققت واستمعت وسألت العديد من الشهود، بجانب من أدلوا بأقوالهم ضد هؤلاء المستشارين.

أيها الأخوة، هذه هي مراحل الدعوى المتعلقة بقضية كمشيش والتي أشار إليها السيد الزميل، وهذه التحقيقات قام بها مكتب قضايا التعذيب.

ولقد تقدم السيد النائب العام أيضا بمذكرة حول هذا الموضوع انتهى فيها إلى الآتي: "إن الدليل الذي ساقته هذه التحقيقات قبل المستشارين الأربعة لحقه الوهن بما يعدم دلالته ويفقده حجيته على صحة ما حمله من اتهام لهم، مما سيتتبع بالضرورة التقرير بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم الصحة".

إلا أن الهضيبي لم يترك الأمر هكذا بل سارع بالرد على كلام كمال الشاذلي بقوله:

"إن القرار هو قرار صادر من النيابة وليس قرارا من المحكمة، وهناك حقيقة ثابتة هي أن حكم محكمة جنايات كمشيش في قضية كمشيش قد أهدر الاعترافات، وليست التي أدلى بها أمام التحقيقات الأولية، ولكن التحقيقات التي أجراها السيد المستشار المرشح للمنصب، وهذا الحكم قائم وقال بأن هذه التحقيقات باطلة وأن هذه الاعترافات قد أخذت كرها وبطريقة التعذيب وهذا حكم لا يلغيه تقرير للنائب العام بصدد قضية أخرى".

وأضاف بقوله: والنائب العام هو الذي يقول بعدم الصحة ولكن اللجنة الخماسية لم تقل بعدم الصحة فصاح كمال الشاذلي مقاطعا: من الاثنين اللجنة الخماسية والنائب العام.

فاستدرك الهضيبي قائلاً: "مرة أخرى كان من الأفضل ألا أدين شخصا بجريمة إلا بوجود أدلة وهذا حق وأنا لا أطالب بأن يؤاخذ أحد بالشبهات في جريمة، ولكن من يلي منصبا يجب أن يكون بعيدا عن الشبهات".

ويتبين من الحوار الذي دار بين الهضيبي وكمال الشاذلي ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الحاكم. أن الأخير تصدى للدفاع عن المرشح الجديد من منطلق أنه ترشيح رئيس الحزب الوطني الذي هو في ذات الوقت رئيس الجمهورية وكذلك لأنه كان أمين الاتحاد الاشتراكي (التنظيم السياسي الواحد آنذاك) في المنوفية التي تقع في دائرتها قرية كمشيش مسرح الأحداث الدامية، ولا شك أنه بذلك الدفاع يبرئ ساحته من أي مسئولية عما شاهده أو سمع به من تعذيب وعن واجبه في حماية المعذبين آنذاك إلا أنه - بطبيعة الحال - كان لا يملك ذلك في تلك الآونة والفترة الظالمة.

وإن غاب الدليل لظروف وملابسات معينة.. أو صعب إثباته فإن الهضيبي قد استند إلى حديث للنبي محمد صلى ا عليه وسلم بما يعني البعد عن الشبهات.. فما بالنا وهذا الترشيح سيكون لمنصب هام وخطير، وبذلك فهو رد معيار الحكم على ذلك التشريح لأصول إسلامية مستمدة من سنة النبي عليه الصلاة والسلام كمصدر من مصادر الشريعة الإسلامية. وهذه الأخيرة المصدر الرئيسي للتشريع في الدستور.

وهذا ما أكد عليه وأشار إليه أيضا **المهندس إبراهيم شكري** في ختام **اعتراضه على ذلـك الترشـيح.** حيث تحدث وأشار إلى أن حزبه لا يوافق على الترشيح ابتداء، لأن برنامجه يطالب بإلغاء منصب المـدعي العام الاشتراكي.. ثم أعلن معارضته للمرشح الجديد لذات الأسباب التي ذكرها المستشار الهضيبي.. إلا أنـه ساق مبررا آخر بلباقة قائلا: يمكن أن تضاف إلى مفاخر الرئيس مبارك أنه ليس الأمر عندما يرسـل إلـى المجلس باسم مرشح فإن هذا يكون أمرا يجب أن نطيعه لا. إن الرئيس لا يصدر أوامر وإنما هـو يـضطلع بمسئولياته بالنسبة للأوضاع.. فعرض اسم المرشح ليس عرضا شكليا، وليس الأمر هو أخـذ موافقتـه مـن المجلس ولكن الأمر يجب أن يأخذ طريقه.. وأضاف بقوله: والترشيح لا يمكن أبدا أن يكون قـد أتـى مـن الرئيس مبارك مباشرة فهو لا يعرف الهيئة القضائية ولا يعرف هؤلاء، ولكن الأمر لا شك أنه ترشيح جـاءه من جهة ما.. إلا أن رئيس المجلس قاطعه مؤكدا بالتلميح أن هذا اختيار معلوم للرئيس فقـال: إن الـرئيس حينما يرشح له مطلق الحرية ويستفسر كما يريد.. فالتقط إبراهيم شكري خيط الحـديث معقبـا: وكمـا أن للرئيس الحق في الاستفسار، فإن المجلس أيضا له هذا الحق.

وختم حديثه على سياق زميله الهضيبي قائلاً: إن الأمر لا يمكن أبدا أن يكون بالوضع الذي نضع فيـه شخصا تحوم حوله الشبهات ولا أقول إنها حتى اتهامات ولا أقول إنها ثبتت عليه. إنما هي شبهات فقط فقـد قال النبي صلى ا   عليه وسلم ما معناه.. "تجنبوا مواطن الشبهات".. وقد تحدث مؤيدا ذلك الترشيح كل مـن المستشار محمد موسى والمستشار فتحي رجب والمستشار حلمي عبد الآخر.. وامتنع حزب الوفد الجديد عن التصويت فحصل بذلك على حق تبرير الامتناع فوقف ممثل الهيئة البرلمانية الوفدية ياسين سراج الدين يعلن أسباب الامتناع وهي أولا برنامج حزب الوفد يطالب بإلغاء جهاز المدعي العام الاشتراكي. وثانيهـا حتـى تتبين حقيقة المعلومات الخطيرة التي طرحت على اللجنة العامة ثم المجلس واقترح إعادة الموضـوع للجنـة العامة لإعداد الفحص والدراسة.

ثم طرح الأمر للتصويت حيث كان عدد أعضاء المجلس ٤٥٢ بالإضافة إلى ستة قد توفوا. وعلى ذلك فإن الأغلبية المطلوبة هي ٢٢٧ عضوا. وقد أسفر التصويت نداء بالاسم على الموافقة بأغلبية ٢٦٩ عـضوا وعدم موافقة ٤٤ عضوا وامتناع ٢٤ عضوا عن التصويت.

وما صرح به المهندس إبراهيم شكري من أن الرئيس لا يعرف رجال القضاء إنما الترشيح من جهـة ما فإنه يؤكد تفسيرنا حول ما تتخذه السلطة من حذر للتجربة البرلمانية للإخوان المسلمين.

بل إن الدكتور رفعت المحجوب يؤكد ذلك بإشارته الصريحة في أن الرئيس اختـار المرشـح ولديـه المعلومات الكافية عنه. وذلك يعني موافقته على ما يرمز إليه ذلك المرشح من معان لأبعاد مختلفة.

ولا شك أن الإخوان المسلمين نجحوا في كشف هذه الورقة التي قدمتها السلطة في مواجهتهم، وبالتالي فإن إعلان معارضتهم فهو رفض لمفهوم السلطة في اللعبة السياسية والديمقراطية وأداء رموزها مسبقًا وهذا الكشف يفيد كذلك عن ممارسة الإخوان لرقابتهم البرلمانية - إذا أرادوا - على المـدعي العـام الاشـتراكي لتبعيته للمجلس وكأحد أجهزته المعاونة. ولذلك فإنه لا شك أن لمعارضتهم أثرا يذكر.. فإذا كانوا رافضين له

- وفي ذات الوقت هم رقباء عليه - فإذن لابد أن يتحسب المدعي العام الجديد في عـدم التحـرش بهـم أو التعرض لهم.. وهذا ما كان فعلاً..

وكما سبق القول فإنهم بذلك حققوا تعادلاً مع السلطة في هذه الجولـة والتـي أكـدوا فيهـا هـويتهم بوضوح وتحفز؟!

وفي موقف برلماني تال. سنحت فرصة للإخوان المسلمين لتوضيح أنفسهم بصورة سياسية. من أعلى منبر سياسي في الدولة. مؤكدين على هويتهم ومنهجهم الإسلامي. والتي تعني الدعوة الإسـلامية ونـشرها وترسيخها.. وعما تواجهه من صدامات وسوء ظن وسوء فهم وتشويه وأحيانا طمس لأصل دعوتهم التاريخية بتطبيق الشريعة الإسلامية.

وقد قام بهذا التوضيح وذلك التأكيد نائب الإخوان الدكتور حسن حسين محمد عبد الرضي عندما كـان مجلس الشعب يناقش تقريرا للجنة الشباب(٤٢).. حيث أعلن قائلاً:

"إذا كنا حقيقة جادين في القيام بواجبنا نحن الشباب فلماذا نحتار؟ لماذا الحيرة؟ لماذا نلف ونـدور؟ إن الإسلام يبني الشباب. وقد اقترب من هدفه فمهد له بقوله: إن ا تعالى أرسل إلينا أهدى كتاب وهـو الـذي صنع أهدى أمة ثم استدرك قائلا: ولكننا نصادم في هذه الأيام بمحاولات تبتز هذا المفهوم وترهبـه بـسلاح الإرهاب الفكري من ذلك ما يوصم به كل فكر يدعو إلى الإسلام بأنه تطرف".

وبذلك نجح الدكتور حسن حسين في تفجير هوية الإخوان ليبدو ضوء حقيقتهم كما يرونها..وعلى الفور قاطعه الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس رافضا منطقه معاتبا ورد عليه بالنفي:

"لا يا دكتور.. لا أحد يصم كل فكر يدعو لما تقول. لا تسوئ الصورة، حرام عليك، ونحن في شـهر رمضان. أن نقول بوصف كل فكر يدعو إلى الإسلام بأنه تطرف وإرهاب. لا. هذه طريقة تسيء إلى الإسلام وأنت صائم.. وأرجو ألا تحمل الكل وزر ما يفعله البعض.. إلا أن العضو تجاهل ذلـك العتـاب واسـتمر يعرض منطقه لإلقاء المزيد من الضوء على ما يسعى إليه فقال:

"إن كل فكر أن يرد الأمة إلى أصولها يواجه.. ونحن نريد أن نستفيد من عطاء الإسلام ومنحه وفضله وخيره.. وأحيانًا يواجه الفكر وتخلط الأفكار بأن هذا تطرف ونحن نريد أن نستقر في مجتمعنا على مفهـوم واضح للتطرف.

وواضح أن العضو يحاول درء الشبهة التي حاول وزير الداخلية في مواجهته للإخوان في أكثـر مـن موقف باتهامهم بالتطرف وتدعيم ومعاونة المتطرفين والإرهاب.. ولذلك فهو يناقش رئيس المجلس من هـذه الخلفية.. للوصول إلى شهادة رسمية برلمانية بعدم صحة هذه الاتهامات.

وحاول رئيس المجلس منعه من الاستطراد في منطقه وصولا للنتيجة السالف ذكرها.. فوجه خطابه له قائلا: اسمع، أريد أن أقول لك نحن صائمون وحرام.. يعني لا تحملنا وزرا.

فرد عليه العضو بإصراره على استكمال حديثه وعرض قضيته ليشرح نفسه وليعبر عن وجهة نظره. واستطرد يؤكد مطلبه ومسعاه قائلاً:

"إننا نريد أن نستقر على مفهوم واضح للتطرف. ولا نخلط الأمور. فإن الأفكار التي يعيش فيها العالم اليوم كانت في يوم ما متطرفة وكانت غريبة فهل معنى كل فكر جديد وكل تطور ونهضة يمكن أن تكون تطرفًا؟

فاضطر رئيس المجلس للتجاوب قائلاً: "لا.. فاطمأن العضو لتجاوبه فالتقط بداية هذا الخيط فأسرع نحو مسعاه قائلا: نحن نريد أن نوضح هذه المفاهيم لتكون واضحة، فمثلا نحن كإخوان لا نؤمن بالعنف بل ندعو إلى ا بالحكمة والموعظة الحسنة.

فقاطعه كمال الشاذلي ممثل الأغلبية متسائلاً: إخوان ولا كل؟!

ولكن العضو تجاهل هذه المقاطعة واستطرد في حديثه قائلاً:

"نريد أن تنتشر الدعوة الإسلامية ومع احترامنا لجهود المخلصين من العلماء الذين يقاومون الأفكار الغربية ويقاومون العنف فنحن نريد أن ندعم هذه الجهود بجهود شعبية أيضا لنقاوم ما نصطلح جميعا على تسميته بالتطرف وأرجو أن نتفق عليه.

ثم ختم حديثه قائلاً: "إن أي شيء لا يمكن أن يوصف بالتطرف إلا إذا لجأ للعنف لفرض الرأي. نحن جميعا نتفق على نبذ العنف كوسيلة لفرض الرأي. دعونا نتفق على أن نترك الأفكار تتصارع وتتلاقى ويحدث منها مزيج يعطينا في النهاية الفكر الصحيح.

وأردف قائلاً: هذا ما أردت أن أتحدث فيه في موضوع التطرف ونحن.. فقاطعه رئيس المجلس مناقشًا: ما أردت أن أقوله لك هل سمعت منا وأنت رجل لك أفكارك الدينية أنك متطرف؟

فأجاب العضو تلميحا للسياسة الأمنية، على الفور: نعم فالممارسات العملية اليومية.. إلا أن رئيس المجلس قال: لا.. إنك تقول كل اتجاه ديني يقال إنه "متطرف".

فعاد العضو مجيبا أيضا: نعم فالممارسات العلمية اليومية والأوضاع الموجودة لا تفرق بين الآراء ولا تفرق بين الدعوة إلى ا وبين فرض الرأي بالعنف.. فأكد رئيس المجلس اهتمامه بالحوار قائلا: هذا حوار مهم، فليس التدين وقفًا على أحد، ولسنا في مجال - وإن كان مجالا يستحق التنافس - أن نعلن عن تديننا ولكن لسنا في هذا المجال، وثق أننا جميعا نحترم الدين ونحترم المتدينين، لأننا نقتنع بهذا الدين اقتناعا كاملا ونحن من المتدينين.

فأسعده ذلك فعلق العضو: "ما شاء ا " لأنه حصل على اعتراف بأن التدين ليس تطرفًا لأن رئيس المجلس أعلن أنه من المتدينين.

ثم استطرد رئيس المجلس مؤكدا: إذن ليس كل واحد متدينًا يسمى متطرفًا وإلا فأغلبية الشعب المصري بهذا الشكل تتهم، وهو شعب من أكثر شعوب الأرض تدينًا، وقديما قال أحد الفلاسفة لأحد الأباطرة إذا كنت ذاهبا إلى الشرق فاحترم الأديان، وكان ذاهبا إلى مصر.. فإنني لا أريد هذا، فإذا أردت أن تعرف التطرف لعلى العين والرأس، ولكنك تريد أن توحي بأن هناك موجة تصف كل متدين بأنه متطرف لا وإلا فسنكون كلنا قد وضعنا في مأزق.

وعلى الفور وحيث اطمأن العضو لتفهم ووجه رئيس المجلس نحو الإخوان المسلمين وإنهم ليسوا بمتطرفين فطالب الحكومة بتعديل ممارستها العملية في نظرتها إلى التدين بشكل عام. وبالطبع كان يقصد بالذات ممارسات وزير الداخلية اللواء زكي بدر.

فأكد له رئيس المجلس مفهومه ونظرة الدولة أيضا وختم خطابه له قائلاً:

فأنت متدين ولم تتهم بالتطرف ونحترم تدينك ونجل المتدينين.

وهكذا نجح النائب الإخواني في تأكيد مفهوم الدولة رسميا ونظرتها إزاء الإخوان المسلمين أنهم ليسوا في جانب التطرف الذي حاول اللواء زكي بدر وصمهم به.. واستصدر من رئيس المجلس إعلانًا بالفرق بين التدين والتطرف وأنه نفسه متدين والتدين لا يعني التطرف.. وإن كان الدكتور رفعت المحجوب صرح أيضا بأن التدين ليس وقفا على طائفة أو فئة أو مجموعة بذاتها؛ إنما التدين مفهوم عام وشامل لأي مواطن يتمسك بدينه. بل إن هذا المفهوم يشمل طبيعة الشعب المصري المتدينة والحريص على احترام دينه الإسلامي.

وبذلك أكد النائب الإخواني الاتجاه المعتدل للتيار الديني الإسلامي. وأن الإخوان المسلمين أبعد عن التطرف وإرهابه، وأنهم مستقلون بهويتهم حتى لو كانوا في ظل حزب، وقد حاول كمال الشاذلي ليكشف عن الانفصال الموضوعي عن أي حزب، ولكنه أفلت منه بلباقة وكياسة.

وعلى لسان أحدهم - وبتلقائية بسيطة وسافرة - وقف العضو ياسين أحمد عبد العليم يتحدث في بيان الحكومة، مبادرا بالإعلان عن هويته وانتمائه قائلاً: بصفتي فلاحا أتى به الإخوان المسلمون إلى هنا فمن الطبيعي أن يكون حديثي في مجال الزراعة[٤٣].

ولكنه قبل الخوض في هذا.. عرج إلى الحديث عن الديمقراطية بلهجة تهكمية ساخرة فقال:

"وإن تعجب فاعجب من نظام الأحزاب في مصر! فهناك أحزاب في مصر وجدت فرصتها في التعبير عن رأيها السياسي وهي أحزاب ورقية - ولا أقصد حزبا بعينه، لأنني لا أجرح هيئات ولا أشخاصا - مذكورة على الورق فقط ولها رئيس حزب ولكن ليس لها وجود في الشارع السياسي. وهناك من الأحزاب من وجدت فرصتها للتعبير عن رأيها وفكرها، ولا يمكننا التعرف على هذه الأحزاب إلا عندما نطالع الصحيفة التي تصدر باسمها - سبحان الله - حتى تلاميذ هنري كورييل الصهيوني وجدوا منبرا يعبرون فيه عن رأيهم، ولهم صحفهم التي يبثون من خلالها سمومهم إلا التيار الإسلامي في مصر فهو لا يجد فرصة التعبير عن رأيه من خلال الشرعية والدستور والقانون".

فسأله رئيس المجلس: "إلى أي تيار ينتمي السيد العضو المتحدث؟"

فأجابه العضو مباشرة: "إنني انتمي إلى التيار الإسلامي بالطبع، يا سيادة الرئيس".

وعلى الفور سجل رئيس المجلس هدفه قائلاً: "وهأنت الآن تتحدث وقد أتيحت لك الفرصة.

ولكن العضو حاول من جانبه تأكيد هويته للإخوان خاصة، ووجه كلامه إلى رئيس المجلس متـسائلا: ولكن بم أتيحت لي هذه الفرصة يا سيادة الرئيس؟!

وحاوره رئيس المجلس بمناورة فاضحة بتساؤل آخر: "وهل يعني السيد العضو بذلك أنه يريد الانشقاق عن حزب العمل؟"

ولكن رئيس المجلس حاول مرة أخرى بتساؤل تهكمي بقولـه: "لـم لا.. خاصـة أن الـسيد العـضو يهمز ويلمز".

وأكد لعضو مرة أخرى على انتمائه قائلا: "إنني فلاح أتحدث بالفطرة وكزارع للأرض.. فأنا فلاح أتى بي الإخوان المسلمون إلى هنا".

وتجاهل رئيس المجلس تأكيد انتمائه وهويته، إلا أنه علق على الشق الخاص الـذي يهمـه وهـو أن العضو ضمن نسبة الـ ٥٠% عمال وفلاحين والتي ابتدعها عبد الناصر. فعقب بقوله: نحن نقدر أنك فـلاح تقوم بزراعة الأرض".

ثم ختم العضو حديثه مؤكدا على التصريح بهدفه قائلا: "لذلك فإنني في هذا المقـام أطالـب الحكومـة بإفساح المجال للإخوان المسلمين كي يعبروا عن رأيهم من خلال الشرعية والدستور والقانون".

وهذا الهدف الذي سعى إليه العضو هو المطالبة بحق إقامة الإخوان المسلمين لحزب مستقل. وفي هذا حاول العضو التأكيد على شعبية الإخوان المسلمين في الشارع السياسي. وانعدام ذلـك بالنـسبة للأحـزاب الأخرى.. ولعله اتفق في ذلك مع بعض أقطاب الحزب الوطني الحاكم عندما كانوا يهـاجمون بعـض تلـك الأحزاب، بأنها ليست إلا صحفًا فقط، ولا توجد لهم شعبية تذكر في الشارع السياسي.

وقد حاول رئيس المجلس - متحينا الفرصة - دق إسفين في قاعـة المجلـس، خاصـة أن الإخـوان وأعضاء حزب العمل متجاورون في مقاعد البرلمان.. بالإضافة إلى أنه في تلك الآونة كانت هنـاك حركـة انشقاق في حزب العمل أعلن على أثرها المنشقون ذلك في المجلس برسالة إلى رئيسه وهم يعبرون عن هذا في أحاديثهم بالقاعة، وذلك بسبب قوة تيار الإخوان المتزايد في الحزب.. أو الميل إليهم مـن جانـب قيـادة الحزب.. وهكذا حاول رئيس المجلس إحداث أو تعميق هذا بتـساؤل تهكمـي عـن رغبـة العـضو فـي الانشقاق أيضا.

ويمكن الجزم بأن الإخوان المسلمين قد نجحوا في إبراز وتأكيد هويتهم المـستقلة.. حتـى أن رئـيس المجلس الذي كان يعارض أو يقاوم ذلك اضطر أحيانًا إلى تجاوز التعبير عن هذه الهوية، فلا يعارضـها أو ينفيها أو يرفضها.. وأحيانا أخرى يشير إلى تفهمه لهويتهم ويعاملهم على ضوء ذلك.. وفي أكثر من موقف.. عبر عن الحقيقة وإن كان ذلك تلميحا أيضا، فأثناء مناقشة بيان الحكومة في يناير ١٩٩٠ وعندما شعر بـأن

العضو المأمون الهضيبي أطال في حديثه قاطعه برفق قائلا: لقد تحدث الآن السيد العضو لمدة نصف ساعة كما تحدث رؤساء الهيئات البرلمانية وأعتبره واحدا منهم[٤٤].

فرد عليه العضو من جانبه شاكرا: جزاك ا كل خير.

وبذلك اعترف رئيس المجلس بتمثيل الهضيبي للنواب الإخوان عندما يعتبره رئيسا لهيئة برلمانية وإن كانت هذه الهيئة لا تكون إلا للأحزاب الممثلة في المجلس.. إلا أنه بعد ثلاث سنوات من سعي الإخوان لتأكيد هويتهم وإبرازها.. فإن رئيس المجلس جارى هذه الحقيقة، وإن حاول الابتعاد عن الاعتراف بها إلا أنه كان يقرها كواقع.. وقد رد الهضيبي على تلميح رئيس المجلس عندما أشار هذا الأخير مرة أخرى بأنه أطال في حديثه فرد عليه الهضيبي مقاطعا بقوله:

"إن زملائي سمحوا لي بمجاوزة الوقت لأن أحدا منهم لم يتكلم. وهم موافقون على أن يخصم الوقت الزائد عن الوقت المحدد لي من كلماتهم.. وإذا كان هناك عشرون أو خمسة وعشرون عضوا منهم قدموا طلبات لسيادتك وإذا كنت سوف تأذن لعشرة أو خمسة عشر شخصا منهم بالكلام فإنهم مستعدون وموافقون على التنازل عن كلماتهم وإعطائي الوقت المخصص لهم حيث إنني أتكلم باسم الإخوة كلهم.

وكما تبين من التصريح السابق. فإن الهضيبي أكد على تلميح رئيس المجلس وإشارته بأن يعامل كرئيس لهيئة برلمانية وبذلك أكد على هوية الإخوان المسلمين المستقلة.

وكانت لجنة الرد على بيان الحكومة محل مناقشة المجلس آنذاك، برئاسة المستشار أحمد موسى، قد أشارت صراحة في تقريرها، عن إيمانها بأهمية توسيع قنوات المشاركة بما يسمح باستيعاب جميع التيارات الفكرية والمذهبية - التي ليست إرهابية ولا متطرفة - داخل إطار الشرعية وإعطائها الفرصة كاملة للتعبير عن نفسها بأسلوب هادئ وموضوعي بعيدا عن الممارسات العنيفة".

وواضح من تعبيرات اللجنة أنها تقصد الإخوان المسلمين وتطالب لهم بفرصة إقامة حزب حيث إنهم بعيدون عن الإرهاب والتطرف.

وقد حاول الإخوان ونجحوا في تأكيد مطالبهم، في حين استمر اتهامهم من جانب وزير الداخلية اللواء زكي بدر؛ حتى ساهموا في إقالته.

وقد شجع الهضيبي ذلك بالإفصاح صراحة عن هدف الإخوان في إقامة حزب.

فاستطرد في حديثه مشيرا إلى أن قانون الأحزاب السياسية بمنع تكوين الأحزاب الجديدة وقال: إن هذا القانون في تقديري قد نسف، وأعلنت ذلك بل ونشرت في الصحف الأبحاث التي تفصح عن احتجاجي بالأسانيد القانونية. وكنت آمل أن أتمكن في وقفتي هذه من أن أعلن إنشاء حزب جديد مكون من كذا من النواب ومن الشخصيات العامة دون حاجة إلى موافقة لجنة الأحزاب ولكنني إزاء التغير الذي حدث ورغبة في تجنب احتمال الظن بأننا ننتهز فرصة من الفرص أو أننا كنا نخشى عهدا وأصبحنا لا نخشى ذلك العهد.. هذا الظن هو الذي يمنعني الآن من هذا الإعلان وأتريث لفترة معقولة وأرجو أن تلجأ الدولة خلال هذه المدة إلى الإلغاء الصريح لذلك القانون.

فإن لم يكن إلغاء كاملا، فلا أقل من تعديل جذري يناسب التطورات التي تحدث في العالم كله والتي لابد أن تلحقنا شئنا أم أبينا، رضينا أم رفضنا. هذه التطورات آتية لا ريب فيها والأفضل أن تأتينا طواعية وأن نرفض مثال "شاوشيسكو" نرفضه بشدة وأن نؤكد على عدم تكراره في بلادنا ولا تكرار مثله أو بعضه وأن يجري التطور سلميا في مجتمعنا وبهدوء وبمعرفة السلطة الحقيقية في البلد.

فقاطعه رئيس المجلس قائلاً: "هو كان فيه عند "شاوشيسكو" واحد بيتكلم زيك كده وواقف واخد راحته، مثال إيه ده أنت واخد راحتك في جميع المجالات يا رجل ما تتقي ا فيما تقوله".

فرد عليه الهضيبي بقوله: "لست أريد أن أدخل مع السيد رئيس المجلس في مناقشة حول هامش الحرية والذي اندثر وكاد يتلاشى مع التطبيق الذي ذكرته استنادا إلى قانون الطوارئ وأنا - حقا - ونحن في مجالات سابقة قلنا هنا من على هذا المنبر إنني أقدر هذا الجزء من هامش الحرية، وأقدر من عمل على إيجاده وساهم في إيجاده وأشكره.. قلت هذا أكثر من مرة وما زلت أقوله، ولكني أقول ماذا تطورنا من ١٩٧٦ حتى الآن؟ فالتطور لازم. إن مثال "شاوشيسكو" صحيح، وإن كنا حقا لسنا في عهده و الحمد ولكن من الممكن أن التطبيقات السيئة تؤدي إلى حدوث مثله ومن حقنا أن ننبه لهذا وأن نقول عن هذا".

ويتبين من ذلك أن الهضيبي قد صرح بأنه إزاء إقالة وزير الداخلية اللواء زكي بدر. فإنه عدل عن الصدام مع السلطة السياسية، حيث إن هذا الوزير بسياسته التعسفية مع الإخوان كان يمكن أن يؤدي إلى ذلك الصدام وذلك بإعلان قيام حزب الإخوان المسلمين، طبقًا لقانون الأحزاب وتفسيراته التي اجتهد فيها، والمؤهلة لإعلان قيام هذا الحزب. إلا أن الهضيبي لم يشأ أن يساء الظن بالإخوان، ويعدوا من الجاحدين للسلطة التي أتاحت لهم فرصة التعبير والشرعية البرلمانية.. وفي ذات الوقت فإنه طالب بتعديلات جذرية في قانون الأحزاب حتى يمكنهم إقامة الحزب بالطرق السلمية ودون صدامات أو ما شابه ذلك.

وفي هذا الصدد سعى الهضيبي إلى ربط ضرورة الخطى السريعة للتطور الديمقراطي في مصر بالتطورات العالمية. ويرى ضرورة لذلك عدم تكرار أو عودة عهد الحاكم الفرد المستبد أو الديكتاتورية، وحيث إنه يطالب بالإسراع نحو هذا الاتجاه فإن الواقع الديمقراطي الحاضر لا يكفي.. وأشار رئيس المجلس إلى أنه يعبر عن نفسه وآرائه كما يشاء.. إلا أنه اكد أنه لا ينكر ذلك بل يعترف به ويرجع ذلك إلى السلطة السياسية - وإن لم يصرح بشخصيتها الممثلة في رئيسيها السادات وحسني مبارك حتى لا يبدو ذلك تملقًا أو تزلفًا.. وقد أكد الهضيبي هذا في كل المحافل، خاصة المساجد وهي المنابر الرئيسية لدعوة الإخوان المسلمين.

وإن كان قد عاد إلى بداية المسيرة الديمقراطية في عهد الرئيس السادات عام ١٩٧٦ عندما بدأ في تكوين الأحزاب ونظام التعددية الحزبية فهو بذلك يؤكد امتنانه لعهدين قد منحا الفرصة لانطلاق حرية التعبير حتى تبلورت في الديمقراطية البرلمانية التي حازوا منها نصيبا غير قليل وأكدوا هويتهم في ظلالها..

وبذلك فإن الهضيبي يرى عدم الصدام ابتداء، إنما التعاون في إطار التقدير المتبادل لدور كل طرف وموقعه سواء من جانب الإخوان أو السلطة.

وأثناء مناقشة بيان الحكومة في أواخر يناير عام ١٩٩٠ دار حوار برلماني وسياسي على مستوى من الأهمية..، خاصة أنه جرى بعد إقالة وزير الداخلية اللواء زكي بدر وإحساس الإخوان بأن الرئيس مبارك قد التقى واستجاب لرغبتهم في ذلك استمرارا للتجربة البرلمانية لمشاركتهم البرلمانية وسعيه نحـو نجاحهـا.. وربما كانت هذه الخطوة هي التي دفعت الإخوان إلى تقنين هـذه الحركـة الواسـعة مـن حريـة التعبيـر والمشاركة وعدم ربطها بمشيئة رئيس أو آخر تبعا لمفهومه وسياسته.. إنما طالبوا بأن يكون ذلك من المعالم والملامح الثابتة للنظام السياسي في مصر..وقد بدأ ذلك الحوار الهام عندما تحين عضو الإخوان مجدي أحمد حسين فرصة كلمته في بيان الحكومة.. وإن كان تحدث عن الانتخابـات والديمقراطيـة والتغييـر الـسلمي والحكم.. فإنه اتخذ الإعلام مدخلا لذلك.. حيث بادر قائلا(٤٥):

"نحن نتيجة تبعيتنا الإعلامية لا نرى إلا الإعصار الأوروبي في العالم الاشـتراكي ولكنـي أؤكـد أن الإعصار قد وصل بالفعل ومنذ زمن إلى محيطنا العربي والإسلامي ولكن التدفق الإعلامي جاء رأسيا فقـط من الوكالات الغربية، لا يوجد أعلام أفقي بين العالم العربي والإسلامي ولكن التدفق الإعلامي يرد إلينا فقط من أوربا، إننا لا نتابع إعصار الحريات في الجزائر وتونس والأردن وفلسطين وأفغانستان واليمن والكويـت وقد كانت البداية في مصر في انتخابات ١٩٨٧ وكانت نقطة تحول رغم كل التجاوزات التي حدثت فيها، كان يمكن أن تكون نقطة بداية عظيمة إلا أن الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب ومجلس الـشورى كانـت ردة كاملة.. وعودة لعهود الظلام وليس لعهد ٩٩,٩% بل عدنا إلى عهد مائة في المائة والذي سيدخل الانتخابات على أساس الانتخابات التي جرت في مجلس الشورى، والتكميلية لمجلس الشعب فيكون لديه وقت ويريـد أن يتسلى. إن أي إنسان معارض لا يمكن في المستقل أن يدخل الانتخابات على نفس الأساس الذي جـرت بـه انتخابات مجلس الشورى والتكميلية لمجلس الشعب لأنها انتخابات ديكورية وهذه انتخابات شكلية ولا توجـد انتخابات في العالم تكون نتيجتها مائة في المائة".

وقاطعه ممثل الأغلبية كمال الشاذلي متسائلاً: ليه.. ليه..؟

فرد العضو متسائلا: تقول ما الفرق ولماذا نتحدث عن شرق أوربا؟ شرق أوربا لا يعنينا فـي شـيء ولكن يعنينا الشمولية، والشمولية لا تؤمن بحرية التعبير.

فقاطعه رئيس المجلس بتساؤل إنكاري قائلاً: هل الشمولية موجودة وأنت موجود؟ إنك تنفي وجودها.

فرد عليه العضو بقوله: هذا الذي أريد قوله.. إلا أن رئيس المجلس عاد مقاطعا: وهذا العدد الـضخم من المعارضة غير المسبوق في تاريخ مصر خير دليل على أن ما تقوله ليس صوابا.

فوافقه العضو على ذلك ولكنه استدرك بقوله: ولكن هناك من يفكر في القانون الذي يقلل عدد النـواب في المعارضة وهناك في الكواليس الآن من يفصل قانونا ليقلل عدد أعضاء المعارضة ولا يبقى به مـصلحة مصر وأين نكون..

فقاطعه بعض الأعضاء وكمال الشاذلي ممثل الأغلبية: لا.. لا.. ثم استدرك رئيس المجلس أيضا: هل تعرف كم عدد المعارضة الوفدية في برلمان سنة ١٩٣٨؟ كان عددها ثلاثة عشر عضوا.

ثم استطرد العضو موافقًا مرة ثانية رئيس المجلس قائلاً:

"هذه كانت نقطة بداية مهمة.. ولكن الشمولية ليست في التعددية فقط ولكن بحق تداول السلطة، وهـذه أهمية نزاهة الانتخابات، وبدون نزاهة الانتخابات تتحول التعددية إلى صراخ فقط، ولكن كل ما في الملعـب يعلم أن المعارضة لها أعضاء أقل من ثلث عدد أعضاء المجلس، وأن الحزب الوطني سوف يحكم إلى الأبد وهذه قصة معروفة جدا وهذا هو اللغم الموجود في التعددية الحالية، ولذلك فإنني أريد أن أقول إن للإعصار وجهين وجها اقتصاديا ووجها سياسيا، ولكن أوضح مفهوم الشمولية وما أقصد به هما وجهان لعملة واحـدة، إعصار الحريات يدمر الاستبداد بوجهه السياسية، والشمولية بوجهها الاقتصادي هي الهيمنة المفرطة للدولـة على الاقتصاد. والشمولية السياسة قد تكون حكم الحزب الواحد السافر أو حكم الحزب المحاط بتعددية زائفـة ذات طابع ديكوري. والشمولية الاقتصادية هي هيمنة الدولة على مقدرات وأرزاق العبـاد كأسـاس متـين لإخضاعهم وتبعيتهم لها تحت شعارات التقدم".

ثم أضاف: ولعلنا شهدنا البداية بالفعل بالمبادرة التي قام بها السيد الرئيس بإقصاء وزير الداخلية (اللواء زكي بدر) الذي كان قد أصبح يمثل تجسيدا لكل معاني الاستبداد وطغيان السلطة. إن هـذه المبـادرة لقيـت ارتياحا كبيرا في الشارع المصري لا تخطئها أي عين ولا تغيب عن أية أجهزة تملك وسائل قيـاس الـرأي العام.. ثم ختم حديثه قائلا: نحن نمتلك أعظم من "البروسترويكا" نحن نمتلك عدل الإسلام وحضارته العظيمة ولسنا أقل من هذه الشعوب، نحن نريد حياة بلا طوارئ، نحن نريد حرية كاملة غير منقوصة وهذا الـشعب يستحق انتخابات بلا تزوير، وحياة بلا معتقلات ونحن نتمنى فلنتفق معا لنقود البلاد مـن جـور الـشمولية الاقتصادية والسياسية إلى عدل الإسلام والحرية".

ثم رد رئيس المجلس على كلام مجدي أحمد حسين وهاجم فترة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وقد تحـدث بضمير الغائب قائلاً: "إن ديمقراطيتهم دفعت بثلاثة عشر عضوا من الأغلبية إلى هذا المجلس، ثم لا يـرون أن الدنيا قد تغيرت وأنهم ينعمون بالحرية وبالديمقراطية ويعيشون في وهم كبير، إن الرياح التي في الخارج التي هزت الدكتاتوريات سوف تأتي لإنقاذهم مما هم فيه".

ولكن مأمون الهضيبي سارع متسائلاً: من هم الذين يبكون عليها.

وتجاهل رئيس المجلس ذلك التساؤل:

"إنكم تنعمون بالحرية، بالديمقراطية، أرجو أن تحافظوا عليها، أقولها بالعربي "بلاش بطر" وخلينا مـع بعض نناقش الديمقراطية بمنطق ديمقراطي "بلاش بطر" وندعو للحرية التي نحن فيها أن تستمر".

فيصفق له الأغلبية.. إلا أن صوت الدكتور عصام العريان يعلق بالتساؤل ذاته.. من هـم يـا ريـس؟ فيجيبه رئيس المجلس: من هم؟ إنهم يعرفون أنفسهم.

وطلب كمال الشاذلي التعليق على حديث مجدي أحمد حسين فقال: "بداية لا أعتقد أن الكلام الذي ذكره الدكتور رفعت المحجوب الآن - في اعتقادي الشخصي واعتقد أني محق - ليس موجها إلى الإخوة نـواب التحالف.

فأكد رئيس المجلس ذلك قائلا: لا.. لا.. فعاد كمال الشاذلي يؤكد كلام رئيس المجلس بقوله: هذه هـي رؤيتي الشخصية وبالفعل، قال رئيس المجلس:لا.. هذا مؤكد، ثم علق كمال الشاذلي قائلا: إنني لا أعتقـد ان الزميل مجدي كنائب يقبل هو وزملاؤه الأفاضل أن يشتركوا في ديموقراطية مزيفة أو ديكور".

فأكد رئيس المجلس المعنى الذي يرمي إليه ممثل الأغلبية فقال:

"هل كل الذي قالته المعارضة ديكور؟! وهل هذا النقاش العنيف ديكور أيضا؟! لو كان الأمر كذلك فانه يعني أننا لا نفهم اللعبة".

ثم استطرد كمال الشاذلي قائلا: "ثقوا أنه لا يوجد زميل في الحزب الوطني - الذي أشرف بأن أتكلـم باسمه - يريد تقليص دور المعارضة، بل بالعكس فإن الحوار الذي يجري هنا داخل المجلس من المعارضـة ومن الأغلبية أعتقد أنه حوار غير مسبوق، بل هو حوار موضوعي، حوار وطني سواء أكان من المعارضة أم من الأغلبية.

وإننا فعلاً نتحاور وهناك آراء قالها الأخ الأستاذ مأمون الهضيبي وكنا نأخذ بها وبالتالي كـان يحـدث التعديل، ولماذا من الأساس كنا نأخذ بها لو كنا نريد أن نفرق؟. هل كنا نفرق بين عضو المعارضة وعـضو الأغلبية؟! إطلاقًا.

ثم أضاف: إن الذي أقوله من واقع هذه التجربة بأمانة، إننا فعلاً نعيش ديموقراطية ولم نـصل يـا اخ مجدي إلى حد الكمال فالكمال وحده ونحن بشر والبشر يخطئ ويصيب.. هذه التجربة وهـذه الممارسـة تزداد يوما بعد يوم، ونرجو لها مزيدا من الاستمرار وهي تحتاج لكلمة صدق من المعارضة قبـل الأغلبيـة وأعتقد أن المعارضة كلهم صادقون وكلهم وطنيون مثلنا نحن في الحزب الحاكم سواء بسواء".

وتحدث محمد المأمون حسن الهضيبي معلقًا على ذلك الحوار بقوله:

"مادام قد حدث تصحيح بالنسبة للحديث وقيل إنه لم يكن موجها إلينا فأنا أكتفي".

فأكد له رئيس المجلس ذلك: لا.. لا.. إنه لم يكن موجها إليكم.

ثم استطرد الهضيبي قائلا: "ويكفيني ما قلته قبل ذلك من أننا - والحمد - قد تحملنا عبء محاولـة التغيير ورفض النظام الذي كان موجودا؛ ودفعنا في هذا ما دفعنا ولا نمن على أحد بشيء، وهذا قدرنا ونحن نرجو أن نلقى جزاءنا عند ا .

وأضاف: ومن هذا المنبر وفي المساجد وفي الجرائد كررت القول: إننـا نعـيش فـي هـامش مـن الديمقراطية وهامش من الحريات. وأكدت أن هذا القدر نحن نعتز به ونتمسك به ونقول أكثر من مرة: إننـا نريد أن نؤصله؛ بمعنى أن يتأكد في الدستور ولا يكون رهنا بمشيئة شخص.. والإنسان إنـسان هـو اليـوم موجود، وغدا فلن يكون له وجود.. أما الوطن فأطول مدى؛ ولذلك قلنا في أكثر من مرة إننا نريد تأصيل هذا الحق بحيث لا يأتي يوم نحرم فيه من هذا الحق.

فطمأنه رئيس المجلس قائلا: إن شاء ا لن تحرم أبدا.

واستدرك المأمون الهضيبي قائلا: وقلنا أيضا إن هذا الحق مقيد بقيود منها مثلاً: قانون الأحزاب ومن غير المنطقي ولا المقبول في ظل الديمقراطية أنه كي تؤلف حزبا جديدا لابد من الحصول على تصريح من الحزب الوطني الحزب الحاكم.. وهذا مخالف لمنطق الأشياء، مخالف لطبيعة العدالة ولا يقبل في أي مبدأ كان هذا الذي قلناه.. قلنا أيضا إن التطبيق الخاص بقانون الطوارئ، وقدمنا في هذا إحصائيات وأحكاما قضائية لم نقل رأينا فيها، كاد أن يعصف بالقدر الذي نتمتع به من الديمقراطية.

ثم وجه حديثه لرئيس المجلس قائلا: وسيادتك ربما ليس لديك هذه المشاعر وأنا أعذرك إنما نحن الذين تطبق في شأننا هذه الأحكام.. ونعيش تحت وطأتها، نعيش تحت تأثيرها نحن نحس بها.. صحيح أنني واحد من الذين لم يمسهم قانون الطوارئ إنما غيري أضير به.. ويكفي هذا عندي كي أشعر بإحساس خاص.. أنا لا أريد أن أعيش هذا الإحساس لا لنفسي ولا لغيري، وليس كل إنسان يحب أن يعيش في هذا البلد فدائيا، وأنا لا أدعي أنني فدائي، ولكن لا يطلب من إنسان لكي يحضر مؤتمرا حزبيا أن يمر بين أرتال من سيارات الأمن المركزي "بيأخذ بعضه ويمشي" وهذا الذي أردت أن أكرره نحن لا ننكر الواقع.

ثم ختم صيحته قائلا: وأكدت أكثر من مرة وقلتها في المساجد وأقولها هنا: نحن لا نقبل ثورة عسكرية ولا نقبل اضطرابا جماهيريا.. كل هذا ضد مصلحة مصر وضد مصلحتنا كلنا، نحن نريد تطورا سلميا على جرعات "بس نتحرك" إذ أننا منذ عام ١٩٧٦ لم نتحرك خطوة واحدة وقانون الأحكام العرفية رجعنا إلى الوراء.. نريد أن نتحرك بعض الشيء إذا تحركنا كل خمس سنوات خطوة يبقى كويس".

وفي ضوء الحوار البرلماني السابق تتضح عدة نقاط هامة أبرزها:

أولاً: أنه إذا كانت إقالة وزير الداخلية أهم أسبابها تصدي الإخوان لسياسته وفضحها حتى كادت الأمور تصل إلى صدام كبير وخطير بينهما. فإن الإخوان قد شعروا أو علموا بأن هناك قوى سياسية داخل الحزب الحاكم تسعى إلى تحجيم نشاطهم بأسلوب آخر ألا وهو عدم تكرار تجربتهم البرلمانية مرة أخرى. وعلى ذلك أشاروا إلى أن ذلك يمثل عودة الديكتاتورية.

ثانيا: وقد تبين الإخوان المسلمون أن الحزب الوطني يستهدف الاحتفاظ بالحكم دائما وبذلك تعود مصر إلى النظام الشمولي ولكن في صورة شكل ديمقراطي وتبدو المعارضة في موقع شكلي.

ثالثًا: وإذا كان رئيس المجلس قد هاجم الإخوان تلميحا وكذلك الوفد إلا أنه اضطر إلى التراجع عن ذلك صراحة.. عندما دفع كمال الشاذلي ممثل حزب الأغلبية إلى ذلك التراجع منعا لوقوع صدام، خاصة بعد إقالة وزير الداخلية المسبب الرئيسي لأي صدام بينهما؛ وبذلك حاول ونجح كمال الشاذلي في تجنب هذا الصدام حتى لا يبدو صداما بين الإخوان كقوى برلمانية والحزب الحاكم كقوى مقابلة وإن كان هناك صدامات سابقة فكانت بين الإخوان والحكومة. وفي هذا نجح كمال الشاذلي في الفصل بين الحزب وحكومته في الصدام مع الإخوان. وكما عبر كمال الشاذلي بأنه يسعى إلى تحقيق سياسة الرئيس مبارك في نجاح هذه التجربة البرلمانية.

رابعا: وبلباقة برلمانية أيضا صرح ممثل الحزب الحاكم بأنه لا يعتقد أن الإخوان يشاركون في ديكور ديمقراطي وإنما هذه المشاركة حقيقية وجادة.

خامسا: وتأكيدا على المعنى السابق.. فإن رئيس المجلس الدكتور رفعت المحجـوب أشـار إلـى أن مشاركة الإخوان ووجودهم في مجلس الشعب لا يمثل ديكورا لتفهمه وإدراكه لهدفهم وحركتهم البرلمانية والسياسية ووعيا لطموحاتهم نحو الحكم والذي لم يخفه نائب الإخوان بل إن ذلك من سنن الحياة الطبيعية. وأكد المسعى السلمي لهذا.

سادسا: وفي خضم الحوار ألمح ممثل الحزب الحاكم إلى هوية الإخوان، وأن رئيس المجلس لا يقصد الهجوم على "التحالف" وأكد الهضيبي في تعقيبه على هوية المقصودين بذلك الهجوم معبرا عن هذا بأن ذلك الهجوم لم يكن موجها إلى الإخوان.. فأكد رئيس المجلس على هويتهم أيضا بأنـه لم يكن موجها إليهم.

سابعا: ومع إقرار الإخوان بصواب سياسة الرئيس مبارك في توسيع قاعدة الـرأي والمـشاركة فـي البرلمان فإنهم طالبوا بضمان استمرار ذلك بالنص عليه في الدستور وعدم توقفه على شـخص الرئيس فقط وفكره حتى لا يحرموا من هذه الخطوة.. بل طالبوا بتطويرها قدما وذلـك بإلغـاء قانون الطوارئ الذي يمكن بتطبيقه تعطيل أو إلغاء هذه الخطوة وكذلك تعديل قانون الأحزاب.

ثامنًا: ولا شك أنه تبعا لإقالة وزير الداخلية اللواء زكي بدر والذي كان يرى فـي الـدكتور رفعـت المحجوب مؤازرا ومعينًا ومشجعا له في تطبيق سياسته التعسفية.. في حين أن رئيس المجلـس كان يرى في ذلك أنه يوظف الوزير في سياسة متشددة مع الإخوان لـردعهم فـي ممارسـة نشاطهم البرلماني والحد من نشاطهم البرلماني والحد من نشاطهم السياسي، وأنه بعد هذه الإقالة فإنه يميل إلى سياسة أقل بكثير من التشدد السابق وإن كان ممثل الحزب الحاكم كمال الـشاذلي قد حرص على إبراز ذلك بعد ارتفاع أو تصعيد درجة حرارة التصادم في المجلس مؤكدا على غياب بل زوال سبب التصادم - وزير الداخلية السابق - وبالطبع فهو يؤكد للإخوان أن الحزب الوطني لا يسعى إلى التصادم معهم بل يسعى إلى التعاون معهم، ودلل على ذلك بأن الأغلبيـة قد أخذت ببعض آراء الهضيبي ووافقت عليها، بل أعتقد أنه كان يمثل نقطة توازن بـين كتلـة الدكتور رفعت المحجوب ووزير الداخلية زكي بدر، وبين الإخوان وإن كانت هذه النقطة أحيانًا تبدو مفقودة إلا أنها تتضح عندما تحين لذلك فرصة مواتية لتمنع الوصول إلى ذروة صـدام لا يمكن السيطرة عليه أو احتوائه.

وفي ختام هذا العرض الموجز لسعي الإخوان لتأكيد هويتهم وذاتيتهم فإننا نجد مـن الأهميـة بمكـان عرض موقف بسيط يحمل دلالة كبيرة على مدى ما وصل إليه الإخوان من تأثير فـي إجـراءات المجلـس ومواعيد انعقاد جلساته. الأمر الذي أشعر الجميع بوجودهم في مجلس الشعب.. وهيأ مناخا تبرز فيه – ابتداء - سمة إسلامية.

"فقد تقلد المنصة وكيل المجلس إيهاب مقلد بدلا من الدكتور رفعت المحجوب الذي ترك المنصة بعض الوقت.. وأثناء مناقشة نفس بيان الحكومة المشار إليه. فقد تحدث الدكتور محمد السيد حبيب عضو الإخـوان ورئيس نادي هيئة جامعة أسيوط موجها نقده لمجلس الشعب فأشار بقوله: إن عدم احترام المواعيـد، ونحـن قادمون إلى المجلس. نقول: إن المجلس لابد أن يبدأ الساعة الحادية عشرة صباحا، فهـل صـحيح أن يبـدأ المجلس الساعة الحادية عشرة؟! حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا غيركم".

فقاطعه رئيس الجلسة بقوله: "بالنسبة لهذه الملحوظة فإنه بناء على طلب مقدم مـن الـسيد المستـشار المأمون الهضيبي وآخرين طلبوا أن يؤجل ميعاد اجتماع الجلسة إلى ما بعد صلاة الظهر فاستجاب المجلـس إلى هذا الرجاء[٤٦].

وهناك مذكرة أخرى مقدمة من بعض الأعضاء بطلب أن تفتح الجلسة الساعة العاشرة صباحا وتستمر ثم ترفع للصلاة ثم تعود مرة أخرى وما زال الموضوع قيد البحث في مكتب المجلس".

ثم ختم حديثه بالتأكيد الواضح لهوية الإخوان قائلا: "ونحن عندما نقول نبدأ الساعة الحادية عشرة نلتزم بهذا لكن أنتم الذين طلبتهم أن ترجأ الجلسات إلى ما بعد صلاة الظهر.. وأقول هذا تصحيحا لواقعة".

وهكذا فإن الإخوان منذ وطئت أقدامهم باب مجلس الشعب.. ومن بداية أول إجراء لعقد الجلسات.. فقد أثبتت مواقفهم - أثناء الجلسات - أنهم حاولوا وسعوا ونجحوا في الكشف عن هويتهم والتأكيد دائما على إنهم الإخوان المسلمون بالرغم من انضوائهم تحت عباءة حزب آخر.

الفصل السابع

الإخوان بين الشرعية البرلمانية والشرعية الأمنية

الإخوان بين الشرعية البرلمانية والشرعية الأمنية

وأصبح الإخوان المسلمون ممثلون بالبرلمان. وبذلك حصلوا على الشرعيتين: الشرعية السياسية والشرعية البرلمانية.

وإن كانت الشرعية السياسية التي أتيحت لهم في الانتخابات هي النقلة السياسية للشرعية البرلمانية ولكل شرعية مجالها.

فإذا كانوا قد حصلوا على أصوات تقرب من المليون صوت وبذلك حققوا الشرعية البرلمانية. فإنهم مستندين إلى تلك الشرعية البرلمانية وباستخدامها وتوظيفها سعوا وحاولوا توسيع مجال شرعيتهم السياسية.

وطبيعي أن المليون صوت، التي حصل الإخوان عليها، لا تمثل كلها جماعة الإخوان.. بل هناك معارضون للحزب الوطني من غير الإخوان.. وربما تنقلب الموازين في انتخابات قادمة، فيزيد العدد أو ينقص وتتغير قواعد اللعبة تبعا لاعتبارات كثيرة.

ولعل قيادة الإخوان تدرك ذلك.. وكان لاستخدام الشرعية البرلمانية هدف كبير وهو الحفاظ على هذه الأصوات للإخوان من ناحية. ومن ناحية أخرى الحصول على مزيد من الأصوات في الشارع السياسي.. ومن ناحية ثالثة منافسة الأحزاب الأخرى في استقطاب الأصوات المساندة لها بل كسب واحتواء الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم.

وإذا كانت الشرعية البرلمانية تمنحهم حرية الحركة والرأي والموقف داخل البرلمان.. فإن هناك من الاعتبارات السياسية والحزبية ما يمكن أن تمثل حدودا واسعة أو ضيقة لحركتهم البرلمانية الداخلية، وإدراكًا منهم لذلك، فإنهم حاولوا، بل سعوا بالفعل إلى توظيف شرعيتهم البرلمانية خارج البرلمان لتوسيع ونشر وبسط شرعيتهم السياسية، وكان سلاحهم في ذلك الحصانة البرلمانية.

فالحصانة البرلمانية لأي عضو تحميه من أي تعرض أو اعتداء أو تدخل حكومي في حركته السياسية إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون وهي حالة التلبس بجريمة أو صدور حكم قضائي في جريمة مخلة بالشرف والاعتبار. وفيما عدا ذلك فالحصانة البرلمانية لصيقة بالنائب أو العضو أينما كان على أي مستوى في التعامل.. ولا يجوز التنازل عنها من قبل النائب أو العضو ذاته.. لأنها حق شعبي.. ومن هنا.. فإن هناك واقعا آخر.. فإذا كانت السلطة السياسية في الدولة سعت إلى تستيف الأوراق السياسية لمنح الإخوان فرصة الشرعية البرلمانية للتعبير عن أنفسهم ودعواهم وآرائهم وفكرهم في أعلى منبر سياسي، وهو البرلمان، فإن ذلك في حدود ومستوى هذا المنبر.. أما خارجه فالأمر يختلف.. فالساحة السياسية موجودة ولكنهم غير موجودين كحزب سياسي أو كجماعة سياسية بالمعنى القانوني.. ومن هنا كان للسلطة وقفة على هذه الساحة.

وربما يرى البعض أن للسلطة السياسية الحق في اعتراضهم سياسيا حيث إنهم لا يمثلون حزبا أو جماعة بالمعنى القانوني.. ولها في ذلك شتى السبل.

ويرى البعض أيضا أن للإخوان المسلمين الحق في الحركة على الساحة السياسية خارج البرلمان، ليس بمعنى حزبي أو قانوني رسمي، إنما باعتبار حصانتهم البرلمانية كنواب وأعضاء بالبرلمان.

ولعل ذلك التداخل الشائك كان لابد له من تداعيات مواقف وأحداث الإخوان في جوانب والسلطة في ذات الجوانب لحالة التداخل البرلماني السياسي أو العكس. وكان القاسم المشترك الفاصل أحيانًا والقاطع أحيانًا أخرى هو الأمن.

وهذا الأمن من جانب السلطة فهي تنظر إليه مرتبطًا بتأمين الدولة والمجتمع من تهديدات حركة سياسية غير رسمية وغير قانونية.

أما نظرة الإخوان للأمن فهي على أساس أنه أمر شرعي يحميهم ولا يتسلط عليهم بحكم شرعيتهم البرلمانية.

ولذلك فإن أكثر المواجهات الساخنة والحادة والتي وصلت أحيانًا إلى حد التمزق هي المواجهات المتتالية بين الإخوان.. ووزير الداخلية بصفته مسئولا عن الأمن.

ولعل ما يؤكد تفسيرنا أن وزير الداخلية اللواء زكي بدر والمسئول عن الانتخابات التي حصلوا فيها على الشرعية البرلمانية.. لم يهاجمهم، أثناء الانتخابات، فيما عدا أنه أصر على إنكاره لهم كحزب سياسي أو جماعة قانونية رسمية. بل إنه أثنى على تنظيمهم الانتخابي، ووصفهم بأنهم جماعة مستنيرة بالدين، ويشاركون في لجان تقنين الشريعة بالبرلمان.

ولعل تصريحه يؤكد كممثل للسلطة السياسية أنه لا خطر على نشاطهم البرلماني وممارساتهم البرلمانية داخل البرلمان.. فقط.

وبمفهوم المخالفة يتضح أن نشاطهم خارج البرلمان غير شرعي. وإن لم يصرح بذلك في حينه، ومن هنا فإن وزير الداخلية كان المنوط به تحديد وتحجيم حركتهم السياسية في الشارع إذا لم يمكن منعهم أو اعتراضهم.

ولن نكرر أسباب ذلك.. من وجهة نظر السلطة.. والإخوان أيضا.

وأما التداخل الشائك الذي بدأت تتعقد خيوطه، فإنها كانت تتصاعد من الجانبين سواء بالمواجهة البرلمانية.. أو بالمواجهات الشعبية الأمنية.

وكان كل منهما للآخر بالمرصاد.. والتصيد.. حتى ليهيأ للمتابع أنه لا فض للاشتباك بينهما إلا بفض البرلمان. حيث يفقد الإخوان حصانتهم البرلمانية فيفقدون حركتهم السياسية ويفقد وزير الداخلية مبررات التصدي لهم لانعدام أو قلة حركتهم.

وإن كان فض البرلمان.. جاء كالصاعقة.. بحكم من المحكمة الدستورية العليا.

ومن الأهمية بمكان عرض أحد المواقف البرلمانية التي يتضح منها ذلك التداخل الشائك.. ويوجز رؤية كل من الجانبين.. إلى حين عرض التصعيد المتبادل بينهما في سطور لاحقة.. فعقب افتتاح إحدى الجلسات الصباحية لمجلس الشعب فاجأ الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس الأعضاء بأن وزير الداخلية يطلب الكلمة.. وأذن له بذلك(٤٧).

وأعتلى اللواء زكي بدر وزير الداخلية المنبر وتحدث بهدوء قائلاً:

"تلقيت ببالغ الاهتمام الرسالة العاجلة التي بعث بها السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب حول تعدي ضابط شرطة على السيد الدكتور عصام العريان عضو المجلس يوم ١٤ الجاري (مارس) ولقد وجهت قيادة جهاز التفتيش في الوزارة لإجراء تحقيق عاجل وشامل حول ظروف هذه الواقعة وأبعادها. وهناك اهتمام بالغ من السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب والسيد الدكتور رئيس الحكومة ومني شخصيا بهذا الموضوع، وإلى أن تظهر نتائج هذا التحقيق خلال الساعات القليلة القادمة فإنني أؤكد لحضراتكم أننا لن نسمح أو نتسامح مع أي تعد على أي عضو من أعضاء هذا المجلس الموقر الذي نكن لأعضائه جميعا أعظم الإجلال والتقدير. كما وصلنا طلب إحاطة من السيد العضو إبراهيم شكري عن هذا الموضوع وسأرد عليه عندما يحدد موعده ويكون التحقيق قد انتهى".

وعقب هذا. فقد بدا أن معظم الأعضاء لا يعرفون شيئا عن واقعة اعتداء ضابط شرطة على العضو عصام العريان.

وأذن رئيس المجلس للمهندس إبراهيم شكري زعيم المعارضة بالكلمة إلا أنه أردف بقوله: وهذه ليست مناقشة حتى أفتح الباب ولكني أعطي الأستاذ إبراهيم شكري الكلمة لكي يعقب ولكن طلب الإحاطة لم يقم الرد عليه بعد، إنما هذا إيضاح من الحكومة".

ووقف إبراهيم شكري يتحدث وقال: "إن هناك وضعا أصبح ثابتًا لا في مرة واحدة، إنما في مرة ومرات ومرات. بل إن جريدة الوفد أصدرت بالفعل صورة لتعليمات من السيد وزير الداخلية إلى معاونيه بأن يمنعوا أشخاصا من أعضاء مجلس الشعب بالذات، وقد تم هذا مع أكثر من سبعة أعضاء إلى الآن. وهنا أقول إن هذا هو الذي نريد أن نستوضحه ونريد أن نعرف موقف الحكومة منه، أما موضوع أن الضابط منع العضو أو لم يمنعه فهذا أمر يمكن أن يكون تاليا للأصل الذي أصبحنا كأعضاء مجلس الشعب نحرم منه وهو أمر موجود في الدستور كحق أساسي للمواطن أن ينتقل من غير أن يعتَرض. أما أن يكون هناك اعتراض على أعضاء مجلس الشعب بألا يدخلوا أماكن معينة أو يتنقلوا، أو أن يجبروا على النزول بصورة كريهة سيئة من المواصلات - وقد تكرر هذا أكثر من مرة - فهذا هو ما نتكلم عنه وما نود بحثه.

ولقد عرضنا هذا الموضوع على المجلس في مرة سابقة بالنسبة لواقعة الدكتور محمد السيد حبيب واستمعنا إلى رأي السيد الوزير بكلام وحجج لا يمكن أبدا أن تقبل على أنها مبرر لمنع نائب من نواب الشعب من الانتقال من مكان إلى مكان، فإذا لم تكن هناك حرية للمواطن وحرية لعضو مجلس الشعب بالذات في أن ينتقل، فكيف يقوم بواجبه نحو كل المواطنين؟!

والمعروف في الدستور أن العضو ليس عضوا عن دائرة معينة وليس عضوا عن مكان معين وإنما هو عضو عن الشعب في مجموعه؛ ومن هنا أقول: إن هذا هو الأمر الذي أريد أن أستفسر عنه وأريد أن أسمع رأي السيد رئيس مجلس الوزراء وأريد أن أسمع كلاما من السيد وزير الداخلية عن ذلك.

ثم ختم حديثه قائلا: إن الموضوع ليس هو الاعتداء على عضو مجلس الشعب. فإن هذا العدوان هو عدوان عليك يا سيدي الدكتور رئيس المجلس وليس عدوانا على عصام العريان، إنما هو عدوان عليك وعلى المجلس وعلى الشعب الذي انتخب هذا المجلس.

ثم أنذر بقوله: إننا لسنا مستعدين أن نشارك في أي شيء قبل أن نسمع كلمة الحكومة في ذلك والحكومة ممثلة الآن فلنسمع منها كلمة قبل أن نبدأ أي شيء".

وهنا انبرى العضو محمد المأمون حسن الهضيبي صائحا:

لائحة.. لائحة.. فرد عليه رئيس المجلس: إنني الذي أدير الجلسة وإنني أعطي الكلمة في إطار اللائحة.. وصاح الهضيبي: وإنني في إطار اللائحة أتعامل مع سيادة رئيس المجلس.

ثم تحدث رئيس المجلس موضحا الموقف من جانبه فقال:

أمامنا - الآن - جدول أعمال، والموضوع حتى هذه اللحظة يتوقف إلى أن تأتي نتيجة التحقيق وطلب الإحاطة وطلب المناقشة الذي قدمه السيد العضو إبراهيم شكري وغير ذلك لا تسمح به اللائحة.

وعندئذ ثارت ضجة من جانب المعارضة. وصاح الدكتور عصام العريان مناديا على الدكتور رفعت المحجوب: يا ريس: إن كرامة المجلس والنواب فوق اللائحة.

وكذلك أعقبه صوت الهضيبي وهو يقف.. لائحة.. يا ريس. إلا أن رئيس المجلس طلب من الهضيبي الجلوس لأنه لم يعطه الكلمة وأردف بقوله: وإنني لا أريد انفعالاً.

ولكن الهضيبي صاح بإصرار: لائحة يا ريس.. المادة (٦) وكرر رئيس المجلس طلبه بجلوسه لأنه لم يعطه الكلمة.

إلا أن الهضيبي من جانبه صاح معترضا: لائحة يا ريس. المادة السادسة من اللائحة. خاصة بواجبات رئيس المجلس.

فرد عليه رئيس المجلس مؤكدا أنه مارس واجباته وطلب منه الجلوس.

ولكن الهضيبي ما زال واقفا وصاح مستنكرا: لم تمارسها وإنني أريد أن أقول: إنك لم تمارسها.

وقد نجح الهضيبي في استفزاز رئيس المجلس الذي رد عليه قائلاً:

ليتفضل السيد العضو المأمون الهضيبي بالجلوس: فعندما اتصل بي السيد العضو أجريت اتصالا عاجلاً مع السيد وزير الداخلية ولقد أحلت صورة البرقية التي أرسلت لي فورا للسيد وزير الداخلية واتخذ الإجراء، ونحن ندخل في مناقشة لها موعد، أما عملية التلويح من الزميل العزيز إبراهيم شكري وأنه لن يناقش شيئا قبل إرغام الحكومة على أن تقول رأيها.. وعندئذ قاطعته ضجة من المعارضة.

ويصيح رئيس المجلس: لا أحد يستطيع مثل هذا الأسلوب. لتأخذوا فرصة.

ولكن تستمر الضجة من المعارضة وتعلو أصوات منها: كرامة مجلس الشعب يا ريس.

وينفعل رئيس المجلس متسائلاً: ماذا تمارسون الآن بهذه الأصوات؟ تستمر الضجة. ويرتفـع صـوت الهضيبي: أرجو إعطائي الكلمة لأشرح الموقف.

يحاول رئيس المجلس التهدئة فيوجه حديثه للهضيبي بقوله: دقيقة واحدة يا أستاذ مأمون.

ويستدرك قائلاً: السادة الأعضاء غير متصور أن حوارا يدور بهذه الصورة.

ولكن الدكتور عصام العريان يقاطعه باحتجاج صائحا. ولطـم الخـدود بـالأقلام يـا ريـس.. لطـم الخدود بالأقلام.

فيطلب رئيس المجلس منه الجلوس؛ إلا أن الضجة مستمرة وأصوات من المعارضة تحتج بشدة.

وفي هذه المرة تعلو أصوات من أعضاء الحزب الوطني الحاكم تتساءل ما هذا يا ريس؟.

فينظر رئيس المجلس إلى حيث هذه الأصوات وموقعها بين أعضاء الحزب الوطني ويخاطبهم بقولـه: السادة الأعضاء.. إنني كفيل بإدارة الجلسة ولا أريد مساندة من حضراتكم وعلى أعضاء الأغلبية أن يلزمـوا الصمت ولست محتاجا لكم في إدارة الجلسة.

ثم يخاطب الجميع بهدوء: إنني أريد أن أقول كلمة هادئة.

ولكن يقاطعه حسن الجمل صائحا: ليست المسألة أغلبية ومعارضة.

طلب رئيس المجلس إلى العضو حسن الجمل بالجلوس ثم استدرك وقال:

أولاً: إن الحوار لن يكون بهذه الصورة.

ثانيا: ليس الأسلوب هو التهديد بعدم المشاركة في أي نقاش قبل أن تقول الحكومة كلمة أكثر مما قالت.

وهذا ليس من الديمقراطية، فلقد تحدث السيد الوزير ولقد أعطيت للسيد العضو إبراهيم شكري الكلمـة ليعقب على كلمة السيد الوزير.

ويفاجأ الجميع بصوت من بين صفوف أعضاء الحزب الوطني وهو العضو محمد يوسف عابد نائـب سيناء حيث صاح مقاطعا:

هذه كرامة الأعضاء جميعا.

فصفقت له المعارضة.

فرد عليه رئيس المجلس: ليتفضل السيد العضو بالجلوس لأنه لم يعط الكلمة.

وعندئذ صاح الهضيبي مخاطبا رئيس المجلس أريد أن أتحدث وقد يعينك هذا على إنهاء الموضوع.

ولكن رئيس المجلس رد عليه: أرجو السيد العضو المأمون الهضيبي ألا يتبع هذا الأسلوب وليتفـضل بالجلوس ولقد تفهمت الموضوع.. وإنني أقول: أمران لا يصح إقحامهما على المناقشة.

ولكن تقاطعه مرة أخرى ضجة وأصوات من المعارضة: هذه كرامة المجلس.

وفجأة أيضا ينبري صوت من بين صفوف الحزب الوطني ليعلن اعتراضه واحتجاجه وهـو العـضو المستشار محمد عبد العزيز ملوخية حيث صاح قائلاً: هذا يتعلق بكرامة الأعضاء.

فطلب رئيس المجلس منه الجلوس.

إلا أن أحد الأعضاء صاح أيضا: يا ريس.. كرامة أحد الأعضاء أهينت.

ورد رئيس المجلس بانفعال: لم يقبل أحد إهانة كرامة أحد أعضاء المجلس، وهذا ليس مجـرد حـديث يقال. فلا أحد يقبل أن تهان أية كرامة وإنني أرجو البعد عن عملية الانفعال التي تضيع فيها الأصوات التـي يمكن أن تتحاور. ولا داعي لمحاولة فتح نقاش بطريقة التهديد، أنه إذا لم يفتح باب النقاش في الموضوع الآن لن نناقش أي شيء، والسيد العضو إبراهيم شكري لا يرضي بهذا الأسلوب.

قاطعه الدكتور عصام العريان صائحا: لقد أرسلت لسيادتك طلب إحاطة ببرقية.

فرد عليه الدكتور رفعت المحجوب: البرقية ليست طلب إحاطة ولقد قمت بإبلاغها للسيد وزير الداخلية ولم يصلنا منك طلب إحاطة.

وعندئذ يطلب الهضيبي الكلمة.

فينظر إليه رئيس المجلس راجيا بقوله: أعني يا سيادة المستشار أعانك ا . أقول إن الحكومة ترى أن هناك تحقيقا يجري وأنها ستقوم بالإحاطة بعد انتهاء التحقيق.

ولكن الهضيبي يرد عليه: إنني أريد أن أتحدث، والموضوع ليس موضوع التحقيق.

وأخيرا لم يجد رئيس المجلس بدا من أن يأذن للهضيبي بالحديث: تفضل ماذا تريد أن تقول؟

وبالفعل يتحدث الهضيبي مؤكدا أنه يريد التكلم في غير مجال التحقيق.

ويقول: إن القضية - أساسا - ليست قضية أن ضابطا فعل كذا؛ فهذه نتيجة لأسباب: أسباب سـبق أن أُبلغَت السيد رئيس المجلس أن وزارة الداخلية تعترض النواب من أعضاء مجلس الـشعب أثنـاء تـنقلاتهم؛ وتنزلهم بالقوة من وسائل المواصلات العامة، وتمنعهم من الاجتماعات، وتعيدهم بالقوة إلى غير الأماكن التي يقصدونها، ولقد طلبت من السيد رئيس المجلس باعتباره رئيس المجلس وباعتباره مسئولا عن كرامة المجلس وكرامة أعضائه كما تنص على ذلك المادة السادسة من اللائحة. وباعتبارك مسئولا عن تحقيق أعمـال هـذا المجلس الذي ينص الدستور على حرية أعضائه.

ثم تساءل: كيف أمارس عضويتي وأنا أمنع من الانتقال من جهة إلى أخرى؟! أنا من حقي أن انتقـل إلى كل مكان وأن أبحث عن عورات الحكومة في كل مكان. واستقصي كل ما أريد أن أستقصيه عن جميـع أعمال الحكومة في كل مكان. وإذا كان من حق وزير الداخلية أن يعتقل أعضاء مجلس الـشعب وأن يمنـع تنقلاتهم ويحدد إقامتهم يكون مجلس الشعب قد ألغي!! فما الذي يبقي أعضاءه ويستطيع أن يمنعهم من الحركة

ويمنعهم من الاتصال بالمواطنين؟! انتهى الأمر ولم يبق هناك مجلس وأصبح صورة سخيفة لشيء غير صادق.

ولقد أبلغت السيد رئيس المجلس بهذا ورجوته أن ينهي هذه الموضوعات دون حاجة إلى أن نثير مثل هذا. بل وحذرت السيد رئيس المجلس أن الأمر يتطور إلى ما هو أسوأ وأن الخطة الموضوعة هي أن نستدرج لأعمال عنف نضطر إليها اضطرارا لأنهم يريدون أن يظهرونا بأننا نستعمل العنف وأننا لا نستعمل قنوات قانونية. وقد أبلغت السيد رئيس المجلس بهذا والسيد كمال الشاذلي والدكتور يوسف والي أبلغت هؤلاء جميعا. وقد فعلت كل هذا في سكون ودون إثارة ودون استجوابات ودون أي شيء وكان السيد صفوت الشريف موجودا عندما أبلغتهم وقلت له أنه إذا كنتم تدعوننا إلى حوار فكيف أحاوركم وأنا محدد الإقامة، وأنا لا أدري عندما أعود إلى بيتي هل أجد زوجتي، أو أنها قد اتخذت رهينة، أو لا تدري زوجتي متى أعود؟ لقد قلت كل هذا وحذرت منه وكانت التطورات.

ووقف لحظة واستدرك متسائلا: ثم إن هذا التحقيق سيجري مع من؟ ومن الذي سيجريه؟ من أمر بالاعتداء أهو الذي سيجري التحقيق؟ من أمر بالعدوان أم من؟ ثم من؟ أتحقيق يجري مع قول من أحد أعضاء مجلس الشعب، رجل انتخبه الآلاف من الأطباء ليكون عضوا في نقابتهم. انتخبه عشرات الآلاف ليكون ممثلا لهم في هذا المجلس الموقر. إن عصام العريان لم ينتخب عضوا في مجلس نقابة الأطباء لأنه الطبيب النطاسي. ولا لأنه الأستاذ الفارع في الطب. ولم ينتخبه الشعب عضوا في هذا المجلس لأنه السياسي البارع ولا المستثمر العظيم؛ وإنما انتخبوه لشيء واحد: صدقه وأمانته وإيمانه ودينه وخلقه. أبعد ذلك يلطم العضو على وجهه ومن الذي سيجري التحقيق؟

لقد دخل الضابط الأوتوبيس وقصده هو مباشرة دون غيره ليصفعه ابتداء. إنه ينتقم منه لأن عصام العريان هو الذي تصدى في هذا المجلس للسيد وزير الداخلية عند مناقشة موضوع "هيديكو السيدة الهاربة" فهذه اللطمة تقول له ولكل من يريد أن يتصدى للحكومة أو لأحد من الوزراء إن هذا هو جزاؤه.

ثم وجه خطابه إلى رئيس المجلس قائلا:

لسنا في حاجة لهذا التحقيق الذي يريدون إجراءه، نحن في غنى عنه، نحن نحاول ونقول: فليحضر السيد رئيس مجلس الوزراء لنناقشه في سياسة الحكومة وليس السيد وزير الداخلية. فالمسئول عن السياسة العامة للدولة هو السيد رئيس مجلس الوزراء ونريد أن نناقشه عن موقفه بالنسبة لحقوق الأعضاء والمحافظة على كرامتهم والمحافظة على حريتهم والمحافظة على أوليات أداء واجباتهم. هذا هو الأمر.

ولطمة عصام ليست لعصام، وإنما هي لكل أعضاء المجلس من قبلها فليقبلها إهانة لنفسه، ومن رفضها فليرفضها كرامة لنفسه، فنحن رفضناها ولن نقبلها أو نقبل غيرها أبدا، وإن كنا صبرنا بعض الوقت رغبة في دفع المركب للنجاة؛ عن بعض الإجراءات الشاذة التي اتخذت حيالنا وآثرنا طريق المفاهمة مع سيادة رئيس المجلس ومع غيره من أقطاب الحزب الوطني ومع المسئولين في الحكومة، ومع ذلك فإن لصبرنا حدودا ولا يمكن أن نسكت إلى ما شاء ا   والأمر يتطور من سيء إلى أسوأ وإلى أشد سوءا وأفظع.

وختم حديثه قائلا: إن هذا الأمر متعلق بكيان المجلس بأكمله، إنه صوت الأمة وممثل الشعب كله وإذا كان الأمر متعلقا بكيانه فماذا يفعل المجلس؟

قبل أن يفعل المجلس شيئا - وهذا ما قصده المهندس إبراهيم شكري - يجب أن يبحث عـن كيانـه. يجب أن يبحث عن مبرر وجوده. هل هو موجود أم غير موجود؟ إن كان موجودا فليؤد واجبـه، وإن كـان غير موجود فأي واجب يؤديه؟! هذا هو الموضوع؛ ولذلك فنحن نصر على أن نطالب المناقشة الفورية مـع السيد رئيس مجلس الوزراء في هذا الأمر.

وفور انتهاء الهضيبي من حديثه صاح إبراهيم شكري مشيرا إلى نص المادة ٢٢ من اللائحة الداخليـة لمجلس الشعب!!

فسأله رئيس المجلس: ماذا تريد منها؟

فطلب منه إبراهيم شكري أن يفتح اللائحة وينظر إليها.

فسأله رئيس المجلس مرة أخرى: ماذا في المادة ٢٢؟

كان إبراهيم شكري يمسك باللائحة الداخلية في يده ووقف يتحدث ليوضح للأعضاء مقصده فقال:

المادة ٢٢ هي المادة الخاصة باللجنة العامة للمجلس. وهذه اللجنة التي تختص بجميع الأمـور الهامـة التي يمكن أن يبحثها المجلس.

ثم خاطب رئيس المجلس منفعلا: ولو انعقدت هذه اللجنة في مواعيدها كل شهر مرة يا أستاذ.! في كل مرة يا دكتور". أنت بخلت علينا أن نجتمع في اللجنة العامة مرة على الأقل كل شهر، كما تنص المـادة ٢٢ من اللائحة. فهذه اللجنة لم تجتمع منذ أربعة أشهر من يوم أن اجتمعـت لكـي تقـرر موضـوع المـدعي الاشتراكي لم تجتمع إلى الآن. أربعة أشهر "يا دكتور" لم تنعقد لكي نثير مثل هذه المواضيع الهامة التي كان يمكن أن تثار وكان يمكن أن تعالج. إنك تبطل اللائحة. لقد أثرتني أول أمس عندما قلت لا أسمح بأن تستعمل المادة التي تنص بالحديث في موضوع غير مدرج، وأن هذا يتصل بموافقتك أنت.. أنت لست حرا في هـذه اللائحة، إنما عليك أن تنفذها بما يحقق المصلحة العامة يا سيدي.

واستطرد قائلاً: إن الموضوع ليس هو موضوع العدوان على عصام العريان، إنما الموضوع هو كيف أن أعضاء مجلس الشعب أصبحوا ممنوعين من التنقل، وهذا حدث لي بالذات، وحدث لإخواني بالـذات، إذن أقول لك إنك لو جمعت اللجنة العامة عندما طلبنا عقد جلسة خاصة يمكن أن يحضرها رئيس مجلس الوزراء لنتحاور فيها منذ شهرين وقلت فليكن هناك جلسة خاصة يا أستاذ إبراهيم وسـنرى الموضـوعات ومـرت الشهور والأمر لم يصبح - يا سيدي - أنك تحافظ على كرامة المجلس ولا على أعضائه بقدر ما أنك تريـد أن تفوت مثل هذه التصرفات وتساعد هذا الوزير على أن يهدر الدستور ويهدر القانون ويهدر كل شيء.

ثم استدرك معاتبا رئيس المجلس: يا سيدي نحن نريد أن نناقش هذا الموضوع لا بالفهم الـذي فهمتـه بأننا نريد أن نعطل المجلس، ولكن من غير كرامة - يا سيدي - لا يمكن أن نناقش في موضـوع الإدمـان وغيره ونحن مفقودون بالفعل ونشعر بأن حقوقنا منقوصة.. كيف يمكن؟

وقاطعه كمال الشاذلي رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطني بقوله:

هذا مضمون طلب الإحاطة.

ثم استطرد إبراهيم شكري قائلا: إن هذا الكلام موجه إلى السادة الأعضاء جميعا، لو قبلوا أن يناقشوا أي شيء من غير أن يناقش هذا الأمر يكونوا مخطئين في حق أنفسهم قبل حقنا.. فنحن نريد أن نقول بجميع أساليب التعبير.. إن أي موضوع، مهما بلغ من الأهمية، لا يعلو على كرامة العضو، لا يعلو على كرامة المجلس، لا يعلو على حق الشعب في أن يقول بالفعل ماذا يمكن قوله بالنسبة لتصرفات الحكومة يا سيدي.

وفور انتهاء كلمته تعالت بعض أصوات من الحزب الوطني الحاكم تطلب الانتقال إلى جدول الأعمال. ولكن رئيس المجلس نزولا على رغبة واحتجاج المعارضة ولحساسية الأمر بالنسبة للأعضاء جميعا رد بقوله: سأعطي الكلمة لممثلي الأحزاب ثم ننتقل إلى جدول الأعمال، والكلمة الآن للسيد العضو ياسين سراج الدين.

وتحدث ياسين سراج الدين وأثنى على اهتمام الجميع بالواقعة وإن كان قد استدرك أيضا بقوله: وإني انضم إلى رأيهم في أن موضوع الواقعة في حد ذاته ليس أساس هذه المناقشة الكبيرة والخطيرة التي تمثل كرامة شعب مصر كله في أشخاص ممثليه، ولعل الطلب الخاص بمناقشة أساس منع النواب - في حد ذاته - من التحرك أو من التزاور أو من زيارة المدن أو عقد مؤتمرات هو في حد ذاته صلب الموضوع، لأنه ربما يتم اعتداء أحد رجال الشرطة على مواطن أو نائب مرة أخرى وهذا يعود للأداء السيئ، وليس معنى هذا أن جميع رجال الشرطة على هذا النمط من التصرف أو من الأداء السيئ - إطلاقًا - نحن لا نتهم رجال الشرطة بهذا أبدا، إنما الجو العام والمناخ العام الذي يشعر به ضابط صغير أو ضابط كبير بأن هناك استهتارا بكرامة المواطنين يجعله يتخبط دون إذن الوزير أو إذن رئيس الحكومة، وهذا هو المناخ الذي نقصد به وقف العمل بقانون الطوارئ؛ لهذه الأسباب نطلب عدم تجديد قانون الطوارئ لأنه يضفي مناخًا خاصا يجعل رجل الشرطة العادي - وإن كان هناك رجال شرطة ممتازون - يمكن أن يتصور أن هذا القانون يجعله يتملك الرقاب والعباد. ومن هذا المنطلق سيادة الرئيس أعتقد أن الموضوع واضح جدا وهو طلب اجتماع اللجنة العامة وسيادتك لن تتأخر عن هذا إطلاقًا.

ورد عليه رئيس المجلس مؤكدا: ليس عندنا مانع من هذا أبدا.

ثم تحدث أخيرا في هذا النقاش الدائر كمال الشاذلي رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الحاكم وكانت بداية حديثه مؤيدة لموقف المعارضة من رفض واقعة الاعتداء حيث قال:

الذي لا شك فيه أننا هنا كأغلبية في هذا المجلس قبل الأقلية أي قبل المعارضة لا نقبل ولا نرضى بإهانة أي زميل منا بصرف النظر عن كونه من إحدى فصائل المعارضة، وأن أي عدوان على نائب في هذا المجلس يمس الجميع أغلبية ومعارضة.

ومن الموقف البرلماني السابق عرضه تتضح عدة نقاط:

أولاً: إن السلطة تتعامل مع حركة الإخوان خارج البرلمان كحركة سياسية غير قانونية أو غير رسمية. بغض النظر عن ثوب الحصانة البرلمانية، فإنها لا تمزقه إنما تلتف حوله أو تلف حوله سياجا يقيد حركته وانتشاره على مستوى الجمهورية.

ثانيا: استخدمت السلطة في تحقيق غرضها ضرب المتلقين لدعوة الإخوان لتصيبهم بالضرر، فيكون النفور من الإخوان وعدم الالتفاف حول هذه الحركة السياسية. وفي ذات الوقت لا تصيب الإخوان أعضاء البرلمان بضرر أو بأذى حيث إنهم يرتدون الحصانة البرلمانية.

ثالثًا: وقد انقسم المتلقون فئات. منهم الفضولي ومنهم المعارض وأحيانا المتطرف. مما دفع السلطة للتدخل والضرب على حركتهم وأيديهم.

رابعا: محاولة الإخوان الانتشار في معظم قرى مصر ودفع البسطاء وتعريضهم لقبضة وبطش السلطة وبالتالي تحويلهم إلى قوى معارضة لتلك السلطة ومؤيدة للإخوان وبذلك يتحقق مكسب سياسي شعبي لهم.

خامسا: إن منع حركة تنقل النواب الإخوان تبرره وزارة الداخلية بحمايتهم بصفتهم نواب برلمان. من جراء تطرف بعض الجماعات أو تربصها لهم؛ حيث إنهم يمثلون التيار الديني الشرعي برلمانيا.

سادسا: إن منع حركة تنقل الإخوان تحت ذرائع تنفيذ قوانين ولوائح أخرى لا تصطدم بالحصانة، إنما على كل مواطن - حتى لو كان نائبا برلمانيا - احترامها، وواجب تنفيذها.

سابعا: إن عدم تحرك واجتماع النائب بناخبيه ليس ممنوعا، بل منظم طبقا لقانون الاجتماعات ويقتصر على مقر النائب أو أي مكان بموافقة وزارة الداخلية.

ثامنًا: إزاء هذه المواقف القانونية. فإن الإخوان يلجئون إلى المساجد لترديد دعوتهم ونشر أفكارهم، وإذا لم يتمكنوا من ذلك، لأي اعتبار أو لأسباب خاصة بهم ولاسيما عدم الكشف عن نشاطهم بوجه سافر فإنهم يدفعون آخرين - غير معروفين بالانتماء إليهم - لنشر دعوتهم أو ترديدها في المساجد أو الزوايا.

تاسعا: كما تمسك الإخوان بنشاط حركتهم وممارسة حقهم في الرقابة على أعمال وتصرفات الحكومة في أي مكان.

عاشرا: وإن كانت السلطة ترى أنه بانتشار حركة الإخوان في القرى يدعم التطرف الديني فإن الإخوان يرون أن بحركة الأمن المضادة فإن السلطة تخلق عنفا من خلال الصدام والمواجهة في الشارع. وكل منهما يحاول إظهار عنف الطرف الآخر وتطرفه.

وبذلك يظْهر كل منهم أيضا المظهر اللاشرعي أو اللاقانوني للطرف الآخر.

وقد حذر الإخوان - عن طريق ممثليهم بالمجلس - من أن الأمر يزداد سوءا بينهم وبين جهاز الأمن.. وينذر بأسوأ العواقب.

ومن جانب آخر فإذا كانت السلطة تهتم بالجانب البرلماني فقط في ممارسة الإخوان لنشاطهم، فإنه يمكنهم الامتناع عن ممارسته والمشاركة أو الأداء.. وبذلك تبدو سلبيتهم احتجاجا صارخًا على ممارسات وزارة الداخلية المضادة لهم.. وبذلك يفقد النظام مصداقيته نحو مشاركتهم وحريتهم البرلمانية. وجديته في ذلك.

بل قد بدا من الموقف السابق أن الإخوان حاولوا احتواء التصعيد بينهم وبين الأمن خلال التفاهم أو الاتفاق مع رئيس الوزراء أو الحزب الحاكم.. وبالطبع فإن ذلك المفهوم أو المنظور السياسي ثابت إزاءهم عن كل هؤلاء، وقد حاولوا تخفيف أو تبديد هذا المفهوم.

وإذا كنا قد عرضنا الموقف البرلماني السابق رغم وقوع مواقف أسبق عليه، فإن غرضنا كان يرمي إلى توضيح حقيقة التشابك الشائك بين مفهومين لقوتين تتبادلان التراشق السياسي بعنف. وتترصد كل منهما للأخرى لتحقيق غايتها، فالإخوان سعوا إلى تحقيق الشرعية السياسية خارج البرلمان، بينما سعى الأمن - كما سبقت الإشارة - إلى عدم تحقيق ذلك.

وتأكيدا لتربص كل من القوتين أو الطرفين. ورغم أن اللواء زكي بدر وزير الداخلية كان المسئول والمنوط به الإشراف على عملية انتخابات ١٩٨٧ والتي من خلالها حصل الإخوان على الشرعية البرلمانية، فإنه يلاحظ أن الإخوان كانوا قد قرروا مسبقًا وخلال الانتخابات ذاتها ومحاولات الوزير لحصارهم وتحجيم حركتهم.. قد عقدوا العزم على مواجهتها بحدة، وكشف أساليبه القاسية معهم فور انتهاء الانتخابات.

قد سبق أن شاركوا في مساءلته في هروب إحدى سيدات الأعمال وقد صاغوا ذلك بتهكم وسخرية.. ثم كانت بعض الأسئلة وطلبات الإحاطة، وخاصة من العضو صلاح أبو إسماعيل.. إلى أن تقدموا باستجوابين على مستوى عال من الأهمية توضح - ابتداء - أبعاد صراعهم وتنازعهم.. الإخوان من جانب، ووزير الداخلية في جانب آخر ممثلا للسلطة.

وقد طرح استجوابان لعضوين من الإخوان المسلمين عقب بعض الأحداث والاضطرابات بين عناصر الجماعات الدينية وقوات الشرطة واعتقال البعض من هذه العناصر.

وكان استجواب العضو مختار محب الدين نوح عن محاسبة وزير الداخلية عما تم في فترة ولايته لأمر الوزارة والتي بدأت في غضون شهر فبراير سنة ١٩٨٦ من تعذيب بواسطة تابعيه ومرؤوسيه وقد ثبت ذلك بالمناظرة وبالأوراق الرسمية وبشهادة الشهود على المواطنين مما أساء إلى موقف مصر الدولي وعرض سمعتها للطعن وللتجريح وتكرر ذكرها كدولة تنتهك الحريات.

وأما استجواب العضو محمد محفوظ حلمي فقد أورد به أنه في يـوم ١٩٨٦/١٠/٣٠ ويـوم الجمعـة ١٩٨٦/١٢/٢٦ تدخل رجال الأمن المركزي بطريقة استفزازية في عدة مساجد، الأمر الـذي ترتـب عليـه حدوث ذعر بين المصلين وقد أصيب العديد بطلقات نارية ولديه ما يثبت إدانة وزارة الداخلية؛ الأمر الـذي يأسف له كل مواطن(٤٨).

وقد طرح رئيس المجلس الدكتور رفعت المحجوب الاستجوابين لتحديد موعد للمناقشة ومساءلة الوزير إلا أنه وقف بكل ثقة يعلن أنه جاهز للرد الفوري.

فصفق له رئيس المجلس وعرض الموافقة على المناقشة الفورية للاستجوابين فوافق المجلس.

ومن ثم بدأ العضو مختار محب الدين نوح في شرح استجوابه قائلا:

"الحقيقة أن هذا الاستجواب جاء بعد سلسلة طويلة من المحاولات المضنية لمنع ظـاهرة تفـشت فـي أرجاء مصر وأصبحت سلوكًا عاما وأسلوبا من أساليب التحقيق، وأصبحت تشكل خطرا على حضارة مصر والسمعة الدولية التي حظيت بها مصر على مر السنين، وتلك الخطوات الديمقراطية التي تحققت على مـدى سنوات خلت فكادت أن تذهب بعظمتها وأن تحطم شموخها، لذلك كان لزاما أن نبدأ بمحـاولات اجتماعيـة وسياسية للقضاء على ظاهرة التعذيب، والحق أقول: إن الحكم الذي صدر في القضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ والذي أثبت:

ثمة تعذيب وحشي وقع على المتهمين، ظاهر في الأوراق، وثابت بالتقارير، وأن المحكمة تطلب اتخاذ إجراءات فورية لمواجهة هذه الظاهرة.

ثم استدرك بقوله: وإن استجابة القيادة السياسية في إحالة أكثر من أربعين ضابطًا للتحقيق في قـضايا مختلفة ١٢٥٣ وغيرها أثارت...".

إلا أن رئيس المجلس قاطعه مشيرا إلى أن القيادة السياسة ليس لها علاقة بذلك، تستجيب أو لا تستجيب هذا شأن النيابة، لأن من يستجيب قد لا يستجيب وهذا يدخل في اختصاص النيابة.

وعندئذ صاح العضو حلمي عبد الآخر طالبا الكلمة في الحديث في موضوع لائحي.

ولكن رئيس المجلس طلب منه أن يتقدم بطلب كتابي يتضمن المادة التي يريد التحدث فيها.

وعاد العضو مختار نوح للاستطراد في حديثه فقال:

"ثم كان بعد ذلك أن تولى السيد اللواء أحمد رشدي وزارة الداخلية، وللتاريخ وأمام الله سبحانه وتعالى لم يرد في عهد اللواء أحمد رشدي حادثة تعذيب واحدة، بل إننا نكاد نحصر عدد المعتقلين على عهـده بـ ـ ١٣٦ معتقلا لا غير، ثم مرت الأيام وتولى السيد اللواء زكي بدر وزارة الداخلية، وإن كنت قد قصرت هـذا الاستجواب على ظاهرة التعذيب ولكنني لاحظت أن ثمة اتجاها يذهب بالدولة إلى مجافاة القانون وإلى تحدي النصوص، سواء أكان ذلك متعلقًا بتنفيذ الأحكام أم بمعاملة المعتقلين أو بالسياسة الأمنية بصفة عامة، وذلـك نظرا لخطورة أمر التعذيب وما يشكله من انهيار في المستوى الاجتماعي وحالة فقدان الثقـة التـي تعتـري

المتهمين والثأر الذي يسكن في أعماقهم باعتبار أن حالات التعذيب تشكل الحجـر الأساسـي فـي ظـاهرة التطرف، بل إنها تشكل الحجر الأساسي في ظاهرة الثأر الاجتماعي وهو ما يسمى بالإرهاب، فإذا ما وقفـت المؤسسات أمام تلك الظاهرة موقف الصامت نقول وبحق إن المسألة قد تأخذ شكلا غير الذي ترضى به، لأن المجتمع عبارة عن ظواهر وأحداث لها أسباب، ولا تنفصل النتائج مطلقا عن الأسباب، لذلك أرجو النظر إلى هذا الاستجواب ليس على أنه مجرد مساءلة أو اتهام ولكن ينظر إليه بهدف، وينظر إليه بوسيلة، وينظر إليـه بعين تختلف عن تلك العين التي تنظر إلى سائر الممارسات".

إلا أن رئيس المجلس قاطعه بهدوء. وكانت لهذه المقاطعة دلالة وإشارة ذات معنى سيتبين ذلك واضحا بعرض الحوار الذي جرى بهذه المقاطعة بين العضو المستجوب ورئيس المجلس الذي بدأ الحوار مشيرا إلى أنه سيوقفه دقيقة في مسألة لائحية بناء على ما أرسله إليه المستشار حلمي عبد الآخر في ورقة عندما أشـار إلى رغبته في الحديث عن اللائحة. ولكن رئيس المجلس أشار إلـى أن هـذه المـسألة لـن تـؤثر علـى استمرار الاستجواب.

وأشار رئيس المجلس استنادا إلى المادة ١٩٩ من اللائحة بأنه لا يجوز أن يكون في تقديم الاستجواب مصلحة خاصة أو شخصية للمستجوب.. وأضاف بأن المستشار حلمي عبد الآخر يذكر أن العضو المستجوب مدع مدني في القضية التي ذكرها الآن وهي ما زالت منظورة أمام القضاء.. ثم وجه سؤالاً مباشرا للعـضو المستجوب قائلاً: أرجو أن أعرف الحقيقة.. هل أنت مدعٍ مدني في هذه القضية أم لا؟

فأجابه العضو قائلاً: إن هذه القضية المنظورة أمام القضاء الآن هي قضية متعلقة بتعذيب المتهمين في عامي ٨١، ٨٢ بواسطة عدد من الضباط وهي بعيدة كل البعد عن الاستجواب المنظور.

ولكن رئيس المجلس كرر سؤاله محددا: هل السيد العضو مدعٍ مدني فيها.

فلم يجد العضو بدا من الإجابة الصحيحة بقوله: نعم.

وعاد رئيس المجلس مؤكدا تحديده السابق واستخلاصا لدوافع العضو قائلاً: في هذه القضية التـي ورد ذكرها الآن.

فاضطر العضو مرة أخرى للتحديد كما سعى إلى ذلك رئيس المجلس بقوله: لست مـدعيا بشخـصي ولكن بوكالة.

ودفع رئيس المجلس العضو لتحديد أكثر متسائلاً:

بوكالة عن من؟

فأجابه العضو: بوكالة عن أربعة من المتهمين المجني عليهم.

وأخيرا دفعه رئيس المجلس إلى ظهره عندما سأله:

ما معنى الوكالة؟

فسلم العضو بقوله: يعني: محام فهذه وظيفتي.

وبذلك وصل رئيس المجلس إلى ما سعى إليه من إظهار دوافع العضو والتي بدت شخصية وخاصة.. وإن كانت أيضا ذات طابع سياسي.. وإعلامي.. فأعلن رئـيس المجلـس: أي كمحـام وعلـى كـل فقـد لزم الإيضاح.

وحيث قد حاول رئيس المجلس تخصيص دوافعه، فقد استأذن المجلس في أن يستمر العضو في شـرح استجوابه.. فوافقه المجلس على ذلك.

إلا أن بعض الأعضاء من الأغلبية طالبت بعدم استمراره في شرح استجوابه تطبيقًا للائحة.

إلا أن رئيس المجلس أصر على استمراره حيث إنه بذلك الحوار السابق قد ألقى ببعض الشك والبلبلـة على ما سيطرحه العضو في عرضه للاستجواب مسبقا وكذلك حتى يضع في ذهن السامعين تلك الخلفية؛ مما يمكن معه عدم تصديق أو الاقتناع بكل ما يقوله المستجوب.

ثم عاد العضو المستجوب في الاستطراد لشرح استجوابه وأردف قائلاً: وبحافظتي أكثـر مـن ١٠٠٠ تقرير طبي شرعي في خلال عام واحد، ألف تقرير طبي شرعي في عام واحد يفيد أكثرها - لا يقـل عـن ٩٠٠ تقرير - وقوع التعذيب، والباقي يفيد زوال الآثار بمضي المدة نظرا لعرض المتهم بعد زوال الآثـار ٩٠٠ تقرير من ١٠٠٠ تقرير حصلنا عليها في عام واحد كل تقرير منها ينطق بالألم ويـستجير، ونعـرض على سبيل المثال أكثر من ٥٠ تقريرا أودعها أمانة المجلس.

وأقدم معها ما ورد بنشرة منظمة العفو الدولية أخيرا عن مصر، وللإيجاز أقول: إن هذه النشرة تتمتع بالصورة التحقيقية؛ بمعنى أنها تأخذ ما تحصل عليه من معلومات وتعرضه على السلطة المختصة، ثم تأخـذ رد السلطة ثم تصدر تقريرا، وما يهمني هنا هو أن أبرز لحضراتكم ما تتعرض له سمعة مصر الدولية.

ونحن حريصون عليها مثلكم تماما، بل الحرص يملؤنا على سمعة مصر وعلى كرامة مـصر، لأننـا مستقبل هذا البلد.

وانضمت مصر في يونيو ١٩٨٦ إلى معاهدة الأمم المتحدة ضد التعذيب وبادرت باتخـاذ إجـراءات قضائية ضد المتهمين بارتكاب أعمال التعذيب، إلا أنه حسب علم المنظمة لم تنفـذ حتـى الآن التوصـيات الخاصة بإعادة النظر في إجراءات تفتيش السجون والتحقيق في شكاوى الـسجناء حـول التعـذيب وتعتقـد المنظمة أن الوقت قد حان منذ أمد بعيد لوضع هذا الموضوع أمام السلطات المصرية.

وبعد عرض المستجوب اتضح أنه دفع اتهامه للوزير بتحديد بداية ظاهرة التعذيب في منتـصف عـام ١٩٨٦، وذلك بعد تولي الوزير لمسئوليته. وفي ذات الوقت أشار إلى ضآلة عدد المعتقلين في آخر عهد سلفه اللواء أحمد رشدي.. ومعنى ذلك أن ارتباط ظاهرة التعذيب ظهرت بتولي اللـواء زكـي بـدر المـسئولية الوزارية وتنفيذه لسياسة أمنية محددة.

وإن كان رئيس المجلس قد حاول حصار العضو داخل استجوابه حتى لا يؤتي نتائجه.. فإن تاريخ القضية التي عمل فيها محاميا ووكيلا عن متهمين يرجع إلى عام ١٩٨١ إلا أنه يتخذها بداية مصادر معلوماته عن التعذيب وإن لم يشر إلى تلك الفترة بأنها بداية الظاهرة.. إلا أنه حدد بداياتها عندما تولى زكي بدر المسئولية الوزارية. وفي ذلك معارضة صريحة للسياسة الأمنية التي يتبعها وينفذها هذا الوزير.

وقد حاول الوزير وأكد على أن هذه الظاهرة تمثل بعدا داخليا وهو الثأر، ويتجسد في الإرهاب إلا أن الإرهاب ليس وليد التعذيب المسبق دائما، فهناك إرهاب يتخذ وسيلة لتنفيذ سياسة معينة من جانب متطرفين، أو إرهاب يتخذ عنصر ضغط لتحقيق دعاوى متطرفة أو يتخذ قناعا لتخويف وتهديد المعارضين لفكرة أو لأخرى.

وأما البعد الخارجي فقد أولاه المستجوب اهتماما خاصا حيث إنه يشوه صورة مصر الحضارية المحترمة بين الأمم المتحضرة، وإن كنا نرى أنه ربما يكون ذلك أحد دواعي تقديم استجوابه إلى جانب تأكيده على أن التعذيب ليس وسيلة أو هدفًا إسلاميا.. مما يخالف الشريعة الإسلامية وأحكامها في معاملة المعتقلين..

ثم عرض الاستجواب الثاني من مقدمه محمد محفوظ حلمي حيث قال:

"وبداية فإننا نقول: إن وزارة الداخلية تنهج معنا نهجا لم نعهده من قبل.. وكأن العضو يتحدث عن هوية سياسية لمجموعة أو جماعة بعينها.

وبالفعل دفع رئيس المجلس مستفسرا بالمقصود من كلمة "معنا"؟

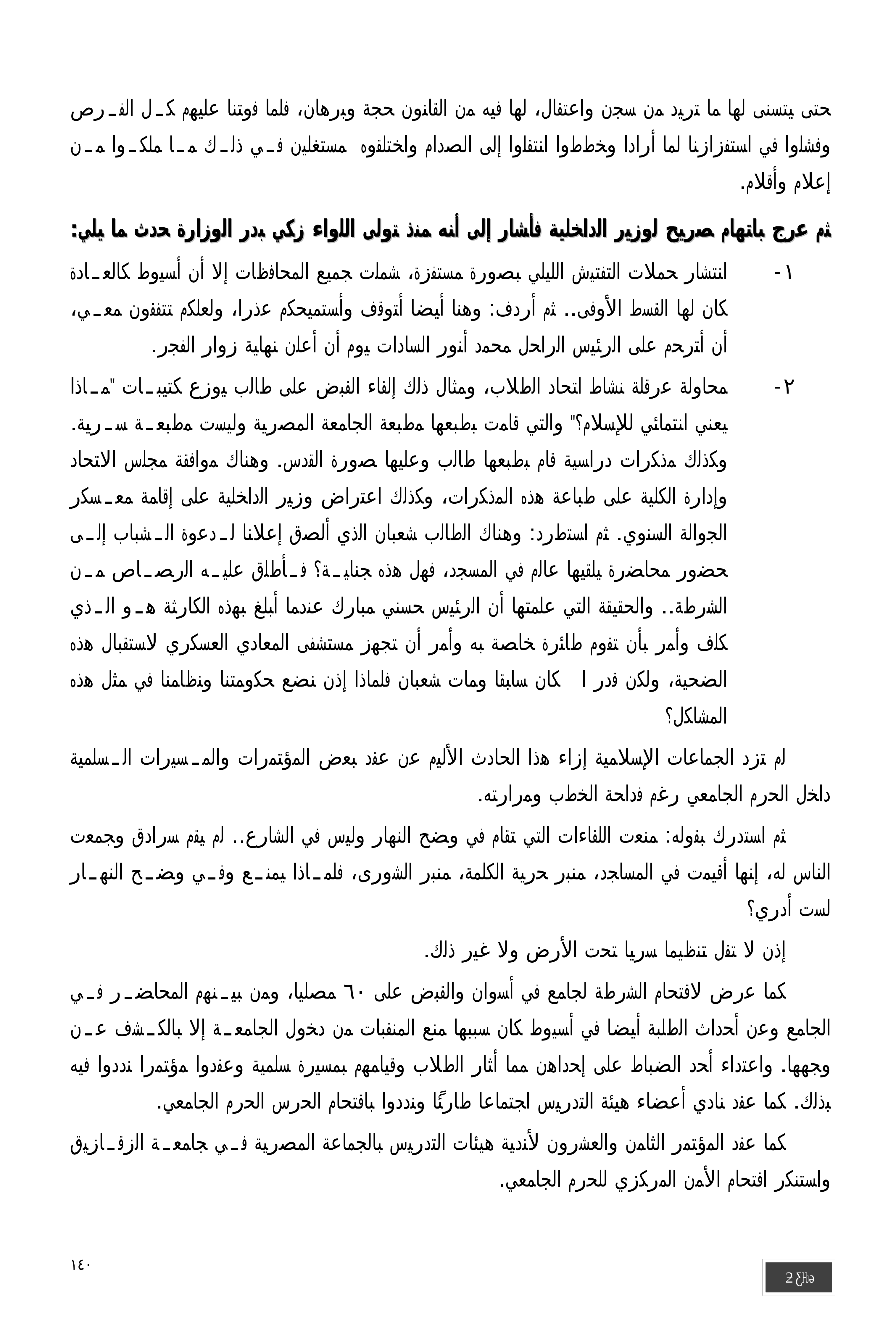
وكأنه يسعى لاستصدار إعلان من العضو بأن كلمة "معنا" المقصود بها "الإخوان المسلمين"، حتى يمكنه مقابلة ذلك بأنهم ليسوا لديهم شرعية رسمية، إلا أن العضو تجاوز هذا حتى لا يثير مقاطعات ومناقشة جدلية وهو يعرض لاستجوابه.. فأجاب بمعنى أوسع قائلا:

مع هذا الشباب الذي قيل عنه إنه منحرف متشدد متعصب.

ثم عاد يقول: وبداية فإننا نقول إن وزارة الداخلية تنهج معنا نهجا لم نعهده من قبل. تزامن مع تولية السيد اللواء زكي بدر وزارة الداخلية، الذي أخذ على عاتقه أن يفتك بنا بشتى الطرق والوسائل والذي لم يقتصر على السجن والاعتقال والتعذيب فحسب، بل وصل إلى حد إطلاق الرصاص في الشوارع وإراقة الدماء واقتحام المساجد والجامعات.

ثم عرج في حديثه إلى أسلوب الوزير في تنفيذ سياسته حيث قال: وهنا وقفة يجب أن نوضحها وهي موضة جديدة حدثت حيث يزدحم المسجد بأناس يرتدون ملابس مدنية وهم يعملون لحساب الأمن، ثم يحدث فجأة ما تسمعون عنه. فمن المستحيل أن يعتدي المصلون بالمسجد على بعضهم البعض أو يضرب بعضهم بعضا ولكن تبدأ بهؤلاء الذين أشرت إليهم.

ثم أضاف: ولما كنا قد أحسسنا أن مخططا ماكرا يدبر لنا عزمنا على عدم الصدام بكل طريق ممكن، هم تحاشوا الصدام الذي يدبر ويهيأ لهم، لأنني قلت لهم: ألم يكن باستطاعتكم أن تتحاشوا هذا الذي يحدث لمستقبلكم وسمعة بلدكم؟ فقالوا لي: كانت وزارة الداخلية قد بنت خطتها على استفزازنا واستدراجنا للصدام



حتى يتسنى لها ما تريد من سجن واعتقال، لها فيه من القانون حجة وبرهان، فلما فوتنا عليهم كـل الفـرص وفشلوا في استفزازنا لما أرادا وخططوا انتقلوا إلى الصدام واختلقوه مستغلين فـي ذلـك مـا ملكـوا مـن إعلام وأقلام.

ثم عرج باتهام صريح لوزير الداخلية فأشار إلى أنه منذ تولى اللواء زكي بدر الوزارة حدث ما يلي:

١- انتشار حملات التفتيش الليلي بصورة مستفزة، شملت جميع المحافظات إلا أن أسيوط كالعـادة كان لها القسط الأوفى.. ثم أردف: وهنا أيضا أتوقف وأستميحكم عذرا، ولعلكم تتفقون معـي، أن أترحم على الرئيس الراحل محمد أنور السادات يوم أن أعلن نهاية زوار الفجر.

٢- محاولة عرقلة نشاط اتحاد الطلاب، ومثال ذلك إلقاء القبض على طالب يوزع كتيبـات "مـاذا يعني انتمائي للإسلام؟" والتي قامت بطبعها مطبعة الجامعة المصرية وليست مطبعـة سـرية. وكذلك مذكرات دراسية قام بطبعها طالب وعليها صورة القدس. وهناك موافقة مجلس الاتحاد وإدارة الكلية على طباعة هذه المذكرات، وكذلك اعتراض وزير الداخلية على إقامة معـسكر الجوالة السنوي. ثم استطرد: وهناك الطالب شعبان الذي ألصق إعلانا لـدعوة الـشباب إلـى حضور محاضرة يلقيها عالم في المسجد، فهل هذه جنايـة؟ فـأطلق عليـه الرصـاص مـن الشرطة.. والحقيقة التي علمتها أن الرئيس حسني مبارك عندما أبلغ بهذه الكارثة هـو الـذي كلف وأمر بأن تقوم طائرة خاصة به وأمر أن تجهز مستشفى المعادي العسكري لاستقبال هذه الضحية، ولكن قدر ا كان سابقا ومات شعبان فلماذا إذن نضع حكومتنا ونظامنا في مثل هذه المشاكل؟

لم تزد الجماعات الإسلامية إزاء هذا الحادث الأليم عن عقد بعض المؤتمرات والمـسيرات الـسلمية داخل الحرم الجامعي رغم فداحة الخطب ومرارته.

ثم استدرك بقوله: منعت اللقاءات التي تقام في وضح النهار وليس في الشارع.. لم يقم سرادق وجمعت الناس له، إنها أقيمت في المساجد، منبر حرية الكلمة، منبر الشورى، فلمـاذا يمنـع وفـي وضـح النهـار لست أدري؟

إذن لا تقل تنظيما سريا تحت الأرض ولا غير ذلك.

كما عرض لاقتحام الشرطة لجامع في أسوان والقبض على ٦٠ مصليا، ومن بيـنهم المحاضـر فـي الجامع وعن أحداث الطلبة أيضا في أسيوط كان سببها منع المنقبات من دخول الجامعـة إلا بالكـشف عـن وجهها. واعتداء أحد الضباط على إحداهن مما أثار الطلاب وقيامهم بمسيرة سلمية وعقدوا مؤتمرا نددوا فيه بذلك. كما عقد نادي أعضاء هيئة التدريس اجتماعا طارئًا ونددوا باقتحام الحرس الحرم الجامعي.

كما عقد المؤتمر الثامن والعشرون لأندية هيئات التدريس بالجماعة المصرية فـي جامعـة الزقـازيق واستنكر اقتحام الأمن المركزي للحرم الجامعي.

ثم أشار أيضا متسائلاً باستنكار: كيف استباحت وزارة الداخلية لنفسها أن تمنع نائبا لـه حـصانته أن ينتقل إلى مسجد ليلقي فيه محاضرة؟

لماذا؟ لماذا لا يترك النائب لكي يلقي المحاضرة، وكما قلت دعوه يدين نفسه ثم حاسبوه.. أين الحصانة البرلمانية؟ أين هي؟

ولنبدأ حيث ختم المستجوب بتساؤله عن الحصانة البرلمانية.. وذلك لنؤكد تفسيرنا المبـدئي للـشرعية البرلمانية كوسيلة لاكتساب شرعية سياسية تتزايد باطراد. وذلك المفهوم الذي حاول اللواء زكي بدر مقاومته والتصدي له بشتى الوسائل؛ مما أثار الصدامات المتتالية بين الأمن والإخوان المسلمين:

- ولعل المستجوب أشار إلى نقطة هامة كثيرا ما سعت السلطة لإبرازها وتأكيدها علنـا وتحـت سمع وبصر المجتمع، ألا وهي: العمل العلني للجماعات الدينية، وخاصة الإخوان المسلمين، فقد استنكر المستجوب تصدي وزير الداخلية للعمل والنشاط المعلن للجماعات الإسلامية وتهكم على أن السلطة تدعي أن هناك عملا سريا. فإذا كان هذا العمل محل استهجان الدولة فلماذا تتـصدى سلطاتها للعمل المعلن؟؟

- وكأن المستجوب أراد بذلك أن يدلل على أن سلطات الدولة تقاوم وتتـصدى للمـد الإسـلامي الشرعي والمعلن في المساجد ومنابرها وليس كما تدعي أنها تتصدى للتطرف المقترن بالعمـل السري. وبذلك فإن الدولة تظهر ما لا تبطن والمستهدف في النهاية المد الإسلامي.. وسنرى هذا القول صريحا في إحدى المواقف البرلمانية الحادة أيضا في سطور لاحقة.

- ويذهب العضو أيضا إلى كشف منهج وزارة الداخلية في التصدي للعمل الإسلامي المعلن بـأن تدفع ببعض عناصر الأمن إلى افتعال مشاجرات وعراك داخل المساجد، وكأنها بـذلك تحـاول إثبات أن العمل المعلن لا يخلو من التطرف أيضا، مما يستدعي تدخلها لحفظ الأمـن والأمـان للمصلين داخل المسجد.

- بل يذهب المستجوب إلى أن هذه السياسة الأمنية تبدو بعيدة عن السياسة التـي يعلنهـا رئـيس الجمهورية محمد حسني مبارك، ودلل على ذلك بأن الرئيس أمر بسرعة إسعاف طالب أطلـق عليه الرصاص بوضع أكبر وأحدث الإمكانيات لذلك. وإمعانا في التدليل على أن سياسة الوزير الأمنية تتناقض مع السياسة الجامعية نحو تعميق الروح الإسلامية، فقد أشار إلـى أن الـوزير يتصدى للجامعة وقيادتها وأجهزتها رغم أن سياستها شرعية ورسمية.

- وأكد على أن الشباب المتدين يتعرض لأهوال هذه السياسة الأمنية؛ مما يحدث صدامات مؤكدة، ويستنكر موقف الوزير من هذا النشاط الإسلامي المعلن، والذي يجري في بعض المحافظـات والمساجد أيضا.

- وهو يعرض نشاط الإخوان المعلن على بساط التقييم من حيث كونه نشاطًا خاطئًا أو إجراميا أو على صواب.. ويطالب بأن يترك أي عضو ممارسة نشاطه.. وليـدن نفـسه إذا خـرج عـن

الشرعية القانونية. ويطالب بذلك رغم إدراكه أن وزير الداخلية لن ينتظر تقييم هذا النشاط إنما هو يقاومه ويتصدى له حتى لا ينتشر وتبسط جماعة الإخوان نفوذها وتأثيرها السياسي..

ولقد جاء دور وزير الداخلية في الرد فألمح إلى ما يثار حول التعذيب بوجه عام.. دون الدخول في وقائع معينة أو تفصيلات محددة بأن هناك ادعاءات تعذيب واقعة حديثة جدا منذ أربعة أيام.. فقال: "واسمحوا لي أن أمتنع للصالح العام عن ذكرها فحين دخلوا الليمانات بأجهزة معينة وبأدوات معينة في محاولة كاذبة لالتقاط صور للتعذيب يفتعلونها في بعض المسجونين خاصة من هذه الفئة أو غيرها، وسوف تُعرض على حضراتكم عندما ينتهي الأمر فيها أو تحقيقها".

ويجدر التنويه إلى أن ما ذكره الوزير كان تمهيدا لمفاجأة أعدها لمواجهة لاحقة وكانت ذروة المواجهات.

ثم عرج الوزير على تحليل دوافع المستجوبين للتقدم بالاستجوابين قائلا:

"إن الإخوة مقدمي الاستجوابات. ناس جايز سبق اعتقالهم كما استمعتم حضراتكم، يمكن يكونوا متضايقين شوية أو شيء كهذا، ولكن هذا لا ينصرف على كل الأوقات ولا ينصرف على كل الوقائع واسألوهم لماذا كانوا معتقلين".

ثم برر الادعاء بالتعذيب بعاملين أساسيين يجب أن يكونا موضع الاعتبار عند الإجابة عن مثل هذا التساؤل فقال: "فأما العامل الأول فإن الادعاء بالتعذيب هو الطريق التقليدي والأسلوب المتبع الذي يلجأ إليه كل متهم جنائي أو سياسي لإبطال الأدلة والإفلات من العقاب.

وأما العامل الثاني فإننا نجد أن طبيعة وظيفة رجل الشرطة تفرض عليه أن يواجه الخارجين على القانون ليقدمهم إلى القصاص العادل وهؤلاء المتهمون وأسرهم والمنتفعون من حولهم لا يمكن أن يغفروا لرجل الشرطة الإيقاع بهم مهما تكن إجراءاته صحيحة وتصرفاته ملتزمة ولذلك: فإن لدينا عددا من الوقائع الثابتة والمسجلة لدى سلطات التحقيق القضائي لأعداد من المحجوزين بمواقع الشرطة والسجون العمومية افتعلوا بأنفسهم إصابات متعددة نسبوها إلى أجهزة الأمن والشرطة إمعانا في الانتقام منهم والكيد لهم.

ثم استدرك قائلاً: هذه ادعاءات نعرفها ونعرف القصد منها، فإن القصد الحصول على تعويضات تصرف في أغراض تمس البلد تعلمونها حضراتكم جيدا.

ومرة أخرى يلمح إلى ما سبق ذكره في بداية حديثه والذي يعد تمهيدا لمفاجأة في جلسة لاحقة حيث قال: وليس من شك في أن رجل الشرطة بحكم طبيعة عمله يتعرض للكيد والانتقام أكثر مما يتعرض له غيره. ونستطيع أن نضيف إلى ذلك موقف بعض صحافة المعارضة التي تتعمد الهجوم على جهاز الشرطة، تبحث عن أخطاء وانحرافات تنسبها إليه بغير حق أو بأكثر مما تستحق وفي مقدمة هذه الأخطاء والانحرافات والادعاءات الكاذبة تعذيب المواطنين ونشر الصور المزورة التي يدعي مصوروها المهرة أنهم قاموا بالتقاطها من داخل السجون.

كما أنه قال: وقد يقال ردا على ذلك كله إن هنا أعدادا من ضباط الشرطة يحاكمون بالفعل عن وقائع تعيب منسوبة إليهم، ونحن نقول: إن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وإن العبرة ليست بتوجيه الاتهام وإنما بصدور حكم نهائي بالإدانة.

ثم استطرد الوزير في الحديث ساعيا إلى ربط الاستجواب بنشاط المستجوبين، وأن هذه الاستجوابات رد فعل لسياسة وزير الداخلية في مواجهة نشاطهم خارج المجلس.. فقال: في أسيوط في مسجد الجمعية التشريعية لي وقفة مع أحد مقدمي الاستجوابين ماذا قال؟ وماذا فعل؟ وماذا أثار؟ هذا إن شئتم أو أردتهم أن أطرحها.

فارتفعت أصوات تطلب الاستماع.. فعاد الوزير يقول: لا مانع إذا أراد المجلس. فالأخ العضو مقدم الاستجواب عن التعذيب الأخ محمد مختار نوح دأب خلال الندوات والدروس الدينية في المساجد".. إلا أن العضو محمد المأمون الهضيبي قاطعه مستنكرا: هل نحن الذين نسائل السيد الوزير أم هو الذي يسائلنا؟

ودار حوار مع رئيس المجلس حول هذا الأمر حتى أذعن رئيس المجلس ومنحه الكلمة وإن أردف فيها بقوله: نستمع إليك في هدوء ولا نريد الضجات المفتعلة.

فوقف الهضيبي وطرح نقطة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لمدى حرية حركة الإخوان المسلمين لنشاطهم على مستوى المحافظات فقال: "إن موضوع الاستجواب محدد وأعتقد أن السيد المستجوب التزم التزاما دقيقًا وحرفيا بالموضوع بل لعله كان مختصرا أكثر مما يجب. والسؤال اليوم هو هل سنتكلم عن مسئوليتنا وعن نشاطنا خارج المجلس؟ هل يا ترى الموضوع المطروح الآن يتعلق بمسئوليتنا عن تصرفاتنا خارج المجلس؟ وهل من حق السيد الوزير أن يطرح هذا في المجلس؟ بل، ابتداء، هل من حق المجلس كمجلس أن يحاسبنا عليه؟ هذا أمر بعيد كل البعد. فلندخل في الموضوع ولنتحدث فيه الموضوع بكل لفظ حسن لأننا لم نتكلم بأي لفظ خارج".

إلا أن رئيس المجلس رد على الهضيبي وفي ذلك حاول من ناحية تأكيد إشارة الوزير للربط بين النشاط الشخصي للمستجوب وتقديمه للاستجواب ومن ناحية أخرى يحاول أن ينفي مساءلة الوزير للعضو لأن ذلك مخالف للدستور.. فقال الدكتور رفعت المحجوب: لقد أراد الوزير وهو يتحدث عن اتهام الأستاذ مختار نوح له أن يوضح للسادة الأعضاء أن السيد مختار نوح له مصلحة في هذا الاستجواب لأنه - والوزير يسائله - كان له نشاط معين يتصل بهذا الاستجواب. فأراد السيد الوزير أن يوضح للمجلس الربط بين مواقف شخصية للسيد العضو وتقديم الاستجواب. ثم استدرك رئيس المجلس قائلا: ومع ذلك كانت المعارضة لا تريد أن تستمتع إلى النشاط الذي قام به السيد العضو مختار نوح والذي أراد الوزير أن يلفت النظر إلى الربط بين النشاط وبين سبب الاستجواب فإني أرجو الوزير أن يسقط هذا الموضوع ويواصل الرد على الاستجواب.

وعاد الوزير يستطرد شارحا بعض الوقائع التي تصدر من تنظيم الجهاد الذي اغتال الرئيس السادات. وسرد مظاهر التطرف من التعدي على أئمة المساجد ورجال الأوقاف ومنعهم من أداء واجبهم في إقامة الشعائر الدينية بالمساجد المعينين بها ومحاولة السيطرة على هذه المساجد وأضاف الوزير أبعاد هذا التطرف بأن هذه الوقائع قد حدثت بالمحافظات التالية: القاهرة – الإسكندرية – مطروح – القليوبية – البحيرة - الشرقية – بورسعيد – السويس – الفيوم – بني سويف – المنيا – سوهاج – قنا - أسوان.

ثم تساءل الوزير: فما هو المطلوب من أجهزة الأمن في مثل هذه المواقف؟ هل ينبغي علينا أن نتركهم يعتدون ويتآمرون ويخططون آمنين مطمئنين بدعوى عدم المساس بحرمة المساجد ومن هو الذي يعتدي على حرمتها؟!

ثم عرج الوزير لاتهام المستجوب الثاني حيث قال: قام الأستاذ محمد محفوظ حلمي بتعبئة الشباب سواء في محافظة أسيوط أو محافظة أسوان وإني لأتساءل: ما علاقة السيد العضو بهؤلاء الشباب؟ ما الصلة التي تربطه بهم؟

ثم استدرك متهكما: طيب ما يقول عن تجار المخدرات أو تجار العملة إنهم تعرضوا للتعذيب؟ إذن ما الصلة وما المساندة وما الرابطة الحقيقية؟

وثارت ضجة بالمعارضة وتصاعدت رغم تدخل رئيس المجلس للتهدئة. حتى صاح الوزير قائلا: إطلاقًا لن تكون هناك خلافة لن يكون هناك شيء من هذا الهراء.

فرد عليه صوت خلال ضجة المعارضة بقوله: الإسلام سيحكم العالم كله.

ثم استطرد الوزير في حديثه حتى وصل إلى أن خاطب العضو قائلاً:

وكل ما أرجوه أن يناشد السيد العضو جماعات التطرف والإرهاب كي ينزهوا بيوت ا عن شتائمهم ومخططاتهم، يناشدهم أن يحفظوا حرمتها ويلتزموا برسالتها، فالمساجد ، لعبادته الخالصة المتجردة.

ثم قال: ولعلي أجبت عما هو ظاهر من قصد هذين الاستجوابين ولست ممن يسيئون الظن ويتهمون الناس بسوء القصد.. وأقول بأمانة المصلحة إن المشكلة ليست مجموعات الإرهاب والتطرف بأعدادهم المحدودة وشخصياتهم المعروفة ونشاطهم المرصود، ولكن مكمن الخطر يكمن في هؤلاء الذين يهيئون الفرصة المواتية والمناخ المناسب الذي يتولد وينمو فيه الإرهاب والتطرف. إن الذين يعتنقون الإرهاب ويمارسونه بالفعل يمثلون أبشع الأخطار، ولكن هؤلاء الذين يثبتون أهدافه ويزينون أفعاله ويبررون جرائمه هم الذين يعطونه الفرصة للانتشار والاستمرار.

وهكذا فإن وزير الداخلية لم يخل رده من اتهام الإخوان المسلمين بمساندة ودعم الإرهاب والتطرف من خلال نشاطهم السياسي خارج المجلس، ويرى أن ذلك بمثابة تدبير وتخطيط مما يهدد الأمن وينمي التطرف وأن دعاوى التعويضات عن التعذيب، القصد منها الحصول على تمويل لهذا النشاط.. بل إن تعليق مأمون الهضيبي على اتهام الوزير كان واضحا وجليا، إن الصدام السياسي خارج المجلس بين الإخوان والوزير له انعكاسه داخله.. وكل منهما يكشف أساليب الآخر سواء كانت شرعية أم غير ذلك.

بل إن رئيس المجلس اتخذ جانبا موقف الوزير؛ حيث أشار إلى الوزير بالتجاوز وعدم الحديث في نشاط الأعضاء المستجوبين خارج المجلس، وكأنه بذلك يؤكد ما يذكره الوزير ويلمح به عن النشاط السياسي أو الديني المدعم للتطرف والإرهاب.

وعقب كل من المستجوبين على رد الوزير.. فأما العضو مختار نوح فقد أشار إلى أنه لم يسمع ردا قانونيا طوال ساعة أو أكثر تحدث فيها الوزير، ويقال إننا لن نناقش كل مسألة على حدة، لكننا سنحدثكم عن هذا الشخص وحركات هذا الشخص ومراقبة هذا الشخص.. هذه مسائل يجب أن نبتعد بها عن ساحة الحديث.. أشار إلى أنه لاحظ ثمة ظاهرة فأراد الاستجواب بخصوصها.

ثم كان تعقيب العضو محمد محفوظ حلمي وقد بدت عليه لهجة حادة ومتحدية حيث واجه الوزير مخاطبا: هل أنت مسئول عن أمن مصر وحدك؟ أقول لا.. لا إذ لن تستطيع وحدك أن تدافع عن أمن مصر بدليل أنه يوم أن ثار رجال الأمن المركزي نتيجة التصرفات التي حدثت ضدهم أقول إن شعب مصر هو الذي حفظ الأمن.

واستدرك قائلا: نريد أن نضع حدودا لصالح هذا البلد أما أن تكون الاتهامات مفتوحة على عواهنها دون أدلة ثابتة فهذا يجب أن يرد عليه.

ثم أضاف مخاطبا نواب الأغلبية بقوله: إنكم ونحن في سفينة واحدة بالأمس كنا نتنافس على هذا المجلس، واليوم أصبحنا، واسمحوا لي أن أضرب المثل بهذا الفريق القومي، فقد كان منا أمس من يشجع نادي الزمالك ومنا من يشجع النادي الأهلي واليوم الفريق القومي يلعب باسم مصر، نحن هنا باسم هذا البلد وإذا ارتقى المفهوم فنحن باسم إسلامنا، باسم ديننا نتكلم ونتحرك فلا عدوان على أحد، بل سنأخذ على يد المنحرف.

ثم ختم تعقيبه قائلا: هل يرضي السيد الدكتور رئيس المجلس ويرضي النظام الحاكم ويرضيكم أيها السادة أعضاء مجلس الشعب أن يأتي على لسان السيد الوزير المحترم "أنكم عاوزين تعملوها خلافة" طيب ليه لأ؟!.. ربما السيد الرئيس محمد حسني مبارك يصبح هو الخليفة؟!

أليست الخلافة من النظام الإسلامي؟ إذن لماذا نقول هذا الكلام ولماذا كل هذه الحساسية؟ إننا نرجو أن تنتهي هذه الادعاءات..

وبتعليق المستجوب محمد محفوظ حلمي على استنكار الوزير لنظام الحكم الإسلامي والمقصود بها الخلافة الإسلامية فلم يفته الرد على هذا الاستنكار بعتاب للأغلبية التي ينتمي إلى حزبها الوزير.

ولا شك أنه ضمن الحملات الانتخابية المضادة للإخوان المسلمين في معركتهم الانتخابية، فكانت هذه "الخلافة" حيث حذر بعض الخصوم من أن يسعوا إلى إقامة دولة دينية. وتارة سموها دولة إسلامية يحكمها رجال الدين.. ولا شك أن الحقيقة أن مصر دولة إسلامية.. لأن الدولة الإسلامية بالمعنى الإسلامي ليس يعني أنها دولة يحكمها رجال الدين وإنما هم رجال شورى.. والشورى بصورة معينة عنصر هام من عناصر الحكم الإسلامي في الدولة الإسلامية وبالمعنى المعاصر فهي الديمقراطية.. أما إذا كان المستجوب محمد

محفوظ حلمي يقصد الخلافة الإسلامية بالمعنى الديني فهذا ما لم يحدث في التاريخ الإسلامي إلا في عهد الرسول صلى ا عليه وسلم.. أما الخلفاء الراشدون وإن كانوا فقهاء في الدين الإسلامي إلا أنهم مارسوا السياسة.. تحقيقًا لنشر الدعوة الإسلامية وتثبيتها.

وأما بعد ذلك فالخلافة الإسلامية بالمعنى الديني لم يكن لها حقيقة غير شكلها فقط من حيث البيعة له وأما مضمونها فكان سياسيا.. وممارستها سياسية.. بل إنها فقدت شكلها أحيانًا من خلال الوراثة، ولكن لطبعها بطابع الخلافة الإسلامية كانت تجري البيعة لوارث الحكم.

وإذا كان البعض يرى أن الإسلام لم ينص بصورة قاطعة على أن نظام الحكم الإسلامي يمكن أن يكون وراثيا أي ملكيا أو غير ذلك مثل النظم الجمهورية.. فإن ذلك يقوض أي مبرر أو حدة ينادي بها البعض الآخر من وجوب تحقيق الخلافة الإسلامية.. إنما الصحيح أن يكون نظام الحكم مطابقا لما جاء بالشريعة الإسلامية. وهذا أيضا الخلاف فيه قائم من حيث ما هو شروط الحكم أو مقوماته أو عناصره؛ لأن لكل عنصر ظروفه وملابساته والعبرة في النهاية بتحقيق الحاكم وتطبيقه للإسلام.

وقام الوزير بالتعليق على تعقيب المستجوبين حيث أشار إلى أن صاحب الاستجواب يقول إن ثمة ظاهرة ظهرت في مصر. فما هذه الظاهرة؟ هل تعدي الشرطة يعد ظاهرة أم ظهرت ظاهرة لها خطورتها ولابد أن نقف عندها وهي التطرف والإرهاب أيهما الظاهرة؟ فهل وقوف الأمن أمام هؤلاء المعتدين المتطرفين الذين يقتلون ويسفكون هو الظاهرة؟ أم أن الظاهرة هم هؤلاء أنفسهم؟.

ثم خاطب المستجوب الآخر بقوله: الأخ الأستاذ محفوظ عندي منشورات في المنيا "ماضيين" عليها أعضاء من مجلس الشعب.. هناك أشياء أخرى موجودة معي هنا في مجلس الشعب هل تحبون أن نذكرها؟ إنها معي.. وقاطعته ضجة من المعارضة.

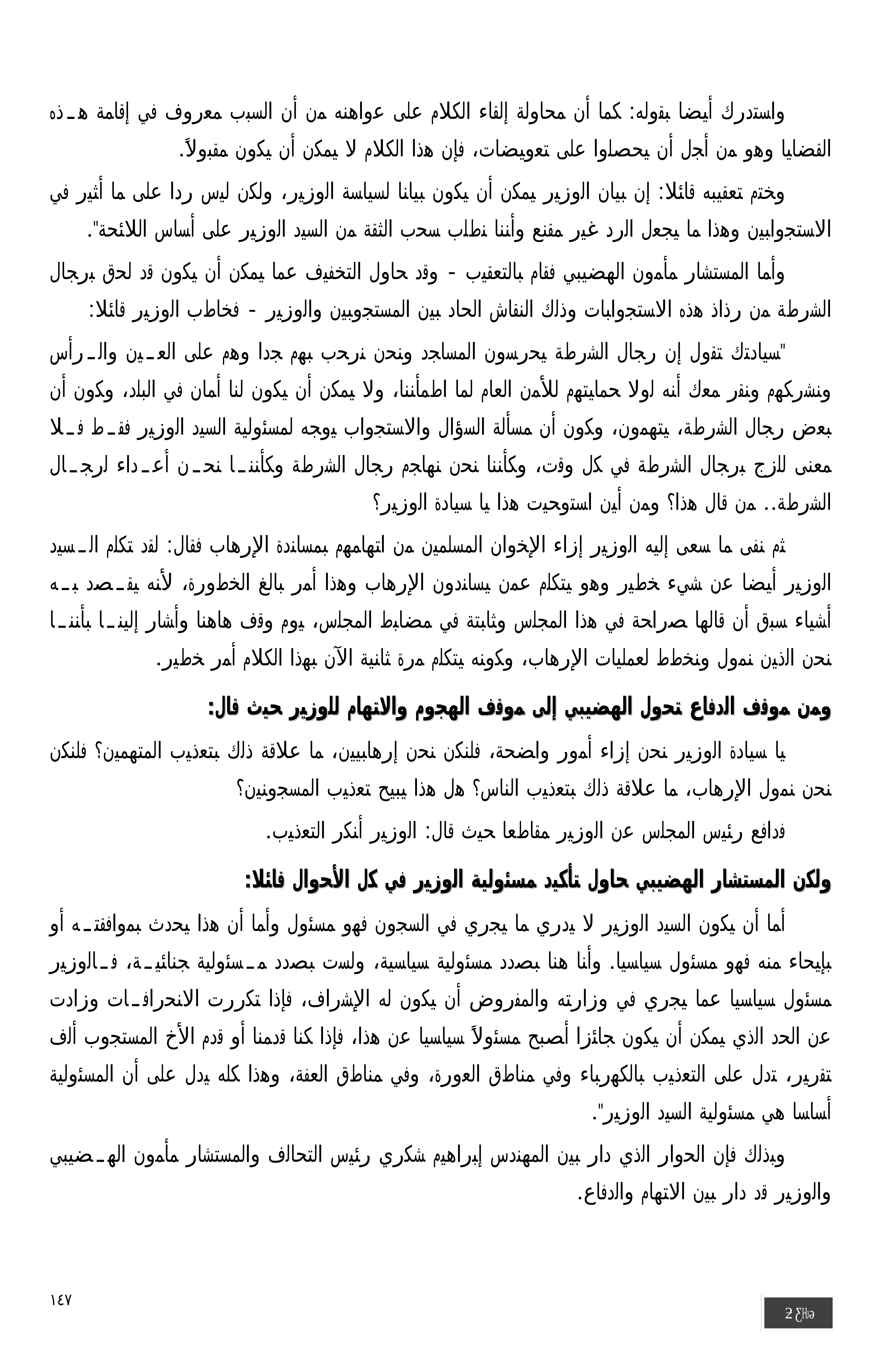
واستطرد يخاطبه قائلا: وعندما قلت أولئك الذين يعاونونهم والذين يريدون من الخارج خلافة، وهل أنا قلت هذا عنكم؟ وهل أنتم تريدون خلافة؟ فقاطعته أصوات من المعارضة ترد بقوله: نعم نريد خلافة.

ولكنه يبادلهم التعليق قائلا: لا. نحن لا نريد خلافة. إن أردتم الخلافة فأبشركم أنه لا خلافة.. هناك حكم موجود.

ووسط تصفيق الأغلبية وضجة المعارضة كان زكي بدر يردد تهديدا لأحد عناصر المعارضة بقوله **"بكره أن حاوريك بقى. أنا حاوريك"**

ثم طلب إبراهيم شكري التعقيب فقال: "إن السيد الوزير حاول أن يبرر الأحداث التي ذكرت في الاستجوابين إلا أنه في حقيقة الأمر لم يرد على هذه الظاهرة التي تحدث عنها الأخ الزميل مختار نوح.. وإذا كانت المعارضة تتقدم بهذا الاستجواب في محاولة منها أن تنقي وجه مصر من هذه الظاهرة، علينا أن نتعاون في ذلك.. إلخ.

ويجب ألا يقال مثل هذا الكلام الذي قيل، من أنا مع التطرف مع العنف.. إلخ.



واستدرك أيضا بقوله: كما أن محاولة إلقاء الكلام على عواهنه من أن السبب معروف في إقامة هـذه القضايا وهو من أجل أن يحصلوا على تعويضات، فإن هذا الكلام لا يمكن أن يكون مقبولاً.

وختم تعقيبه قائلا: إن بيان الوزير يمكن أن يكون بيانا لسياسة الوزير، ولكن ليس ردا على ما أثير في الاستجوابين وهذا ما يجعل الرد غير مقنع وأننا نطالب سحب الثقة من السيد الوزير على أساس اللائحة".

وأما المستشار مأمون الهضيبي فقام بالتعقيب - وقد حاول التخفيف عما يمكن أن يكون قد لحق برجال الشرطة من رذاذ هذه الاستجوابات وذلك النقاش الحاد بين المستجوبين والوزير - فخاطب الوزير قائلا:

"سيادتك تقول إن رجال الشرطة يحرسون المساجد ونحن نرحب بهم جدا وهم على العـين والـرأس ونشركهم ونقر معك أنه لولا حمايتهم للأمن العام لما اطمأننا، ولا يمكن أن يكون لنا أمان في البلد، وكون أن بعض رجال الشرطة، يتهمون، وكون أن مسألة السؤال والاستجواب يوجه لمسئولية السيد الوزير فقـط فـلا معنى للزج برجال الشرطة في كل وقت، وكأننا نحن نهاجم رجال الشرطة وكأننـا نحـن أعـداء لرجـال الشرطة.. من قال هذا؟ ومن أين استوحيت هذا يا سيادة الوزير؟

ثم نفى ما سعى إليه الوزير إزاء الإخوان المسلمين من اتهامهم بمساندة الإرهاب فقال: لقد تكلم الـسيد الوزير أيضا عن شيء خطير وهو يتكلم عمن يساندون الإرهاب وهذا أمر بالغ الخطورة، لأنه يقـصد بـه أشياء سبق أن قالها صراحة في هذا المجلس وثابتة في مضابط المجلس، يوم وقف هاهنا وأشار إلينـا بأننـا نحن الذين نمول ونخطط لعمليات الإرهاب، وكونه يتكلم مرة ثانية الآن بهذا الكلام أمر خطير.

ومن موقف الدفاع تحول الهضيبي إلى موقف الهجوم والاتهام للوزير حيث قال:

يا سيادة الوزير نحن إزاء أمور واضحة، فلنكن نحن إرهابيين، ما علاقة ذلك بتعذيب المتهمين؟ فلنكن نحن نمول الإرهاب، ما علاقة ذلك بتعذيب الناس؟ هل هذا يبيح تعذيب المسجونين؟

فدافع رئيس المجلس عن الوزير مقاطعا حيث قال: الوزير أنكر التعذيب.

ولكن المستشار الهضيبي حاول تأكيد مسئولية الوزير في كل الأحوال قائلا:

أما أن يكون السيد الوزير لا يدري ما يجري في السجون فهو مسئول وأما أن هذا يحدث بموافقتـه أو بإيحاء منه فهو مسئول سياسيا. وأنا هنا بصدد مسئولية سياسية، ولست بصدد مـسئولية جنائيـة، فـالوزير مسئول سياسيا عما يجري في وزارته والمفروض أن يكون له الإشراف، فإذا تكررت الانحرافـات وزادت عن الحد الذي يمكن أن يكون جائزا أصبح مسئولاً سياسيا عن هذا، فإذا كنا قدمنا أو قدم الأخ المستجوب ألف تقرير، تدل على التعذيب بالكهرباء وفي مناطق العورة، وفي مناطق العفة، وهذا كله يدل على أن المسئولية أساسا هي مسئولية السيد الوزير".

وبذلك فإن الحوار الذي دار بين المهندس إبراهيم شكري رئيس التحالف والمستشار مأمون الهـضيبي والوزير قد دار بين الاتهام والدفاع.

اتهام الوزير بالتلميح الواضح بأن الإخوان المسلمين يمولون الإرهاب والتطرف والعنف الديني؛ وذلك لتحقيق مسعاهم نحو الحكم عن طريق رفع شعار الخلافة الإسلامية، ومحاولته للدفاع عن سياسته الأمنية العنيفة التي تتصدى لحركتهم السياسية خارج البرلمان

ودفاع الإخوان ودفعهم لهذه الاتهامات ومسعاهم نحو تثبيت وتأكيد سياسة التعذيب التي يتبعها الوزير في المعتقلات والسجون، ووصل الأمر في هذا المسعى أن الهضيبي واجه الوزير بأنه حتى لو صحت ادعاءاته واتهاماته فما ارتباط ذلك بسياسة التعذيب داخل المعتقلات؟! فإلي هذا الحد كان مسعى الإخوان لتثبيت هذه السياسة على الوزير وإن كان رأى أنها سياسة حاسمة وحازمة لمواجهة التطرف وأنها تمثل مواجهة عنيفة لعنف التطرف. ولكن أشار إليها كسياسة ولم يتحدث تفصيلا عما ورد في الاستجوابين وبالتحقيقات أو التقارير.

في كل مناسبة لم يترك كل من الطرفين فرصة إلا انتقد الآخر أو يوجه إليه صفعة أو كلمة نحو سياسته أو أهدافه أو مسعاه وحركته السياسية.

وعقب المواجهة السابقة بأسابيع كان المجلس يناقش سياسة الحكومة وانتقد الإخوان والمعارضة معها تطبيق قانون الطوارئ. ولم يفت على وزير الداخلية التعليق على هذا الانتقاد فحاول تبرير تطبيقه والدفاع عن سياسته وأهدافها فقال: "إن قانون الطوارئ يستخدم ضد المتطرفين بأنواعهم، وسوف أوضح فيما بعد هؤلاء جميعا بفئاتهم. كما يستخدم ضد من يعبث بالاقتصاد القومي سواء في شركات توظيف الأموال أو المخدرات أو غير ذلك فهو يستخدم ضد الخطرين بشتى أنواعهم.

ثم تحول حديثه إلى وعيد وتهديد فاستدرك بقوله:

وسوف أبين فيما بعد صلة هذه الشركات بالمتطرفين وقيادتهم، وسوف أذكر بالتفصيل - إذا وافق المجلس الموقر- تصرفات بعض المتطرفين في الشيكات التي حصلوا عليها من هذه الشركات، بل وسوف أذكر بعض الحوادث التي قد تمس الأخلاق أو التصرفات حتى يتضح كيف يكون هؤلاء وكيف يكون حالهم؟

ثم أضاف قائلاً:

أما عن المساجد التي يقال عنها، فهي بضعة مساجد أصبحت مخازن للمتفجرات وليس أدل على ذلك من حادث عين شمس، وهو قريب جدا، فقد كانت تلقى من أحد المساجد على رجال الشرطة حيث كان مخزنا لهذه المتفجرات التي يضعها هؤلاء لإلقائها على جهات الأمن التي تعمل على إقرار الأمن.

نحن لا نهاجم المساجد أبدا فبمصر أكثر من سبعين ألف مسجد، والمساجد التي ينطلق منها هؤلاء المتطرفون، وهم مجرمون، لا تزيد على ٢٠ أو ٢٥ مسجدا في جميع أنحاء البلاد. ولن يرضي مسلما واحدا أن تصبح المساجد مكانا لانطلاق المجرمين، أو مكانا للاعتداء على المواطنين الآمنين.

لقد صدر (اليوم) بيان لفضيلة شيخ الأزهر، وهو بيان مهم من الأزهر الشريف ذكر أن الشغب واغتصاب المال وسفك الدماء جرائم يرفضها الإسلام، وإن واجب الأمة هو الوقوف بحزم ضد الإرهابيين كذلك ذكر البيان أن اتخاذ المساجد مقرا لممارسة العنف هو خروج عن دين ا ، هذا ما ذكره بيان شيخ

الأزهر - الذي يحترمه ويجله العالم الإسلامي أجمع - أصدره ليبين للكافة والعامة والخاصة أن هذه أمـور غير مقبولة ومرفوضة ويرفضها الإسلام.

ويبدو أنه لذروة المواجهة التي يعد لها مع المعارضة، وخاصة الإخوان المسلمين.. فقال:

إن هذه الموضوعات هناك بشأنها ثلاثة استجوابات قدمت من بعض الأخوة أعـضاء المعارضـة، وحدد لمناقشتها مواعيد من مجلسكم الموقر، وقد اغتابوني فقالوا: إنني هربت رغم أنني كنت مسافرا لمهمـة أمنية في الخارج وأنا لا أهرب أبدا، بل لقد تعودت أن أحضر - رغم عدم تحديد المواعيد - ومعـي ردودي وجاهز في أي وقت وحقيبتي هذه بها جميع الردود على الاستجوابات التي سـأدلي بهـا لتبيـان الحقـائق باستفاضة في الوقت الذي حدد لمناقشة هذه الاستجوابات؛ لأن هذه الموضـوعات مـن الحيويـة والأهميـة والشمول بحيث تحتاج إلى رد تفصيلي - وإن كـان جـاهزا - لكنـه سـيلقى فـي وقتـه حـسبما قـرر مجلسكم الموقر".

وسنتناول قضايا التعذيب عندما تحين مناقشة الاستجوابات، وإلى أن تحين مناقشتها سـوف تـرون العجب. سترون الردود وسترون القوة والتعدي على بعض البلاد كما ذكر وغير ذلك من الأمور.

وأنهى حديثه عند هذا الحد.. وترقب الجميع هذه المواجهة، وعندما وقعت لم يكن يتوقـع الجميـع أيضا فداحتها.. وأبعادها.. وفي الذكرى الثالثة لتولي اللواء زكي بدر مسئولية وزارة الداخليـة جاءـت ذروة المواجهة البرلمانية بينه وبين الإخوان المسلمين. حيث كانت هناك مجموعة من الأسئلة وطلبـات الإحاطـة والاستجوابات مقدمة من بعض الأعضاء لوزير الداخلية. وكان الوزير قد نوه عنها من قبل في أكثـر مـن موقف أو مناسبة حديث أو انتقاد من المعارضة، وخاصة الإخوان بل إنه كان يمهد لهذه المواجهة ويعد لها..

وقد تقدم الإخوان صفوف المعارضة لمواجهة وزير الداخلية؛ فكان نصيبهم ثلاثـة اسـتجوابات مـن أربعة، وأربعة من ثمانية طلبات إحاطة وسؤالين من خمسة أسئلة. وقد شارك بعض أعضاء الحزب الوطني الحاكم في الأسئلة وطلبات الإحاطة الأخرى وذلك لإحداث توازن في مناقشة المجلس وكذلك لتعضيد الوزير عندما يشعرون أنه بحاجة إليهم بحكم انتمائهم لحزب واحد.

ومن جانب الوزير فقد أعد للمواجهة وسائل وأدوات تستخدم في البرلمان لأول مـرة علـى مـدى التاريخ النيابي في مصر.

وأعتقد أنه من الإنصاف سياسيا وتاريخيا عرض مساحة مناسبة مما وقع على مدى يومين.. عرض كل منهما ما لديه في يوم.. وكانت أعنف وأهم وأخطر.. وآخر المواجهات التي كان لها أثارهـا وأبعادهـا البرلمانية والسياسية والشعبية.. وباستعراض هذه الأسئلة وطلبات الإحاطة والاستجوابات فإنه يتبين أنه تعلق بوقائع أو أحداث وقعت في محافظات أو قرى مختلفة، وبذلك يبدو وكأن الإخوان يحاصرون وزير الداخليـة كما سبق وأن حاصرهم وضربهم منعا لانتشارهم وتأثيرهم وتحديد حركتهم.. كما أن الإخوان يـسعون إلـى الكشف عن سياسته ووسائله القمعية أو الردعية القاسية على مستوى جغرافي واسع مما يؤكد وجهة نظـرهم في أنها سياسة عامة تستهدفهم على مستوى الجمهورية أيضا.

فأما عن طلبات الإحاطة، فالأول منها: قدمه العضو محمد فؤاد عبد المجيد، عن الحصار الذي ضربته قوات الأمن المركزي يوم الثلاثاء ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ على قرية أبو عمر مركز كفر الشيخ لمدة خمسة أيام والإجراءات التي تلت ذلك ونجم عنها قتل مواطنة واعتقال ٢٢ مواطنًا بعد الإفراج عنهم من النيابة العامة.

وثانيها: من مصطفى رمضان محجوب، عن قيام قوات الأمن بمحافظة قنا بتحركات لا تتفق مع الدستور ولا يقرها القانون فقد انتهكوا حرمات المنازل واقتحموا المساجد وروعوا المواطنين الأبرياء.

وثالثها: من الدكتور عصام العريان، عن قيام قوات الأمن المركزي باقتحام قرية الكوم الأحمر بالجيزة وضرب المواطنين والاعتداء على ممتلكاتهم خلال العام الماضي.

ورابعها: من حسن الجمل، عما دأبت عليه أجهزة الوزارة في بعض أقسام الشرطة بمحافظة القاهرة على القيام بحملات على الأسواق والمتاجر واحتجاز العديد من المواطنين رغم عدم وجود أية أدلة للاتهام وإصرار رجال الشرطة على احتجازهم وإساءة معاملتهم، بما يتعارض مع تعليماتكم في الوزارة لمنع هذه الأعمال التي تتعارض مع سيادة القانون وتتنافى مع مبدأ احترام المواطن وكرامته، ولاسيما أن أماكن الحجز بالأقسام لا تليق بإنسان آدمي. فما موقف الوزارة أيضا إزاء رجال الشرطة المخالفين للتعليمات التي تقضي بحسن معاملة المواطنين؟.

وأما الأسئلة فهي واحدة من محمد محفوظ حلمي، عن عدد الذين تم اعتقالهم في أحداث عين شمس الأخيرة، وعدد الذين أصيبوا أثناء القبض عليهم؟

وأما الاستجوابات فأولها: من مجدي أحمد حسين، عما دأب الوزير عليه من إساءة استخدام قانون الطوارئ للتضييق على أحزاب وقوى المعارضة الشرعية، على خلاف ما تعلنه الحكومة، من أن حالة الطوارئ موجهة للإرهابيين وتجار المخدرات والعملة، وعن بلوغ ممارسات وزير الداخلية حدا أصبح يهدد التجربة التعددية الديمقراطية ويقوض أسسها. ويرجعنا بالفعل إلى الحكم الشمولي البوليسي.

وثانيها: من العضو مختار محمد نوح، عن إساءة استخدام قانون الطوارئ من جانب الوزير؛ مما أساء وأضر بحقوق المواطنين وحرياتهم ومخالفة الدستور في بعض مواده، وإن هذا يشكل مخالفة جسيمة للقانون ويذهب بثقة الأفراد وأمانهم فضلا عما يشكله من خطر الإساءة إلى سمعة مصر الدولية وكيانها الحضاري.

وثالثها: من صلاح أبو إسماعيل، عن مدى علم رئيس الوزراء بالتجاوزات العديدة المتوالية التي يرتكبها ضد المواطنين الأبرياء السيد وزير الداخلية وإن كان يعلم فما موقفه من كرامة المواطنين المهدرة وحرياتهم المسلوبة وحقوقهم المغتصبة رغم الدستور والقوانين بل ورغم قانون الطوارئ نفسه؟ وإن كان لا يعلم فكيف يتفق ذلك مع المسئولية التضامنية؟[٤٩].

وفي هذا الصدد تقدم أيضا على سلامة النائب الوفدي باستجواب عما وقع من أحداث دامية على قريـة الكوم الأحمر مركز شرطة أوسيم بمحافظة الجيزة على يد رجال قوات الأمن المركزي، وفي هذا اشترك في طلب إحاطة مع الدكتور عصام العريان حول ذات الموضوع لأنهما نائبان عن محافظة الجيزة ومـن دائـرة انتخابية واحدة.. مما يستوجب مساهمة كل منهما في مساءلة الوزير.

وكان الأعضاء المستجوبون قد طرحوا مساءلتهم.. وأبرز ما أشاروا إليه ما يلي:

أولاً: ذكر المستجوب علي سلامة بأن قضية الكوم الأحمر هي قضية من قضايا إرهاب الدولة للأفراد يمارسها وزير الداخلية على مستوى الجمهورية، وفي هذا الصدد أيضا، أشار مجدي أحمد حسين عضو الإخوان إلى أن البلاد تحكم بالنظرة الأمنية الضيقة وسياسة العصا الغليظة أو ما يـسمى باليد الطولى أي استخدام أقصى درجات العنف لمواجهة أبسط بادرة تحرك جماهيري..وأعلن أنه سبق أن ناقش ذلك مع وزير الداخلية حيث قال له: إن هذه السياسة تؤدي إلى خلق جيـل مـن الشباب المؤمن بضرورة استخدام العنف للتغيير وإن عنف الدولة هو الذي يخلـق المجموعـات المؤمنة بالعنف وسياسة العصا الغليظة لا يمكن أن تكون بديلاً للمواجهة الفكرية، ولا بديلاً لحل مشاكل الجماهير، ولا يمكن أن تكـون درعـا واقيـا لأي حكومـة فـي العـالم إلا بـصورة مؤقتة وخادعة.

ثانيا: إن العضو مجدي أحمد حسين في مواجهة فكرية سافرة أعلن أن حالة الطوارئ معلنة ضد التيار الإسلامي وضد المد والصحوة الإسلامية على أن تسمى بالتطرف كتنكر أو اسم تنكـري لهـذه الصحوة التي لا يمكن إخفاؤها تحت هذا المسمى الانتقادي، فهناك مد إسـلامي أصـيل علـى مستوى العالم الإسلامي ومصر في القلب من هذا العالم الإسلامي.

والمد الإسلامي والصحوة الإسلامية موجودان في مصر، وهي ظاهرة أمامنا في كـل مكـان، وكـل مظاهره العودة للقيم الروحية من التكدس في المساجد في مصر وارتداء الزي الإسلامي الذي لم يفرض على أحد كما فرض في بعض الدول الإسلامية، ولكن هنا حتى نائبات الحزب الوطني يلتزمن بـالزي الإسـلامي دون أمر تنظيمي والعكس؛ على الرغم من الحملات الإعلامية التي لا تشجع هذا، وهناك أتباع السنة فهـذه الصحوة الإسلامية هي الأساس، فهناك انزعاج من النظام الحاكم والحكومة من هذا المد ولا تـدري كيـف تتعامل معه فواجهت وزارة الداخلية هذه الظاهرة الأصيلة والتي لا يمكن مواجهتهـا بـالعنف، فلابـد مـن الاستجابة لهذه الإرادة الشعبية، لابد من الاستجابة وأن يكون الإسلام هو الأصل في بناء هذا المجتمـع فـي نظام الحكم والاقتصاد والثقافة والتعليم، وأن يكون القرآن هو الدستور الفعلي، وأن يكون القانون الوضـعي مشتقا عنه وليس منقولا من التشريع الغربي والأوربي مع تحويرات أخرى.

ثالثًا: تحدث مجدي أحمد حسين بهوية واضحة عن مسعى وأهداف الإخوان المسلمين، وإن كـان قـد تحدث تحت مسمى التحالف الإسلامي حيث قال: "نحن هنا كتحالف إسلامي فشلنا فـي إقنـاعكم باتخاذ أي خطوة - كحكومة تدريجية - لإلغاء الخمور. كما فشلنا في اتخاذ أي قرار نحـو مـا

يسمى بالتدرج فهناك شعار التدرج نحو تطبيق الشريعة مضى عليه نحو ثلاثين عاما، وأتساءل: ما هي الخطوة التي اتخذت بشأن هذا التدرج؟ لا توجد، فأين الزكاة والموقف الإسلامي الرسمي وعلاقتها بالاقتصاد؟. فالصراع الآن متبلور بين الحركة الإسلامية والمد الإسلامي وفي القلـب منه التحالف الإسلامي الذي تمكن من التمثيل في مجلس الشعب وليس بين الكفار.

وأما التنظيمات الصغيرة الإرهابية التي تؤمن بالإرهاب المسلح فهي ظاهرة أولا محدودة كمـا يقـول بعض المسئولين، يعني عند إعلان حالة الطوارئ يعلن عن عدة قضايا، ويعني أن البلد على شفا جرف هارٍ وبعد موافقة مجلس الشعب على المد تصدر تصريحات، فلنطمئن بأن هذه حوادث محدودة، إذن نحن نقول إن الكلمة الثانية هي الصحيحة وإنها حوادث محدودة ولا داعي للمبالغة فهذه الظواهر موجودة في كـل زمـان ومكان وتتفرع عن كل التيارات الفكرية والأيدولوجية ولا تتفرع عن الإسلام بالذات أو الحركة الإسلامية".

رابعا: وعن تطلعات الإخوان وطموحهم نحو الحكم يقول مجدي أحمد حسين: "صراحة لا توجد حالـة طوارئ تستمر ثماني سنوات.. حالة الطوارئ ستة شهور أو أسبوع أو أسبوعان.. حرية الكلام في صحف المعارضة ويبقى صوت المعارضة مسموعا، لها أن تتحـدث، ولكـن فـي داخـل المقرات فقط، ولا تمثل نظاما ديموقراطيا وهذا لا يمثل نظاما ديموقراطيـا، لابـد مـن تهيئـة المسرح للتغير السلمي، لأن الحزب الحاكم ليس مخلدا في الحكم، وهذا من طبيعة الأشياء ومـن سنة ا في خلقه وإلا حدثت تغييرات بالعنف من خارج السياج القانوني أو الدسـتوري ووزارة الداخلية والممارسات الحكومية تتعامل مع المعارضة على أنها ليست شرعية وإنها ليست جزءا من النظام تتعامل معها بقوات الأمن مباشرة وهي الأحزاب الـشرعية المعارضـة، ولا توجـد وزارة ولا حزب حاكم ولا أي مؤسسات أخرى إلا قوة الأمن للتفاهم مع أحـزاب المعارضـة، وساق مثلاً لحديثه قائلا: وقف العمل بكل مواد الدستور الخاصة بالحريات أو جعلهـا مرتبطـة بتقديرات وزير الداخلية يعني عندما نرجع للدستور نجده يقرر حق الاجتماع في حدود القانون. لا في حدود موافقة وزير الداخلية.. فعندما نعقد مؤتمرا، هذا يتوقف على موافقة وزير الداخلية الذي يوافق لي مرة ويرفض لي مرات كثيرة. وأنا نائب الشعب ولا أستطيع أن أكلم الناخبين في دائرتي. أنا معلق بموافقة الوزير لا أقابل ناخبي إلا بموافقته.

"حانشتغل في أوض احنا هاننتخب بعض مش لازم ننزل للجماهير، يقول لكم سرادق، هو احنا بنشحت نيجي نتحرك نروح نصلي في جامع تليفونات من أمن الدولة، ما تروحش تصلي يا سيدي دي حملة انتخابية وأنا عضو مجلس الشعب - لا ما تروحش تصلي فأنا حر، ورحت اللي حصل يجيب لي قوات عشان أصلي لوحدي في الجامع ويطفش الجمهور من حوالينا مع إن دي حملة انتخابية وبنقول عاوزين ديموقراطية. حملة انتخابية ما رحش فيها حد، اللي كان فيها من عندنا مرشحنا محمد السلمان ما رحش، كانت نسبة الحـضور ٢% لأن الناس شافت.. إذا كانت العينة باينة من أولها أهي يبقى انتخابات ايه وبتاع ايه، فلما الشباب يشوف المعارضة الشرعية بتتعامل كده يبقى ايه اللي حا يرميه على الشرعية.. شرعية ايه مادام احنا نفـسنا مـش

عارفين نتحرك، هو حجته بتبقى أقوى مني يقول لي طيب فين هو أنت قادر تتحرك، أنت حتى عضو مجلس شعب وتعاني ومش قادر تعمل مؤتمر.

أنا والأستاذ أحمد سيف الإسلام نعمل منشور يوم في ديسمبر، نقول للناس سجلوا نفسيكم في جـداول الناخبين يتقبض على الشباب بتوعنا احنا من دون العالم كله".

خامسا: ثم عرج مجدي أحمد حسين على قضية نادي أعضاء هيئة التدريس. الذي كان من المقرر أن يقوم رئيس الوزراء بافتتاح أو وضع حجر أساس لبنائه على نهر النيل. إلا أنه قبل ٤٨ ساعة تم اقتحام المكان باللوري والرشاشات والجنود واستولوا على أرض النـادي وسـورها. وتـم تبرير ذلك بأنه منذ شهرين من هذه الواقعة اجتمع الوزير ووزير التعليم أحمد فتحـي سـرور بأعضاء نادي هيئة التدريس لتصفية الجو ولم يتم التصفية كالمعتاد.

سادسا: وقد استطرد مجدي أحمد حسين مؤكدا مسعى ورؤية الإخوان وتطلعهم إلى التغييـر والحكـم فقال: إن عدم الاعتراف الرسمي بالحركة الإسلامية يعرض الكيان القانوني والدستوري فـي البلاد للخطر لأن قوى أساسية تنمو خارجه كالجنين الذي ينمو خارج الرحم ولا تتم ولادته إلا بعملية، والعملية في السياسة هي الثورة.

أقول: هذه دعوى صدق لأن القهر أو الطغيان لن يفت في عضدنا، بل يزيد قوى الأصيل قوة، فالورق يحترق من النار أما الحديد فيتحول إلى فولاذ.

إن هذه الحقيقة التاريخية تنسحب على كل الحركات والأحزاب السياسية الأصيلة، فإن كـل التـضييق عليها باسم قانون الطوارئ لن يزيدها إلا انتشارا، ولكن دعوتنا هي حماية التجربة الديمقراطيـة وتطيرهـا وفتح المجال للتغيير السلمي، لأن التغيير - وكما ذكرت - سنة الحياة، ولن يخلد أحد في الحكم، فمن الأفضل أن يأتي يوم سلم بدلا من أن يأتي كالإعصار المدمر أو الزلزال، وقى ا بلادنا شر الزلازل والبراكين.

ثم ختم كلامه مشيرا إلى أن السيد رئيس الجمهورية هو المسئول الأول عن هذه الممارسات، وأطالبـه بالاستجابة لنبض الشارع المصري ووقف هذه السياسة؛ سياسة العصا الغليظة، ليس بإقالة وزيـر الداخليـة ولكن - بالأساس - بتغيير هذه السياسة التي كلف وزير الداخلية بتنفيذها، وإن قام بذلك بإبداعات خاصة، إلا أنها في الأساس محل رضائه؛ بدليل استمراره في الوزارة.

ثم عرض العضو الإخواني مختار نوح لاستجوابه وإن كان قد عبر عن هوية انتمائه ابتـداء. وعـن معاناة الإخوان في مواجهة الأمن. وإن مسعاهم لمجلس الشعب لهو تأكيد لشرعيتهم وحسن مـشاركتهم فـي الحوار فقال: أرجو أن نسمو بمستوى الحوار لما فيه مصلحة مصر فنحن لا نريد إلا هي. ونحـن البـاحثين عن المؤسسات الشرعية والرافضين كل إرهاب، سلكنا تلك الطرق القانونية من أجل الحصول على مـستوى أمني ومن أجل مواجهة الظواهر المرضية التي تظهر في المجتمعات.

وقد اتهم الوزير باستخدام قانون الطوارئ ويتمثل في أربعة مظاهر وهي: الامتناع عن تنفيذ الأحكـام القضائية، وتحدي السلطات وعلى رأسها سلطة القضاء التي أحذر نفسي وأحذركم من أنها إذا انهارت تلـك السلطة فلا بقاء للمجتمع بعدها؛ ويتمثل ذلك الاعتداء في وجوه ثلاثة:

الأول: الاعتقال عقب الحبس الاحتياطي ولذات الأسباب.

والثاني: الاعتقال عقب القرار النهائي بإخلاء السبيل.

والثالث: الامتناع مطلقًا عن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بالبراءة أو بالإدانة على حد سواء.

كما أشار مختار نوح إلى تحديد حركة المعارضة عموما والإخوان خاصة وحصارها في أضيق نطاق، فذكر أن حرية التنقل مكفولة بمقتضى الدستور وبمقتضى القانون محمية، ومع ذلك أتيـت لكـم بإحـصائية بسيطة في عام ١٩٨٦ قدم حوالي ٩٤ طعنا إلى القضاء للمحكمة الإدارية منها ٤٠ طعنا لأسباب سياسية، أي لأسباب تتعلق بالرأي منها قرارات بالقبول في الأربعين طعنا بنسبة ١٠٠% وفي سنة ١٩٨٧ كان هناك ٥٦ طعنًا في منع من السفر والتنقل، منها ٣٠ طعنًا متعلقًا بالمنع لأسباب سياسية قضى فيها بنسبة ١٠٠%، وفي عام ١٩٨٨ أمكننا حصر عدد غير يسير من حالات المنع إلا أن الأعجوبة الكبرى أنه بالرغم من توجيهـات السيد الرئيس حسني مبارك لتصفية قوائم الممنوعين من السفر والتي أحملها أيضا كوثيقة تبين أنهـا سياسـة وزير الداخلية، بالرغم من توجيهاته إلى السيد اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية الأسبق والذي قام فعلاً بتنفيذ هذه الأوامر إليه، فقام بتصفية المعتقلين وذلك وفق الخبر المنشور في ١٥ أبريل ١٩٨٥ وصل العدد إلى مـا لا يحصى من الممنوعين.

ثم تحدث صلاح أبو إسماعيل وكانت هويته واضحة وقد واجه بها الوزير قائلا: "في مجلـة الـوطن العربي كيف يقول وزير الداخلية إن الإخوان المسلمين ليسوا مسلمين؟! هكذا قال، ولم ينف ما قال، وكيـف يجهر بأنه سيدعو إلى الضرب في سويداء القلب وتوجيه السلاح إلى الرأس وإلى المقاتل؟!

واستشهد بالسيد وزير الأوقاف والسيد صاحب الفضيلة مفتي مصر أنه قال في مسجد آدم إذا كنـا قـد قتلنا منهم ثمانية وعشرين، فقد بقي لنا منهم ثمانون. وقال الوزير أيضا في ذات الحديث: الإخوان المـسلمين فئة ضالة وليسوا مسلمين، وتتفرع منهم الجماعات المتطرفة الخارجة على كل الأديان وأيضا: إنهم طـوروا أنفسهم ودخلوا مجالس الشعب.

وهنا يبدي صلاح أبو إسماعيل دهشته واستنكاره أيضا حيث قال: سبحان ا ، ألم يدخلوا تحت سـمع الدستور والقانون وبإرادة شعبية عارمة. وكذلك يقول في الإخوان المسلمين "صحفيون وحزبيون ومعارضون ماتت ضمائرهم لا يؤلمهم الوخز بالإبر".

ويقول: "الإخوان المسلمون يتظاهرون بالهدوء" وهذا اتهام للسرائر ويقول إنهم أرادوا السيطرة علـى اقتصاد مصر، ويسيطروا على النقابات وبعض الشباب الضائع في الجامعات والذين يمكن إغراؤهم بـالنقود، ومعهم عدد من السفهاء والحقراء من أعضاء هيئة التدريس المنتمين إليهم، وسيطروا على الإعلام عن طريق دار نشر صدر لهم بها حكم لطبع الكتب الإسلامية المشوشة، وبذلك تغلغلوا في القنوات الاقتصادية والنقابيـة

ومجالس الشعب حتى تجيء - هكذا قال - ساعة الصفر ليجدوا أنفسهم مسيطرين على كل المصالح؛ وهذا ما كان يراودهم دائما ولكنهم فاشلون جميعا ودائما".

وانتهى اليوم الأول للمواجهة حيث اكتفى رئيس المجلس الدكتور رفعت المحجوب بذلك على أن يقـوم بالرد وزير الداخلية في اليوم التالي.. وبذلك حبست الأنفاس ترقبا لموقف الوزير ورده وأسلوبه المعتاد فـي السخرية والتهكم والهجوم اللفظي.. فماذا حدث؟!

إلا أننا يمكننا بلورة أهم الخطوط وأبرز النقاط التي جاءت بها انتقادات الإخوان فيما سبق حيث إنهم:

أولاً: أكدوا بأن السياسة الأمنية تحاصرهم في الشارع السياسي منعا للحركة والتأثير.

ثانيا: لم يخفوا أن الهدف من هذه الحركة، هو الحصول على أكبر وأعلى مساحة ونسبة تصويت مـن الجمهور، وذلك لتحقيق الهدف الطبيعي للتعددية الحزبية وهو الوصول إلى الحكـم بـالطريق الديمقراطي السلمي.

ثالثًا: أكدوا على أن العنف لن يأتي معهم بنتيجة تفيد النظام الحاكم، بقدر ما سيزيدهم إصرارا وعنـادا على استمرارهم فيما يسعون إليه.

رابعا: استندوا على مخالفة الحكومة للدستور والقانون في منع هذه الحركة خارج مصر أيـضا حيـث أبرزوا الطعون القضائية والأحكام التي قررت ذلك.

خامسا: إن السياسة الأمنية ستفشل التجربة الديمقراطية التعدية بمعنى عام وإن كان ذلـك يتـضمن - بالتلميح - التجربة الديمقراطية التي قبل الإخوان خوضها مع النظام الحاكم من خلال تجربتهم البرلمانية. فإذا ما فشلت فإنه بذلك يلغي هذه التعددية ويعود بالدولة إلى النظام الشمولي.

سادسا: وإذا كانت السياسة الأمنية تضرب التيار الديني الشرعي من خلال حصانته البرلمانية وحركة السياسة المعلنة في الشارع، فإن ذلك يعني خوف الشباب والجمهور من المشاركة أو الانضمام إلى هذا التيار الشرعي المعلن. مما يدفع بعضهم إلى العمـل أو المـشاركة مـع التنظيمـات المتطرفة الإرهابية. وعدم الاعتراف بجدية الدولة والثقة في سياستها المعلنة نحـو الترحيـب بالعمل المعلن.

سابعا: إنهم لا يرضون أن يكونوا في البرلمان مجرد تعبير عن ديموقراطية الحكم ولا تعبيرا سياسـيا حضاريا معاصرا أمام العالم الخارجي فقط.. إنما ممارساتهم تعنـي المـشاركة فـي التطـور الديمقراطي والسياسي حتى يصل بهم ذلك إلى الحكم. ويعدون ذلك أمرا طبيعيا طابقا للتطـور وسنة الديمقراطية في التغيير التي هي في الأصل سنة ا في التغييرات المتعاقبة.

وبذلك فهم يربطون بين نتائج الديمقراطية في التطور والتغيير بإرادة ا ومشيئته في خلقـه، وبـذلك يكون اتساقا مع سنن ا وتشريعاته ولا غالب لأحد في ذلك. ولهـذا يـرون أن التعبيـر الـسلمي أفـضل دائما للدولة.

وفي اليوم التالي للمواجهة.. خصص لرد الوزير حيث أشار إلى أن هناك اتجاها لهذه الأسئلة وطلبات الإحاطة والأسئلة، يجمع بينها التأكيد بأن أجهزة وزارة الداخلية تسيء استخدام السلطات المخولة لها وتتجاوز في إجراءاتها؛ لأنها تأخذ بسياسة متسلطة ومتعسفة في تعاملها مع الأحداث والأشخاص(٥٠).

واستدرك: وإذا كانت السياسات بوجه عام توصف بالتشدد أو التساهل أو الاعتدال فإن هذه الأوصاف تصبح بلا معنى إذا انعزلت السياسة عن الظروف التي وضعت من أجلها وعن الأحداث التي تواجهها.

ومن هنا - كما يرى - فإن علينا في كل موقف قبل أن نناقش ما الذي فعلته الشرطة أن نسأل أولا ما الذي واجهته الشرطة لنتحقق من ذلك التناسب الضروري بين الأفعال وردود الأفعال؟

وبعد عرضه لما حدث في قرية الكوم الأحمر ومحافظة كفر الشيخ - من وجهة نظره - بتنفيذ القانون وحماية رجال الشرطة لأنفسهم ليتمكنوا من أداء واجبهم.. فقد توجه بتساؤل للمجلس قائلا: ما الذي يبقى من الدولة كدولة. ومن المجتمع كمجتمع إذا فقدت الشرطة هيبتها وضاعت مهابتها وشاعت الاستهانة بها والاعتداء عليها؟!!.

إن مهابة رجل الشرطة امتياز شخصي أيها السادة ولكن هيبة الشرطة هي بذاتها هيبة الدولة وسيادة القانون.

ثم رد على ما طرحته المعارضة الشرعية من مخالفة الدستور وسوء استخدام قانون الطوارئ فتساءل مستنكرا:

ما الذي فعله قانون الطوارئ بالمعارضة الشرعية؟ هل منع اجتماعاتها أو فض هذه الاجتماعات برغم ما يتردد فيها من أثارات وافتراءات؟

لدينا مئات الأمثلة لاجتماعات حزبية في مختلف المواقع كانت تدور كلها حول الهجوم على السلطة السياسية ونظامنا الوطني، وكان دور الشرطة فيها هو تأمينها وحمايتها من الجماهير المثارة من أساليبها وتصرفاتها.

ثم هاجم المعارضة باتهام صريح لرقابتها البرلمانية قائلا: إن هذه الاستجوابات وبعض الأسئلة وطلبات الإحاطة تعلن التأييد والمعاونة وتقصد الدفاع والمساندة لعناصر التطرف والإرهاب وبينهم من ينتسب إلى بعض الأحزاب الشرعية وينتمي إليها ويحتمي بها، وقد لوح مهددا بإعلان هذه الأسماء.. ولكنه لم يعلنها.. ثم عاد يؤكد أن كل من يمارس العنف والإرهاب من المعارضة الشرعية وغير الشرعية سوف ينطبق عليه القانون بأقصى ما تسمح به إجراءاته.

ثم ألمح بالهجوم على الإخوان المسلمين قائلا: إننا لن نسمح لعناصر العنف والإرهاب أن تستغل الديمقراطية وأن تتخفى وراء الأحزاب الشرعية والنقابات المهنية لإثارة الفتنة ونشر الفوضى وتهديد سلامنا الاجتماعي؛ فليقتنع من يريد أن يقتنع وليغضب من يشاء كما يشاء ولكن الديمقراطية لن تكون الفوضى أبدا ولن تكون الخروج على القانون أبدا. ولن يحتمي بها من يريد أن يتحدى الشرعية والنظام أبدا.

ثم أشار إلى أنشطة جماعات التطرف والإرهاب في ثلاثة مواقع بذاتها وردت في استجوابات وأسـئلة من الأعضاء.

وعن حركة ونشاط المعارضة قال: إن وقت المجلس لا يتسع لإيراد مئات الأسئلة التي تـنقض هـذا الادعاء ولكني أقول: اختاروا من شئتم من أسماء المعارضين داخل هذه القاعة الذين يدعون أننا نحـد مـن حرية تنقلاتهم لأعرض على حضراتكم ودون إبطاء تحركاتهم داخل البلاد وخارجها والاجتماعات والندوات التي لا يتوقفون عن عقدها والمؤتمرات التي يشهدونها وماذا يقولون فيها؟!

وعن الاعتداء على حرمة المساجد وتهديد المصلين والعاكفين فيها؟! قال إن في مصر ما يزيد علـى ٧٠ ألف جمعية إسلامية تنشر الهداية وتعلم القرآن فلماذا تترك الـشرطة عـشرات الآلاف مـن المـساجد والجمعيات لتختار أعدادا محدودة ومحددة تعتدي على حرمتها وتهدد سلامة المصلين فيها.

ثم استطرد باستنكار قائلا: أأترك الجامع ليكون مخزنا سريا لمفرقعات تضبطه النيابة بمعرفتها؟! أأترك الجامع ليكون متجر مخدرات كما حدث في الإسكندرية حتى يحتمي فيه تاجر المخدرات؟! من قال هذا؟! ثـم أضاف بقوله: واقع الأمر أن عناصر التطرف والإرهاب اتخذت بعض المساجد فـي المحافظـات مركـزا لمخططاتها يستخدمون منابرها للقذف والسباب، ويتخذون صحونها مواقع للتغرير بالشباب المسلم واجتذابـه إلى أفكارهم المتطرفة وآخرها ما تم ضبطه بمسجد آدم بمنطقة عين شمس.

وقال: ما المطلوب من أجهزة الأمن؟ هل ينبغي أن نتركهم يخططون ويتآمرون ويبدءون عدوانهم من داخل المساجد على قوات الشرطة دون أن تتحرك لمواجهتهم بدعوى عـدم المـساس بحرمـة المـساجد؟! ومن الذي يعتدي على حرمة المساجد؟! المتطرفون الذين يستخدمونها أوكارا لعدوانهم ومخـازن لأسـلحتهم أم رجال الشرطة الذين يطهرونها من عناصر البغي والعدوان.

وتأكيدا لشرعية سياسته وتنفيذها قال: لقد أجمع فقهاء المسلمين على حرمة بيت ا الحرام فـي مكـة المكرمة ولكنهم أضافوا لذلك قولهم أن الحرم لا يعيذ عاصيا - خلوا بالكم وده بيت ا الحرام مش مسجد آدم ولا أي مسجد آخر؟! الحرم في مكة خلوا بالكم لا يعيذ عاصيا - ولا فارا بدم ولا فارا بجناية فكيف نعطـي لمسجد آخر حصانة وحرمة ليست للمسجد الحرام ذاته؟ وهـذا قـول عمـر وابـن سـعيد بـن العـاص في الصحيحين.

إلا أنه أيضا أعلن اتهاما صريحا لمقدمي الاستجوابات والأسئلة وطلبـات الإحاطـة بحمايـة التـستر على الإرهاب والتطرف حيث قال: هذا السيل المتدفق من الاستجوابات وطلبات الإحاطة والأسـئلة دفاعـا وحرصا على جماعات التطرف والإرهاب ما الذي يعنيه بالنسبة إليهم، فنه يقول لهم: واصلوا مسيرتكم تابعوا عدوانكم نفذوا مخططاتكم فنحن وراءكم نؤيدكم وندافع عنكم ونحمي ظهوركم ليتهم يكتفون بهذا التأييد الظاهر والباطن ولكنهم يتنافسون في إضعاف القوة التي تتصدى لهؤلاء المتطرفين وتحول بينهم وبين أهـدافهم فـي هذا الوقت بالذات بينما تواصل الشرطة أشرف معاركها تتعرض لحملات ضـارية مـن التنديـد بجهودهـا والتشكيك في إجراءاتها واختلاق الادعاءات والأكاذيب لتشويه صورتها.

وعرج على موضوع نادي أعضاء هيئة التدريس: فقد شرح أن أرض النـادي مخصـصة لـشرطة المسطحات المائية بعد انتهاء المهلة التي تحددت في قرار تخصيصها للنادي لإقامته، ومن ثم فإنهـا تخـص الشرطة كما أن النادي حصل على منطقة أرض أخرى.. إلا أنه في ثنايا حديثه صرح بوجـه سـافر عـن دواعيه ودوافعه لذلك وإن لم يقل ذلك.. إنما هي تبدو جلية واضحة من حديثه الآتي: وبالمناسبة رئيس النادي وبعض أعضائه من الناس "اللي بيسموا أنفسهم إخوان مسلمين" فقاطعه أحدهم وهو الدكتور محمد السيد حبيب متسائلا: "وماله فيها إيه" إلا أن الوزير يؤكد رفضه لهذه التسمية فيرد متهكما دي بالمناسبة ليس فيها حاجـة، ليس عندنا حاجة اسمها إخوان مسلمين.

فقاطعه أحدهم أيضا وهو العضو محمد محفوظ حلمي غاضبا صائحا:

موجودون غصب عنك.. مسلمون في كل مكان.. في مشارق الأرض ومغاربها.

فطلب منه رئيس المجلس عدم المقاطعة.. إلا أن المهندس إبراهيم شكري تساءل مستنكرا: ايه ده يـا سيادة الريس.

ثم عاد رئيس المجلس يطلب من الوزير الاستمرار.

ثم اقترب الوزير أكثر فأكثر من الهجوم السياسي على الإخوان وقام بتصعيد أكبر عنـدما بـدأ يمهـد لعرض أحد الأدلة الطاعنة في أحدهم قائلا: قالوا عن الشرطة وتقولوا عليها وما زالوا يقولون ﴿**كَبُرتْ كلمـةً تَخْرج من أَفْوَاهِهِم إِن يقُولُون إِلا كذبا**﴾. إلا كذبا، إلا كذبا، إلا كذبا.

فأثار ضجة وصياحا من العضو محفوظ حلمي والدكتور محمد السيد حبيب قائلين: هذا عبث بآيات ا دي أسوأ أيام تمر بها مصر.

إلا أن الوزير في ذروة هذا التصعيد قال: إننا نستطيع أن نقول بالحق والعدل ما هو فيهم بالفعل ولدينا الكثير والكثير ونستطيع أن نتحدث عن واحد من هؤلاء الذين قال فيهم الشيخ محمد عبده "لبسوا الإسلام على أجسامهم ولم ينفذ منه شيء إلى ضمائرهم وعقولهم". نستطيع أن نتحدث عنهم من خلال واقعة ضبطت أخيرا تتصل بالاتجار بالعملات الصعبة في السوق السوداء.

وعندئذ ضرب الوزير بقبضته على المنصة مرتين وكأنه يعلن عن لحظة صدامه معهم.. حيث استطرد من أجل إعلان هذا الصدام فقال:

ونستطيع أن نتحدث عن وجهه المزدوج مع شركات توظيف الأموال التي اغتالـت أمـوال اليتـامى والأرامل، يقول عنها في إحدى خطبه بمسجد بدوي عطية بقرية المنوات - خلي بالكم بالكلمـة وبالمـسجد وبالقرية وبالحق - والمستندات عندنا. إنها تتعامل بالربا - شركات توظيف الأموال - هذا مـا يقولـه فـي الخطبة التي يذهب ليهيج بها الناس على الحكومة بينما يتقاضى منها عـشرات الآلاف مـن الجنيهـات دون تردد أو تحرج.

وهكذا نجد تعاليم الإسلام في أقواله وننتقدها في أفعاله ﴿**كبر مقتًا عند ا ـ أن تقولوا ما لا تفعلـون**﴾ كما أضاف قائلا: نستطيع أن نتحدث كذلك عن محرر في صحيفة معارضة تعود أن ينشر صـور التعـذيب وصور المستندات التي ينسب صدورها إلى أجهزة وزارة الداخلية، ويشاء ا أن تنكشف الحقائق قبـل أيـام ويعترف المحرر في حديث مسجل بإذن القضاء.

فسأله رئيس المجلس: القضاء أم النيابة فأجابه الوزير القضاء والنيابة.

ثم صاح الوزير وعرض على المجلس أن يأذن له بعرض جزء من هذه التسجيلات... فـصفقت لـه الأغلبية إلا أن رئيس المجلس عرض الإذن برفع اليد حتى يؤكد إدارته للمجلس ولا يفلت الأمـر منـه ليـد الوزير فرفعت الأغلبية يدها.

وعلى الفور ثارت ضجة في صفوف المعارضة.. وطلب محمد المأمون الهضيبي الكلمة للحديث فـي اللائحة.. ووسط هذا الضجيج تفتح باب قاعة المجلس لينقل إليها ثلاثة أجهزة تليفزيون وجهاز فيديو وجهـاز كاسيت ووضعت على المنصة.. وما زالت الضجة مستمرة.. من جانب المعارضة تـرفض هـذا الإجـراء ووسط صيحات الرفض ومقاطعات المعارضة وانفعالاتها ورغم كل هذا وبإرادة رئيس المجلـس الـصارمة بالعرض، فقد استمع الأعضاء لمكالمة تليفونية بين العضو صلاح أبو إسماعيل وأحد معارفه وهم يتناقـشون في سعر الدولار واحتياجه إلى بعض منه، اعتذر العضو له.

وفي مواجهة رفض المعارضة لذلك كان رئيس المجلس يردد لهم:

"إنكم لا تطيقون الرأي الآخر "لماذا تخشون الشيء قبل سماعه" تتكلمون ولا تسمعون" ثم وجه كلامـه لمأمون الهضيبي قائلا: أستاذ مأمون أنت اعترضت وقد أخذنا القرار وخلاص، أنت اعترضت والمجلس لـم يوافق، لا تستطيع أن تتكلم في المجلس، أنت لن تتكلم في المجلس.

إلا أن الهضيبي صاح فيه قائلا: هل نحن نحاكم الآن عضو مجلس شعب أم نستجوب وزيـرا؟ هـل حضرتك في مجال محاكمة عضو؟ وكرر ذلك عدة مرات.

فعاد الهضيبي يقول بغضب شديد: هذه جريمة ترتكب ضد الحصانة.

وأضاف إليها زميله الدكتور حسن حسين قائلا: كيف يسجل ويتجسس علينا؟ هل أخذ الإذن بالتسجيل؟

فالتقط الوزير هذا التساؤل وأجاب قائلا: التسجيل ليس لصلاح أبو إسماعيل. صلاح أبو إسماعيل عنده حصانة. التسجيل لواحد تاجر عملة من تنظيم الجهاد بيكلم صلاح أبو إسماعيل ويطلب منـه فلـوس عملـة صعبة.. استمعوا لعلكم تستفيدون.

وأعطى الوزير إذن النيابة لرئيس المجلس الذي صاح مؤكدا أن كل ورقة مختومة بخاتم النيابة ومـن يرد أن يصوره فليصوره.

وعندئذ أشار الهضيبي إلى أن النيابة هي التحقيق في هذا الموضوع ولا يعرض هنا. وكرر ذلك مـرة أخرى.. وأصر رئيس المجلس على استمرار الوزير فوجه كلامه للهضيبي متوعدا:

"لن نتعب أبدا مما تفعل، ودعني أقول لك إن المجلس قرر ولن نتعب مما تفعل وإلى الصباح حتى يتم تنفيذ قرار المجلس ولن أغادر مكاني مهما كانت الظروف حتى أمكن المجلس من تنفيذ قراره.

وأصر رئيس المجلس على استمرار الوزير في عرض ما لديه موجها عتابا للمعارضة قائلا: دعوا الديمقراطية تكتمل مسرحيتها حتى لا يقال إن المعارضة رفضت أن تسمع الحقائق وأرادت أن تفسد الجلسة هربا من إذاعة ما لدى الوزير من مستندات أبرزتم مستنداتكم وعليه أن يقول مستنداته.

فرد عليه صائحا المهندس إبراهيم شكري: ليس هربا ولكنها قضية معروضة على القضاء وأضاف الهضيبي صائحا أيضا: ليس هربا بل أن ما تفعلونه هو تعد على القضاء.

وبعد انتهاء عرض المكالمة التليفونية كانت لرئيس المجلس كلمة هامة ولها دلالتها السياسية وهي الهدف من ذلك العرض حيث واجه المعارضة، خاصة عصام العريان ومجدي أحمد حسين قائلا:

"وانتم زعلانين ليه؟ الوزير يريد أن يستخلص نتيجة"

واتساقا مع إشارة الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب إلى "نتيجة" أرادها.. وسعى إلى تحقيقها وزير الداخلية واستخلاصا من رده يمكن التنويه إلى:

أولاً: إن تصريحات الوزير السافرة بأن لديه كل معلومة عن حركة وتنقلات أي عضو معارضة من أعضاء المجلس سواء في ندواته أو مقابلاته أو زياراته أو ما شابه ذلك.. وبالطبع ربما وصل الأمر إلى التنصت على التليفون ولكنه لم يشأ إعلان ذلك لمخالفته السافرة للقانون وللعقدة التي يشعر بها الشعب إزاء هذا التنصت والذي كان في فترة الخمسينيات والستينيات سافرا فإن ذلك يعني أن السياسة الأمنية تعمل بمقتضى الشك في حركة الإخوان في الشارع السياسي من جانب، ومنع هذه الحركة من أي تأثير إيجابي يحقق لهم مكاسب سياسية، وهذا الشك مبعثه يقين الوزير بأنهم يسعون من ذلك إلى الحكم.. وهذا ما يتصدى له بكل قوة وعنف وأي أسلوب يرى أنه شرعي طبقًا لما يسعى إليه.

ولا شك أن تصريحه يحمل معنى التحدي لهم، وفي نفس الوقت يشكك في مدى اعتبارهم جزءا من نسيج الممارسة الديمقراطية الجارية في مصر رغم أنهم حصلوا على الشرعية البرلمانية وتمثيل الجماهير إزاء السلطة وأبرزها ذلك الوزير.

ومن جانب آخر. وقد ألمحت به المقاطعات أثناء حديثه أن هذه البيانات والمعلومات التي يحصل عليه بالمراقبة فإنها غير قانونية لأنهم يحملون الحصانة البرلمانية.

ثانيا: ويبرر الوزير هذا الصدام أو اتخاذه إجراءات قاسية، خاصة في منعهم أو إعاقتهم عن الحركة السياسية بين الجماهير، بأنه يقصد بها حمايتهم من الجماهير نفسها! وأن المنطق السياسي يقتضي منه وهو الخصم أن يتركهم لمصيرهم الجماهيري. خاصة أن الجماهير عندما تتخذ موقفا من أي قوى سياسية فهي لا تؤتي أي تصرف إيجابي إزاءها بل تكون دائما في موقف سلبي بما يحمل من تجاهل ولا مبالاة.. وما شابه ذلك.

ثالثًا: حاول الوزير توجيه اتهام في مقتل حيث أكد - كما سبق وأشار - في أكثر من مناسبة ارتباط بعض أعضاء مجلس الشعب من الإخوان المسلمين بعناصر التطرف والإرهاب، هذا من جانب، وبأن الممارسة البرلمانية للإخوان الهدف منها حماية وتدعيم هذه العناصر من جانب آخر. وهذا ما يخالف تصريحاته السابقة منذ سنوات وأثناء الانتخابات عام ١٩٨٧ والتي أشرف عليها وبها دخل الإخوان للبرلمان حيث كان يردد: إنهم يمثلون التيار الديني المعتدل. وإن لهم تاريخا سابقا في الدعوة. وسيكونون عونا للبرلمان في إحدى لجانه لتقنين الشريعة الإسلامية.

إلا أنه بذلك حاول التشكيك في صحة ودستورية وقانونية ممارستهم البرلمانية والتي يستغلونها لتغطية التطرف والإرهاب. وبذلك يصل أيضا إلى إثبات فشل التجربة البرلمانية للإخوان المسلمين أمام السلطة السياسية العليا بالدولة. واستبعادهم من النظام السياسي ليكونوا قوة سياسية خارج النظام وبذلك تكون لديه الفرصة كاملة لمواجهتهم وربما لتصفيتهم. إلا أنه لم يدرك المتغيرات والتطورات التي جرت بمصر منذ تولي الرئيس السادات السلطة والإفراج عنهم من المعتقلات والسماح لهم بممارسة شيء من السياسة تحقيقا لتوازنات سياسية في الدولة، ثم ترحيب الرئيس حسني مبارك بهم كقوة سياسية شرعية يمكنها أن تخوض التجربة البرلمانية ليكونوا جزءا من نسيج النظام السياسي للدولة.

رابعا: إن الوزير قد أشار إلى عدد المواقع التي تجري منها عناصر التطرف والإرهاب مخططاتها وعنفها وأن عددها لا يتجاوز ثلاثين مسجدا من ٧٠ ألف جامع. وإذا كان بذلك يهون من حجم إجراءاته الصارمة في الجوامع بذكره لهذا العدد، فإن ذلك يؤكد أيضا من جانب آخر مدى ضآلة الإرهاب والعنف بالنسبة لحجم المساجد في مصر.. وبالتالي مدى ضآلة حركة الإرهاب في مصر، وأيضا فإن مفهوم الإرهاب والعنف لديه ربما يختلف مع مفهوم البعض؛ ولذا فإن ما يجري في هذه المساجد ربما لا يكون إرهابا أو عنفا بالمعنى الحرفي للتعبيرين. ولذا فإنه من المبالغة أيضا أن يردد أن الإرهاب والتطرف يؤديان إلى إحداث رعب كبير في مصر.

خامسا: إن بعض عناصر الإخوان تقوم بزيارات ولقاءات معلنة في المساجد. وكذلك بعض المتعاطفين معهم من الدعاة. ولا شك أنهم ينتقدون الحكومة في بعض أو جزء من سياستها في مجال أو آخر أو في موقف أو آخر.. وهذا يبدو طبيعيا لو أننا عرفنا أن هذا الانتقاد أحيانًا يقول به دعاة آخرون لا ينتمون إلى الإخوان ولكنهم يقومون بذلك لربط الدنيا بالدين، وهم في عشرات الزوايا الصغيرة للصلاة ومساجد أخرى. إلا أن الانتقاد المعلن في مسجد ربما يكون أكثر تأثيرا من الانتقاد المذاع أو المعلن في موقع آخر نظرا لقداسة المسجد وربط الحياة بالدين وإلى أي مدى تلتزم الحكومة في سياساتها بالعقيدة الإسلامية ومبادئها.

بل لعلنا نذكر أن بعض الدعاة في هذا الصدد يوجهون الانتقاد للجمهور نفسه في بعض السلوكيات والعلاقات العائلية والاجتماعية والاقتصادية أيضا. ومن هنا فإن لهذا الانتقاد تأثيرا يصل إلى تنوير الجمهور بالخطأ والصواب والحلال والحرام.

ولذلك فإن هذا التأثير هو الذي يقاومه ويتصدى له وزير الداخلية.. وبذلك فإنه يحاول منعه قبل بثه أو إعلانه مسبقًا.

وهذا ما حاول الوزير أمام البرلمان أن يقول عنه أنه سباب وقذف في الحكومة وتهييج الجمهـور. ولا شك أن مواجهة الانتقاد إما أن تكون بالحجة المقابلة أو المضادة أو الإنجاز الحقيقي الذي يكون أبلغ حجة في مواجهة أي انتقاد.

سادسا: وأما ما يتعلق بمحاولاته المستمرة لإنكار مسمى الإخوان المسلمين.. فليس سهلا أن يتجاهل أو يحاول طمس قوى سياسية يصل تاريخها إلى ما يزيد على نصف قرن ولا شك أن محاولاتـه هذه هي أبلغ الوسائل تأثيرا ولكن بصورة عكسية لما تستهدفه. حيث إن هؤلاء الإخوان يعيشون بين الجماهير بهذه الهوية.

سـابعا: إلا أن الوزير قدم أو عرض دليلا ضعيفا حول قيام عضو بالاتجار في العملة الأجنبية.. وذلك لأنه لم يكن لديه قرائن كافية أو مناسبة لإقناع النيابة العامة بالأذن لإثبات - واقعة الاتجـار - من خلال التنصت التليفوني أو حتى الإثبات في حالة التلبس. وقد تحايل على ذلك باستـصدار الأذن من النيابة للمتحدث الآخر. وبالطبع فإن النيابة العامة لا تعلـم مـسبقا بالمتحـدثين مـع المسموح بالتنصت على تليفونه ربما يكون وزيرا أو غفيرا. ومن هنا حـاول الـوزير تـصيد العضو في مخالفة وأن كانت شائعة. ليس الغرض منها الاتجار - كما هـو معـروف - بـل تصريف العملة الأجنبية بأقصى قدر من العملات المحلية خارج البنـوك. وإلا إذا كـان لديـه قرائن أو ما شابه ذلك لاستطاع إثبات ذلك على العضو بأسلوب مباشر. وبالطبع يمكنه قياسـا على ذلك التنصت على أي عضو بالبرلمان من خلال التنصت على الأشخاص المتعاملين معهم وبذلك يصل إلى فحوى هذه الاتصالات.

وبذلك يتحايل على القانون لأنه يمس عضوا بالمجلس ولعل هذا الدليل يكون ضعيفا أمام القضاء لأنـه إجراء باطل يخالف لائحة مجلس الشعب وحصانة العضو البرلمانية.

إلا أن الوزير - كما أشار بذلك رئيس المجلس - سعى إلى استخلاص نتيجة.. حتى لو كانت عن غير الطريق القانوني يطعن بها في تصرفات أو سلوك عضو بالمجلس. وإنما في إطار تعاملات مادية فإن هـذا يؤكد عدم قدرة الوزير أو عدم إمكانية الحصول على أي دليل يساند ادعاءه بأن هؤلاء الإخوان يؤيـدون أو يساندون التطرف والإرهاب؛ لأن جرائم الإرهاب لها وسائلها وأدوات إثبات أخرى إن كانت قائمة بالفعل كما ردد ادعاءاته بالمجلس. وحيث إنه يعتقد ذلك إنما يطلق ادعاءاته أو اتهاماته بلا دليل أو سند قانوني فإنه بذلك يلجأ إلى ما يخص العضو في حياته الشخصية أو الخاصة.. ولعل هذه الحياة تتمتع بحماية دستورية كبيـرة. فليس فيها شيء إلا بإذن قضائي كما نص الدستور وليس القانون على ذلك. إمعانا في حماية واحترام الحيـاة الشخصية والخاصة للمواطن. من جراء ما عاناه في عهود سابقة حيث كان نظام الحكـم شـموليا.. فرديـا. ديكتاتوريا.. ولا شك أن ما عرضه وزير الداخلية لا يأخذ اتجاها مؤثرا على الرأي العام. لأنـه يـدرك مـا

يرمي إليه الوزير من فقدان مصداقية ذلك العضو وتأثيره بين ناخبيه.. وأن الرأي العام يدرك أن بعضه يرتكب ذات المخالفة. وهو تصريف النقد الأجنبي وتحويله إلى نقد محلي خارج البنوك الرسمية وذلك للحصول على عائد أكثر وأكبر.. كما أن المخالفة في ذاتها متأرجحة بين التجريم والإباحة من حين لآخر ومن آونة لأخرى نتيجة تضارب وكثرة صدور القرارات الاقتصادية في هذا المجال. وبذلك فلم يصل الأمر إلى ما يرمي إليه الوزير بقدر ما أن شعر الرأي العام أنه يحاول بل يسعى إلى التصيد والتلفيق للعضو وبالتالي فما دونه من مواطنين لا يحمون مكانة العضو فإن ذلك أدعى للشعور بالخوف وعدم الأمان من تصرفات هذا الوزير.

وعلى ذلك - كما أعتقد - فإن النتيجة لم تفعل فعل السحر ولم تحرج العضو، وجاءت النتيجة كما سعى إليها الوزير وباركها رئيس المجلس.. في غير موضعها الفعال.. بل تكشف عن وسائل الوزير وتفكيره ومواجهته لعناصر الإخوان المسلمين؛ ومن ثم يفقد جانبا من مواجهته، حيث بدا مكشوفًا أمامهم. فيسهل تجنب وسائله وأدواته.

وأما المفاجأة الثانية والتي عرضها وزير الداخلية، محاولة إثبات تزوير صور التعذيب التي تنشر في صحف المعارضة. وقد حاول ذلك بحديث بين صحفي بجريدة الوفد ومصدر من وزارة الداخلية وجاءت صورة الصحفي وحده فيما عرض على المجلس دون المصدر. وإن كان صوته هو الواضح فقط وفي هذا التسجيل المرئي والصوتي يبدو اعتراف هذا الصحفي بتزوير صور التعذيب في المعتقلات والسجون والتي تنشر بصحيفة الوفد وبموافقة وتشجيع رئيس تحريرها مصطفى شردي خصم الوزير اللدود والذي كثيرا ما هاجمه وانتقد سياسته الأمنية وممارساتها، بل لوحظ التركيز عليه وكذلك فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد، وامتد الأمر إلى هجوم الوزير على الحياة الشخصية لرئيس حزب الوفد والتلميح بمعانٍ تمس الآداب العامة.. سعيا إلى تشويه شخصيته العامة.. وتطاول الوزير على علاقته العائلية والشخصية؛ ومن هنا أثار المعارضة بشدة، ووقعت ضجة كبيرة واهتزت المشاعر حتى اندفع أحد الوفديين وهو العضو طلعت رسلان لضرب الوزير وبذلك تصاعدت ذروة المواجهة بين الوزير والمعارضة إلى درجة الإفلات العصبي إلى التصادم العضلي.

وكانت النتيجة إسقاط عضوية العضو طلعت رسلان وفصله من المجلس.

وفي الجلسة التي تم فيها ذلك أعلن المهندس إبراهيم شكري أن لتلك الجلسة التي وقع فيها اعتداء العضو على الوزير كانت ذات مناخ لا يمكن فصله عن مناخ عام داخل المجلس وخارجه. بحيث لا يمكن فصل الأحداث عن بعضها وأضاف قائلا: وإن ما وصلنا إليه لا شك أنه حصاد ممارسات كثيرة خارج المجلس وداخله، ومن هنا عندما انعقدت الجلسة كانت كل جهة تريد أن تثبت ما قيل خارج هذا المجلس.

وأشار إلى أن بعض الممارسات الأمنية أو سياسات معينة تتأثر بها الدولة وتعد خروجا عن القواعد الديمقراطية والبرلمانية.

وهذه القواعد التي أشار إليها المهندس إبراهيم شكري هي مربط الفرس أحيانًا بين طرفي الصراع.. المعارضة في جانب - خاصة منها الإخوان - والحكومة في جانب آخر يمثلها وزير الداخلية.. لأن هذا الأخير قد تجاوز حدود الممارسة الموضوعية داخل إطار الهجوم والنقد المتبادل حول قضايا عامة.. إلى أن حاول تعرية البيوت والحياة الشخصية والخاصة للمعارضة.. وذلك ترفضه قواعد الديمقراطية الموضوعية وإن كان ذلك له دلالته بأنه يمارس رقابته هذه أيضا على أعضاء حزبه سواء البرلمانيون منهم أو غير ذلك.

ويبدو أن ذروة المواجهة التي وصل إليها الطرفان قد أخرجت معظم ما في جعبة كل منهما من اتهامات وادعاءات وأخطاء وممارسات وغير ذلك حتى أن هذه الذروة كانت بمثابة متنفس كبير لأطراف المواجهة وعلى هذا هدأت النفوس بعض الوقت ليراجع كل منهما حساباته الخاصة مع الطرف الآخر وتحين الفرص المناسبة لمعاودة الهجوم، وإن كان كل منهما يطمع إلى الإجهاز على الآخر.. وبالفعل تقدم العضو محمد المأمون حسن الهضيبي للحكومة بطلب إحصائية في الخامس من فبراير عام ١٩٨٩ ولما تأخر رد الحكومة أثار ذلك العضو الهضيبي في إحدى جلسات مايو ١٩٩٠ وأشار إلى أنه رغم الاستعجالات إلا أن وزير العدل الموجه إليه الطلب لم يرد أو يجب، وهذا مخالف للدستور وللقانون واللائحة[٥١].

إلا أنه تأكيدا على المعنى الذي أشرنا إليه سلفا وهو تحين الفرصة من كل جانب للآخر. فإن الهضيبي طلب إحصائية خاصة بالمعتقلين. ولكنه لم يطلبها من وزير الداخلية خصمه اللدود، ولكنه تحايل على هذا وطلب من وزير العدل إحصائية بالتظلمات في أوامر الاعتقال التي تصدر من وزير الداخلية. حيث إن إحصائيات الاعتقال ليست من اختصاص وزير العدل. إلا أن إحصائية التظلمات تحقق له ما يسعى إليه.. من هدف سياسي.. خاصة أنه طلب هذه الإحصائية خلال فترة معينة وهي التي تقع بين تولي اللواء زكي بدر مسئولية وزارة الداخلية حتى ٥ فبراير ١٩٨٩، وهذه الفترة تصل إلى ثلاث سنوات. وبذلك فهو يسعى إلى الكشف عن سياسته بعدد المعتقلين في تلك الفترة، وليس ذلك فحسب، بل مدى الظلم الذي وقع على هؤلاء المعتقلين لأنه مبرر لاعتقالهم، هذا من جانب.. ومن جانب آخر فقد ألهبوه استجوابات ومواجهات عن تعذيب المعتقلين أو بعضهم.

وبذلك فهو يحاول محاصرة الوزير داخل دائرة سياسته وإبرازها كنقطة سوداء في إطار السياسة العامة للدولة، وفي ذات الوقت هي النقطة التي تمثل أوسع وأكبر خلاف بينهم – كإخوان - وبين الحكومة؛ مما يهدد اتساقهم في نسيج ديمقراطي واحد.

ولم تجد الحكومة بدا من أن ترسل للهضيبي إجابة عن سؤاله.. إلا أنه احتفظ بها حتى تحين الفرصة المناسبة للتعليق عليها وإعلانها كشفًا لسياسة وزير الداخلية. وقد وصلت إليه في أواخر الدورة البرلمانية ثم كانت الإجازة البرلمانية حتى عاد المجلس لعقد دورته الجديدة في أوائل نوفمبر عام ١٩٨٩.

وعلى الجانب الآخر ما زال الوزير يكرر هجومه على الإخوان في كل اجتماع أو مؤتمر.. حتى بلغ ذلك الهجوم ذروته على عناصر المعارضة من تشويه لشخصياتهم وسبهم وقذفهم بأبشع التعبيرات والألفاظ وكان ذلك في أحد المؤتمرات الشعبية في بنها والتقطت صحف المعارضة ذلك وأذاعته ونشرته وانهالت

التعليقات الرافضة لذلك الأسلوب الخارج عن الآداب العامة وقواعد الديمقراطية أيضا.. حتى أنه بـذلك أورد حرجا شديدا للسلطة السياسية.. الأمر الذي ربما يؤدي إلى صدام يحاول كل طرف تجنبه أو إرجـاءه إلا أن الوزير بسياسته هذه يقرب من هذه اللحظة الصدامية والتي يمكن أن تكون كبيرة وواسـعة وشـاملة وبـذلك تستفحل الأمور وبالتالي فإن تصدي الوزير لمواجهتها ربما توقع الدولة في مأزق وصراع سياسي كبير قـد يتحول إلى صراع بين الإخوان وأنصارهم بل والمعارضة كلها ومؤيديها وبين السلطة السياسية التي حرصت على أن تخوض هذه التجربة بلا خسائر كبيرة أو تصادم.

وقد أكد الرئيس حسني مبارك رئيس الجمهورية حرصه على نجاح هذه التجربة البرلمانية وأن يكـون الإخوان المعارضون جزءا من نسيج ديمقراطي لنظام حكمه، هذا ما لم يحققه سلفه من الحكام والرؤساء. بل إنها تمثل تطورا سياسيا ناجحا في نظام حكمه وموضع فخره؛ لأن هناك دولا انتهجت هذا النهج في الـدول العربية الأخرى وأتيحت فرصة للإخوان والتيار الديني أن يخوضوا ذات التجربة بها كما حـدث ذلـك فـي الأردن وتونس والجزائر.

ولذلك كان على الرئيس حسني مبارك إنقاذ هذه التجربة من الفشل بآثارها وأبعادها السلبية فأقال اللواء زكي بدر وزير الداخلية وعين اللواء محمد عبد الحليم موسى. وبذلك فقد أقر الرئيس بذلك فـشل الـسياسة الأمنية للواء زكي بدر والتي طبقها لمواجهة الإخوان المسلمين، وقد رحب الإخوان بهذا القـرار واعتبـروه نقطة لقاء واحترام كبرى من رئيس الجمهورية.

وبذلك فقد صادر الرئيس مبارك بهذه الخطوة أي تصعيد من جانب الإخوان وامتص غضبهم وسخطهم اعتقادا منهم بأن الرئيس كان موافقا على هذه السياسة الأمنية.. وقد أكد لهم الرئيس العكس.. ولا شك أن هذه الخطوة تمثل تفهما لقواعد الممارسة الديمقراطية من حيث ماهيتها وتوقيتهـا وحـدودها وتحقيـق نتائجهـا المرجوة.

وقد سبق أن مارس الإخوان قواعد اللعبة بنجاح في ظرف مناسب. وهو الخاص بتجديد المدة الثانيـة لرئاسة حسني مبارك للجمهورية؛ ففي ذلك الموقف اعترض حـزب التجمـع - الـذي يـضم الـشيوعيين والناصريين - على تجديد مدة ثانية للرئيس وامتنع حزب الوفد عن التصويت لذلك التجديد، وهمـا يمـثلان قوى معارضة غير صغيرة أو غير قليلة. فإن الإخوان المسلمين قد رحبوا ووافقوا على هذا التجديـد وقـد أعلنه نيابة عنهم المهندس إبراهيم شكري رئيس التحالف الإسلامي (حـزب العمـل – الإخـوان – حـزب الأحرار) وهم يمثلون أكبر قوى معارضة في البرلمان ويصل عدد التحالف مـا يقـرب مـن ثلثـي حجـم المعارضة بالبرلمان والتي تجاوز عددها تسعين معارضا لأول مرة في تاريخ البرلمان المصري.

وعلى ذلك فإنهم - وقد مارسوا اللعبة الديمقراطية بإدراك سياسي واع وتفهم لأدواتها ومحاوراتهـا - تجنبوا توجيه الانتقاد للرئيس الذي التقى بهم في منتصف الطريق.. وإنما كانوا يطالبونه - في البرلمـان - ببعض المطالب أو تعديل سياسات كأي قوى أخرى لها مطالبها.

وفي ضوء هذه الممارسة التي يمكن أن تحقق نجاحا لتلك التجربة الفريدة على مستوى العالم العربي كان قرار الرئيس مبارك بإقالة اللواء زكي بدر بما يمثله من سياسة أمنية غير ناجحة، وإنما ستكون لها عواقب ونتائج سلبية على الساحة السياسية في مصر.

وقد عبر ياسين سراج الدين رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد عن خطوة الرئيس مبارك بتصريح هام وأقرب إلى الصدق والصواب حيث أعلن في مجلس الشعب قائلا: إن اختيار الوزير الجديد (عبد الحليم موسى) يعني أن السيد رئيس الجمهورية يرى أن أسلوب الحوار وأسلوب الهدوء ومقارعة الحجة بالحجة هو الأسلوب الناجح لمصر بأكملها..وليس لمحافظة أسيوط فقط (وهي المحافظة التي كان يتولى مسئوليتها الوزير الجديد).

ولكنه استدرك بقوله: ولكنه في ذات الوقت علينا أيضا - من فوق هذه المنصة المقدسة - أن نطالب جميع التيارات المتطرفة منها أن تعين السيد وزير الداخلية الجديد على هذا الأسلوب، وأن يكون أساس تعاملها معه الحوار والفكر والحجة حتى نستطيع تهيئة الجو الأمني الذي يصل بنا في النهاية إلى إلغاء قانون الطوارئ.

وتأكيدا على الهدف النهائي أضاف قائلاً: فإذا كنا قد تخلصنا من وزير رحل كان سببا رئيسيا في جميع المشاكل الأمنية في مصر فإنني أعتقد أنه قد أصبح من السهل إلغاء قانون الطوارئ.

وأعتقد أن كلمة ياسين سراج الدين ليست في حاجة إلى تحليل لوضوحها في الامتنان لرئيس الجمهورية لإقالة وزير الداخلية زكي بدر، فرغم أن حزب الوفد حزب رسمي إلا أنه قد ناله الكثير من هذا الوزير، ولكن رئيس الهيئة البرلمانية الوفدية لم يفته التلميح للإخوان المسلمين بأن يكونوا أكثر تفهما وتعاونا مع الوزير الجديد.. حيث إن الانطباع عن هذا الأخير ميله نحو الهدوء في أداء مهامه وعمله وكذلك الحوار الهادئ. ولذلك فهو يلمح بأن يكونوا عونا للرجل في عدم دفعه إلى أسلوب عنيف. وذلك يعكس مدى إدراك حزب الوفد للحركة النشطة للإخوان في المحافظات، وأن هذه الحركة تمثل منافسة لحزب الوفد والذي كانت له شعبية كبيرة لا شك قلصت في السنوات الأخيرة عما كان عليه قبل ثورة ١٩٥٢. وبذلك فهو وأن كان يقدم لهم النصيحة فهي تحمل في طياتها الرغبة في الحد من نشاطهم وحركتهم الدائبة حتى لا تجور على حركة وشعبية حزب الوفد التي بدت أيضا أقل في انتخابات عام ١٩٨٧ عن الانتخابات السابقة لها في عام ١٩٨٤. بالإضافة إلى أن الإخوان قد حصلوا على مقاعد أكثر من مقاعد الوفد وتصدروا بذلك المعارضة.. كما إنهم قد مارسوا برلمانيتهم بنشاط مكثف.. كل هذا لابد أن أدركه حزب الوفد، ولذلك فهو يلمح بتهدئة اللعب السياسي قليلا تحت دعوى التعاون مع الوزير الجديد.

ثم تحدث محمد المأمون حسن الهضيبي وقد حانت له الفرصة للكشف عن السياسة الأمنية للواء زكي بدر وكانت المناسبة مناقشة بيان الحكومة، إلا أن هذا الكشف جاء بلا مواجهة حيث إنه تحدث أو جاء دوره في الحديث بعد إقالة اللواء زكي بدر بيومين حيث أقيل الوزير يوم جمعة وجاء دور الهضيبي في الحديث يوم الأحد..وقد اتخذ فرصة الحديث عن قانون الطوارئ وبالطبع المسئول عن تنفيذه وهو اللواء زكي بدر..

حيث قال: "لن أتكلم كلاما عاما عن قانون الطوارئ ولن أتكلم عن أحد وإنما سأتناول إحصاءات رسمية كنت قد طلبتها من السيد وزير العدل.. وتتضمن الإحصائية عدد التظلمات من الاعتقال في الفترة من أول مارس ١٩٨٦ حتى ٩ فبراير ١٩٨٩ (وهي الفترة التي تولى فيها اللواء زكي بدر مسئولية وزارة الداخلية).

وقد ظهر من الإحصائيات أن عدد من اعتقلوا وتقدموا بتظلمات وصل إلى ١٢٤٧٢ تظلما.

إلا أن العدد الفعلي للتظلمات في الفترة المشار إليها، حيث تقدم بعض المعتقلين بأكثر من تظلـم، قـد وصلت إلى ١٦٥١١ تظلما. فما كان مصيرها؟ لقد صدرت قرارات السيد رئيس محكمة الاسـتئناف بحفـظ ٧٤٧ تظلما.

وأما عدد التظلمات التي نظرتها دوائر محكمة أمن الدولة العليا طوارئ وصلت إلـى ١٥٥٦٤ تظلمـا وقد صدر فيها ١٢٤٤٧ قرارا بالإفراج أي بنسبة تزيد على ٨٨%.

ويلاحظ أن الدوائر التي تنظر قرارات التظلم هي دوائر متعددة وليست دائرة واحـدة، إذ أنهـا تبلـغ العشرات وكل دائرة مكونة من ثلاثة مستشارين ولكنها أجمعت على أن أكثر من ٨٨% من قرارات الاعتقال لا وجه لها ولم يقدم ما يبررها إطلاقا.. وهذا ما أشـار إليـه العـضو مـأمون الهـضيبي أمـام أعـضاء مجلس الشعب(٥٢).

إلا أنه في مقابل ذلك فلوزير الداخلية - طبقًا لقانون الطوارئ - التظلم من قرار المحكمـة بـالإفراج أمام دوائر أخرى. وبالفعل تظلمت وزارة الداخلية في ٩٢٤٣ تظلما رفض تظلمها في ٨٢٥٩ تظلما بنـسبة تزيد على ٩٠% وهذا يعني - كما يقول الهضيبي - أن التظلم كان أصلا لا وجه له وإنما كان مقصودا بـه تعطيل الإفراج عن المعتقلين؛ لأن القانون يمنع الإفراج الذي يصدر به قرار المحكمة أي يمنع تنفيذه حتى يتم نظر التظلم، إذن فالمسألة مسألة تعطيل شخص ومصادرة حريته.

ثم ختم حديثه متسائلاً: ومن هنا فأين الأدلة؟ وأين الشبهات الجدية؟

فقانون العقوبات وبه النص على كل جريمة.. فما حاجتنا إذن لأن نأخذ الناس بالشبهات وهي شـبهات تافهة؟ ويبقى قانون الطوارئ سيفًا مصلتًا على رقاب العباد يذلهم.. وعفا ا عما سلف".

ولا شك أن ما عرضه مأمون الهضيبي فهو مساحة عملية وتطبيقية لسياسة زكي بدر الأمنية.. إلا أنه يمكن ملاحظة بعض النقاط الأخرى ومنها:

إن الإحصائية أوردت الذين اعتقلوا وتقدموا بتظلمات.. وهذا يعني أيضا أن هناك عددا من المعتقلين لم يتقدموا بتظلمات وهذا ما لم يرد بالإحصائية لأن عدد المعتقلين من اختصاص وزارة الداخلية ولـيس وزارة العدل مصدر هذه الإحصائية.

إن هذا الحجم من الاعتقالات يتجاوز مرحلة الإرهاب والتطرف في خمسة وعشرين مسجدا التي جـاء ذكرها على لسان اللواء زكي بدر والتي - على حد قوله - ينبثق منها ذلك التطرف، وضآلة هذا العدد مـن إجمالي المساجد بمصر والذي يصل عددها إلى ٧٠ ألف مسجد.

وإذا كان الإرهاب والتطرف يصدر من عدد لا يتجاوز أصابع اليد في كل مسجد مما ذكرها الـوزير فإن ذلك يعني أن الاعتقال لا يشمل أكثر من مائتين وخمسين معتقلا أو ضعفهم ويـصلون إلـى خمـسمائة معتقل.. إنما الأرقام التي جاءت بالإحصائية فإنها تعني أن السياسة الأمنية قد تجـاوزت مهمتهـا وتعـدت حدودها لدرجة مرعبة للجمهور وللرأي العام. لأن آلاف المعتقلين لهم من الأقارب والجيـران والأصـدقاء والزملاء ما يفوق بكثير عددهم كمعتقلين.. ومن هنا يتبين إلى أي مدى تهدد هذه الـسياسة الأمنيـة الحيـاة المطمئنة للناس وتسبب إزعاجهم بصورة مطردة.

كما أنه من المفترض أن المحاكم تصدر قرارات الإفراج في القليل من قرارات الاعتقال على سبيل أن هذه الأخيرة صدر بعضها على سبيل التحوط أو الحذر أو الشك فيمن يعتقلونهم إلا أنه من الواضح أن هـذه القرارات قد صدرت على مستوى شامل دون تمييز إطلاقًا لدواعي وأهداف الاعتقال المقـررة فـي قـانون الطوارئ وكما قال المهندس إبراهيم شكري في انتقاده لوزير الداخلية وبأسلوب تنفيذ لقانون الطوارئ.ولـيس في استمرار العمل بهذا الأخير.

ولم يفت المهندس إبراهيم شكري أيضا التعليق على إقالة اللواء زكي بدر وتعيين الوزير الجديد ومـا لهذا وذاك من دلالات سياسية.

حيث أشار إلى تصريح صحفي للوزير الجديد بقوله بأن تغيير منصب وزير الداخلية لا يعنـي تغييـر سياسة الوزارة التي تلتزم في عملها بالشرعية القانونية والدستور.

فالتقط إبراهيم شكري هذا الالتزام والذي أعلنه الوزير الجديد فقال:

أي أنه قيد هذا بالشرعية والقانونية والدستور.. ثم صاح قائلا: وليس الأمر أنه ليس هنـاك تغييـر لا. هناك تغيير وتغيير وسيكون تغييرا بعيد المدى. ولا شك في ذلك في الأسلوب وفي الطريقة لأن الـذي كنـا نعانيه ليس من استمرار العمل بقانون الطوارئ، ولكن من الأسلوب الذي كان ينفذه به.

وأكد قائلاً: لقد تجاوز الوزير السابق كل الأعراف في تفهم ما هو الأمن والأمان في نظره.. فلا يمكن أن نتصور أن الوزير الجديد لن يغير.. لا.. سيغير.. وأضاف بأن قانون الطوارئ له أوضاع قننت بوضوح، ولذلك فإن الخروج عليها هو خروج على الشرعية والقانون والدستور.

ولعل تصريحات إبراهيم شكري ومطالبته بوجوب تغيير السياسة الأمنية بتولي وزارة الداخلية وزيـر جديد يستلفت النظر من عدة جوانب.

فهو من جانب. قد تحمس وتحمل أيضا مسئولية نجاح التجربة البرلمانية للإخوان المـسلمين. وذلـك بخوضهم الانتخابات في ظل حزبه وسعيه بهم إلى أن يكونوا جزءا من نسيج النظام السياسي للدولة وليـسوا خارجين عنه.

ومن جانب آخر أنه "رجل الدولة المعارض" أي أنه شريك النظام السياسي للدولـة. وأحـد مؤسـسي أركان التعددية الحزبية، فإنه يرى أن اللواء زكي بدر يعوق ويعطل التطور الديمقراطي الذي يـسعى إليـه ويحاول تحقيقه ويصل إلى أقصى المدى في ذلك الإطار. ولذلك فإن سياسة وزير الداخلية يمكنها أن تـؤدي

إلى فشل ونسف قواعد الممارسة الديمقراطية التي يشارك فيها على أسس وأهداف. وبالتالي فإن فشل التطور الديمقراطي يعني عودة إلى النظام الشمولي واختفاء حزبه من الساحة السياسية كركن من أركان التعددية الحزبية وبالتبعية اختفاءه كمؤسس ضمن مؤسسي هذه التعددية.

وفي جانب ثالث فإن كلامه يحمل التحذير.. والإنذار للوزير الجديد حيث إن الممارسة الديمقراطية كما أطاحت بالوزير السابق فيمكنها أن تطيح به أيضا.. ولذلك فلابد من تغيير السياسة الأمنية السابقة بسياسة أمنية جديدة تساير التطور الديمقراطي المنشود ولاسيما ما يخص الإخوان المسلمين حتى تنجح التجربة البرلمانية هذه في إطار التجربة الديمقراطية العامة ونموها وتطورها إلى أبعد مدى.

ولا شك أن الصراع والتشابك المعقد الذي استمر طوال ثلاث سنوات منذ تولي اللواء زكي بدر وزارة الداخلية وحصول الإخوان المسلمين على الشرعية البرلمانية.. لا شك أنه قد انتهى بالضربات التي تسجل النقاط وليس بضربة واحدة تعد هي الضربة القاضية.. وهذه هي القاعدة في السياسة، وإن كان لكل قاعدة استثناء.. فقد سجل الإخوان المسلمون في ممارساتهم البرلمانية والسياسية بعض النقاط التي كانت كفيلة بهزيمة وزير الداخلية وخروجه من ساحة اللعبة الديمقراطية.. ونجح الإخوان في إثبات قدرتهم على ممارسة السياسة من خلال أعلى مستوى سياسي في الدولة.. وتأكيد شرعية هذه الممارسة وجدواها في الحياة الديمقراطية المصرية.

الفصل الثامن

الإخوان والإعلام

الإخوان والإعلام

لا شك أن الدعوة الإسلامية تقتضي إعلاما يقدمها.

ولا شك أيضا أن للإعلام دورا في الدعوة الإسلامية.

ولكن..كيف؟؟ ولهذا السؤال أهمية.. لأن ذلك يستتبع أسئلة.

فكيف تصل الدعوة الإسلامية.. عن طريق الإعلام؟

وكيف يقدم الإعلام الدعوة الإسلامية؟

ولهذين السؤالين ضرورة.

لأن للإخوان المسلمين رأيا في هذا.

ولرجال الإعلام رؤية في ذلك.

وإذا كان الإخوان في سعيهم لتطبيق الشريعة الإسلامية يلتمسون تهيئة المناخ العام لهذا التطبيق، فإن الإعلام أهم وسائل هذا المناخ.

وإذا كان لرجال الإعلام دور في الدعوة الإسلامية فهي تقدم قدرا منها.

وهنا الاختلاف.. والاتفاق.

فالاتفاق حول أن الإعلام عليه مراعاة المبادئ الإسلامية فيما يقدمه ويعرضه.

ولكنه ليس مطالبا بالتمهيد لحركة الإخوان المسلمين.

وفي إطار الاتفاق.. على بعض الملامح الإسلامية للإعلام.

كان للإخوان مطالب.. لوزير الإعلام مبادرات واستجابات.. فيرى الإخوان، أن ما يسعى رجال الدين إلى بنائه.. يهدمه التليفزيون.

وهذا أقصى اتهام للإعلام.. ولكن وزيره يرى أن الترويح عن النفس ضرورة إسلامية كما جاء في الأثر حتى لا تكل القلوب.

ومن هنا كان للإخوان مواقف.. ولوزير الإعلام مشاهد.

وكان هناك، أيضا لقاءات توافقت فيها الإرادات.

فالإخوان أشاروا إلي ضرورة تأكيد السمة الإسلامية لشهر رمضان المعظم. وطالبوا بإرجاء عرض فوازير رمضان الاستعراضية إلى ما بعد صلاة العشاء والتراويح.. فاستجاب الوزير.. وزاد على ذلك أن الفوازير قد اكتسبت شيئًا من الحشمة والوقار.

وطالب الإخوان بمنع ما يثير الغرائز من قبلات حارة في المسلسلات التليفزيونية.. فألغى الوزير القبلات من ٥٠٠ ساعة درامية (مسلسلات).

ورفض الوزير أيضا إعلانات فيها من الإثارة الجنسية.. وبذلك خسر التليفزيون بعض الملايين من الجنيهات.. وزاد الوزير على هذا زيادة مساحات البرامج الدينية والمتنوعة في التلفزيون والإذاعة. ولكنه يرى ضرورة إرضاء وإشباع معظم الأذواق.

ويلتمس الإخوان كل مناسبة لتوجيه الإعلام للاتجاه الإسلامي لخلق وتهيئة مناخ عام إعلامي يتقبل تطبيق الشريعة الإسلامية بيسر وبدون عسر.

ولكن الوزير أيضا مقابل ذاك يحاول امتصاص أو مصادرة أي انتقاد أو إثارة من جانبهم، خاصة تهمة إفساد الإعلام للمناخ العام في الدولة.. وعدم اتسامه بالملاح الإسلامية المعبرة عن المجتمع الإسلامي.

وحول هذا وذاك، كانت هناك برلمانيات أحد طرفيها الإخوان، والطرف الآخر وزير الإعلام المعبر الرسمي عن سياسة الدولة الإعلامية.

ماذا دار بين كل منهما في هذه البرلمانيات ولمن كانت الغلبة؟؟

لقد تقدم ثلاثة من الإخوان لوزير الإعلام صفوت الشريف بأسئلة تدور حول دور الإعلام والدعوة والشريعة الإسلامية.

وكان السؤال الأول من النائب محمد المراغي في جلسة الثالث والعشرين من مارس عام ١٩٨٥ حيث أشار إلى أنه كثرت حوادث خطف الإناث والاعتداء عليهن، ولقد أثبتت التحقيقات مع مرتكبي هذه الجرائم أنهم كانوا يشاهدن المسرحيات في التليفزيون وقاموا بتطبيقها. والحقيقة أن أجهزة الإعلام، وخاصة الإذاعة المرئية باتت لا تتناسب برامجها التي تقدمها للشعب ولا تتفق والمادة الثانية عشرة من الدستور التي تنص على التزام المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها ومراعاة التربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية والتزام الدولة باتباع هذه المبادئ والتمكين لها.

وكان رد الوزير على هذا الاتهام في تلك الجلسة التي رأسها المستشار أحمد موسى وكيل المجلس فقال: "إنني أقول لكم الحمد ، وأعوذ با أن يقدم تليفزيون مصر، بأي صورة من الصور، مسلسلا أو فيلما أو أي برنامج ما يدفع أو يحض على ارتكاب مثل هذه الجرائم الشنعاء.. ولقد اتصلت - خشية أن يكون هناك شيء - بالمسئولين لأتحرى هل هناك في أي تحقيق ورد مثل هذا؟ فقالوا: أبدا لم يذكر اسم التليفزيون وإنهم لم يشاهدوا شيئا من هذا".

وقد عقب محمد المراغي وذكر بعض الأمثلة التي يراها مخالفة للآداب العامة وتبعث على الإثارة الجنسية.. ولكنه يفصح عن مقصده الحقيقي وراء هذا السؤال وذلك التعقيب بقوله: إننا عندما نطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية يقولون: نحن نريد المناخ المناسب لتطبيقها، فهل يسمح وضع أجهزة الإعلام بتهيئة المناخ لتطبيق الشريعة الإسلامية؟ أعتقد لا.. "فما يفعله رجال الدين يهدمه التليفزيون".

ثم ختم تعقيبه قائلاً: إن هناك من يقول: لا تشاهد التليفزيون مادمت غير راض عنه! (وكان الوزير قد صرح بذلك من قبل) وأنا أقول:

لا أستطيع ذلك. فإن أي فرد يريد تربية وتنشئه أبنائه يواجه متاعب كثيرة من ذلك، ويجب ألا نترك جهازا خطيرا بهذا الوضع.

ونظرة أخرى إلى الاتهام السابق فهو لم يستند إلى دليل كالتحقيق الذي أشار إليه العضو، كما أن المحاكاة ليست عامة بل شاذة لأحد ضعاف النفوس. فالجمهور لم يتأثر وعكس ذلك بالمحاكاة وتقليد الجريمة. كما أن ما أطلق عليها العضو ظاهرة، فهي لم تتجاوز حالات فردية لكل منها ظروفها وملابساتها.. ولكن العضو حاول أن يبالغ في تأثير جهاز التليفزيون على نشر أو انتشار الجريمة وهذا ما جانبه الصواب فيه.

وربما يكون هناك نموذج آخر ظهر فيه الاتهام واضحا مستندا على مشاهد حقيقية وانعكاسها على المشاهدين. ومن ذلك وفي ذات الجلسة السؤال الذي تقدم به ياسين سراج الدين النائب الوفدي ونصه: ما مدى علم وموافقة السيد الوزير على ما يذاع بالتليفزيون من برامج أو إعلانات تتعارض مع تقاليدنا المصرية الرفيعة والأخلاق الحميدة وبعضها يخدش حياء المشاهدين - خاصة السيدات والآنسات - وهم بالملايين مثل برنامج عرض أخيرا تحت اسم "الناس والسياحة" في مقابلة مع السيد محافظ البحر الأحمر لأن المذيعة وسيادته وخلفه نساء سائحات شبه عاريات نائمات على الرمال في أوضاع مشينة!!

أليس هذا نموذجا يتعارض مع ما وعد به نحو ترشيد الإعلام وتنقيه البرامج مما يخدش الحياء ويؤثر على تربية النشء؟

وقد بادر الوزير بالإجابة قائلاً: "بالفعل قد طلبت هذا البرنامج وشاهدته وكان معي رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، والسيد العضو محق فيما أوضح، وما كان يجب على معد البرنامج أو مخرجه أن يؤدياه بهذا الشكل، وما كان يجب أن يظهرا صورا في خلفية البرنامج على هذا المستوى. وعلى هذا الأساس فقد حولا إلى التحقيق وقد حاولت أن أتصل لأعرف أي المشاهد على وجه التحديد التي تضمنها هذا البرنامج وهذا ما يجب أن يكون. وعلينا أن نستمع حتى نحدد المسئولية.

وانتزع الوزير بذلك تصفيق الأعضاء. فاستدرك مؤكدا: إنه قد تم تحويلهما بالفعل إلى التحقيق وأوقف البرنامج لمدة أسبوع حتى نستطيع أن نحدد ونراجع مسارات هذا البرنامج".

ولا شك أن ياسين سراج الدين قد حدد اتهاما تاما وفي ضوء ذلك اضطر الوزير لأن تكون إجابته أيضا إيجابية وماصة لهذا الاتهام.

وكان ياسين سراج الدين قد عرج أيضا في سؤاله على الإعلانات وإثارتها للغرائز وشاركه في ذلك نائب الإخوان محمد الشيتاني بالإضافة إلى تساؤله عن المسلسلات الدرامية الهابطة التي تقود الشباب إلى الضياع. وأكد على ذلك أيضا زميله نائب الإخوان حسن جودة الذي تساءل عن سبب عدم قيام المسئولين عن أجهزة الإعلام المرئية بعرض البرامج التي تعمق القيم الدينية والأخلاقية اللازمة لبناء الإنسان المصري، وعن عدم قيامهم بواجبهم نحو تبشيع جرائم الاعتداء على الأعراض وإبراز ما ينتظر المعتدين من عقاب رادع لهذا الجرم؟

وقام الوزير بالرد وقد توافق مع بعض أوجه النقد التي وجهت للإعلام وكسب جولة في هذا الصدد حيث تحدث عن نشر إعلانات مثيرة للغرائز فقال: إنا حريصون كل الحرص على ألا نقدم لشبابنا وبناتنا وأبنائنا في الإعلان أو الإعلام كل ما يكون فيه جنس أو عنف أو إثارة، وبالفعل قد صدرت تعليمات لمزيد من التنقية واستبعاد لبعض هذه الإعلانات وقد استبعد - منذ أن أصدرت هذه التوجيهات - خمسة وثلاثون إعلانا، سأودعها أمانة المجلس تبلغ خسائرها ١,٣٥ مليون جنيه في أسبوع واحد. وقلت إن القيم لا تباع ولا تشترى، ومهما كانت الخسارة فإننا نكسب قيما ونكسب أخلاقيات، وهذا هو طريقنا. وسوف يكون هناك مراجعة ووقفة وإنني أعلنها: إن الإعلانات لن يكون فيها جنس أو إثارة أو عنف ولا أوافق أبدا على مثل هذا.

وهنا انتزع الوزير صفوت الشريف تصفيق الأعضاء.. وهنا أيضا يتضح وإن كان الوزير قد سجل نقطة لصالحه وهي التوافق مع الانتقاد الموجة للإعلام والاستجابة لمطالب الإخوان في هذا الشأن وحرصه على تجنب الصدام معهم.. فكسب كل منهما نقطة.

وأما ما أثير حول البرامج الدينية فأجاب الوزير بقوله: "إن البرامج الدينية التي تقدم كافية بالفعل، أما حشد برامج كثيرة فقد يأتي بنتيجة عكسية.. وإن من حق المواطن أن يعلم ويتعلم ويتثقف وأن يروح عن نفسه، ونحن لا نريد أبدا أن نطفئ الابتسامة على شفاه المصريين لكن بما يتفق والقيم والأخلاق".

وأعتقد أن حديث الوزير بالنسبة لحشد البرامج الدينية بكثافة بالفعل سيأتي برد فعل عكسي.. حيث سيتلمس بعض المشاهدين، أو معظمهم التغيير وذلك يدفعهم إلى وسائل ترفيهية أخرى ربما تسبب ضررا لهم ولأسرهم، خاصة استخدام جهاز الفيديو من أجل الترفية. وكذلك وسائل أخرى نحن في غنى عن الحديث عنها، لابد أن يدركها أي إنسان.

ثم استطرد الوزير بلهجة عتاب قائلاً: "وحقيقة أرى أننا نردد دائما المسلسلات.. المسلسلات. على الرغم من أننا نقدم (دراما) دينية من قصص القرآن لم تحدث في تاريخ الإعلام المصري.

وسرد الوزير دليل حديثه قائلا: فقد تم خلال العامين الماضيين مسلسلات: "محمد رسول ا عليه الصلاة والسلام"، "الأزهر منارة الإسلام"، "على هامش السيرة"، "أصحاب الكهف"، "حدود ا "، "من القصص العظيم"، "النور فوق يثرب"، "رجال مسلمون"، "الكعبة المشرفة".

وأضاف بقوله: وهناك مسلسلات انتهت تقريبا ومعدة للعرض وهي : "الإمام مالك"، "سلمان الفارسي"، "رجال مسلمون"، "لحظة إشراق"، "عدالة الرشيد"، "زهراء الأندلس" .

ثم ختم حديثه مؤكدا: إننا نسعى دائما إلى مزيد من الأفضل ومزيد من الالتزام بالقيم والالتزام بالعادات والأصول الواجبة في مجتمعنا حتى نحقق كل ما نرجوه".

ولا شك أن ما سرده الوزير من إنتاج الدراما الدينية حقيقي، حيث إن معظم الجمهور قد شاهد وتابع هذه الدراما وهي تلقى ترحيبا وجاذبية لديه.. بالإضافة إلى أن الوزير وضح من حديثه أنه لا يجادل فيما هو ليس حقيقيا.. بل إنه يجادلهم بالتي هي أحسن.. حيث حرص على التأكيد على أن البرامج الإسلامية لم تصل

إلى الكمال، إنما نحن نسعى إلى المزيد من الأفضل والمزيد من الالتزام بالقيم، وبذلك فهو يطمئن الإخـوان بتمسكه بالقيم الدينية وحرصه على عرضها ونشرها وتطويرها، وبذلك فهو يفلت من اتهاماتهم بالجدل الحسن والاستجابة لما يرى أنهم فيه على حق .. وبمنطق إسلامي أيضا.

ووقف العضو حسن جودة معقبا على إجابة الوزير وقد بادره شاكرا همته على ما أصدره من أوامـر مشددة لتنقية برامج الإذاعة والتليفزيون من هذه الشوائب الكثيرة التي يشكو منها الجميع.

ثم أوضح دافعه لهذا السؤال قائلاً: "هو علمنا بخطورة هذا الجهاز الإعلامي وأننا ونحن مقدمون علـى تطبيق شريعة ا ، كما أعلن السيد رئيس المجلس في اجتماعات لجنة الشئون الدينية، فلابد أن تهيئ أجهـزة الإعلام المواطن ليتقبل هذه الشريعة، لأن الشريعة إن لم تجد من يتقبلها فستكون دمارا عليه، ويقـول الحـق تبارك وتعالى: ﴿**فَلَا وربك لَا يؤْمنُون حتى يحكموك فيما شَجر بينَهم ثُم لَا يجِدوا في أَنْفُسهِم حرجـا ممـا قَضيتَ ويسلموا تَسليما**﴾ [1].

ثم شرح ما يرمي إليه قائلا: فلو لم يهيأ هؤلاء الناس لتقبل هذا الشرع فسيجدون حرجا مـن تطبيـق الشريعة ونكون نحن المسئولين عن عدم إعدادهم لتقبل شرع ا . ويقول صلى ا عليه وسلم: (**أن الـسارق إذا قطعت يده فرضي بحكم ا سبقته يده إلى الجنة، وإن السارق إذا قطعت يده ولم يرض بحكم ا سبقته يده إلى النار**).

فواجب الإعلام تهيئة المواطن لتقبل شرع ا وهو أمر ضروري لابد أن نعمل عليه ومن أجـل ذلـك تقدمنا بهذه المسألة حتى نكون مع وزيرنا في إصلاح هذا الحال.

ثم أردف بقوله:

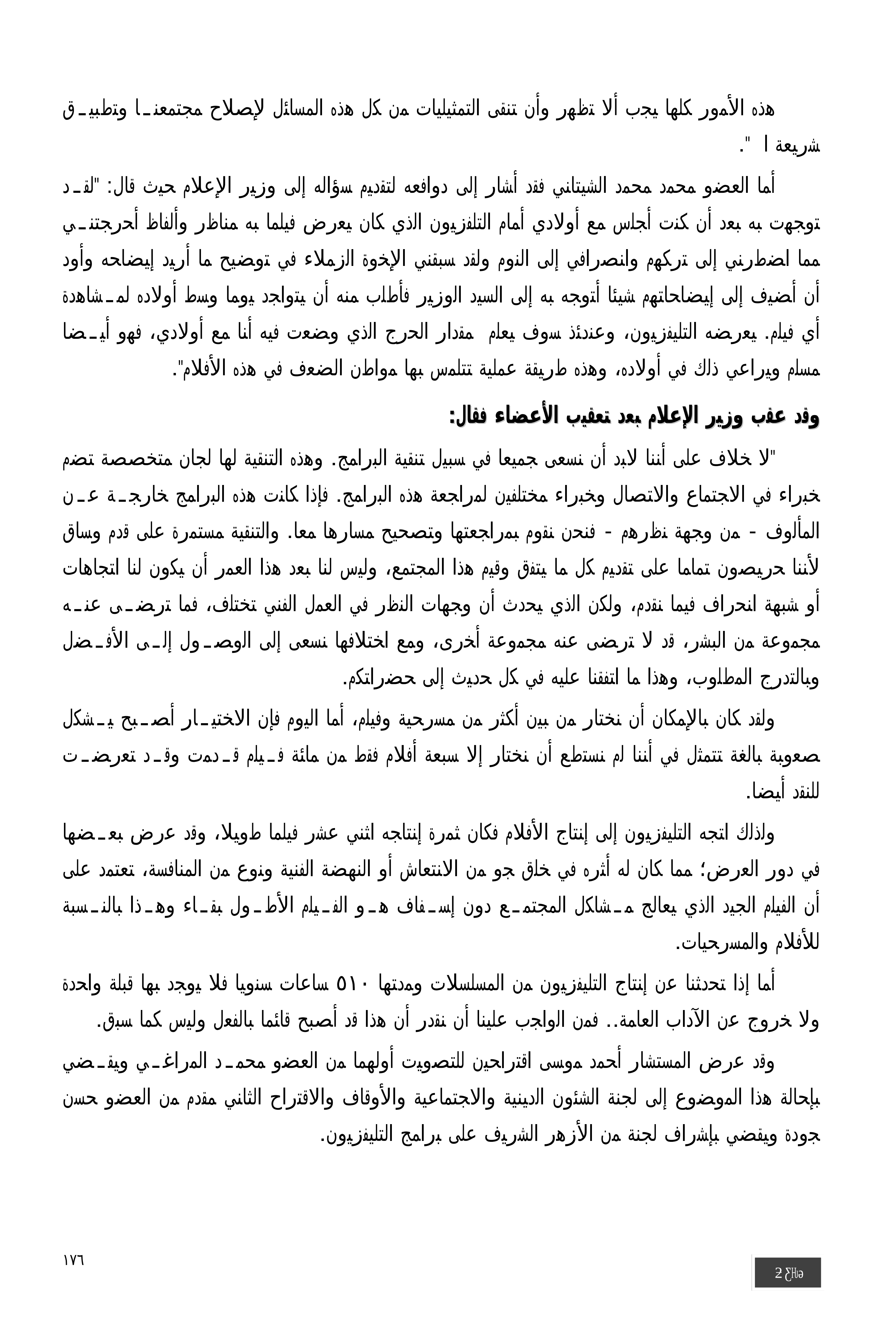
إن بعض التمثيليات والأفلام بها أمور تخالف شرع ا تبارك وتعالى وإن كانت لا توجد إلا في فئـة قليلة من مجتمعنا، ولابد من تنقية هذه الأفلام من هذه الأمور؛ لأن مجتمعنا لا يشعر بها إلا من خلال هـذه الأفلام. وضرب مثلاً قائلا: عندما يظهر في أفلامنا رجل يصافح امرأة ويقبل يدها هذا أمر يخالف شرع ا . إن ا حرم السلام على الأجنبية، يقول صلى ا عليه وسلم: (**لأن يطعن في يد أحدكم بمخيط من نار خير له من أن تمس يده يد أجنبية لا تحل له**).

فكيف يظهر في أفلامنا من يقبل يد أجنبية أو من يراقص أجنبية. مع أن هذه الأمور لا تحدث إلا فـي مجتمعات قليلة جدا نادرة في بلادنا، ولكنها تعلن في الإذاعة والتليفزيون عن أنها سـمة هـذا البلـد وهـي غير ذلك!!.

ومثال آخر: إن هناك تمثيلية عن تبني الأولاد، والتبني حرام في الإسلام، وحوادث التمثيلية تظهـر أن الأب المتبني يريد أن يعاشر ابنته معاشرة لا تحل له!!

---

[1] سورة النساء – الآية: ٦٥



هذه الأمور كلها يجب ألا تظهر وأن تنقى التمثيليات من كل هذه المسائل لإصلاح مجتمعنا وتطبيق شريعة ا ".

أما العضو محمد محمد الشيتاني فقد أشار إلى دوافعه لتقديم سؤاله إلى وزير الإعلام حيث قال: "لقد توجهت به بعد أن كنت أجلس مع أولادي أمام التلفزيون الذي كان يعرض فيلما به مناظر وألفاظ أحرجتني مما اضطرني إلى تركهم وانصرافي إلى النوم ولقد سبقني الإخوة الزملاء في توضيح ما أريد إيضاحه وأود أن أضيف إلى إيضاحاتهم شيئا أتوجه به إلى السيد الوزير فأطلب منه أن يتواجد يوما وسط أولاده لمشاهدة أي فيلم. يعرضه التليفزيون، وعندئذ سوف يعلم مقدار الحرج الذي وضعت فيه أنا مع أولادي، فهو أيضا مسلم ويراعي ذلك في أولاده، وهذه طريقة عملية تتلمس بها مواطن الضعف في هذه الأفلام".

وقد عقب وزير الإعلام بعد تعقيب الأعضاء فقال:

"لا خلاف على أننا لابد أن نسعى جميعا في سبيل تنقية البرامج. وهذه التنقية لها لجان متخصصة تضم خبراء في الاجتماع والاتصال وخبراء مختلفين لمراجعة هذه البرامج. فإذا كانت هذه البرامج خارجة عن المألوف - من وجهة نظرهم - فنحن نقوم بمراجعتها وتصحيح مسارها معا. والتنقية مستمرة على قدم وساق لأننا حريصون تماما على تقديم كل ما يتفق وقيم هذا المجتمع، وليس لنا بعد هذا العمر أن يكون لنا اتجاهات أو شبهة انحراف فيما نقدم، ولكن الذي يحدث أن وجهات النظر في العمل الفني تختلف، فما ترضى عنه مجموعة من البشر، قد لا ترضى عنه مجموعة أخرى، ومع اختلافها نسعى إلى الوصول إلى الأفضل وبالتدرج المطلوب، وهذا ما اتفقنا عليه في كل حديث إلى حضراتكم.

ولقد كان بالإمكان أن نختار من بين أكثر من مسرحية وفيلم، أما اليوم فإن الاختيار أصبح يشكل صعوبة بالغة تتمثل في أننا لم نستطع أن نختار إلا سبعة أفلام فقط من مائة فيلم قدمت وقد تعرضت للنقد أيضا.

ولذلك اتجه التليفزيون إلى إنتاج الأفلام فكان ثمرة إنتاجه اثني عشر فيلما طويلا، وقد عرض بعضها في دور العرض؛ مما كان له أثره في خلق جو من الانتعاش أو النهضة الفنية ونوع من المنافسة، تعتمد على أن الفيلم الجيد الذي يعالج مشاكل المجتمع دون إسفاف هو الفيلم الأطول بقاء وهذا بالنسبة للأفلام والمسرحيات.

أما إذا تحدثنا عن إنتاج التليفزيون من المسلسلات ومدتها ٥١٠ ساعات سنويا فلا يوجد بها قبلة واحدة ولا خروج عن الآداب العامة.. فمن الواجب علينا أن نقدر أن هذا قد أصبح قائما بالفعل وليس كما سبق.

وقد عرض المستشار أحمد موسى اقتراحين للتصويت أولهما من العضو محمد المراغي ويقضي بإحالة هذا الموضوع إلى لجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف والاقتراح الثاني مقدم من العضو حسن جودة ويقضي بإشراف لجنة من الأزهر الشريف على برامج التليفزيون.

إلا أنه قبل التصويت فقد تحدث صفوت الشريف وزير الإعلام موضحا أن جميع البرامج الدينية التي تقدم بالتليفزيون تراجع بمعرفة علماء الأزهر الشريف، ولا يمكن إلا أن تكون هناك مراجعة، وما عدا ذلك يراجع بواسطة لجان متخصصة ويكون رجل الدين ممثلاً فيها وهو أيضا من العاملين في مجال الإذاعة والتلفزيون حتى لا تكون هناك أية لقطة أو أي حوار أو صورة لا تتفق مع الدين.. وأرجو أن يكون حوارنا منطقيا في هذا الشأن فالقيم لا خلاف عليها.. ثم أكد حديثه قائلا: إن الحوار بيننا ليس حوار خلاف أو دعوة إلى الانغلاق أو دعوة إلى المجتمع إلى أن ينصرف إلى وسائل إعلامية أخرى لا نرجوها له بل الحوار يعني أن نحفظ للمجتمع توازنه تحقيقًا لصالحه، وإنني لحريص جدا على أن أستمع إليكم وأن نصحح معا وأن نتكاتف أيدينا لنصل إلى الوضع الأمثل.

ومن خلال تعقيب وزير الإعلام يتضح ما يلي:

أولاً: إن ما يمكن عرضه في البرامج والمسلسلات ما هو إلا نتاج مختلف وجهات النظر بين المجموعات المتخصصة في تقييم ما يعرض.

ثانيا: إن لجان المراجعة بالتليفزيون ينقصها العنصر الديني الممثل في أحد الفقهاء أو علماء الدين لتقييم ما هو مخالف وما يتفق مع الدين الإسلامي.

ثالثًا: إن تأثير التيار الإسلامي واضح بصورة ملحوظة، حيث إن هناك تدقيقا في اختيار بعض الأفلام السينمائية التي تعرض في التليفزيون، حيث تصل إلى سبعة فقط من مائة فيلم سينمائي مما يبث في التليفزيون.

ويبدو جليا مدى تأثير هذا التيار فيما يعرض على الملايين من الناس..

رابعا: حرص الوزير على عدم اتساع شقة الخلاف بين سياسته الإعلامية ورؤية الإخوان المسلمين، ودعا إلى المشاركة في البناء الإسلامي المصري وتصحيح ما يمكن تصحيحه للوصول إلى أفضل صور التعاون البناء في الإعلام، دون صدام أو مصادرة الرأي الآخر.

إلا أنه بعد ثلاث سنوات من هذا الحوار والهدوء والاستجابة وإيجابية وزير الإعلام.. وبعد وجود معارضة إخوانية في ظل "التحالف" تمثل ثقلا مؤثرا.. فقد لوحظ تغير لهجة الوزير، وهذا التغير يبدو في غياب الإخوان عن قاعة المجلس. كما سنعرض الآن..

ففي منتصف شهر شعبان.. الموافق الثاني من أبريل ١٩٨٨ وقبل رمضان المعظم بأسبوعين.. عقدت جلسة حضرها وزير الإعلام صفوت الشريف وقد وجه إليه خمسة وثلاثون سؤالا من أعضاء مجلس الشعب.. ونصفهم من الإخوان المسلمين وكانت معظم الأسئلة تدور حول سياسة الإعلام فيما ستعرضه وتقدمه في جهاز التليفزيون طوال الشهر المذكور وهو يعد من أهم وأقدس شهور المسلمين لنزول القرآن الكريم فيه.

ولهذا الشهر سماته وملامحه الإسلامية التي توارثتها الأجيال عاما بعد عام.

إلا أنه فور افتتاح الجلسة برئاسة الدكتور رفعت المحجوب فقط طلب المهندس إبراهيم شكري رئيس التحالف وزعيم المعارضة الكلمة وأعلن انسحاب أعضاء المعارضة من قاعة الجلسة احتجاجا على مد العمل بحالة الطوارئ لمدة ثلاث سنوات.

وإذا كان النصف الآخر من الأعضاء السائلين للوزير من الحزب الوطني الحاكم فإن ذلك يعد تكتيكا برلمانيا لإحداث توازن في مواجهة الوزير حتى لا تتغلب المعارضة في المناقشة وتنال من الوزير الحزبي.. والذي انتابته شجاعة فور انسحاب الإخوان المسلمين وتحدث للإجابة عن الأسئلة وبادر بمهاجمة المعارضة الغائبة قائلا:

"إن الإعلام المصري ليس في حاجة إلى وصاية عليه لا تحت اسم القيم ولا تحت أي مسمى آخر، لأنه إعلام ملتزم بهذه القيم، ويسعى إلى تعميقها. وإنني ملتزم دائما في هذا الإعلام بهذه القيم، ولكنني أرفض الانغلاق وأرفض كل أشكال الوصاية، وأرفض أن يعيش هذا المجتمع مجتمعا محدودا فرديا؛ لأنه مجتمع متحضر، مجتمع مؤمن ومجتمع متفتح وكل الأسئلة التي قيلت قبل ذلك هي مرتبطة كل الارتباط بكل ما نقوله الآن.

إنني أريد أن أؤهل وأحصن المجتمع لعصر الأقمار الصناعية، وخاصة أنها قادمة، وأحصنه، بمعنى أُطَعّمه، كتطعيم الأطفال ضد الأمراض فأي تعميم هذا؟!

إنني لا أتصور أن هذه الأسئلة هي دعوة لمثل هذا الانغلاق ولا لنوع من الكبت أبدا. نحن نريد مواطنا مصريا صحيحا سويا غير مصاب بعقد نفسية. مصريا مفتحتا يعيش عالمه. لذلك أقول إننا ملتزمون بالقيم.

وإذا استعرضت ما قدم خلال شهر رمضان المعظم أجده مفخرة للإعلام الإسلامي والإعلام العربي؛ لذلك أود أمام حضراتكم إبراز نتائج الاستفتاءات لقياس الصدى وقياس رأي الناس:

أولاً: بالنسبة للبرامج التي تقدم خلال شهر رمضان أقول أن نسبة الإنفاق عليها وعلى أوقات إذاعتها تصل في الإجمالي إلى ما يزيد على ٨٥%.

ثانيا: نسبة الترحيب بالبرامج الاستعراضية والترويحية المعدة إعدادا قيما وطيبا والتي تعكس كل ما يدور في المجتمع من فنون وآداب الترويح تصل إلى ما يزيد على ٩٠% وقد راعينا أن نضعها في المكان المناسب في العام الماضي بهدف منح الأسر فرصة بعد الإفطار في أن تجد وقتا إلى ما بعد صلاة العشاء بمدة ربع ساعة أو نصف الساعة أو الساعة لمشاهدة البرامج الترويحية ولابد أن يكون هناك زاد ثقافي وزاد ترويجي ولابد أن يكون ذلك موجودا وقائما في برامجنا مصداقًا لما ورد في الأثر: (**روحوا القلوب ساعة فساعة فان القلوب إذا كلت صدئت).**

وأعتقد أن العالم الإسلامي كله ينتظر انتهاء المسلسل الديني والبعض يأخذه بالأقمار الصناعية.. المسلسل الديني يرسل إلى الدول الإفريقية المسلمة وتسهر معه ولا يوجد مواطن يسير في الشارع والإنتاج المصري الملتزم يعرض. وفي السنغال والعالم الإسلامي كله ينتظر المسلسل الديني، نحن نعده ونعمل تحته الترجمة لأنا نؤمن أن لنا رسالة عربية ولنا رسالة إسلامية نقوم بها. فالعملية مدروسة وليس كما يتصور

البعض؛ فما يقدم في شهر رمضان بالإذاعة المصرية يقدم بـ ٣٣ لغة وبه ٥٥ خدمة.. من أجل ذلك أن إعلام مصر إعلام قادر، فنحن دولة نامية ولكنها تمتلك إعلاما قادرا وأتيح لها أن تبني قاعدة اتصال - وهذا ما ذكره السيد الرئيس حسني مبارك فعلا في خطابه - قاعدة اتصال قادرة على خدمة المجتمع العربي والإسلامي تقدم في رمضان بـ ٣٣ لغة مما يحافظ على الدين الإسلامي الحنيف، صوت الإسلام، صوت الأزهر الشريف، صوت مصر، من هنا في شهر رمضان هو الذي يسمع بـ ٣٣ لغة.

وهناك أيضا الدراما الدينية المتميزة. زاد روحي متميز يقدمه علماؤنا الأفاضل. مساحة دينية متميزة. وإنني لا أريد أن يصل الأمر في النهاية إلى القول أن مساحة البرامج الدينية كبيرة في الوقت الذي يصلني فيه ما يفيد أن مساحة البرامج في رمضان واسعة. ولكنني أقول فليكن، ومع ذلك فإنني أقول إن هناك تناسبا وتوازنا ومن لا يريد مشاهدة السهرة فما عليه إلا أن يطفئ التليفزيون وينام. ويكفيه أنه شاهد مسلسلا دينيا قيما وسهر حتى الساعة الثانية عشرة ليلا، فلا يفرض على المجتمع أن ينام هو والآخرون معه. هذا ما أرفضه. فقد تعودنا منذ الصغر أن نقضي سهرات رمضان في السرادقات التي تقاوم بساحة مسجد سيدنا الحسين ونستمع إلى الغناء وقصص "أبو زيد الهلالي سلامة" إنه مجتمع له عاداته وتقاليده ولا تعتقدون أن فرض شيء على هذا المجتمع يأتي بنتيجة.. لا.. فإعلامنا يعكس ما يريده هذا المجتمع وما يتفق مع قيمه ولا تفرض عليه الوصاية. هذا المجتمع مسلم يتمسك بدينه وفرض علينا طوال العام أن نلتزم فيما نقدمه بالقيم(٥٣).

وأما الإذاعة المصرية فهي إذاعة مسموعة وعريقة، إذاعة تعيش معها الأمة العربية في شهر رمضان الكريم. إذاعة يعيش معها العالم الإسلامي وإفريقيا وكل المغتربين وهي تدفع على موجات قصيرة ومتوسطة تبث في اليوم ٢٦٠ ساعة".

وأعتقد كما يتبين بوضوح مدى تغير لهجة إجابة وحديث الوزير عما سبق في مواقف سابقة كما عرضنا سلفًا ولا أدري سببا لهذا اللهم إلا إذا كان من قبيل المناورة السياسية.. بمعنى استخدام اللباقة والدبلوماسية والتوافق والتجاوب في حضور معارضة الإخوان المسلمين.. وفي غيابهم فليطلق صيحة بالرفض والاحتجاج على التدخل في سياسته أو رقابتها برلمانيا، تلك الرقابة التي تعتبر واجبا من واجبات عضوية مجلس الشعب. لأنها تمثل رقابة الشعب على سياسات الحكومة.

وأما ادعاؤه بتأهيل المجتمع لإرسال واستقبال الأقمار الصناعية وبأن أي نقد أو وصاية أو رقابة تمنع ذلك وتحول دون عصرية وتطور المجتمع، إن هذا يعد من قبيل الادعاء غير الحقيقي.. لان تأهيل المجتمع لذلك يبدأ بالالتزام بالقيم دون ادعاء أن ذلك يسبب عقدا نفسية وكبتا لدى المشاهد، إلا إذا رأى أجسادا عارية، ويكون بذلك خاليا من عقد الكبت.. كما أنه لا يكفي الادعاء ورفع شعار الالتزام بالقيم والذي كان من قبيل وسائل السياسة الإعلامية أيضا.. إنما لابد من الالتزام الحقيقي ومراعاة التوازن بنسب ما يقدم في التليفزيون من برامج ودراما وفقرات مختلفة. وما أعلنه من تأخير عرض فوازير رمضان فهو أمر يشكر له إنما لا يعني التأخير في حد ذاته تقديم ما هو مناسب لروح شهر رمضان المعظم. وإن كنا قد لاحظنا تغييرا في

الفوازير فان ذلك دافعه تجنب انتقادات التيار الإسلامي المماثل في الإخوان بالبرلمان.. وهذا لا يعني أنها دعوة للانغلاق وأبلغ دليل على ذلك أن الفوازير قدمت بعد صلاة العشاء والتراويح وهذا لم يكن انغلاقا..ومسحة التحشم التي اتسمت بها برامج الفوازير لم تنل نقدا، حيث نالت ترحيب أوساط الرأي العام كله ولم يحدث انغلاقًا أو كبتا.. وإن كانت مخالفات القيم قد وقعت في برامج أخرى.. مثال ذلك ما أعلنته إحدى الممثلات المطلقات في برنامج تليفزيوني في الشهر الكريم بأنها مندهشة من شائعات زواج آخر وأنها منزعجة من الصحفي الذي يكتب ذلك.. كيف يستطيع دخول غرفة نومها؟! فهل ما تعلنه تلك الممثلة من القيم الأخلاقية؟! وهل دخول غرفة النوم وما شاهده الصحفي من واقعة أن مصدره فيما كتبه من زواج آخر هو غرفة النوم من القيم الأخلاقية؟ وهل مثل هذا التصرف يشرفها أم يشينها؟! وأمثلة أخرى من هذا القبيل وليس الأمر وقفًا على برنامج فوازير رمضان حيث إنه أشهر برنامج رمضاني في التليفزيون والذي تعرض للتعديل طبقًا للقيم الأخلاقية ولم يتعرض مرة أخرى للنقد.

وإذا كان الوزير يتباهى - وهذا من حقه - بانتشار المسلسل الديني المصري فإن ذلك تأكيد على دور مصر وريادتها الإسلامية في نشر الدعوة.. وقد سبقه إلى ذلك الأزهر الشريف بألف عام. وإذا كان له المباهاة بذلك فإنه يؤدي واجبه أيضا. ولكن ليس من حقه مخالفة واجبه كذلك.

ولكنه حاول أيضا أن يؤكد أن سياسته متوازنة وكأنه يرى أن المطالبة بزيادة مساحة البرامج الدينية يرد عليها بأنها واسعة في شهر رمضان المعظم. إلا أنه إذا كانت هناك زيادة مساحة فهذا يتواءم مع أهمية ذلك الشهر بالنسبة للمسلمين. وكذلك مناخه النفسي لأداء العبادات بشكل مكثف. كما أن هذه الزيادة في حد ذاتها تخلق المناخ المناسب لترسيخ الإحساس بالإيمان والتقوى طوال هذا الشهر. وإذا جاز زيادة مساحة الترويج التي يراها الوزير طوال أيام السنة فأنه ليس من النواقص أن تزيد المساحة الدينية في ذات الشهر وأهميته وقدسيته بالنسبة للمسلمين وما يشعه من مشاعر سامية يحتاجها المسلمون من حين لآخر.

وقام بالتعقيب أربعة فقط ممن تقدموا بأسئلة من الخمسة والثلاثين عضوا، وعندئذ أعلن الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس عن عدم حضور ثمانية عشر عضوا من السادة الأعضاء مقدمي الأسئلة الجلسة وما زال لديه عدد كبير من مقدمي الأسئلة من حقهم التعليق. ولكنه استدرك بقوله: وأعتقد أن الأمر قد أصبح واضحا وموضع اتفاق.

وعلى هذا عرض رئيس المجلس الاكتفاء بهذا القدر من التعليق.

وبالطبع حيث غابت المعارضة.. فلا محل لأي نقاش سيكون معظمه تأييدا للوزير مما يزيد الجلسة فتورا وبرودا.. ولعل السيدة نوال عامر قد عبرت عن موقف مقدمي الأسئلة من أعضاء الحزب الوطني المنتمي إليه الوزير عندما أكدت على اتفاقها وزملائها مع السيد وزير الإعلام لأنه - كما تقول - تجمعنا سياسة واحدة وهي سياسة الحزب الوطني الديمقراطي.

وفي ضوء الإصرار على تصحيح السياسة الإعلامية - في أول مواجهة هادئة بينه وبين الإخـوان.. وعدم قناعتهم بما يطرحه من حجج لسياسته الإعلامية.. وكذلك سعيهم إلى تحقيق مناخ معين تمهيدا لتطبيـق الشريعة الإسلامية.. فإنهم قد واصلوا نقد سياسة الوزير في كل مناسبة أتيحت لهم.

فأثناء مناقشة بيان حكومة د. عاطف صدقي في يناير عام ١٩٨٩ وجه حسن الجمل النائب الإخـواني هجوما على السياسة الإعلامية فتساءل[٥٤]:

هل الرقص والميوعة من علامات الإعلام الجيد؟! وأتعجب لمن ينادي بزيادة عدد قنوات التليفزيـون إلى عشرين قناة أو أكثر في حين نشكو من بعض ما يبث على هذه القنوات الثلاث من برامج.

واستطرد مهاجما: وكذلك بعض الأفلام الهابطة سواء أكانت مصرية أم غير مصرية هل تؤدي دورها الإعلامي المطلوب؟ أقول لا بأي حال من الأحوال إنما هي ضد الشعب المصري.

ثم تشدد في هجومه قائلا: والعقول القائمة على العمل في التليفزيون عقول مستوردة وليـست عقـولا مصرية لأن العقول المصرية تعرف ما هي سلوكيات المواطن المصري. إنا واقعون فـي المحظـور يـا أخوة الإسلام!".

ولكن المهندس إبراهيم شكري في مناسبة أخرى حاول موازنة حديثه فقال: "وما دمنا قد تكلمنـا عـن الإعلام وحتى لا نبخس أحدا حقه، فإنني أشيد بالحملات الإعلامية التي تذاع بالتليفزيون، فهي والحمد في جانب منها قوية وهامة وصحية، وفيها كل الخير، فكل الحملات الإعلامية كتلـك الخاصـة بنـشر الـوعي الصحي وغيرها من الحملات فيها كثير من الفائدة، بل إنها ضرورية وواجبة وكثير من البرامج جاد وهادف ونحن نعترف بذلك ونؤيده ونطالب الاستمرار فيه[٥٥].

ولكنه استدرك منتقدا بقوله: ولكن هناك أيضا برامج تمس أصل العقيدة وتنحر في أصل المعتقدات وفي أصول الفضائل، فالبرامج التي تمتلئ بوقائع الزنا والمخادعة التي تجري بين زوجة هذا وزوجة هـذا فـي المسلسلات، خاصة الأجنبية وهذا يعلم ويقبل وهذا يرى ويدري، والطفل تأتي به وهو يشاهد في بعض هـذه المسلسلات أمه وهي تباشر الزنا فهذا من شأنه أن يورث الناس ويورث الأطفال الشعور بتفاهة هذه العمليـة وبساطتها فيشب الولد معتادا أن هذه مسألة سهلة وبسيطة على النفس ولا يكون عنده شيء من الحمية".

وأثناء مناقشة البيان المشار إليه. تحدث المستشار المأمون الهضيبي عن عدم اتساق أو تكامل السياسة الإعلامية أي تناقضها.. فقد أشار إلى ما يعرضه التلفزيون من بعض العروض السيئة والمـضادة للإعـلام الديني فقال: "ولا فائدة من قيامنا بإرسال بعثات إلى كثير من الأمكنة للتوعية الدينية بقيادة كبار العلماء مثـل فضيلة الدكتور وزير الأوقاف وفضيلة المفتي وغيرهم في حين أن هناك أجهزة أقوى منهم تنخر في الصلب وتهدم الأساس وتقوض الأصول. فيجب أن نسير جميعا في ركاب واحد واتجاه واحـد حتـى نـصل إلـى نتيجة[٥٦].

ولكنه حتى لا يساء فهمه من أنه يدعو للانغلاق أو الكبت أو ما شابه ذلك أردف قائلاً: ونحن لسنا ضد الترويح ولسنا ضد الفكاهة ولكننا ضد من يحاول إفساد عقائدنا وإفساد فضائلنا وإفساد سلوكنا وأخلاقنا.

وأكد ذلك قائلاً: إننا نؤيد الترويح السليم والترويح الجائز وهذا حق لكل إنسان وأنا لا أقـول امنعـوا الأغاني، فمنها الطيب ومنها الفاسد الذي لا يمكن أن تقبله سواء من ناحية القول أو الأداء أو المظهر الـذي تؤدى به.

ولكن الهضيبي أشار إلى حق الإخوان المسلمين في مساحة إعلامية مقابل إعلام الحكومة الرسمي في مجالين.. أحدهما الإعلام في الشارع السياسي وثانيهما في أجهزة الإعلام الرسمية للدولة، وعن هذه الأجهزة أشار إلى تقديره الشخصي للدكتور محمد علي محجوب وزير الأوقاف ولكنه أضاف أنه وزيـر فـي وزارة حزبية وفي الفقه اجتهادات مختلفة ولكل أن يأخذ وجهة نظره.. فإذا كان سـيادته - كمـا يقـول - يغـشى المدارس والجامعات ويقيم المؤتمرات ليقول وجهة نظره.. فهل لغيره مثل هذا الحق؟ هل لغيره أن يقول مـا يراه حسب اجتهاده وهو اجتهاد مقبول أيضا وليس فيه شذوذ ولا تكفير لأحد؟"

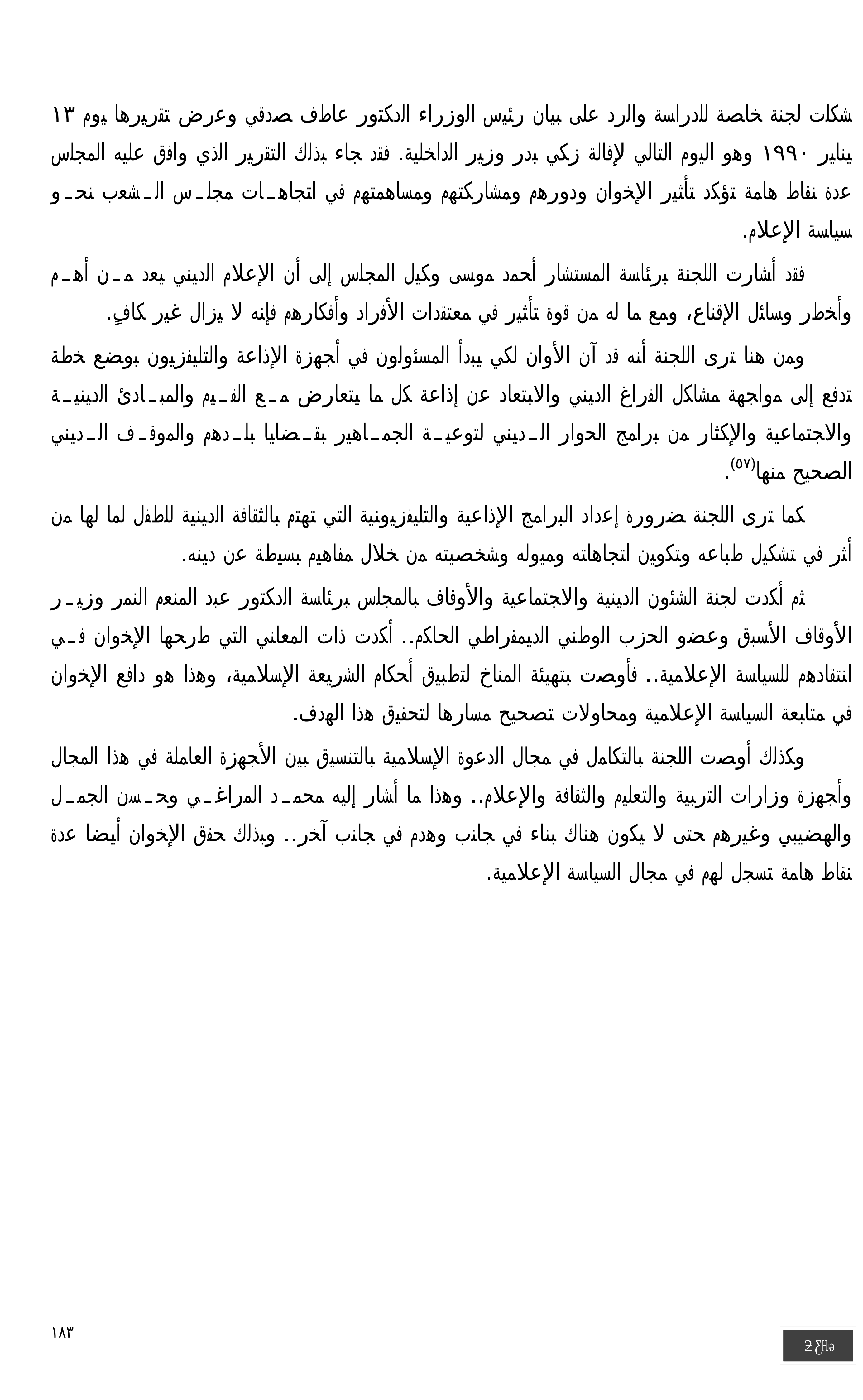
وفي هذا كان الهضيبي يلمح بعدم إمكانية تحرك الإخوان في المواقع التي أشار إليها بسبب الـسياسية الأمنية التي يتبعها اللواء زكي بدر وزير الداخلية حينذاك. وبذلك فقد نجح في عرض نقده المـزدوج حيـث مزج السياسة الإعلامية بالسياسة الأمنية. حيث إن حركة الإخـوان مـا هـي إلا سياسـة إعلاميـة فـي الشارع السياسي.

"وأما عن الحق الإعلامي" للإخوان في الأجهزة الإعلامية الرسمية فقد تحين الفرصة عندما أشار كمال الشاذلي ممثل حزب الأغلبية الحاكم في بداية حديثه لمناقشة بيان الحكومة، تحدث مطالبا بأن يفسح الإعـلام مجالا أكثر لأعمال ونشاط مجلس الشعب. فالتقط الهضيبي ذلك الخيط وأشار إلى أن الإحـصاءات الرسـمية تقول إن أحزاب المعارضة حصلت في الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٨٧ على ٢٧% مـن الأصـوات وعلى ٢٣% من المقاعد.

وعلى ضوء هذه الإشارة تساءل قائلا: فأين هذه المساحة للمعارضة في التليفزيون والإذاعة؟ إن هناك ما يقرب من مليون ونصف المليون صوت أعطيت للمعارضة فأين مساحة هذه الأصـوات فـي الـصحف القومية أو في التليفزيون أو في الإذاعة؟

ويلاحظ أن إشارته شملت المعارضة كلها ولم يخص الإخوان المسلمين.. وبذلك فهو يكـسب فـصائل المعارضة جميعها إلى صفه في ذلك المطلب. كما أنه تجنب أي صدام حول الشرعية القانونيـة والرسـمية للإخوان من عدمها ولاسيما أنه تحدث في هذا بعد إقالة وزير الداخلية زكي بدر بيومين. مما يدفعه إلى تهدئة الموقف الذي كاد يتدهور بينهم – كإخوان - وبين الحكومة، ولا شك أن هذه التهدئة كانت رد فعـل طبيعيـا لهذه الإقالة، بما تعني من تجاوب واستجابة السلطة في منع الاستمرار في تحقيق أو تطبيق السياسة الأمنيـة التي كانوا يقاومونها ويتصدون لها. ونجحوا في ذلك.

وفي ختام هذا الفصل. وأيضا في ختام الدورة الأخيرة للفصل التشريعي البرلماني لتجربـة الإخـوان البرلمانية والذي حل بعدها المجلس نتيجة حكم المحكمة الدستورية العليا. فإنه من الهيمنـة بلـورة مـسعى ومطلب الإخوان في السياسة الإعلامية إزاء الحكومة. فقد ساهم الإخوان في بلورة السياسة الإعلامية. حيث



شكلت لجنة خاصة للدراسة والرد على بيان رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي وعرض تقريرها يوم ١٣ يناير ١٩٩٠ وهو اليوم التالي لإقالة زكي بدر وزير الداخلية. فقد جاء بذلك التقرير الذي وافق عليه المجلس عدة نقاط هامة تؤكد تأثير الإخوان ودورهم ومشاركتهم ومساهمتهم في اتجاهات مجلس الشعب نحو سياسة الإعلام.

فقد أشارت اللجنة برئاسة المستشار أحمد موسى وكيل المجلس إلى أن الإعلام الديني يعد من أهم وأخطر وسائل الإقناع، ومع ما له من قوة تأثير في معتقدات الأفراد وأفكارهم فإنه لا يزال غير كافٍ.

ومن هنا ترى اللجنة أنه قد آن الأوان لكي يبدأ المسئولون في أجهزة الإذاعة والتليفزيون بوضع خطة تدفع إلى مواجهة مشاكل الفراغ الديني والابتعاد عن إذاعة كل ما يتعارض مع القيم والمبادئ الدينية والاجتماعية والإكثار من برامج الحوار الديني لتوعية الجماهير بقضايا بلدهم والموقف الديني الصحيح منها[٥٧].

كما ترى اللجنة ضرورة إعداد البرامج الإذاعية والتليفزيونية التي تهتم بالثقافة الدينية للطفل لما لها من أثر في تشكيل طباعه وتكوين اتجاهاته وميوله وشخصيته من خلال مفاهيم بسيطة عن دينه.

ثم أكدت لجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف بالمجلس برئاسة الدكتور عبد المنعم النمر وزير الأوقاف الأسبق وعضو الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم.. أكدت ذات المعاني التي طرحها الإخوان في انتقادهم للسياسة الإعلامية.. فأوصت بتهيئة المناخ لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا هو دافع الإخوان في متابعة السياسة الإعلامية ومحاولات تصحيح مسارها لتحقيق هذا الهدف.

وكذلك أوصت اللجنة بالتكامل في مجال الدعوة الإسلامية بالتنسيق بين الأجهزة العاملة في هذا المجال وأجهزة وزارات التربية والتعليم والثقافة والإعلام.. وهذا ما أشار إليه محمد المراغي وحسن الجمل والهضيبي وغيرهم حتى لا يكون هناك بناء في جانب وهدم في جانب آخر.. وبذلك حقق الإخوان أيضا عدة نقاط هامة تسجل لهم في مجال السياسة الإعلامية.

الفصل التاسع

الإخوان بين التراث الإسلامي والثقافة المعاصرة

الإخوان بين التراث الإسلامي والثقافة المعاصرة

وإذا تصور البعض أن الإخوان المسلمين يسعون إلى إقامة حضارة إسلامية معاصرة. وأن ذلك يعد من قبيل التعصب أو التطرف.. لأن المسلمين يربطون أو يقيمون حضارة على أساس ديني..فإن هذا التصور أيضا يعتبر خطأ تاريخيا.

فما من حضارة في التاريخ إلا وقد ارتبطت بالدين "أيا كان نوعه أو مبادئه أو اسمه". والمقصود بالحضارة: ذلك الصرح من التقدم والرخاء وسمو العلاقات الإنسانية.. وقد ارتبطت الحضارة الإغريقية بآلهة الإغريق الأسطورية ولا نستطيع في ذلك أن نشير إلى إنهم ليسوا دينيين.. ربما يكون ذلك من منظور المؤمنين بنا .. وإنما الواقع يؤكد أن ذلك دينهم الذي كانوا يدينون به.

وقياسا على ذلك فهناك الحضارات الرومانية والبيزنطية والمقدونية والفارسية بل والفرعونية أم الحضارات كلها، ارتبطت حضارتها الرائعة بالدين وتنوعه وتعدده وتعقبه.. بل وصل التدين بهم إلى التوحيد الذي نادى به إخناتون.

وفي العصور الوسطى ارتبطت حضارة أوربا بالكنيسة. وإن كانت هذه الأخيرة قد تجاوزت اختصاصها حتى طغت على الحضارة مما دفعها إلى التخلف.. ومن هنا كان ذلك التصور من البعض بالنسبة لسعي المسلمين لإقامة حضارتهم على أساس الدين الإسلامي. ومناط الأمر هنا لا يخرج عن أمرين: **أولهما** أن الكنيسة الأوروبية قد تدخلت في شئون الحكم والسياسة والحياة العامة والخاصة وربطت كل ذلك بالإيمان والغفران..وكان ذلك الربط غير صحيح، لأن للإيمان جانبه الروحي من عبادات، وجانبه الدنيوي من معاملات وعلاقات، وقد اختلط الجانبان مما أوقع الحضارة الغربية آنذاك في تناقض و تدهور.

وأما الأمر الثاني فإن الخطأ ليس في الدين وإنما فيمن هم قائمون على تطبيقه ونشره حيث انتمى هؤلاء إلى الكهنوت.

ولكن الإسلام غير ذلك تماما لعدة اعتبارات:

أولاً: إن الإسلام دين، من بين أسسه الهامة: الأخذ بالعلم وبوسائله وأول آية قرآنية تحث على ذلك.

ثانيا: إن الإسلام قد حث العقل على التأمل والتفكر في الكون مما سيتبعه - التأكيد - على الأخذ بالعلم واستخدامه.

ثالثًا: ليس بالإسلام كهنوت أو عزلة عن أو بين الناس. بل هو دين من مبادئه أيضا الاجتماع، إنه يعد دينا اجتماعيا.

رابعا: إن الحضارة الإسلامية في عهودها السابقة أبلغ دليل على أنه ليس هناك تعصب أو تطرف وإنما تقدمها كان على أساس ديني، إن الإسلام وضع قواعد وأصولا ثابتة للتقدم، لا تختلف عن أي فضيلة دينية أخرى سماوية كانت أو غير ذلك.

خامسا: إن كنوز الحضارة الإسلامية ما زالت من أهم مصادر وينابيع الحضارة الغربيـة. وإن كـان يعوزنا الدراسات التاريخية والعلمية في هذا الصدد.

إن تقدم الغرب وإقامة حضارته المعاصرة ليس دليلا على أن الإسلام ليس قادرا على إقامة مثل هـذه الحضارة. وإن كان في هذا الصدد يكن التأكيد على أنه إذا كانت الحضارة الغربية المعاصرة لم ترتبط بالدين المسيحي فليس ذلك عيبا في الدين، وإنما في تلك الحضارة التي قامت على أسس مادية بحتية ممـا أصـابها ببعض الانهيارات، والدليل على ذلك تفوق البعض على البعض منها، بل وتفـوق الـبعض خـارج القـارة الأوربية على بعضها أيضا.

إذا كانت الحضارة الإسلامية قد أصابها الانهيار وبالتالي التخاف عن ركب التقدم منذ الخلافة العثمانية الإسلامية، فإن ذلك مرجعه إلى أن هذه الخلافة كانت لا تبني حضارة إسلامية بقدر "ما سعت" إلـى إقامـة إمبراطورية للسلطة فقط.. وأيضا لأنه في هذه الآونة التقت تلك السلطة مع سعي وأطمـاع ملـوك وأمـراء الغرب في السيطرة والهيمنة على ثروات وكنوز المسلمين بل واقتسامها بأسلوب أو بآخر مما أفقد الحـضارة الإسلامية أهم مقوماتها.

وعندما يطالب البعض من المسلمين اليوم بالأخذ بالإسلام كأساس للحضارة. فإنه في الحقيقـة يـتلمس أسباب التقدم والرفاهية. وإن ذلك لا يتعارض إطلاقا مع المعاصرة، لأن الدين الإسلامي ليس دين ظـرف أو وقت معين أو حديث بعينه، أو ما شابه ذلك، بل إنه دين كل وقت.. بل إن الأديان الأخرى غيـر الـسماوية تصورت ذلك وادعت بأنه دين كل زمان، وفاتها أنها أديان أسطورية من صنع خيال الإنسان.. ولـيس مـن صنع ا سبحانه وتعالى.

فليس هناك إذن دهشة أو تخوف أو ريبة بأسباب التقدم وأحد مظاهرها الهامة والحيويـة والمـؤثرة.. بمفهومها العام وليس الخاص.. لأن الثقافة الإسلامية هي الطابع الظاهر للحضارة الإسلامية.. تلك الثقافة هي الهوية الحقيقية للمسلمين، وهي أيضا ثقافة مستنيرة تتلاقى مع الثقافات الأخرى ولكنها تحـتفظ بشخـصيتها وهذا ليس نقيصة بل ميزة تفتقدها ثقافات أخرى.

ومن هنا يسعى المسلمون إلى نشر وتدعيم وترسيخ الثقافة الإسلامية التي هي في حقيقتها ثقافة متنوعة ومثمرة.. بل إنها ثقافة لا تعرف التعصب ولا التطرف إنما هي تؤمن بتقدير واحتـرام الثقافـات الأخـرى، ولاسيما ثقافات الديانات السماوية، بل إنها تؤمن بأن الثقافة هي أهم أساس للرقي والتربية والأخلاق والفضيلة وأنه لا غضاضة من تنميتها لدى كل طائفة أو فئة تؤمن بدين سماوي.

وتأكيدا على ذلك، أثناء مناقشة مشروع قانون الجمعيات التعاونية - بمجلس الشعب - الغرض منهـا إنشاء مدارس لنشر التعليم.. وعند الحديث عن نوعية هذه المدارس وأهدافها... كان للإخوان المسلمين رؤية حضارية، رؤية إسلامية غير متعصبة أو متطرفة أعلنها أحمد سيف الإسلام حسن البنا - ابن مؤسس جماعة الإخوان المسلمين - حيث وقف مشيرا إلى[٥٨]:

"أنه لا ضرر إطلاقا على الوحدة الوطنية من إنشاء جمعيات مسيحية ومن إنشاء جمعيات إسلامية تدرس تعاليم الدين الإسلامي السمح وتعاليم الدين المسيحي السمح لأطفالنا تدرس لهم المحبة والسماحة والحب، لأن كل الفضائل الخلقية متفق عليها في جميع الأديان حتى ونحن في مسيس الحاجة إلى هذه الفضائل.

وهناك طائفة من أبناء هذا الشعب - مسلمين ومسيحيين - تريد أن تتمسك بدينها، تريد أن تنفذ تعاليم هذا الدين، تريد أن تغرسه في قلوب أبنائها ومن حقهم أن ينشئوا أبناءهم على هذه الروح، نحن والمسيحيون في خندق واحد ضد الإباحية، ضد الإلحاد، ضد سوء الخلق.

نحن معا في الفضائل الكريمة التي أشعر أن الشعب في مسيس الحاجة إليها، أما العقيدة فرفع المسيح إلى السماء أو قتله مصلوبا في الأرض، فكل إنسان لا إجبار عليه من أحد ولا يمس حياته المعيشية أحد. لم لا ينشر الخلق والدين بكل صراحة في مدارسنا ويكون هذا أساسا من أسس نهضتنا بلا حساسية. الخلاف ليس في تدريس تعاليم الدين المسيحي والدين الإسلامي الصحيحة.. الخلاف هو الانحراف في هذا الخلق.. والانحراف سيؤدي إلى الفساد في أي مجال وليست تعاليم الدين لا المسيحي ولا الإسلامي. في هذه المرحلة ليت المسيحيين يعملون بتعاليم المسيح وليتنا نحن نعمل بتعاليم محمد لنكون أمة على خلق كريم".

وكما يتضح فإن رؤية الإخوان للثقافة ليست وقفًا على تنمية الثقافة الإسلامية فقط. بل أيضا على الثقافة المسيحية، لأن الأخلاق لا تجزأ في أي منهما؛ إنما الانحراف يكون في عدم الأخذ بها أو عدم تطبيقها بأسلوب صحيح.

وهذه الرؤية ثابتة في أن الأخذ بفضائل كل من الدينين المسيحي والإسلامي هو في الحقيقة من عمد إقامة دولة متقدمة حضاريا. بل أيضا يعد ذلك من أوثق الروابط وأسس تقوية الوحدة الوطنية التي هي أساس بناء وقوة الدولة.

كما أن الإخوان قد أبدوا تحفظا ومعارضة أحيانا - لو جارت الثقافة الغربية على العقيدة الإسلامية أو مست هذه العقيدة. وإن كان الأمر يحتاج أحيانا إلى وضوح شديد للتأكد من ذلك.

فقد تقدم بعض الأعضاء بأسئلة واستجوابين لوزير الثقافة فاروق حسني لمساءلته عن أمرين في آن واحد **أولهما** ما يخص بعض تصريحاته الصحفية. **وثانيهما** ما عرض في مهرجان القاهرة السينمائي من أفلام مخلة بالآداب العامة.

وأما الاستجوابان فقد تقدم بهما الدكتور حسن حسني والشيخ صلاح أبو إسماعيل حول تصريحاته بشأن مبادرته في مواجهة الخيال الغيبي وأنه يعمل على إحلال الخيال المادي محله والذي يمثل خطرا على عقائدنا وعلى مقدساتنا وعلى أمن مجتمعنا كما جاء في نصوص الاتهامات(٥٩).

وقد عرض الدكتور حسن حسني لفحوى استجوابه مشيرا إلى أن المسلمين يتعرضون لغزو فكري منذ قرون مضت وحتى اليوم. واستند في ذلك إلى ما في دار الوثائق القومية في باريس؛ حيث توجد وثيقة بخط الملك لويس التاسع قائد الحملة الصليبية الثامنة كتبها بعد أن عاد من الأسر، وفيها كتب خلاصة فكره

وتجربته قائلا ما نصه: "إنه لا يمكن الانتصار على المسلمين من خلال حرب لأن تدينهم يـدفعهم للمقاومـة والجهاد وبذل النفس لحماية ديار الإسلام، وإنه لابد من سبيل آخر وهو تحويل التفكير الإسلامي وتـرويض المسلمين عن طريق الغزو الفكري، ولابد أن يقوم علماء أوروبيون بدراسة الحـضارة الإسـلامية ليأخـذوا السلاح الجديد الذي يغزون به الفكر الإسلامي.

وعلى ذلك فهو يستخلص نتيجة مؤداها أنه منذ ذلك التاريخ بدأ معركة الغزو الفكري التي نجني ثمارها المرة اليوم، وكانت ولا تزال بلادنا مستهدفة، وأن الأساليب تنوعت والحرب اتسعت ولكن بقيت دائما بلادنـا مستهدفة، ويستطرد: وأصبحت أهداف أخرى تصب في مجرى السياسة الغربية وأصبحنا نواجه مـؤامرات كثيرة "نشاهدها" اليوم ونحسها جميعا. نحس أن بلادنا مستهدفة بالمخدرات بالجنس بالثقافة الفاسـدة بـالغزو الفكري وغير ذلك من الأساليب.

ولكن عن ذات الموضوع جاء استجواب الشيخ صلاح أبو إسماعيل أكثر وضـوحا وشـمولا حيـث جاء بنصه:

"أعلن الأستاذ فاروق حسني وزير الثقافة حملته على الغيبيات ومناصرته للماديات كما تفجرت غضبته على من لهم صلة بالسلف الصالح واتهمهم بالتخريب، وأعلن أنه لن يدع مواجهتهم لفنان فرد وإنما ستواجههم الوزارة بخطة شاملة، وكان من أثر هذه السياسة الغربية على ديننا "ومقدساتنا" أن أهدر وزير الثقافة تقريـر الرقابة ورأيها في أربعين فيلما، فصدر قراره الوزاري بعرض جميع الأفلام في مهرجان السينما رغم أنـف الرقابة واعتراضها، وذلك تدمير للخلق الإسلامي وسياسته تتنافى مع الحياء الذي هو خلق الإسلام".

وشرح الشيخ صلاح أبو إسماعيل استجوابه فقال:

"لقد قرأت جريدة الأهرام في يوم ١٩ مايو سنة ١٩٨٨ ورأيت فيها هذا العنوان: يقول السيد الـوزير الأستاذ فاروق حسني "مبادرتي في مواجهة التطرف هي إحلال الخيال المادي مكان الخيال الغيبي".

ولم أفهم شيئًا من العنوان؛ فقرأت ما تحته فيقول السيد الوزير: "الهجوم يأتي مـن جبهـة تـزعم أن أصحابها يريدون إهدار المستقبل العام ولم تكن مصادفة أن تلك الحالة الشديدة السلفية تظهر فـي المجتمـع الآن" ومعنى "السلفية" أنه فسر التطرف بأنه الانتماء والانتساب إلى السلفية، والسلف هو ما كان عليه النبـي والذين آمنوا معه.

وهنا حدثت ضجة من تفسير العضو المستجوب. ولكنه استدرك:

إذا كان لدى السيد الوزير تفسير آخر فنحن نقبله ولكننا نقول.

وهنا تدخل رئيس المجلس مناقشا العضو المستجوب في تفسيره فقال:

"أريد أن ألفت نظر سيادة العضو إلى نقطة صغيرة في فهم الأستاذ فاروق حسني. فهو فنـان. وهـو حينما يتحدث - وأرجو ألا يؤاخذني الأستاذ فاروق - إنما يتحدث في نطاق الفن وهو حينما يتحـدث عـن الخيال الغيبي والخيال المادي والسلفية إنما هو يتحدث في نطاق الفن فقط ولا نحمله أكثر مما يحتمل في هذا الموضوع".

وقاطعه العضو المستجوب متسائلا: "هل استجوب رئيس المجلس أم وزير الثقافة"؟!

فأسرع رئيس المجلس نافيا قصد المستجوب قائلا:

"لا، لا.. إنني أشرح، لأنك ذهبت في الحديث إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، ما حدش أبدا يسمح للأستاذ فاروق لا لغيره أن يقصد بالسلفية الرسول عليه الصلاة والسلام فهذه نقطة نظام أن الرسـول عليـه الصلاة والسلام غير مقصود بأي حديث عن السلفية أيا كان".

وهنا قاطعه العضو المستجوب مرة أخرى مبررا تدخل رئيس المجلس فقال: "يعني سـيادتك دلوقـت بتفسر دافع الوزير في أعماقه".

ولكن رئيس المجلس نفى ذلك بحزم بقوله: "لا مؤاخذة مش دوافع، هذه نقطة نظام، تخص مقدسات هذه الأمة".

فأراد العضو المستجوب تفويت فرصة تبرير رئيس المجلس فخاطبه قائلا:

يا ريس: "نحن نفهم كلاما ولا نعرف قلوبا، نحن نفهم كلاما ولا نعرف دوافع ولا غايات ولا قلوبـا..

إلا أن رئيس المجلس أصر على تبريره قائلا: معلهش لأن الأمر أصله يتعلق بالرسول عليه الصلاة والسلام.

وحاول العضو المستجوب عتاب رئيس المجلس بقوله: "يا ريس أنت تقاطعني وتضيع..".

إلا أن رئيس المجلس نفى قصد المستجوب قائلا: "لا.. لا، وكان يجب أن أتدخل، لا يقـصد أن أحـدا عندما يتكلم عن السلفية أنه يقصد الرسول.. فلتواصل حديثك".

وحاول العضو أن يضع المسألة بينه وبين رئيس المجلس بقوله:

"يا دكتور يا سيادة الرئيس.

إلا أن رئيس المجلس من جانبه جاهد في الحيلولة بين ذلك فأصر بقوله: واصل حديثك.

واستطرد العضو المستجوب مؤكدا المعنى الذي سبق أن توقف حديثه عنده فقال:

أنا أفهم كلاما ولا أتحدث عن أعماق، والفن موجود في الإسلام والنبي صلى ا عليه وسلم أقر مـن الفن ألوانا لو سمحت لي سيادتكم بتجاوز الوقت لشرحتها، ولكن رئيس المجلس رد عليه: لا مش ضروري.

واستطرد العضو المستجوب حديثه فقال:.. ولكنني سوف أمضي في طريقي ومرة أخرى أؤكد أننـي أحاسب على تعبير ولا أحاسب على سرائر وأقبل من الوزير أن يفسر ما يشاء، يقول إن الهجوم يـأتي مـن

جبهة تزعم أن أصحابها يريدون إهدار المستقبل العام. ولم تكن مصادفة أن تلك الحالة الشديدة السلفية..إلـي كل ما سلف ابتداء من الأمس إلى فجر الإسلام ولكنه حددها بفجر الإسلام فقال "إن تلك الحالة الشديدة السلفية التي تظهر في المجتمع الآن ضد الفن والثقافة وتحاول رجمها بأنها حرام، لم تكن مصادفة أن تتزامن مع ما تشهده البلاد من عمل ثقافي مكثف في كل مكان، فقد استنفد هذا العمل أعداء المستقل". ويخلص المـستجوب من ذلك بقوله: إذن فهو يريد أن يسكت الأصوات التي تقول: هذا حرام وهذا حلال ونحن لا نستطيع أن نحل ولا أن نحرم حتى الرسول نفسه حينما حرم على نفسه بعض الحلال قال له ربه: ﴿**يا أيها النبي لِم تُحرم ما أَحل ا ُ لَكَ**[2]﴾.

فالذي يملك التحليل والتحريم هو ا . فمن ردد ما ورد في الكتاب والسنة والإجماع لا يقال له متطرف ولا يقال له سلفي.. أنا سلفي ويشرفني أن أكون سلفيا. وإذا كان التطرف قد اكتـسب مـضمون الارتبـاط بالإسلام فيشرفني أن أكون متطرفًا.

ويصر السيد الوزير على أنه لن يترك أمر مواجهة هؤلاء إلى مبادرة فردية من فنان فرد. وإنما قـرر أن يواجه التطرف على نطاق واسع بخطة تقوم على فكرة الإحلال، فهناك وحدات زمـن فـراغ يجـب أن نملأها ويجب أن نملأها بالمفاهيم الجديدة وإن قصرت الدولة في ملء هذا الفـراغ الزمنـي، خاصـة عنـد الشباب، فسوف يملؤه آخرون إلى آخره.

الواقع أنه لم يعد هناك شك في أن التطرف عند الوزير هو المناداة بالحلال والحرام وأن الخيال الغيبي عند الوزير هو ما يتصل بعقائد الأديان السماوية كلها.. ثم وجه حديثه مخاطبا الأعضاء قائلا: هـل أتحـدث عن الخيال الغيبي الذي فسره الوزير فيما جاء بعد العنوان من كلمات فأقول: إن عقيدتنا تعتمد على ركـائز خمس وكلها خيال غيبي؛ فا غيب واليوم الآخر غيب والملائكة غيب، والقرآن غيب لأنه: ﴿**نَزلَ بِهِ الروح الأمين، على قَلْبِكَ لِتَكُون من الْمنْذرِين، بِلسانٍ عربِي مبِينٍ**﴾[3].

والنبيون - كذلك غيب - لكن هناك فرقا بين غيب لا دليل عليه فهو من الخرافات، وغيب قامت عليه آلاف الأدلة فهو يقين في الأعماق يفتدى بالروح والمال: ﴿**إن الله اشْتَرى من الْمؤْمنين أَنْفُسهم وأَمـوالَهم بِأَن لَهم الْجنةَ**﴾ [التوبة: من الآية١١١].

فا الذي ما رأته عين لأنه أجل من أن تحكمه قوانين الإبصار، وما سمعته أذن لأنـه أجـل مـن أن تحكمه قوانين السمع – قد عرفناه بالعقول والعقل نفسه غيب. من منا رأى عقل الآخرين أو روح الآخرين؟

إذا رأيت جسدا هامدا لا حراك به. عرفت أنه لا روح فيه وإذا رأيت جسدا صـاحبه يفهـم الخطـاب ويحسن رد الجواب فمعنى ذلك أن به روحه.. ومعنى هذا أن الروح لا تعرف إلا بآثارها فا غيب يعـرف

---

(2) سورة التحريم – الآية ١.

(3) سورة التوبة الآية ١١١.

بآثاره. واليوم الآخر غيب. والملائكة غيب. والنبيون غيب. والكتاب غيب فأين معالي الوزير من هذا الغيب و دينه وشرائعه وحدوده وحلاله وحرامه؟

ثم استدرك متحدثًا أيضا عن الماديات وارتباطها بالغيبيات قائلاً:

"نحن مجتمع لا ينكر الماديات أيضا. إذا كنا ندافع عن الغيبيات فنحن نرى أننا متطلعون إلى النـصر إلى الأرزاق، إلى الرخاء، إلى الأمن، إلى الوحدة، إلى الوحدة الوطنية، فما أثر هذه الغيبيات في صنع هـذه الماديات؟

إن المؤمنين هم الذين آمنوا با وباليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وكلها غيبيات فماذا أثمـرت هذه الغيبيات في سلوكهم المادي؟ تسع صفات: ﴿**التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود ا ـ وبشر المؤمنين**﴾[٤].

والكلام في هذا يطول إذا كنا نريد أن نحارب الغش في الأسواق، فلنلجأ إلى الإيمان بالغيـب: ﴿**ويـلٌ للمطففين، الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون، ألا يظن أولئك أنهـم مبعوثون**﴾[٥].

وانظروا إلى هذه القفزة الرائعة من أرض المتجر إلى أرض المحشر:

﴿**ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون، ليوم عظيم، يوم يقوم الناس لرب العالمين**﴾، [المطففين، الآيات:٦:٤]

إن هذه الغيبيات لا ننادي بها باسم محمد أبدا وإنما جاء بها موسى وعيسى وإبراهيم ونوح حتى آدم أبو البشر قال ا له: ﴿**فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى، ومن أعرض عن ذكري فإن لـه معيـشةً ضـنكًا ونحشره يوم القيامة أعمى**﴾[٦].

فيحدث أبا البشرية عن عقيدة غيبية هي يوم القيامة.

السلطة التشريعية والرقابية لها وجود في الخيال الغيبي، السلطة القضائية لها وجود في دنيانا، والسلطة التنفيذية أيضا، فوزارة التعليم والإعلام والخارجية حتى الداخلية والتأمينات والصحة والعدل كـل هـذه لهـا علاقات بالخيال الغيبي.

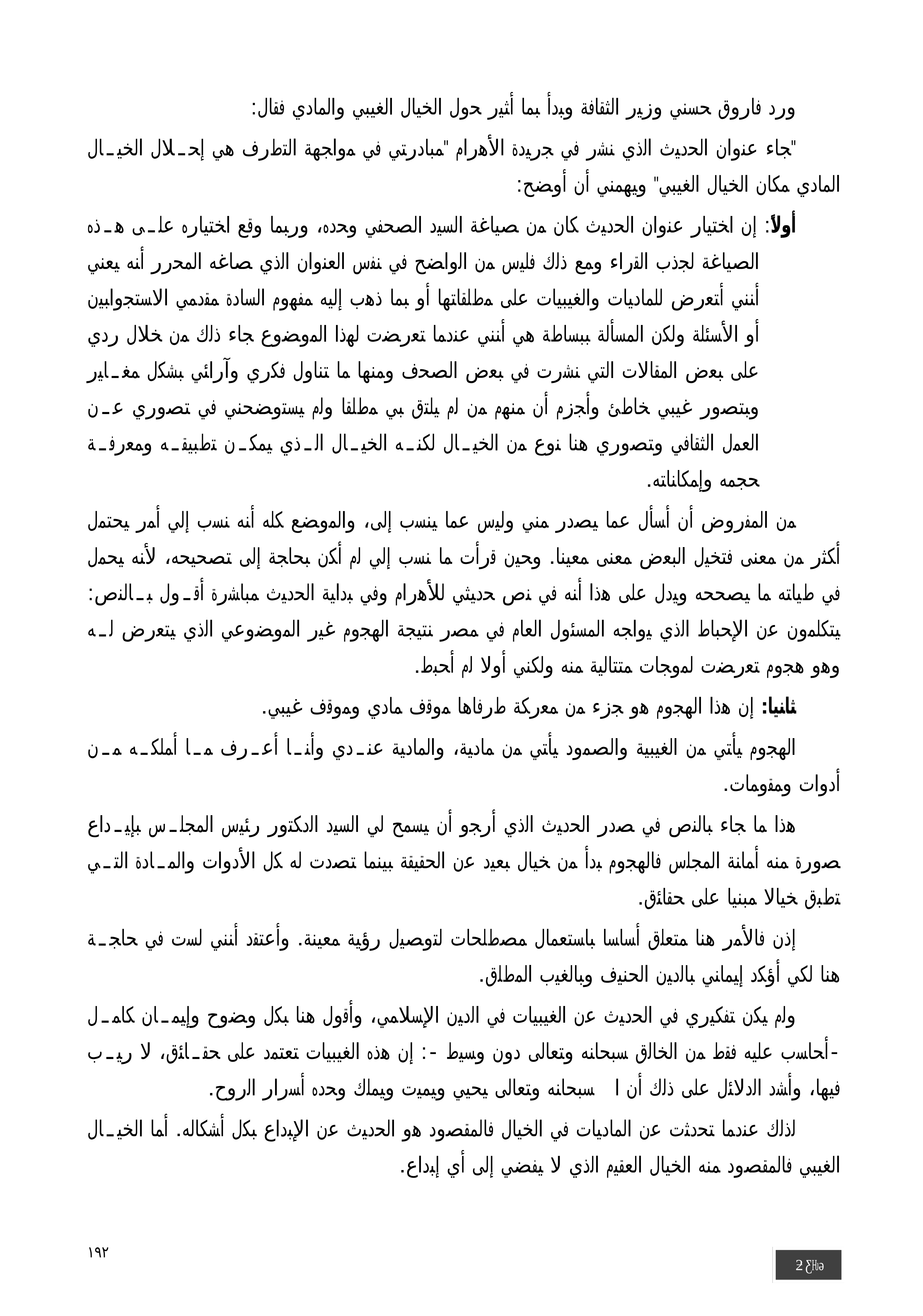
النقطة الأخيرة أقول: إن السيد الوزير حر في مسلكه الشخصي، ولكنه ليس حرا في منهاجه الوزاري، إنه مرتبط بالدستور وبمقدسات مصر وبالإسلام والمسيحية وحتى باليهودية، والنبي صلى ا عليـه وسـلم يقول: "إن لكل دين خلقًا وإن خلق الإسلام الحياء".

ولا أحب أبدا أن تتخذ موقف العداء للغيب بعد هذا الذي قلنا.

([4]) سورة التوبة الآية ١١٢.

([5]) سورة المطففين الآية ١-٤.

([6]) سورة طه الآية ١٢٣-١٢٤.



ورد فاروق حسني وزير الثقافة وبدأ بما أثير حول الخيال الغيبي والمادي فقال:

"جاء عنوان الحديث الذي نشر في جريدة الأهرام "مبادرتي في مواجهة التطرف هي إحلال الخيال المادي مكان الخيال الغيبي" ويهمني أن أوضح:

أولاً: إن اختيار عنوان الحديث كان من صياغة السيد الصحفي وحده، وربما وقع اختياره على هذه الصياغة لجذب القراء ومع ذلك فليس من الواضح في نفس العنوان الذي صاغه المحرر أنه يعني أنني أتعرض للماديات والغيبيات على مطلقاتها أو بما ذهب إليه مفهوم السادة مقدمي الاستجوابين أو الأسئلة ولكن المسألة ببساطة هي أنني عندما تعرضت لهذا الموضوع جاء ذلك من خلال ردي على بعض المقالات التي نشرت في بعض الصحف ومنها ما تناول فكري وآرائي بشكل مغاير وبتصور غيبي خاطئ وأجزم أن منهم من لم يلتق بي مطلقا ولم يستوضحني في تصوري عن العمل الثقافي وتصوري هنا نوع من الخيال لكنه الخيال الذي يمكن تطبيقه ومعرفة حجمه وإمكاناته.

من المفروض أن أسأل عما يصدر مني وليس عما ينسب إلى، والموضع كله أنه نسب إلي أمر يحتمل أكثر من معنى فتخيل البعض معنى معينا. وحين قرأت ما نسب إلي لم أكن بحاجة إلى تصحيحه، لأنه يحمل في طياته ما يصححه ويدل على هذا أنه في نص حديثي للأهرام وفي بداية الحديث مباشرة أقول بالنص: يتكلمون عن الإحباط الذي يواجه المسئول العام في مصر نتيجة الهجوم غير الموضوعي الذي يتعرض له وهو هجوم تعرضت لموجات متتالية منه ولكني أولا لم أحبط.

ثانيا: إن هذا الهجوم هو جزء من معركة طرفاها موقف مادي وموقف غيبي.

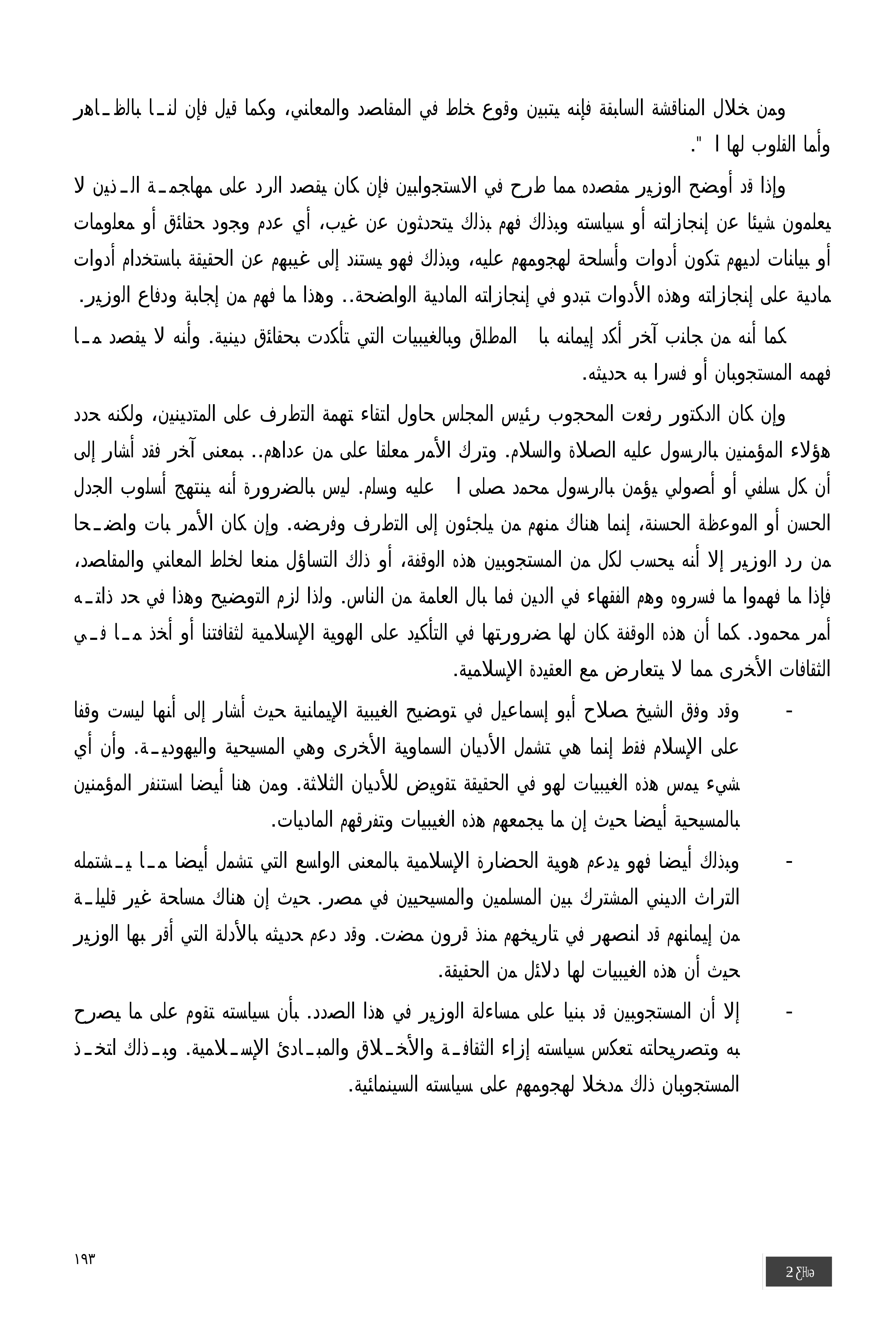
الهجوم يأتي من الغيبية والصمود يأتي من مادية، والمادية عندي وأنا أعرف ما أملكه من أدوات ومقومات.

هذا ما جاء بالنص في صدر الحديث الذي أرجو أن يسمح لي السيد الدكتور رئيس المجلس بإيداع صورة منه أمانة المجلس فالهجوم بدأ من خيال بعيد عن الحقيقة بينما تصدت له كل الأدوات والمادة التي تطبق خيالا مبنيا على حقائق.

إذن فالأمر هنا متعلق أساسا باستعمال مصطلحات لتوصيل رؤية معينة. وأعتقد أنني لست في حاجة هنا لكي أؤكد إيماني بالدين الحنيف وبالغيب المطلق.

ولم يكن تفكيري في الحديث عن الغيبيات في الدين الإسلامي، وأقول هنا بكل وضوح وإيمان كامل -أحاسب عليه فقط من الخالق سبحانه وتعالى دون وسيط -: إن هذه الغيبيات تعتمد على حقائق، لا ريب فيها، وأشد الدلائل على ذلك أن ا سبحانه وتعالى يحيي ويميت ويملك وحده أسرار الروح.

لذلك عندما تحدثت عن الماديات في الخيال فالمقصود هو الحديث عن الإبداع بكل أشكاله. أما الخيال الغيبي فالمقصود منه الخيال العقيم الذي لا يفضي إلى أي إبداع.



ومن خلال المناقشة السابقة فإنه يتبين وقوع خلط في المقاصد والمعاني، وكما قيل فإن لنـا بالظـاهر وأما القلوب لها ا ".

وإذا قد أوضح الوزير مقصده مما طرح في الاستجوابين فإن كان يقصد الرد على مهاجمـة الـذين لا يعلمون شيئا عن إنجازاته أو سياسته وبذلك فهم بذلك يتحدثون عن غيب، أي عدم وجود حقائق أو معلومات أو بيانات لديهم تكون أدوات وأسلحة لهجومهم عليه، وبذلك فهو يستند إلى غيبهم عن الحقيقة باستخدام أدوات مادية على إنجازاته وهذه الأدوات تبدو في إنجازاته المادية الواضحة.. وهذا ما فهم من إجابة ودفاع الوزير.

كما أنه من جانب آخر أكد إيمانه با المطلق وبالغيبيات التي تأكدت بحقائق دينية. وأنه لا يقصد مـا فهمه المستجوبان أو فسرا به حديثه.

وإن كان الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس حاول اتقاء تهمة التطرف على المتدينين، ولكنه حدد هؤلاء المؤمنين بالرسول عليه الصلاة والسلام. وترك الأمر معلقا على من عداهم.. بمعنى آخر فقد أشار إلى أن كل سلفي أو أصولي يؤمن بالرسول محمد صلى ا عليه وسلم. ليس بالضرورة أنه ينتهج أسلوب الجدل الحسن أو الموعظة الحسنة، إنما هناك منهم من يلجئون إلى التطرف وفرضه. وإن كان الأمر بات واضـحا من رد الوزير إلا أنه يحسب لكل من المستجوبين هذه الوقفة، أو ذلك التساؤل منعا لخلط المعاني والمقاصد، فإذا ما فهموا ما فسروه وهم الفقهاء في الدين فما بال العامة من الناس. ولذا لزم التوضيح وهذا في حد ذاتـه أمر محمود. كما أن هذه الوقفة كان لها ضرورتها في التأكيد على الهوية الإسلامية لثقافتنا أو أخذ مـا فـي الثقافات الأخرى مما لا يتعارض مع العقيدة الإسلامية.

- وقد وفق الشيخ صلاح أبو إسماعيل في توضيح الغيبية الإيمانية حيث أشار إلى أنها ليست وقفا على الإسلام فقط إنما هي تشمل الأديان السماوية الأخرى وهي المسيحية واليهوديـة. وأن أي شيء يمس هذه الغيبيات لهو في الحقيقة تقويض للأديان الثلاثة. ومن هنا أيضا استنفر المؤمنين بالمسيحية أيضا حيث إن ما يجمعهم هذه الغيبيات وتفرقهم الماديات.
- وبذلك أيضا فهو يدعم هوية الحضارة الإسلامية بالمعنى الواسع التي تشمل أيضا مـا يـشتمله التراث الديني المشترك بين المسلمين والمسيحيين في مصر. حيث إن هناك مساحة غير قليلـة من إيمانهم قد انصهر في تاريخهم منذ قرون مضت. وقد دعم حديثه بالأدلة التي أقر بها الوزير حيث أن هذه الغيبيات لها دلائل من الحقيقة.
- إلا أن المستجوبين قد بنيا على مساءلة الوزير في هذا الصدد. بأن سياسته تقوم على ما يصرح به وتصريحاته تعكس سياسته إزاء الثقافـة والأخـلاق والمبـادئ الإسـلامية. وبـذلك اتخـذ المستجوبان ذلك مدخلا لهجومهم على سياسته السينمائية.

وإن كان قد وضح الأمر بالنسبة لما قصد به من تصريحات وإنها لا تمثل حقيقة. فإن ذلك لا يمنع من التعرض للشق الآخر من سياسته، التي طبقت في مناسبة مهرجان القاهرة السينمائي.. وإن كنا سنعرضها، فإننا ننوه ابتداء إلى أن هذه السياسة تختلف عما سبقها من الشق الأول من حيث الأساس والحقائق.. والمقاصد أو الأهداف.

أما وقد ربط المستجوبان سياسة الوزير السينمائية كجزء من سياسته الثقافية. فإن كلا منهما قد تحدث عن هذه السياسة. إلا أنه قد ترتب تكتيك برلماني لطرح ونقد تلك السياسة. فقد حصل المستجوب الدكتور حسن حسني على نصيب الأسد في ذلك النقد السينمائي وإن كان الشيخ صلاح أبو إسماعيل قد حصل على ذلك النصيب في نقده لتصريحاته عن الغيبيات والماديات.

ورغم أن هذا التكتيك بارع، ويعد من المناورات البرلمانية الفعالة إلا أن الدكتور حسن حسني وكأنه يصادر على التصدي أو مقاومة هذا التكتيك، قد أشار راجيا بألا تدخل أساليب المناورة السياسية فيما يتعلق بديننا وبأخلاقنا. فداعبه رئيس المجلس بالإشارة إلى هذا الرجاء بأنه ربما يكون بداية للمناورة السياسية.

"وكان من الضروري عندما يبدأ المستجوب الدكتور حسن حسني بشرح استجوابه أن يبادر موضحا موقف الإسلام من الفن أو موقع الفن في الإسلام. وبالفعل قد بادر موضحا ذلك بقوله: أريد أن أؤكد أن الإسلام الحنيف لا يقف أمام الاستفادة من كل حكمة نافعة "والحكمة ضالة المؤمن" كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. هذا أمر معلوم لدينا جميعا.. ولا يقف الإسلام أمام كل فن راق، لا يخالف نصا شرعيا ولا قاعدة شرعية.. والإسلام ليس ضد الانفتاح أيضا. والكل يعلم أن الإسلام منفتح على ثقافات العالم ولكنه يأخذ منها الصالح ويترك غير الصالح".

ثم أضاف بقوله: ولكن لنا دائما مقاييس مرتبطين بها، لا ننفك عنها أبدا وهي أننا - كشعب مسلم وأمة مسلمة وكشعب متدين بمسلميه ومسيحييه - لنا قواعدنا، وكدولة دستورها الإسلام نحن نرتبط فيما نتلقاه من الغرب أو من تجارب الشعوب بمقاييس ومعايير وضوابط الإسلام.

وخلص من هذه المقدمة قائلا: إذن فالدولة ليس لها اختيار أن تكون نصيرا للمبادئ الخلقية ومدافعا عنها، أما حين تتبنى الدولة وتشجع ما يهدم المبادئ والقيم الأسرية والأخلاقية وما يخلق جوا من التحلل والأمراض الاجتماعية التي نعاني منها اليوم فهذا يعتبر موقفا خطيرا ومخالفًا للدستور فضلا عن أن نصوص القوانين التي نظمت الرقابة على المصنفات الفنية وهي نصوص قاطعة تمنع عرض النوعية التي عرضت في مهرجان القاهرة السينمائي.

ومن هنا بدأ النائب الإخواني يعرض أو يشرح استجوابه.. نبادر على الفور قبل تقديم هذا العرض.. بالتنويه بأنه قد برع المستجوب في عرضه بطريقة مثيرة واستفزازية لمشاعر الأعضاء. مما ساعده على تحقيق هدفه بإثبات مدى سوء ما قُدم من أفلام غربية وأثرها السلبي على المشاعر العامة لدى الرأي العام المسلم. وإن كان قد تزايد في التوضيح بمزيد من الإثارة، إلا أن ذلك حقق له النتيجة التي سعى إليها.

وبدأ يعرض استجوابه باتهام صريح فقال:

"هذا الاستجواب يتعلق بموافقة السيد وزير الثقافة شفويا وكتابيا عن طريق السيد وكيل أول وزارة الثقافة على إتاحة عرض ٤٠ فيلما سينمائيا في دور السينما العامة، وذلك أيام مهرجان القاهرة السينمائي الحادي عشر في نوفمبر ١٩٨٧ رغم اعتراض هيئة الرقابة على هذه الأفلام.

ومن بين خمسمائة فيلم عرضت في المهرجان سأعرض على حضراتكم تقارير الرقابة مصورة. صور لتقارير الرقابة عن بعض هذه الأفلام كنماذج من الأفلام التي أثارت حفيظة كل غيور على القيم والإسلام.

ومع ذلك فعشرات من هذه الأفلام التي شاهدها أكثر من ٢٠٠ ألف شاب وفتاة حسب إحصائيات المهرجان المنشورة في نشراته التي يصدرها تحتوي على قصص هابطة وفكر سقيم تافه ومشاهد عنف وجنس فاضح واستهزاء. والأخطر من هذا أن هذه الأفلام احتوت على استهزاء با ورسله واحتوت على استهزاء برجال الدين المسيحي ورموز الدين الإسلامي".

ثم عرض لبعض هذه النماذج التي أشار إليها فقال:

"الفيلم الأول تقرير الرقابة عن فيلم "الرجل المحجب" فكتب الرقيب يقول: "الفيلم متعاطف مع المسيحيين محاولا إظهار المسلمين اللبنانيين الذين يعيشون في فرنسا في صورة سيئة جدا، وقد استغل الصلاة وتلاوة آيات ا في الفيلم أسوأ استغلال؛ ويعتبر هذا في حد ذاته إساءة للإسلام؛ وعلى هذا يرفض الترخيص بعرضه".

ثم قال: "موضوع الفيلم. تدور أحداثه - حسب نص التقرير - في باريس وهو متشابك الأحداث والتي تتعلق كلها بالعرب المقيمين في فرنسا، وخاصة القادمين من لبنان والصراعات الدائرة بينهم وإحساسهم بالتمزق والضياع، ومن بين الأحداث الرئيسية علاقة عاطفية بين ابنة طبيب لبناني تدعى "كلير" وهي مسيحية وشاب مسلم متزوج يعمل في محل جزارة ويدعى "كمال" وتنتهي نهاية سيئة، وأن حرب لبنان بين فئات شعبها المختلفة وبين طوائف المسيحيين والمسلمين على وجه الخصوص قد انتقلت بعنفوانها المعنوي إلى العرب واللبنانيين المقيمين في فرنسا مع حدوث اغتيالات وقتل في نطاق محدد. وقد نحا الفيلم إلى التعاطف الظاهر مع المسيحيين مع إظهارهم في مظهر يتسم بالرقة والشهامة والنبل والشجاعة والإقدام وعكسهم المسلمون: الغلظة والتخلف وإثارة النفور منهم ومن تصرفاتهم.

وهنا حدثت ضجة في قاعة المجلس.. ونجح العضو في استفزاز الأعضاء وأصوات من بعضهم تستنكر هذا الأسلوب.. إلا أنه نجح أيضا في تتويج هذا الاستفزاز بقوله: إنني أسمع استنكارا واستهجانا وهذا من حقكم ونحن أيضا نستنكر ونستهجن با عليكم قولوا لنا: ما المقصود بهذا الفيلم؟

هل المقصود نقل هذه النعرات والنزاعات الطائفية إلى مصر؟ مصر المحسودة على وحدتها الوطنية. مصر التي يغتاظ أعداء البلاد لقوة تماسك وحدتها الوطنية. هل نعتبر هذا غزوا ومحاولة للتأثير على هذه الأمور؟ هل نعتبر عرض هذه الأفلام في مصر... ولكن بعض الأعضاء المستفزين صاحوا بقولهم: الوقت يا ريس.

إلا أن رئيس المجلس رد عليهم: نستمع والوقت نحن مقيدون به والسيد العضو مقدر ذلك.

ثم أمر رئيس المجلس الأعضاء بلهجة حزم: السادة الأعضاء. نستمع، ثم استطرد العضو في حديثه: والرأي من بين الملاحظات كلام للرقيب على مشاهد الفيلم..

إلا أن رئيس المجلس قاطعه قائلا: حاول أن تحافظ على الوقت فلقد تحدثت عشرين دقيقة.

واستدرك العضو في حديثه يصف بعض مشاهد الفيلم:

فتاة عارية تماما في الحمام. فتاتان عاريتا الصدر تقفزان في حمام مستدير، دي مشاهد من الفيلم وأنا آسف جدا جدا لعرض هذا الكلام.. هذا كلام الرقيب.. وهنا حدثت ضجة من أحد الأعضاء مستنكرا ذلك الوصف. وانفعل رئيس المجلس أيضا مستنكرا بقوله: ما تبطل يا أستاذ.. ا .. ولكن العضو المستجوب استمر يغذي مشاعر الاستفزاز أكثر مستدركا في وصفه ويقول: مشاهد جنسية على شاشات التليفزيون مع أصوات جنسية امرأة عارية الصدر بجوار رجل.. ويثير بذلك ضجة شديدة من بعض الأعضاء.. ويحاول رئيس المجلس أن يهدئ من ضجتهم وصياحهم بقوله: معلهش.. معلهش.. ورد عليهم العضو بلهجة ثقة بهدفه قائلا: إنني أقرأ تقريرا رسميا.. إنه قد أثار نفوركم، انظروا كيف اشمأزت نفوسكم؟!

واستمرت ضجة الأعضاء ووقف البعض منهم احتجاجا على هذه الكلمات.

وأشار رئيس المجلس إلى أحد الأعضاء بالجلوس في مقعده.

واستطرد العضو يمعن في الوصول لهدفه، وهو إثارة استفزازهم فقال: انظروا كيف اشمأزت النفوس من عرض هذا الأمر فكيف يعرض على شباب الأمة؟!..

واستمرت الضجة ووقف بعض الأعضاء يتصايحون موجهين استنكارهم نحو رئيس المجلس متسائلين ما هذا الذي يقال يا ريس؟

ولكن رئيس المجلس تماسك، وقد فطن لمناورة ومحاولة العضو لاستفزاز الأعضاء فاعتدل ورد على الأعضاء بهدوء وثقة حتى لا يفلت الزمام من يده فأشار إلى الأعضاء: دعوه يتكلم.

واستطرد العضو المستجوب بقوله: كيف تنتهك حرمات الأمة؟

الأمر الذي أثار خجلكم واستياءكم. كان أحرى ألا يعرض على شباب الأمة. لقد عرض على الراشدين من الأمة فأثار استياءهم، فكيف يعرض رجلان مسلمان يصليان بطريقة غير صحيحة.. رجل عار تماما.. وتستحم فتاة مضطجعة عارية ورجل يقبل جسدها.. مسلم يقول لزملائه المسلمين بالعربية "لقد قرفت منكم" الفيلم كله عن الصراع الطائفي بين المسلمين والمسيحيين في لبنان ما ضرورة هذه الأفلام؟

ثم يستطرد قائلاً: فيلم جيد المستوى يقول فيه الرقيب مع مراعاة الملاحظات الآتية. طبعا لا يستطيع الرقيب إلا أن يبدي الملاحظة ولكنه كفيلم يعرض في المهرجان وشروط المهرجانات الدولية ألا يحذف منه شيء..

اسمع: امرأتان عاريتان تماما تلعبان وسط الثلج وتظهر عورتهما، رجل يستلق على الأرض وامرأة جالسة عليه عاريان يمارسان الجنس عرض هذا على الأمة. فتاة عارية من الخلف تجري. فتاة عارية من الخلف تتشطف من بعد في الظلام، الصبي يسترجع في مخيلته مشهد المرأتين إنه حقا أمر يثير الاشمئزاز أنه أمر يثير الاشمئزاز!!

وهنا تعلو ضجة من بعض الأعضاء وأصوات تستنكر ذكر هذه العبارات، ويقف عدد من الأعضاء للتعبير عن مطالبتهم بعدم ذكر هذه الألفاظ ويحاول رئيس المجلس تهدئة هذا الصخب فيشير إلى بعضهم أن يجلس مكانه: اقعد يا عطية. اقعد يا حسنين.

ويستطرد العضو المستجوب إمعانا في إثارة الأعضاء واستفزاز مشاعرهم لكسبهم إلى صفه فيقول: امرأة عارية الصدر. حريق في الكوخ وامرأة عارية تماما يرسمها شاب صغير..

ثم يعرض لفيلم آخر مشيرا إلى تقرير من الرقابة على المصنفات الفنية فيلم "أمروزا" سويدي، ترجمة إنجليزية، تدور أحداث الفيلم خلال النصف الأول من القرن الحالي "إينيس" هي البطلة المحورية وأنا أذكر من أجل اختصار الوقت اعتراضات الرقابة وعرض هذا الفيلم أيضا. واسمعوا الإساءة لرجال الدين، فيلم امرأة مجنونة ممزقة الثياب.. وهنا تصاعدت ضجة أيضا من بعض الأعضاء. وصوت من العضو إبراهيم البرديس يصيح: إحنا في برلمان يا ريس. هل هذه مسئولية برلمانية؟ هل هذا كلام يقال في برلمان؟ هذا الكلام يقال في الشارع. حرام.. حرام!!

ولكن رئيس المجلس وفطنته لغرض المستجوب ومحاولته التهدئة فأشار إلى البرديس: اقعد يا برديس ماحدش أداك الكلمة.

ويستطرد العضو حسن حسني في الوصف والشرح قائلا: "وأسوأ منه أن يقال في الشارع وأسوأ منه أن يقال على الناس شابتان عاريتان في الماء تقبلان بعضهما بشهوة. امرأة في الفراش في حالة شهوة ورجل يحتضنها وهي تتأوه. بيت دعارة به نساء عاريات. أوضاع جنسية وممارسة جنس..".

ويقاطعه رئيس المجلس بلهجة التنبيه: يا دكتور حسن.

ولكن العضو يستطرد بقوله: رجل في ملابس قس يطارح "إينيس" الغرام، وسيدة في ملابس راهبة تعري نفسها وتظهر صدرها..

ولكن رئيس المجلس أصر على التدخل لمنعه من الاستطراد الاستفزازي والمثير فيناديه بلهجة حازمة: يا دكتور حسن. يا دكتور حسن. فيم مضيك، وإنك ترى أن الذوق العام سواء من هنا أو من هنا غير متابع لك؟

وعندئذ يرد العضو المستجوب وكأنه قد حقق الهدف من عرضه السابق فقـال: إذن سـأطمئن وهـذه مؤشرات على أن هذا الأمر المسف المهين الخطير ما كان له أن يعرض أبدا على الشعب..

فرد عليه رئيس المجلس معاتبا: لقد عرضته أنت.

ويفصح المستجوب عما كان يهدف إليه بقوله: ولقد أثار استياء عنيفا هنا وهذا أمر متوقع..

ويعود رئيس المجلس مؤكدا لهجة عتابية قائلا: لقد عرضته أنت.

ولهذا أطالب أن تتحول هذه الغيرة إلى أن تأخذ موقفا عتابيا جديا يرضي ا تبارك وتعالى. نحن نريد موقفا منكم غيروا كهذه الغيرة على الأخلاق وعلى الإسلام. يمنع تكرار هذه المآسي في بلادنـا، بلادنـا لا تحتمل أيها السادة. بلادنا التي تعاني من المخدرات ومن ظاهرة الاغتصاب لا تحتمل..شبابنا مئات الألـوف من العاطلين لا يحتملون.. وهنا ترتفع الضجة مرة أخرى من بعض الأعضاء وأصوات محتجة غير واضحة ويتدخل رئيس المجلس من أجل انتظام الجلسة فيشير إلى الأعضاء بالهدوء.

ثم يستطرد العضو المستجوب وكأنه يخلي مسئوليته عن هذا العرض الاستفزازي قائلا: تقارير ليـست من عندي. وأنا حزين أن أقولها وهي تقارير رسمية من هيئة الرقابة على المصنفات الفنية. أنا آسـف جـدا أيها السادة الأعضاء ولكن هذه هي الحقيقة التي رآها شبابنا والتي عرضت على شبابنا.. فيلم ثان..

وهنا تدخل رئيس المجلس للتنبيه: فيلم ثان.. أقول للسيد العضو إنك تتحدث منذ ٢٨ دقيقة.

ويرد عليه المستجوب بقوله: سيادة الرئيس هذا استجواب واتهام.

ويعود رئيس المجلس ليفصح عن مضمون التنبيه قائلا: لا مؤاخذة لقد أعطيت عينات يا دكتور حسن.

ويعقب المستجوب على هذا قائلا: لو التزم المجلس الهدوء لأنهيت كلمتي سريعا.

ولكن رئيس المجلس يصر على عدم استمرار المستجوب لهذا العرض المـستفز والمثيـر للأعـضاء فيتحدث إليه مخاطبا بلهجة عتاب وحزم قائلاً:

دكتور حسن. هل تستمع إلى كلمة؟. لقد أعطيت عينات وهذا يكفي "مش ها أقعد أمسك فيلم فـيلم لأن المجلس مش فاضي عشان يتتبع كل فيلم، وبعدين يعني ما حدش مبـسوط قـوي مـن الكـلام اللـي أنـت قاعد توصفه".

ثم يستدرك العضو لحديثه وإن كان في هذه المرة قد أصبح بصورة واضحة عما كـان يـسعى إليـه فيقول: شيء مؤسف ومحزن لنفسي أولا ولكن هذا أمر بدا لحضراتكم فاضحا ومؤسفًا، وهو كذلك فعلاً ولقد تعمدت أن أصدم مشاعركم بهذا الغثاء الموجود حتى نأخذ موقفًا إيجابيا.. إنني أشكر لكـم غيـرتكم ولكنـي أريدها أن تتحول إلى موقف إيجابي يرضي ا تعالى، أما فيلم رجل.. هذا الفيلم الأرجنتيني بالإسبانية فهـو يتحدث عن.. ولكن يقاطعه صوت محمد المأمون حسن الهضيبي بالتوجيه قائلا: كفاية شوف حاجة ثانية.

وبالطبع فإنه قد تدخل والتقط رغبة رئيس المجلس الملحة في عدم استمرار المستجوب في هذا الاستفزاز وحتى لا ينقلب الأمر إلى عكس ما ابتغاه المستجوب. وربما يكون لرئيس المجلس حدود في صبره، فقد تدخل الهضيبي في وقت مناسب - في مناورة بسيطة - ليؤكد لرئيس المجلس اتفاقه معه. وبالفعل وصل ذلك إلى رئيس المجلس الذي خاطب المستجوب: يا دكتور حسن. كلنا نقول لك كفى حتى زملاؤك يقولون لك كفى إلا إذا كان لك شغفًا باستعراض الأفلام.

وضحك الأعضاء.

ورد عليه المستجوب بقوله: إنه أمر مؤسف حقًّا.

ويستطرد رئيس المجلس في مداعبته اللماحة قائلاً: ا دا أنت عندك ثروة، ثروة فيلمية.

ولكن المستجوب يكرر أسفه بقوله: إنه أمر مؤسف حقا، ولكنها تقارير رسمية لهيئة تابعة للدولة. وليس كلاما من عندي..

ويصر رئيس المجلس على عدم استمراره في وصف الأفلام قائلا:

كفى لقد أعطيت عينات.

ويؤكد المستجوب أنها تقارير رسمية قائلاً: هذه تقارير الرقابة على المصنفات الفنية.

ويستدرك العضو حديثه: هذه نماذج فقط. أنا لم أعرض لكم تقرير فيلم يسمى "كازانوفا" وهو فيلم بالغ البشاعة في العري والجنس والإثارة، والتقرير تحدث بكلام لا أستطيع أن أقوله هنا..

وتدخل رئيس المجلس ليقطع عليه الاستطراد في الوصف وبلهجة تعجب يقول:

لأ.. دا أنت استطعت يا دكتور حسن. هو فيه أكثر من اللي اتقال هنا؟!

فيرد عليه المستجوب: هناك ما هو أبشع وعرض..

وبالفعل يستجيب العضو لامتصاص غضبه ويتحدث بعيدا عن الوصف قائلا:

ومعي الآن وثيقة مرسلة إلى السيد مدير عام الرقابة على المصنفات من السيد وكيل أول وزارة الثقافة وبناء على ما طلبه السيد الوزير حسبما قالته الصحف يرجو فيها السيدة الرقيبة أن تفرج عن خمسة عشر فيلما يريد أن تفرج عنها الرقيبة، والرقيبة منعتها منعا كاملا. والاعتراض كان للحفاظ على النظام والرقيبة بوعيها وأنا أتوجه لها بالشكر، وقد أحيلت إلى المعاش وربما لا أدري السبب، هذه الرقيبة أشكرها، رأت أنه من الحفاظ على النظام ووحدة البلد والوطن والشباب أن تمنع هذه الأفلام تماما؛ فأرسل طلبا موقعا من السيد وكيل أول الوزارة تحت مسئولية السيد الوزير السياسية يطلب فيه العرض وأرسلت السيدة الرقيبة هذه الأفلام لتعرض على النقاد ولكنها عرضت على الجمهور..

وتدخل رئيس المجلس للتنبيه للوقت مخاطبا إياه: سيادتك تجاوزت الثلاثين دقيقة الآن.

ويبرر العضو ذلك قائلا: المجلس باحتجاجاته وغيرته عطلني، اعطني وقتا.

ولكن رئيس المجلس ينفي هذا التبرير بقوله: لا وا ما عطاك أحد، لم تتوقف لحظة عن الكلام.

ويستطرد العضو في حديثه قائلا: وهناك فيلم آخر "طفل النار" أو "مولود النار" يتحدث موضوع الفيلم عن آية من القرآن الكريم، وموضوع الفيلم الأساسي يعتمد على النص القرآني. وهذا الفيلم جنـسية إنتاجـه إنجليزي، ويعتمد على النص القرآني الذي يخاطب ا سبحانه وتعالى فيه إبليس ويأمره أن يركـع، يقـصد الرقيب: يسجد لآدم؛ فيكون رد إبليس أن ا سبحانه وتعالى قد خلق آدم من طين وخلقه من نار ويسيرا.

الفيلم يحكي عن مشاهد خيالية وتشويه للقرآن وللإسلام. هذا ليس فقط الغزو بـالجنس وإنمـا أيـضا بالاعتداء على العقائد وهذا مخالف - كما قلت لكم - ويعرضنا لآيات كثيرة لا نستطيع أبدا كشعب وكأمة أن نقع تحت طائلة هذا العقاب الرباني لقد حدد ا سبحانه وتعالى قوما فقال لهم: ﴿**إن الذين يحبـون أن تَـشيع الْفَاحشَةُ في الذين آمنُوا لهم عذَاب أَليم في الدنْيا والآخرة وا ُ يعلم وأَنْتُم لا تَعلمون**﴾ [7].

ثم عرج المستجوب على عرض نصوص قانون المصنفات الفنية وأحكامها وعقابها على من يخالفهـا. مما دفع برئيس المجلس إلى أن يتدخل مخاطبا إياه بقوله: يا دكتور حسن باستطاعتك أن تعـرض ببراءـة وتقول القوانين بتقول كذا من غير أن تضيع وقتك وهي معروفة دون أن تقرأ هذه القوانين.

ويحاول العضو تبرير ذلك قائلاً: إنني أريد أن أحدد، ليستنير المجلس الموقر.

فيرد عليه رئيس المجلس: المجلس عارف أن فيه رقابة على المصنفات.

ولكن العضو يؤكد تبريره قائلاً: لنأخذ قرارانا على بينة وبصيرة حتى نرضي ا تعالى أولا قبـل أي موقف آخر، لأننا جميعا سنسأل، ثم يخاطب الأعضاء بلهجة المتظلم الشاكي قائلاً: أيها الأخوة هذا بعض مـا حدث في مهرجان ١٩٨٧ ولا أدري لصالح من هذا الأمر؟

وإنني حزين أن اختصر أشياء كثيرة وحقائق خطيرة موجودة بسبب الوقت الذي يطاردنا، وهو أمر لم نعهده أبدا في الاستجوابات.. فيرد رئيس المجلس على هذه الشكوى قائلاً: ستعهده دائما، لأن الوقـت غيـر مخصص لمثل ما تفرط فيه في حديثك وسنعلم أن الوقت له ثمن.

وعن هذا التفريط يرد المستجوب: هذه اتهامات محددة وأرجو أن نسمع فيها أجوبة محددة.

وينبه رئيس المجلس للوقت قائلاً: سيادتك بتتكلم منذ ٣٥ دقيقة. واستطرد العضو في حديثه قائلاً:

هذا بعض ما حدث في مهرجان ١٩٨٧ وقد حدث أيها الإخوة ما هو أسوأ منه في مهرجان ١٩٨٨ فقد عرضت أفلام أكثر فحشًا وخلاعة وحمقًا وتشكيكًا في ا ورسله تصويرا لألـوان الـشذوذ فـي العلاقـات بين البشر.

وإنني أتساءل: ما حاجة مصر لهذه الأمور؟ لصالح من تشجع الدولة أو تبدو الدولـة وكأنهـا تـشجع هذا الأمر؟

---

[7] سورة التوبة الآية ١٩.

إن الرأي العام والناس ترى المسئولين وهم يقفون في حفلات التكريم والتصريحات التي تقول إن السيد الوزير رفض أن تعرض هذه الأفلام أصلاً على الرقابة ومرت مباشرة دون حذف ولا اعتراض على أي فيلم من هذه الأفلام تماما هذا العام.

هذا أمر أسوأ من الأعوام السابقة بينما في عهد الوزراء السابقين.. وأحد زي المرحـوم محمـد عبـد الحميد رضوان - رحمة ا - وزير الثقافة الأسبق اعترض على هذه الأفلام واعترض على أن تكون بلادنا - تحت أي مسمى - حقلاً للتخريب والتدمير. ولهذا شطب المهرجان وسحبت منه الدولية، ثم عاد الـبعض وذهب إلى باريس واستعاد العضوية الدولية والهيئة التي تنظم هذه المهرجانات، قولوا لنا من يرأسها؟ إننـي أعرف أن الذي يرأس هذه اللجنة يهودي في فرنسا؛ فلمصلحة من تغزى بلادنا بهذه الأفلام؟ لمصلحة مـن؟ أهو غزو؟ أهو شيء لتحطيم مصر؟ أهو المقصود أن تخرج مصر من حلقة الصراع أو حلبة الصراع مـع إسرائيل وأن تدور مصر بأي ثمن بالمخدرات بالجنس بالثقافة الهابطة؟

قولوا لنا أيها السادة، لصالح من تتبنى الدولة هذا الأمر وتقبل أن تعرض فيها أفلام تحطم مهابة رجال الدين المسيحي ورجال الدين الإسلامي بعرض صور من الانحراف؟

لصالح من تتبنى الدولة هذا؟ وما حاجتنا إلى هذه الفنون الغريبة والعجيبة؟. ما حاجة مصر إلى هـذا التخريب؟ إننا لا نرى أناسا ينتصرون على شهواتهم.

نريد فنونا. فنونا تبين لنا ناسا ينتصرون على شهواتهم، ناسا تنهض إذا سقطت، ناسا يتوبون إلـى ا ويستغفرونه، هناك فيلم واحد فقط ومن "بانوراما" رسمية يصدرها المهرجان.. عرض شيء مخجل، عرض هذا الفيلم!! اسمحوا لي أن أعرض عليكم بعضا من المشاهد المكتوبة رسميا والتي تدعو الناس وتحرضـهم على مشاهدة هذه الأفلام.

ولوح العضو المستجوب بمجلة في يده.. عدة مرات ثم استدرك:

إن الدولة تكتب إعلانات. وهناك إعلانات تنشر، ويسمح بعرضها، تدعو الناس إلى مشاهدة هذه الأفلام وبها شرح لمشاهد الجنس لتحبيذ الدخول والمشاهدة، إنها بكل المعايير جريمة كبيرة وأثق أن مجلسكم الموقر سيكون له موقف يراه ويجده عند ا سبحانه وتعالى يوم العرض الأكبر.

وفي هذا مخالفات - كما ذكرت لحضراتكم - مخالفة للمادة "٢" من الدستور ومخالفة للمادة "١٢" مـن الدستور ومخالفة للقانون رقم "٤٣٠" لسنة ١٩٥٥ ومخالفة أيضا للمواد "١، ٢، ٣، ٤" من القانون ٩٥ لـسنة ١٩٨٠ وهو المعروف باسم "قانون حماية القيم من العيب".

ثم ختم حديثه قائلاً: "إنني أترك لمجلسكم الموقر الحكم في هذا الأمر وهذه الظاهرة الخطيرة واحـتفظ لنفسي بحق التعليق على السيد الوزير وتقديم الطلبات التي نراهـا مناسـبة بعـد تعليـق الـسيد الـوزير: ﴿**فَستَذْكُرون ما أَقُولُ لَكُم وأُفَوض أَمرِي إِلى ا ـ ـ إِن ا ـ بصير بِالْعباد**﴾ [8]. والـسلام علـيكم ورحمـة ا وبركاته".

وصفقت له المعارضة.. وإن كنت أعتقد أن الأغلبية قد صفقت له بقلوبها أيضا.

ولم يفت الدكتور رفعت المحجوب الفرصة لأن يعقب على حديث العضو المستجوب فقال: "الـدكتور حسن حسني تحدث ٤٢ دقيقة، وأريد أن أقول كلمة حتى تكون الأمور واضحة لنا جميعا منذ البدايـة وهـذه مسئوليتي في إدارة الجلسة. كفاءة الحديث تتمثل أساسا في نقل المعلومات إلى السامعين فـي أقـصر وقـت ممكن. نحن في عالم لم يعد يستطيع أن يجلس الساعات الطويلة ليتحدث في موضوع واحد".

إلا أن العضو المأمون الهضيبي أراد مداعبته وتوقيره أيضا فصاح به: "مـش كـل النـاس عنـدها موهبتك.. ومش كل الناس عندها كفاءتك يا ريس.. ومش كل الناس مطلوب منهـا أن تكـون علـى نفـس المستوى".

وصل ذلك لرئيس المجلس الدكتور رفعت المحجوب الذي رد بقوله:

لا.. عندكم كلكم، فيه كفاءة كبيرة. وكلكم كفاءات وأن ننقل الحديث إلى السامعين فـي أقـصر وقـت ممكن. شكرا".

ولكن المأمون الهضيبي رد عليه: ومع ذلك - الحمد - كان المستوى كويس.

فرد عليه رئيس المجلس: أنا ماقلتش حاجة المستوى ممتاز بس ما تطولش.

ثم وقف وزير الثقافة فاروق حسني مدافعا عما اتهم به من مسئولية سياسية عـن مهرجـان القـاهرة السينمائي وأعلن قائلاً:

"نحن نتحمل المسئولية كاملة عن كل ما نقدمه في وزارة الثقافة في مهرجانات السينما وفي مهرجانات المسرح، فنحن لا نقيم مهرجانا سينمائيا "كشادر" ينفض بعد عرض أفلامه ورحيل ضيوفه ولكننا نقيمـه أداة للتثقيف وللوعي وللعلم والمعرفة ولبناء مواطن صالح مدرك، ونقيمه فـي مـصر البلـد المـسلم والـشعب المتحضر بطبعه بحكم أطول تاريخ عرفته البشرية.

وأعود وأكرر: نحن لا نقل حرصا على إسلامنا ولا وطنيتنا عن أي مواطن مسلم مخلص ولا نقبل أي تشكيك في ذلك.

وأضاف: وفي الوقت ذاته نحن ندرك جيدا الأخطار الفكرية الداخلة في مجتمعنا، والتي تهدد أكثر مـا تهدد أطفالنا وشبابنا، ربيع الواقع ومستقبلَ الحياة.

---

[8] سورة غافر الآية ٤٤.

هذه الرؤية ذاتها هي التي تحكم عرض أفلام مهرجان القاهرة السينمائي الدولي والذي تحكمه قواعد خاصة ولوائح تتماشى مع لوائح المهرجانات الدولية المشهورة المؤثرة في سينما العالم بالتالي في ثقافاته.

ورغم أن لوائح وأنظمة هذه المهرجانات الدولية لا تخضع لأنظمة الرقابة، فنحن في وزارة الثقافة المصرية نخضع عروض مهرجاناتنا السينمائية لقانون الرقابة على المصنفات الفنية. ونحن هنا استثناء من قاعدة دولية ونحن نقيم المهرجان ونعرض الأفلام ونستثني ونراقب كل هذا انطلاقًا من إدراكنا لمسئولياتنا التي ربما أفضت في الحديث عنها وهي حماية المجتمع والقيم.

ثم أوضح قائلاً: والقانون المنظم للرقابة وهو القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ يستهدف تطبيق معايير الرقابة وهي حماية الآداب والأمن ومصالح الدولة العليا. على الرغم من أن هذا القانون يقصد العروض السينمائية التجارية فقط ومهرجان السينما ليس مهرجانًا تجاريا ومع ذلك فالرقابة عندنا تطبق القانون على مهرجان السينما وتفرض سلطتها على عروضه كاملة رغم أنها عروض لا تستهدف الربح المادي.

ولا يعرض أي فيلم في أي مهرجان سينمائي بمصر قبل أن يحصل على تصريح من الرقابة بعرضه في المهرجان، وأكرر يحصل على تصريح عرضه في المهرجان، وكل الأفلام التي عرضت في جميع دورات مهرجان القاهرة السينمائي الدولي حصلت قبل عرضها على موافقة الرقابة على المصنفات الفنية كل الأفلام التي عرضت بلا استثناء واحد.

وهذا هو الحال مع فيلم "الرجل المحجب" الذي ذكره السيد العضو بالتحديد، فهذا الفيلم حاصل على تصريح الرقابة رقم ٢٩٦/٥٨ لسنة ١٩٨٧ وسمحت الرقابة بعرضه عرضين خاصين للنقاد والصحفيين والسينمائيين المتخصصين فقط وليس للجمهور العام.

ويبرر ضرورة العروض الخاصة قائلا: يأتي أيضا من إدراكنا لمسئولياتنا العامة وتحدده أيضا الرقابة وليس وزير الثقافة أو رئيس المهرجان ويهدف العرض الخاص إلى إتاحة الفرصة لعدد محدود جدا من المتخصصين في النقد والكتابة والعمل السينمائي لمشاهدة فيلم لكي يستفيدوا من جوانبه المختلفة سواء أكانت على مستوى الآراء أم الأفكار للتنفيذ أو التكنيك.

فهذا الجمهور الخاص يجب أن يستفيد من تقدم السينما العالمية ومن اختلاف الآراء، وهذا الجمهور الخاص على قدر أكبر من الوعي والثقافة وتقدير المسئولية، وهذا الجمهور الخاص أيضا، يشكل أداة من أدوات التثقيف العام، فيجب أن يعرف ويعلم. والعرض الخاص يطبق على أفلام يمكن أن تتضمن أفكارا ومشاهد لا يجوز السماح بعرضها على الجمهور، وفي الوقت ذاته ترى الرقابة أنها تفيد المتخصصين.

وبهذا فالرقابة توائم بين القواعد المتبعة في معاملة الأفلام المشتركة في المهرجانات والتي تقضي بإطلاع الوفود المشاركة في المهرجان على الأعمال الفنية للدول في قاعات خاصة على هيئة ندوات فنية يتبادل فيها الحاضرون والنقاد مناقشة وتقويم هذه الأفلام وبين ما تقتضيه تقاليد وقيم المجتمع المصري والحفاظ عليها بمنع مثل هذه الأفلام من العرض العام للجمهور العادي.

بل وأكثر من هذا وبحكم مسئوليتي كوزير للثقافة فقد منعنا عـرض بعـض الأفـلام التـي أجـازت الرقابة عرضها.

ويجب علينا أن نبتعد عن اغتصاب التفسيرات الخاطئة، وعلينا أن نتمتع بسعة أفـق ورحابـة صـدر وبحرص على مسئولية أشمل. فمن الممكن أن تختلف الآراء حول أي موضوع وتتعدد التفسيرات لأي فـيلم أو قصة وهو خلاف وتفسير مقبولان عادة في إطار القيم والتقاليد، ولدى وزارة الثقافة الخبراء المختـصون الذين يتمتعون بالوعي والثقافة والمسئولية الوطنية كي يحكموا حكما صـحيحا ويقـدروا تقـديرا مـسئولاً وموضوعيا.

أما وقد شعر عضو الأغلبية سعد الدين وهبة أن رد الوزير لم يكن كافيا وهو رئيس للجنـة الثقافيـة بالمجلس.. ورئيس لمهرجان القاهرة السينمائي الذي كان محل انتقاد واستجواب الإخوان.. فقد طلب الكلمـة لإبداء إيضاح، فأشار إلى أن الدكتور حسن حسني وهو يستصرخ بقلبه - وعن حق - أن هناك من الأفـلام ما قد أثار حفيظة ٢٠٠ ألف شاب وفتاة وقال إن هذه هي إحصائية المهرجان.. إلا أن لائحـة المهرجانـات الدولية تحتم ألا يعرض أي فيلم داخل المهرجان أكثر من ثلاثة عروض، فإذا عرض العرض الرابع تكـون مخالفة تحاسب عليها في الاتحاد الدولي. ومعنى هذا أن أي فيلم يعرض في مهرجان القاهرة لا يراه أكثر من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ شاب.

وأما عن فيلم "الرجل المحجب" الذي تكلمت عنه دون الدخول في تفاصيل فهو فيلم عن الصراع بـين طائفتين دينيتين: شيعة لبنان والكتائب اللبنانية وانعكاس هذا في باريس.. وهنا أبدى سعد الدين وهبـة أسـفه قائلا: إن الأستاذ الدكتور حسن حسني قرأ تقرير أحد الرقباء إنما التقرير النهائي معي.

ثم أبدى أسفه للمرة الثانية عندما أشار إلى أن الوزير ذكر أن الرقابة قالت إنه يعرض عرضا خاصا.. لا. الرقابة قالت يعرض عرضا عاما والتقرير معي وها هو.. ولوح بورقة لكي يريها للأعضاء.. ثـم أكـد قائلاً: نحن الذين قلنا يعرض عرضا خاصا. في سينما كريم وعرض في الفندق.

وأضاف بقوله: والسيد العضو حسن حسني حاول أن يدخل سينما الفندق عام ١٩٨٨ في حفلة الـساعة الثامنة والنصف ومنعوه.. لأنهم قالوا له إنها حفلة نقاد؛ فجاء إلى مكتبي وتشرفت بأن شربنا معا فنجان قهوة.

فقاطعه الدكتور حسن حسني نافيا: لم يحدث هذا..

فأبدى سعد الدين وهبة دهشته قائلاً: ألم تأت إلى مكتبي وشربت قهوة؟

فضحك الأعضاء..

ثم أشار سعد الدين وهبة إلى الجواب الذي ذكره الدكتور الحسيني، وقال الذي وقعه وكيل أول الوزارة وفيه ٣ أفلام، فلو أن الدكتور الحسيني قرأ هذا الجواب سيجد أن تاريخه ١١/٢٨ في حين أن الترخيص لهذه الأفلام تاريخه ١١/٢٦ أي أن التراخيص صدرت من الرقابة دون تدخل لا مـن وكيـل أول الـوزارة ولا من الوزارة.

فقاطعه العضو المستجوب قائلا: ١١/١٨ يا ريس..

ولكن سعد الدين وهبة استمر في رده وتوضيحه فقال: لم يحدث أن منعت الرقابة فيلمـا وعرضـناه. السنة دي في عام ١٩٨٨ بيقول ما منعناش، منع ٩ أفلام من العرض، ونحن الذين منعنـاهم بالاتفـاق مـع الرقابة وحرصا على سمعتنا وعلى سمعة الدولة، ألم تقل في الجرائد إننـا منعنـا ٩ أو ١٠ أفـلام لأن دي علاقات دولية ومش ضروري نسيء لحد.

ثم ختم توضيحه مؤكدا بأن مهرجان السينما يحرص على الأخلاق ويحرص على التقاليد ولا يعـرض فيلما إطلاقًا إلا لهدف فني أو إنساني أو هدف أخلاقي، وعندما يعرض ٢٥٠ فيلما ونأتي ونتحدث عن فيلمين أو ثلاثة أو أربعة فإن باقي الأفلام كلها على مستوى عال وتنهض بصناعة السينما.

وتحدث عبد الغني السمان عضو الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم واتفق مع المـستجوب الإخـواني حيث وجه حديثه للوزير بقوله: لا ينفي - يا سيادة الوزير - أنه فـي مهرجـان القـاهرة الـدولي بعـض التجاوزات التي ذكرها الإخوة. وإذا كان لدينا حرية المنع لأي أفلام هابطة فلنمنع اعتبارا من الآن. وليس كل التكنيك الفني وليس كل الرؤية التقدمية في الأفلام أن تكون بالضرورة أفلاما بها بعض المناظر الجنـسية.. ليس بالضرورة على الإطلاق..

وأما جمال أسعد عبد الملاك عضو حزب العمل - ضمن التحالف الإسلامي - فأشـار إلـى الحـلال والحرام فيما يخص الجوانب الفنية فقال: "إنها عملية - من وجهة نظري - نسبية بمعنى أنه يمكن أن يكـون التلفزيون حلالا وحراما في ذات الوقت ويمكن للسينما أن تكون حلالا وحراما في ذات الوقت. ومن هنا فإن الحلال والحرام في أعمال هذه الأدوات.

وضرب مثالا لرؤيته قائلاً: فأنا لا أتصور أن فيلما مثل "عمر المختار" والذي نأتي بأولادنا الـصغار لتربيتهم على ما فيه؛ لأنه يعطيهم قيما وطنية قومية حقيقية. في هذه النوعية من الأفلام فالـسينما حـلال.. حلال.. حلال.

ثم ختم حديثه وأردف بقوله: ولذلك لابد أن نلتزم تماما بمستوى الأسـاليب والنوعيـات التـي يكـون الأساس فيها هو تكوين الوعي لدى المواطن المصري لكي يكون مواطنا ذا وعي، مشاركًا في حل مـشاكل مصر وهذا أمر أساسي بجانب كل الأدوات التي نتكلم عنها".

وكان هذا العضو آخر المتحدثين والمعقبين على سؤاله.. حيث كان قد تقدم في هذا المجال تسعة أسئلة عقب ثلاثة أعضاء فقط على إجابة الوزير.. واكتفى رئيس المجلس بذلك. حيث صاح البعض من الأعـضاء بأن الأمر واضح ولا يحتاج لمزيد من التعليقات.

وإن كان لنا تعليق على ما دار في قاعة مجلس الشعب أثناء هذا النقاش أو ذاك العرض. فإنـه يمكـن القول بأن الإخوان المسلمين قد عرضوا القضية بتكتيك بارع وأداء جيد وحسن تنظيم فـي توزيـع الأدوار، حيث لم يكرر أحدهم الآخر بل عرض كل منهم لجانب أو لزاوية من قضية الثقافة وإن كانت قـد تركـزت حول السينما كأداة تثقيفية، إلا أن الأمر لا يخلو من النظر إليها في إطار الإعلام المـؤثر. وإذا كـانوا لهـم رؤيتهم ونقدهم للسياسة الإعلامية الداخلية.. فإنهم يدركون أن السينما خاصة الأجنبية تمثل نوعا من الإعلام

الأجنبي الوارد إلينا. وبذلك وإن كان في سعيهم تقويم للسياسة الإعلامية الداخلية؛ فلم يفتهم أيضا التصدي للإعلام الأجنبي الممثل في فن السينما.

وإثباتا لصحة تفسيرنا. فإن الإخوان قد أعدوا لذلك عدته منذ مهرجان القاهرة السينمائي لعام ١٩٨٧ وهو ذات العام الذي انضموا فيه إلى مجلس الشعب. وأولوا الاهتمام به أيضا في عام ١٩٨٨ وإن كانت مناقشته قد أجريت في عام ١٩٨٩ وقبل عقد المهرجان في أواخر العام المذكور.

وإذا كان اشتراك مصر في المهرجانات السينمائية الدولية له وجاهته، فإن عقد مصر أيضا لهذا المهرجان على أرضها له وجاهته أيضا. ولا شك أنه فرصة للفكر العربي والإسلامي أمام هذا المستوى العالي من السينمائيين الدوليين.

ومن جانب آخر لا يمكن أن نغفل رؤية هؤلاء السينمائيين الدوليين في ديننا الإسلامي وعقيدتنا وعروبتنا وحضارتنا وحياتنا. لأنه من الأهمية الإطلاع عليه خشية أن تكون رؤية خطأ فيجب تصحيحها بنفس الأدوات السينمائية أيضا أو بأدوات إعلامية أخرى. وأما إغفالها فإنه يحدث بنا خسائر من ناحيتين.

أولاهما: أن الشعوب الأجنبية التي ستطلع أو تشاهد هذه الرؤية الخاطئة ربما تقتنع بها وإزاء عدم تصحيحها فإن الأمر يصبح بالنسبة لها قناعة، تتحول إلى مشاعر مضادة للمسلمين وللعرب أيضا.

ثانيتهما: لا يمكن تجاهل هذه الرؤية حتى يستوعبها جمهورنا، ويدرك ما حوله، بل ولا تجعله في حالة تصادم مع هذه الشعوب عن غير وعي، وتساعد على تكوين رؤية مضادة للتوضيح وللتصحيح، بل وللنظر إلى أنفسنا وإعادة مراجعة معها حول مدى صوابنا أو خطئنا.

ولذلك كان من الضروري أن تكون هناك عروض خاصة لبعض الأفلام من نوع "الفن السياسي" على المتخصصين من النقاد والصحفيين والسينمائيين للإطلاع على ما أشرنا إليه سلفًا. أما وقد تسرب بعض الأفراد إلى هذه العروض الخاصة، فالأمر لا يخرج عن كونه خطأ تنظيميا، يمكن تلافيه.

وأما من المشاهد الجنسية في الأفلام الأجنبية - فإنه من المتابعة العامة لها - فإنه يلاحظ أن أعلى مستويات الأفلام السينمائية لا تحتاج إلى حشو أو حشر أو عرض مثل هذه المشاهد، لأنها تناقش أو تعرض فكرة أو قضية. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك حازت على أعلى الجوائز العالمية وأما هذه المشاهد فإنها - غالبا- تحتويها الأفلام دون ذلك المستوى العالي. ومع هذا فإننا نعرف أنه عندما تعرض مثل هذه الأفلام في مصر فالأمر لا يخرج عن احتمالين: إما تحذف الرقابة مثل هذه المشاهد.. وأما يحذف الصارخ منها ولا يسمح لدخولها لأقل من ١٦ عاما، وأعتقد أن هذه اليافطة كثيرا ما نجدها معلنة، وإن كانت بعض دور العرض تستغل ذلك تجاريا وتعلق مثل هذا الإعلان ولا يكون في أفلامها شيء من الجنس.

فإذا كان هذا واقع موقف الدولة من المشاهد الجنسية في السينما فإن الأخطر من ذلك. هو الفكر الأجنبي ومدى اتساقه أو مواءمته مع عقائدنا وتقاليدنا واختلافه أو تعديه على هذه العقائد.. وكما سبق القول فإننا نرى عرضها مع عرض رؤيتنا النقدية لها حتى يطالع الجمهور هذا الفكر.. إما أنه يتفق معنا، وإما أنه

يختلف، وفي الحالتين لابد من نقاشه وتفنيده إذا أمكن. لأن حجب ذلك الفكر عنا لا يمنحنا الفرصة للتـصدي له، وفي ذات الوقت ينمو ويترعرع بعيدا عنا، ولكن للأسف تفد الينا سياسات أو سلوكيات من الأجانب، دون محاولة التصحيح من جانبنا. فالإعراض عنه ليس من المصلحة إنما لابد من مطالعته لنعيش الحقيقة. وذلـك يحدث عادة فيما يكتبه بعض المستشرقين عن ديننا وتاريخنا، وهناك نوع من والمفكرين والكتاب والبـاحثين يقومون بمناقشة آراء هؤلاء المستشرقين وتصحيح مفاهيمهم ونتائج بحوثهم وقد نجح ذلك الأسلوب.. وقياسا على هذا، فلابد أن نعرض فكر السينما الأجنبية، ليس ذلك فقط، بل نطالعه ونناقشه بـنفس الأدوات واللغـة السينمائية والتي تفهمها شعوب كثيرة.

وإذا كان الإخوان قد أثاروا هذا الأمر.. فإن لإثارته فائدة وهي - ابتداء - قراءة أفكارهم ورؤيتهم للفن وتطلعهم إلى الفن من النوع الراقي.. وكما أشار جمال أسعد عبد الملاك فإن الحلال والحرام هو مـا تقدمـه السينما وليس أدواتها. وعلاوة على ذلك فإن إثارة الأمر يعني توجيه نظر الدولة أو سياستها نحـو الالتـزام بالدستور فيما نص عليه من المحافظة على القيم، وأنهم يراقبون الحكومة في ذلك الاتجاه، وهذا في حد ذاتـه يعد رادعا أو جرسا يدق في عالم النسيان أو التنبيـه علـى عـدم تجـاوز خطـوط المجتمـع الإسـلامي وحدود الدستور.

وإن كان لنا تساؤل حول مدى نجاح الإخوان فيما حققوه في هذا النقاش المثيـر.. فإننـا نـشير إلـى نجاحهم.. في تحييد البرلمان إزاء وزير الثقافة.

فقد تعودنا في مجلس الشعب أن نرى بعد كل نقاش أو مساءلة، لوزير، أن يعلـن المجلـس تأييـده أو مساندته أو مؤازرته له ولعل ذلك تكرر مع اللواء زكي بدر وزير الداخلية الذي تصدى له الإخوان ولاحقوه بكل وسائل الرقابة البرلمانية. إلا أنه يلاحظ أن هذه الجلسة قد انتهت بأسلوب وبصيغة مختلفة.. حيث لم تقرأ أغلبية المجلس الاتهامات التي وجهت إليه، من خلال إعلان رئيس المجلس الدكتور رفعت المحجوب اقتراحا فحواه: بعد أن استمع المجلس إلى مقدمي الاستجوابين السيدين العضوين الدكتور حسن حسني والشيخ صلاح أبو إسماعيل وبعض السادة مقدمي الأسئلة إلى السيد وزير الثقافة ورد الـسيد الـوزير علـى الاسـتجوابين والأسئلة. يقترح السادة الأعضاء وعددهم ٥٧ عضوا الانتقال إلى جدول الأعمال.. فوافقت الأغلبيـة علـى الفور.. ورفعت الجلسة؟!

وبهذه الصيغة فقد انتهى النقاش.. وهذا يؤكد ملاحظتنا بنجاح الإخوان في تحييد البرلمان".. فإن كانت الأغلبية التي تنتمي للحزب الوطني الديمقراطي والذي ينتمي إليه الوزير، أيضا، لم تستطيع - بحكم الالتزام الحزبي - إدانة الوزير بإقرار اتهامه. فإنها أيضا لم تؤيده ولم تسانده.. وبذلك أصبح موقف الوزير السياسي متأرجحا بين عدم الإدانة.. وعدم التأييد أيضا، وهذا ما يسجل للإخوان. من إحرازهم نقطة وإن كانـت لـم تسجل هدفًا فهي حققت تعادلاً؟؟

وذات النجاح حققه الإخوان بالنسبة لوزير الثقافة فاروق حسني. عندما قاموا بتحييد مجلس الشعب إزاء سياسته. وخاصة التي تدور حول تطوير هضبة الاهرامات.

وإن كانوا قد أولوا اهتماما بالآثار المصرية عموما؛ حيث إنها تراث وطني وكذلك تعد من مصادر الدخل السياحي القومي.

وفي هذا الصدد كان قد تقدم ستة عشر عضوا بأسئلة لوزير الثقافة ومنهم نائبان من الإخوان وهما محمود أحمد نافع وأحمد عبد ا فراج. ودارت هذه الأسئلة حول وضع الآثار المصرية وحمايتها ومنها الآثار الإسلامية(٦٠).

وكانت لجنة الثقافة والإعلام والسياحة برئاسة سعد الدين وهبة قامت بزيارة ميدانية وتفقدية لبعض هذه الآثار. وقام أحد نواب الإخوان الذين شاركوا في هذه الزيارة بالتعليق عليها مشيرا إلى أن اللجنة زارت أحياء الجمالية ومصر القديمة والكنيسة المعلقة. وقد أبدى انزعاجا حول حالة هذه الآثار قائلا: وقد فوجئنا في هذه الزيارة بما لم نكن نتوقعه.. فالمساجد حولت إلى مقالب للزبالة. وافتتحت فيها شوارع لتوصيل بين حارة وحارة، أو بين شارع وشارع، ولقد أذن الظهر ونحن في حي من أقدم الأحياء الموجودة وحاولنا أداء الصلاة - ومعنا السادة أعضاء اللجنة وكنا في منطقة عريقة زاخرة بالمساجد الإسلامية العريقة وهي موطن انتشار الدعوة في هذا المكان - فلم نستطع أداء الصلاة لعدم مناسبة هذه الأماكن؛ فاضطررنا إلى الصلاة على حصيرة بين قطعان الماعز. هكذا وصل الحال بآثار تعتبر رمزا لأنصع فترة من فترات التاريخ.

ويستوقفنا إحساس الأسى مما يصفه النائب.. ولا شك أننا نعلم ذلك. وكثير من الأطراف الرسمية وغير الرسمية تدرك ذلك..

إن هذه الآثار الإسلامية والممثلة في تلك المساجد، تقع بين المسلمين وتلك حالتها.. فمن تقع عليه هذه المسئولية؟!

إذا أشرنا إلى الأجهزة الرسمية للدولة فإنها مسئولة. ولكن مع افتراض أنها تعمل من أجل نظافتها فإنها رغم ذلك لا تلقى ترحيبا أو حماسا أو إيمانا لدى المحيطين والمقيمين بهذه المساجد، ومن هنا تعجز هذه الأجهزة عن الاستمرار في عملها وسوف يصيبها الإحباط.. واليأس.

وهنا نصل إلى سؤال أهم.. ما موقف المسلمين في هذه الحالة؟! ولماذا صمت المسلمون عن نظافة المساجد وما حولها؟! ولماذا لم يسع المسلمون أنفسهم لإجراء هذه النظافة والحفاظ على هذه المساجد؟ وما تفسير ذلك؟!

وإذا انبرى أحدنا مشيرا إلينا قائلا: ولذلك فالإسلام هو الحل.. ولا نشك في هذا الحل.. إنما كان الإسلام موجودا منذ ما يزيد على أربعة عشر قرنا.. وما زال الإسلام في ذاته وتعاليمه عظيما محتفظًا بقوته.. فكيف لا ينسحب ذلك على هؤلاء المسلمين الذين توجد بينهم وحولهم هذه المساجد بهذه الحالة!!

ومن هنا أرى أيضا لدى المسلمين.. بأن يكون إسلامهم حقيقيا وعمليا.. ولا يكفي أن نكون مسلمين في شهادات الميلاد أو بحكم الانتساب للإسلام فقط.. إنما لابد أن نحيا الإسلام حياة. وأبسط تعاليمه النظافة. ومن هنا قال الرسول محمد صلى ا عليه وسلم: النظافة من الإيمان.. وفي غياب هذه النظافة فلا إيمان لنا.. فهل هذا هو الواقع الذي نعيشه اليوم؟! وهل في دعوة الإخوان المسلمين للإسلام هو الحل.. دعوة لليوم. وللغد؟؟

وفي جولة أخرى وكانت الأخيرة مع وزير الثقافة. حيث قدم تسعة أعضاء أسئلة ومنهم نائبا الإخـوان الدكتور حسن حسني وعز العرب فؤاد حافظ. واستجواب أيضا من نائب الإخوان مجدي أحمد حسين. وكانت تدور حول مشروع الوزارة لتطوير هضبة الأهرام[٦١].

إلا أن النائب الإخواني مستجوب الوزير قد انفرد بالشرح والاتهام واستيضاح الوزير وتأليب المجلـس ضده. وقام الوزير بالرد وعرض لنموذج المشروع المقترح وكذلك بعـض الـشرائح التـصويرية الملونـة لتوضيح وجهة نظره.. ودار النقاش حادا وساخنًا.. وانتهى الأمر أيضا بتحييد مجلس الشعب. فلم يقر إدانـة الوزير لإضراره بالمصالح الوطنية.. لم يوجه له شكرا أو تأييدا أو مساندة إنما كان المجلـس فـي موقـف المحايد حيث أنهى المناقشة وانتقل إلى جدول الأعمال دون تحديد موقف نهائي.

وهكذا فإن الإخوان نجحوا أيضا في تحقيق التعادل في هذه الجولة، ويعد ذلك في حد ذاته نجاحا؛ حيث لم يصدر من المجلس تأييدا لسياسة الوزير، وإنما حققوا أيضا نقطة في رصيدهم من الرقابـة البرلمانيـة.. بشرعيتهم النيابية للشعب.

الفصل العاشر

الإخوان والتعليم الديني

الإخوان والتعليم الديني

إذا كان الإخوان اعتبروا التعليم من المحاور الهامة التي أولوها اهتمامهم، وحاولوا دفع اهتمام الدولة إلى أعلى المستويات بتطويره وكذلك زيادة جرعات الثقافة الإسلامية ضمن مناهجه.. فإن ذلك تواكب مع تولي الدكتور أحمد فتحي سرور وزير التعليم.. والذي بادر بعدة إجراءات وخطوات لاقت استحسان الرأي العام، وخاصة الإخوان منهم.

وربما كانت أبرز نشاطاته التي فجرت ضجة واهتمام الرأي العام هو محاربته لظاهرة الغش الجماعي في الامتحانات. وقد تصدى له حيث حقق بعض خطوات النجاح فيه على مستوى محافظات الجمهورية ومن هنا تابعه الرأي العام في تنفيذ خطواته السياسية، التي رفع شعارها ألا وهو تطوير التعليم.

ولا شك أن أبرز نشاطاته قد شدت انتباه الإخوان المسلمين. حيث إنه حارب رذيلة يلفظها الإسلام خاصة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم والذي قال: **"من غشنا فليس منا"..** ومن هنا كانت أولى خطواته ذات سمة إعلامية.. فلاقت قبولا وترحيبا من الإخوان.

ولعلنا لا نغالي لو أشرنا - من خلال متابعة ميدانية في البرلمان – إلى أنه من الوزراء القلائل الذين نالوا تقديرا خاصا من الإخوان المسلمين؛ ولذا فلم يقع بينه وبينهم صدام أو مواجهة أو ما شابه ذلك. بل إنه أحيانًا قد حصل على شكرهم العلني تحت القبة. ومؤازراته في سياسته.

وإن كانوا قد مارسوا الرقابة البرلمانية حول هذا المحور المهم. ألا أنه يمكن القول بأن هذه الرقابة تضمن توجيه وتوعية الوزير ببعض الملاحظات التي ربما لم يصل علمه إليها. أو مسئولين آخرين بالوزارة يكونون قد ابتعدوا عن فلسفة سياسته ومنهجها.

ومن جانب آخر فإن الوزير قد تعامل معهم بلباقة ودبلوماسية واستجابة لما يرى أنه حق كما يراه، وأبدى الاستعداد للتعاون والمشاركة في تأكيد وترسيخ التربية الدينية في مناهج التعليم.

وكانت أولى المناقشات التي جرت حول التعليم: طلب مناقشة تقدم به ياسين سراج الدين وأكثر من عشرين عضوا، وكذلك تقدم ثمانية أعضاء بأسئلة، ومنهم نائبان من الإخوان. وكان سؤال أحدهم، وهو محمود أحمد نافع يدور حول الأسس التي تقوم عليها سياسة تطوير التعليم وما نصيب التربية الدينية منها(٦٢)؟

وقد أدلى الدكتور أحمد فتحي سرور وزير التعليم – حينذاك - ببيان جاء به: إن التربية الدينية تحظى من الوزارة بكل الاهتمام، فالهدف من تطويرها هو تكوين المواطن الصالح الذي يستمد مثله العليا من مبادئ الإسلام القويمة التي يقوم عليها النظام الإسلامي.

ثم عرض وسائل تحقيق هذا الهدف والتي تتمثل في:

أولاً: غرس العقيدة.

ثانيا: دراسة العبادات وممارستها.

ثالثًا: عرض بعض القضايا التي يثيرها أعداء الدين والرد عليها.

رابعا: تعزيز كل وسائل التربية الدينية بالنصوص الدينية للقرآن الكريم والحديث الشريف.

ثم تقرر الوزارة كتابا له موضوع ديني واحد بدءا من الصف الخامس الابتدائي وحتى الصف الثالث الثانوي، وقد تم تطوير كل مناهج التربية الدينية وهذه المناهج - الآن - تتناول الجانب المعرفي والجانب الوجداني والجانب السلوكي أي أنه لا يوجد تركيز على جانب وترك جانب آخر.

وقد عني تطوير التربية الدينية بتعميق الإيمان با وعني التطوير بمشكلات المجتمع الديني واهتم التطوير بالعناية بالتفكير السليم واستغلال الشخصية وتجنب التبعية العشوائية والانقياد إلى أي تفكير دون وعي أو تأمل في مدى توافقه أو عدم توافقه مع مبادئ الإسلام، واهتم التطوير بالعلم والبحث العلمي في الإسلام، كما اهتم بالسيرة والشخصيات الإسلامية والجوانب التطبيقية العملية، هذا هو ما اهتمت به التربية الدينية في مناهجها.

وعقب محمود أحمد نافع وقال: نضع تحت نظر سيادة الوزير السلبيات الموجودة في النظام التعليمي القائم حتى يأتي التطوير الذي ننتظره مؤديا لعلاج هذه السلبيات وأولها أن هناك المواد الفلسفية "المنطق والفلسفة وعلم النفس" فيها كثير من المداخل التي تطغى في قيمنا وفي عقائدنا.

وأكتفي بالقول في هذه المواد الثلاث: إن العلمانيين تدخلوا تدخلاً سافرا لكي يخرجونا عن الخط المستقيم الذي يجب أن نحرس به قيمنا ونحرس به علمنا، وكل الآمال التي نعلقها على هذا التطوير الجديد ولذلك فإنني آخذ بباب سيادتكم ناصحا بأن يوكل تعديل المناهج وتطويرها إلى أساتذة أفاضل يؤمن جانبهم حتى لا تكون هناك انحرافات مثل التي توجد في بعض المواد التي تدرس الآن. هذا فيما يتعلق بالشق الأول من سؤالي عن سياسة الوزارة نحو تطوير التعليم.

أما فيما يتعلق بموضوع نصيب التربية الدينية من سياسة تطوير التعليم فإنها في وضعها الحالي لا تؤدي إلى الغرض المقصود من بناء الإنسان المصري الذي قال به السيد الوزير: إنه الهدف الثالث المطلوب تحقيقه والذي يهدف إلى إبراز الشخصية العربية الإسلامية.

ثم قال: إن سيادتك تعلم أن بعض الذين يعملون أساتذة في جامعاتنا قد غرهم وبهرهم ما رأوه في الغرب.

واستدرك بقوله: وكل ما تعانيه الأمة مبعثه التعليم، وحقيقة أن هناك شوائب تقف في طريق السيد الوزير كالإعلام وغيره ولكن يا سيادة الوزير وا ، لقد اختارك ا في موقع تستطيع فيه أن تفسح لك عنان السماء وكل أبواب الجنان فأقدم على ا بكل ما تستطيع من قوة وإيمان، أقبل على ا بقوة، وإن في اسمك ما يطمئننا إلى أنك سوف تأخذ بما نقول "أحمد فتحي سرور" الحمد والفتح والسرور.

وهكذا في ختام كلام النائب الإخواني فهو يشير إلى الوزير بتفاؤله عن حسن سياسته وتشجيعه للإقدام على التطوير ومؤازرته.

ويبدو من إشارات النائب ضرورة التصدي للفكر العلماني البحت في بعض مناهج التـدريس والتـي يمكن أن يطغى بها هذا الفكر على الفكر الإسلامي وفلسفته وعلومه أيضا. ولا شك أن ذلك الفكر كان أساس الحضارة الإسلامية في عهود سابقة.. ويحذر من تأثير الثقافة الغربية من خلال بعض الأساتذة والمدرسـين على الثقافة الإسلامية التي هدفها إبراز الشخصية العربية والإسلامية.

ولكن من قبيل المناورات الطريفة تأكيد النائب إلى أنه من عقبات تطوير التعليم: الإعلام. والذي يقـع تحت مسئولية وزير آخر في ذات الحكومة.. وإن كان ذلك في ظاهره الإشارة فقط إلا أنه في الحقيقة يـضع مقولة هامة أمام الوزير مفادها أن الإعلام عقبة في طريق تطوير التعليم كما سبق تبيانها في فـصل سـابق، وخاصة ما يخص التربية الدينية. وفي ذات الوقت، فإن ذلك يعد توجيها بضرورة التنسيق بين سياسة التعليم والسياسة الإعلامية.

وفي أثناء مناقشة بيان الحكومة في يناير ١٩٨٩ تحدث النائب الإخواني ياسين أحمد عبد الحليم حيـث قال: أما إذا عرجت على التعليم في مصر فاسمحوا لي أن أسرد قصة في عجالة للمجلس الموقر[٦٣].

فلقد تخرجنا في المدارس في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات نحفظ بعضا من قصار السور وآيـات من القرآن الكريم. ثم ألحقنا بعد ذلك بمنظمة الشباب الاشتراكي وقاموا بتحفيظنا الميثاق مـن البـاب الأول وحتى الباب العاشر منه. أقول إننا حفظنا الميثاق كشباب وهذا هو ما حدث في الستينيات، ثم دخلنا القـوات المسلحة، وكان التوجيه المعنوي بالقوات المسلحة متأثرا بما يدور في الجبهة الداخلية وأنا كجندي اشـتركت في حرب ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ وعندما بدت الشرارة الأولى للمعركة وفي اللحظات الأولى لحرب الـساعات الست تهاوى كل ما تعلمناه في منظمة الشباب، ذلك ما رأيته بعيني ثم وقعت في الأسر.

وإنني أدلل بهذه القصة على كيفية بناء الإنسان على الخلق والعقيدة، ودار حوار بيني وبـين جنـدي إسرائيلي - وكان هذا الحوار أساس التحول الفكري لدي - حول التوراة وأرض الميعاد وكنت لا أعـرف شيئا عن القرآن وكان هذا هو الفارق بين جندي يحارب عن عقيدة، وجندي آخر لا يعرف شيئا عن عقيدتـه بل إن رأسه محشوة بكلام فارغ، فكان ما حدث عام ١٩٦٧ ومن هنا كان التحول الفكري لـدي، وإننـي لا أتحدث هنا عن مواد التربية فلها متخصصون وأساتذة كبار، ولكنني أتحدث عن الجانب العقائدي، فلابـد أن يبنى الإنسان في مصر على عقيدة سليمة، فبعد التحول الفكري في العقيدة لدي. أقول إنه لو أرسل بي إلـى الجبهة التي مكثت فيها عام ١٩٦٧، لتغير الأمر ولعلمت أن القرار خطأ في التولي والزحـف، ولعلمـت أن الواجب علي إما النصر وإما الشهادة.. وكل هذه الأمور لم تدرس لنا، ولم نكن ندري عنها شيئا إلى أن خرج الإخوان المسلمون من السجون، وهذه حقيقة".

وأعتقد أن هذا النائب نموذج للإخواني الجديد.. وما بين القديم والجديد يفصل بينهم سنوات غاب فيهـا الإخوان عن الساحة السياسية ما يقرب من ربع قرن. وهذا الجديد أيضا يمثل استمرار الإخوان في دعـوتهم وانتشارها رغم كل ما عانوه في تاريخهم. وذلك الجديد رد فعل لنظام حكم قد فقد مصداقيته في موقف يكـاد

يكون أهم وأخطر المواقف التي فضحت حقيقة هذا النظام.. وهذا الإخواني الجديد يمثل منتهى الكفر بالنظرية العلمانية التي تمثلت في الاشتراكية والعودة إلى العقيدة الصحيحة وهي الإسلام.

وليس بالضرورة أن يكون الإخواني فقيها في الدين. لأن ذلك للعلماء منهم والمتخصصين. إنما يكفي أن يكون انتسابه لهم يمثل الواجهة السياسية إزاء القوى السياسية الأخرى.

بل إن هذا النائب كشف حقيقة خطيرة، مهمة جدا من أهم الأسس التي قامت عليها إسرائيل ألا وهي الأساس العقائدي. ومن هنا نجح الإسرائيليون في إقامة دولتهم. حيث إن إيمان جنودها كان دافع قتالهم وبذلك حققوا الانتصار عام ١٩٦٧. وعندما تحقق الهدف بالنسبة للمصريين وعادوا إلى عقيدتهم الإسلامية مؤمنين آمنين، حققوا أكبر نصر عسكري في تاريخ العرب الحديث. وهكذا تلمس النائب الإخواني دور وأهمية ترسيخ العقيدة الإسلامية في التعليم وإلى أي مدى وصلت ثمارها وفوائدها.

وبعد شهور وبالتحديد في إحدى أمسيات شهر مايو ١٩٨٩. عقد مجلس الشعب جلسة لمناقشة خمسة أسئلة واستجوابين موجهة لوزير التعليم الدكتور أحمد فتحي سرور. وكان نصيب الإخوان منهم سؤالين واستجوابين(٦٤).

وكانت هذه الأسئلة والاستجوابان قد خصصت للرقابة على أعمال وسياسة الحكومة، وكانت مناقشتهم ذات طابع توجيهي وتوضيحي وذلك لاعتبارين:

أولهما: أن الإخوان اتفقوا من حيث المبدأ مع الوزير على ضرورة تطوير التعليم. وهذا يعني ابتداء أن هناك من أخطاء سابقة في سياسات التعليم.

وثانيهما: أن أمام هذا التطوير توجد عثرات، وبذلك لابد من التعاون لإزالتها، ومن هنا كانت هذه الأسئلة والاستجوابات مداخل لفتح النقاش والاستيضاح وتبادل الرأي والفكر من أجل تجاوز هذه العثرات وتجنبها واستمرار سياسة التطوير.

وسنرى أن هذه المعاني قد ألمح إليها البعض من الإخوان إلا أننا سنعرض لأبرز هذه الاستجوابات والأسئلة كمثال، وليس حصرا لما سعى إليه الإخوان من تطوير ولمدى استجابة الوزير.

قال العضو مختار محب الدين نوح نائب الإخوان:

"قد تلاحظ لنا أن كثيرا من الإجراءات التعسفية تحل محل القمع السياسي على هيئة عقوبات إدارية، وإذا كانت هذه الحالة على هيئة سلوك فردي مع معلم أو معيد أو آخر لهان الأمر، واكتفينا باللجوء إلى القضاء للحصول على حكم منصف. ولكن الأمور قد تطورت وأصبحت ظاهرة.

بمعنى أن الاعتناق الفكري المخالف والمتباين مع وجهات النظر السائدة في نظام الحكم بصفة عامة تكون المحصلة النهائية لها عقوبة. أعتقد أنها لا تطبق في أسوأ البلاد تخلفًا وهي الحرمان من الرزق أحيانًا. أو الإبعاد عن مواطن التدريس بصفة عامة. وكان الأمر يهون لو أن هذه المسألة انفرد بها رجل يعاني من صفات خاصة ولكنها حينما تكون من السيد الوزير ومن أعلى سلطة ويصدر بتوقيعه قرار بحرمان وتعتقل



أسرة كاملة، بسبب اتجاه فكري أو بسبب تعليقات أمنية، استقر القضاء على أنه لا قيمة لها نكون بالتالي أمام مأزق سياسي خطير.

فرجل الأمن الذي يعد التقارير أصبح يتحكم في تلك المناصب العليا فنفاجأ بأنه بعد أن يصدر قرار الترشيح لبعض الوظائف وبعض المناصب كالمعيدين مثلاً والأساتذة والمناصب الحساسة نفاجأ بإلغاء هذه القرارات، كما أن الأمر وصل إلى حد السياسة، بمعنى أنها أصبحت تأخذ شكل العقوبة المقنعة لكل من سبق اعتقاله أو كل من تبنى فكرا مخالفا، فإنه لا يفلت فقط من زمام الاعتقال المتكرر، بل عليه أن ينتظر مستقبلا مظلما وعليه أن ينتظر - رغم تفوقه الواضح في تلك الظروف - تحديا واضحا من جهات إدارية".

ويتبين من خلال عرض النائب مختار نوح أنه قد ألمح إلى بعض المرشحين ممن ينتمون إلى الإخوان لمناصب جامعية. ولخلاف في الفكر بين هؤلاء وبعض ممن ينتمون إلى سلطات الحكم. فإن الأخيرين يحرمونهم منها. وهذه مخالفة دستورية، حيث إن الدستور ينص على مساواة المواطنين بلا تمييز بسبب الدين أو الجنس أو اللون.

وأشار إلى أن الأمر أصبح ظاهرة، وليست حالة فردية، وربما يذكرنا ذلك بصدور قانون حماية القيم من العيب في عهد الرئيس السادات. وأناط بالمدعي العام تنفيذه على المرشحين في الانتخابات أيا كانت مستوياتها ولكنه حدد الفئات التي تحرم منها، خاصة الفئات التي تدعو إلى ما هو مخالف للشرائع السماوية. وكان يقصد بذلك حرمان أو عدم تنصيب الشيوعيين في مواقع مؤثرة جماهيريا.

وحيث إن الإخوان لا ينطبق عليهم ذلك إطلاقًا.. فإن أجهزة الأمن التابعة لوزارة الداخلية والتي كان يرأسها في ذلك الحين اللواء زكي بدر الخصم اللدود للإخوان. كانت هذه الأجهزة تقدم تقارير تدور حول انتماء البعض، من المرشحين الجامعيين للتيار الإسلامي عامة، وللإخوان المسلمين خاصة. ومن هنا كانت سياسة زكي بدر حرمانهم من هذه المناصب العليا والمؤثرة بالطبع في الجماهير ولاسيما قطاع الطلبة منه. وهذا القطاع الذي يعد المنبت الأول للتيار الإسلامي في عهد الرئيس محمد أنور السادات وقد آزره وشجعه بل ودعمه أيضا وعاونه في ذلك الدكتور صوفي أبو طالب رئيس جامعة القاهرة حينذاك.. وبذلك فإن الإخوان يهتمون بقطاع الطلبة لأنه يضم صفوة شباب مصر المستنير وفي ذات الوقت، فإن هذا القطاع هو مصدر الاحتجاج والمظاهرات والمعارضة في مواجهة السلطة أو الحكومة في بعض قراراتها أو جزء من سياستها.

وقد قام الدكتور أحمد فتحي سرور وزير التعليم بالرد على هذا الشق من الاستجواب، وقد بدا واضحا في عرضه حيث أشار إلى أن تقرير الأمن إن تطلبته الجامعة فهو مجرد أمارة أو قرينة للتأكد من حسن السير والسلوك وهو ليس دليلا حاسما ولرؤساء الجامعات أن يطرحوه جانبا، فموافقة الأمن ليست شرطا لتعيين المعيد أو المدرس المساعد، وهكذا وجهت رؤساء الجامعات. ولهذا لم يكن غريبا أن بعض أحكام القضاء قد أعادت المعيدين إذا كان القرار بعدم التكليف شابه الانحراف وأحكام القضاء نعتز بها. وإذا كانت الإدارة العامة للأمن من إحدى الإدارات العامة لوزارة التعليم فإنها مجرد مكتب اتصال بين جهات الأمن

وبين الجامعات، والوزير لا يتدخل بل ولا يقرأ تقاريرها، وعلى الإدارات أن ترسل ما يرد إليها إلى رؤساء الجامعات.

ولدي إحصاء من الإدارة العامة للأمن لعام ١٩٨٧ حيث استطلعت إدارة الأمن الرأي حول ٤١٥٩ حالة لمعيدين وأطباء وأخصائيين في الجامعات فوردت إلى الإدارة عدم موافقة لعدد ١٠ حالات فقط من بين ٤١٥٩، ثم وردت ثلاث حالات بعد ذلك رئي الموافقة عليها بعد إعادة البحث، وفي عام ١٩٨٨ تم بحث ٣٠٦٦ حالة ورد إلى الإدارة عدم الموافقة بالنسبة لـ ١٣ حالة فقط، وكانت هناك ٥ "حالات" إضافية اعترض عليها ثم رئي الموافقة عليها بعد إعادة البحث، وفي عام ١٩٨٩ توجد حالة واحدة بعدم الموافقة.

ويلاحظ من رد الوزير أنه وإن كان هناك مبدأ استقلال الجامعات ولا يحق له التدخل في أعمالها أو قراراتها. إلا أنه من خلال المجلس الأعلى للجامعات والذي يرأسه الوزير بحكم منصبه ويضم رؤساء الجامعات وغيرهم فإنه قد أبدى لهم توجيها بعدم اعتبار تقرير الأمن شرطا أو مسوغا من شروط أو مسوغات التعيين. ولرؤساء الجامعات الحق في تنحية مثل هذه التقارير وعدم الأخذ بها، ولأنها غير ملزمة أيضا. ومن هنا فإن الوزير إن لم يصرح فإنه قد ألمح إلى أن هذه القرارات - إن وجدت - فإنها تصدر من رؤساء الجامعات، وبذلك فهي ليست منه، ولكنه من جانب آخر أكد أن هذه القرارات لو كانت غير مستندة على قانون أو قرائن قوية بعدم تعيين معيدين أو مدرسين مساعدين فإن القضاء يراقب القرارات ويقوم بإلغائه، وبذلك فإن الأمر برمته في إطار من الحماية القانونية لمثل هؤلاء. وإن كان المستجوب قد سعى ابتداء إلى عدم صدورها. إلا أنه لو صدرت فالقضاء قائم بالحماية.

وأما الشق الآخر من الاستجواب والذي يدور حول تطوير التعليم والعثرات التي تعترضه فقد أشار إليها العضو المستجوب.. قائلاً:

"أيضا هناك توجه غريب قد اعترى وزارة التعليم في السياسة التعليمية، بل في صميمها. كنا قد اعتبرنا - وقت أن صدر القرار أو المنشور - إلغاء الآيات القرآنية نذير شؤم؛ إلا أنه سرعان ما أصدر السيد الوزير توضيحا يفيد، أنه يعتبر أن المسألة لا تقتصر على تحسين اللغة بالنسبة للتربية الإسلامية، ولكنها تقوم على أن ذلك منهج يتبناه، وهو من المناهج التربوية التي لا غنى عنها، وأن يكون المنهج المعتمد لديه هو المنهج الإسلامي في التربية وفي التعليم أيضا. كما أنه أوصى القيادات التعليمية بالعمل على أن تدعم المناهج التعليمية وأن تقوم بتعويض ما تم حذفه بكميات مماثلة إن لم تزد هذا. هذا هو قول الوزير.

وفي المقابل نجد أن الواقع يعج بكثير من المآسي أشير إليها.. أشير إلى أن المحذوفات دائما تكون من نصيب ذلك الفهم الإسلامي أو ذلك الفكر الإسلامي. نشير إلى أن يدا تحرك هذه المحذوفات إلى طريق لا نحب أن نخوضه. نشير إلى أن هناك انتهاكا لقواعد إسلامية صحيحة سواء أكان ذلك في المواد المدرسية أم في المحذوفات بالحذف أو بالإضافة".

وأوضح العضو المستجوب هذا الواقع بقوله:

"وعلى سبيل المثال نجد أن الذي يحذف من كتاب الصف السادس الابتدائي الموضوعات الآتية: نساء مبشرات بالجنة صفحة ٢١٢، الفداء العظيم صفة ١٣٢، شهر رمضان صفحة ٣٥.

أما بالنسبة للصف الخامس فهناك عبارات تستبدل وتستبدل في توقيت غريب، فتستبدل كلمة الفتح الإسلامي بكلمة الفتح العربي! وطارق بن زياد المسمى على اسمه الجبل يصير - رغم خطأ تلك المعلومة - قائدا عربيا، حتى صلاح الدين الأيوبي لم يكن عربيا، ولكننا لا نريد أن ندخل في جدل، نريد فقط أن نضع النقاط فوق الحروف. وأنا أتساءل: عن سبب هذه المحذوفات، لماذا يتم إلغاء التاريخ الإسلامي بالكامل ممثلا في باب الحروب التي سادت فلسطين ولتسم كما تسمى. تسمى حروبا استعمارية أو تسمى حروبا خفية المهم أنها حروب.. وقد سميت تاريخيا باسم الحروب الصليبية واستطاع صلاح الدين - وهو الوحيد الذي استطاع - أن يحرر القدس نجد أن هذا الباب حذف بأكمله وأتساءل: لم؟ هل لصعوبة ما؟! أم لصعوبة الإدراك؟ أم لأنه كان يدرس خطأ على الصف الخامس ثم رأينا حذفه؟ وأتساءل ما الأسهل في التدريس؟ قانون حمورابي والأسرة السادسة الفرعونية ونظريات رمسيس الثاني التي أفرد لها أكثر من ثلاثمائة صفحة وأفرد للتاريخ الإسلامي ثلاثين صفحة، مع أن عنوان الكتاب "مصر الفرعونية والإسلامية" ولكن الفرعونية تحظى بثلاثمائة صفحة أما الإسلامية فلا تحظى إلا ببعض عشرات ويلغى الباقي ويصدر منشور بحذف الكتاب اعتبارا من صفحة ٢٣٦ وقلنا: فلننظر لعله يستبدل هذه الفقرات في مادة أخرى أو لعله يضيفها إلى سنة دراسية أخرى ولكن للأسف الشديد تلغى إلى واد سحيق لا رجعة فيه. لا نجد هذه العبارات تضاف وإنما في السنة الرابعة كل الذي يشار فيه إلى صلاح الدين الأيوبي سطر واحد فقط و ١٢ كلمة وعز عليهم أن يكون هناك سطر ثان وإنني أتساءل لماذا ألغي ذلك؟ هل لصعوبة التدريس؟ أم لاتساع المنهج..؟ التتار وسيف الدين قطز كل ذلك يحذف ولا يتبقى من التاريخ الإسلامي إلا بضع صفحات عن الدولة الفاطمية.

كتب الفلسفة أيضا لا يلغى منها إلا باب الحرية، فنحن نقوم بتدريس "جان بول سارتر" وأصحاب مدرسة الشك دون تعليق، أشكك في العقائد دون تعليق، إنني لا أقول إنه لا ينبغي دراسة هذه المناهج الفاشلة.

لا، درسوا هذه المناهج ودرسوا أن الشك لمجرد الشك مذهب، وأن هناك شكا مذهبيا وشكًا منهجيا أيضا، ودرسوا لنا مربع أرسطو و"سفسطة" أفلاطون، درسوا لنا ما تشاءون ولكن مع التعليق لهذا التلميذ ذي الأعوام الستة عشر من عمره، فحرام أن تتركوه يؤمن بمذهب وجودي أو مذهب مادي. حرام وحرام أيضا وأشد حرمة ألا يلغى من الكتاب سوى الفلسفة الإسلامية مثل جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وابن صفوان وأنا أتساءل: لماذا فالكتاب طويل عريض يصل إلى أكثر من ٢٨٥ صفحة ولا يحذف منه إلا معنى الحرية في الإسلام ومذاهب الحرية عند المسلمين فيتم إلغاء الباب بأكمله بسبب هذه الموضوعات.

أما موضوعات الجبرية والشك المذهبي والشك المنهجي وارتباط الفلسفة وأهميتها وارتباط الشك المنهجي بالمذهب الحضاري وتزيين هذا الزيف في عقول الشباب دون تعليق ودون إبراز حتى لشخصية الإنسان المصري ولا أقول المسلم، شخصية الإنسان المصري الذي تربى على العقيدة.. الأرض التي أتى

إليها المسيح هاربا، والأرض التي أتى إليها الإسلام فاتحا والأرض التي ولد فيها موسى داعيا هذه الأرض.. ليت لها فلسفة أليست لها رؤية؟! ولماذا تلغى الرواية الوحيدة الصحيحة في هذا الكتاب؟ وإذا ما ألغيت ما الدليل؟

هل سيتم تدريس الفلسفة هكذا على منهج التلقين "خذ يا ابن واختر الفلسفة التي تعجبك" هذا منهج أعتقد أنه ليس منهجا للتربية أو للتعليم وإنما أستطيع أن أقول دون مبالغة إنه بهذه الصورة يعتبر منهجا للتدمير، لأنني أعطي لذاك الذي يحتاج إلى التوجيه والذي أتى إلي متعلما أعطيه حرية الاختيار في أن يتبنى أي مذهب وجودي أو مادي أو ماركسي أو غير ذلك من المناهج الإلحادية، يتبناه وهو فخور دون ما توجيه، فهل تستطيع بعد ذلك أن توجه إليه لوما؟ لا أحسب ذلك.

لذاك لم يكن غريبا أيها الناس أن تتبنى المجالس القومية المتخصصة وأن يتبنى السيد الوزير تلك العقيدة. ولعلي أقصد بالاستجواب - قبل الاتهام - توجيه نظر سيادته إلى أن هناك أيادي خفية تريد أن تعبث وإنني أنضم إلى السيد الوزير فيما قاله في أحد التحقيقات الصحفية من أن هناك قططا متوحشة تخرج من جحورها، كلما أراد هو إصلاحا. إنني أريد من خلال هذا الاستجواب أن أكشف له بعض هذه القطط، كما أتهمه بأنه ربما لا يعطي الوقت الكافي لمواجهة هذه القطط. أقول إن المجالس القومية المتخصصة - يا سيدي الوزير وأمامك توصية مدونة - قد أوصت بتدريس الثقافة الإسلامية ليس فقط لطلاب المدارس الثانوية وإنما لطلاب الجامعات المصرية. أرجو سيادته أن يراجع توصيات المجالس القومية المتخصصة المتكررة، فقد جعلوا هناك مفهوما أو منهجا مقترحا لمادة أسموها متفضلين - ونشكر لهم ويشكر ا لهم ذلك - مادة الثقافة الإسلامية المدرسية لطلاب الجامعة، وجعلوا لها نظاما لحاجة البشرية إلى الدين والعقائد، بل بالعكس، جعلوا لها أبوابا وأفردوها، ومع ذلك لم تلق هذه التوصيات - حتى الآن - من وزارة التعليم أذنا صاغية.

ذلك يا سيادة الوزير هو ما أردت أن أوضحه لسيادتكم مستجوبا أو متفاهما فلتسم الأشياء بمسمياتها محترما لسيادتكم مقدرا تلك الأستاذية ومقدرا الشعور الإسلامي الطيب الذي عرضته سيادتكم في المنشور الذي وزع في الفترة الأخيرة طالبا المزيد، وطالبا الجهاد وعازما ومعي كل الشرفاء - إن شاء ا - وأحسب أن المجلس جميعه من الشرفاء، وأحسب أن شعب مصر من الشرفاء سنقف خلفك لكي نبيد هذا الفساد".

وكان ضمن الأعضاء المتسائلين.. النائب يوسف البدري والذي ينتسب إلى التيار الإسلامي ولكنه ليس إخوانيا. وقد تحدث مؤكدا حديث زميله الإخواني.

وعرض أيضا لبعض المغالطات التاريخية في التاريخ الإسلامي مما ورد في بعض الكتب المدرسية وكذلك انتقد حذف أسماء الفلاسفة المسلمين اكتفاء بفلاسفة الغرب. وبالتالي حجبت أولوية المسلمين في الفلسفة الإسلامية التي استقى منها بعض فلاسفة الغرب آراءهم وبدوا وكأنهم أصحابها.

ويتضح من كلام المستجوب أن استجوابه لا يعد اتهاما للوزير، إنما كان أقرب لطلب الإحاطـة وهـو أحد أدوات الرقابة البرلمانية والتي يكون هدفها إحاطة الوزير علما بشيء لا يعلمه، أو لم يصل إلى علمه في قطاع مسئولياته.

وبذلك ينتفي الاتهام للوزير حيث إنه سبق أن أكد على حسن نواياه ومنهجه التربوي الإسـلامي فـي عملية التطوير.

وعندما عرض المستجوب الأمثلة من المحذوفات الإسلامية من المناهج الدراسية خلال عملية تطـوير المناهج، فإنه يبدو دارسا متفحصا بفهم ووعي لعملية التطوير وما يطرأ على هذه المناهج وما يمكن العبث أو التلاعب بها، تحت دعوى التطوير، خاصة من أعداء أو خصوم التطوير.

وقد أبدى المستجوب ملاحظة هامة ألا وهي النسبة والتناسـب بـين التـاريخ الإسـلامي والتـاريخ الفرعوني.. حتى وصلت طبقا لما أورده من ١ إلى ١٠ - وبالطبع فقد غاب تناسب التاريخين، وتأثير ذلـك على وجدان وعقلية الطفل أو التلميذ الدارس.

كما أبدى ملاحظة هامة ألا وهي تسمية بعض الزعماء والقادة الإسلاميين بالقادة العرب. ومن وجهـة نظر الإخوان فإنهم يفضلون النظرة الأوسع والأشمل والتي تتسع للمسلمين جميعهم بغض النظر عن جنسياتهم عربية أو غيرها ولذلك أشار العضو إلى هذه النقطة!!

وقد أشار العضو مستندا لنقده لعثرات عملية التطوير الذي يسعى إليها الوزير إلـى توصـيات أحـد الأجهزة الدستورية والتي أفرد لها الدستور فصلا خاصا وهي المجالس القومية المتخصصة وأظهر من خلال تقاريرها التي ترفع لرئيس الجمهورية وللحكومة بكل وزاراتها. وأبرز التوصيات التي ترمي إلـى تـدريس الثقافة الإسلامية في كل مراحل التعليم، وبذلك يبدو وكأن العضو لا يفرض رأيه أو وجهة نظر الإخوان، إنما يعول في ذلك إلى أحد الأجهزة الرسمية وتوصياتها. وبذلك - أيضا - يحقق ذات الهدف الذي يـسعى إليـه وهو ضرورة تضمين عملية التطوير زيادة اتساع مساحة الثقافة الإسلامية في المناهج الدراسية، ومـن هنـا يربى أجيال الشباب والأطفال على مبادئها، والتي بالتالي تهيئ إقامة مجتمع إسلامي يسعى إليه الإخوان منـذ سنين طويلة، ولذلك فإن حماسهم لذلك يمتد إلى المستقبل وليس الحاضر فقط.. وكأنهم يعوضـون عمـا لـم يستطيعوا إعماله في الماضي.. فليكن للمستقبل.

وكما أشرنا في بداية هذا الفصل، فإن الإخوان شعروا بصدق وحماس وزير التعلـيم فـي التطـوير والعناية والاهتمام بواقع ومساحة الثقافة الإسلامية في المناهج الدراسية، وعلى ذلك ختم المستجوب مؤازرته للوزير بقوله: سنقف خلفك لكي نبيد هذا الفساد.

وقام الوزير بالرد على النائب المستجوب فأشار قائلا:

"وأما عن المناهج فأقول إننا بصدد إعادة النظر في المناهج، بل بدأنا بداية عملية، وهناك قرار وزاري صدر سنة ١٩٨٧ يحدد مبادئ المناهج، وأولها الذاتية الثقافية العربية الإسلامية.

واستدرك بقوله: وبالنسبة لما أثير عن كتابة الفلسفة أود أن أقول إنه كان يتحدث عن تـاريخ الفلـسفة وبئس المؤلف الذي يتجاهل الفلسفة الإسلامية.

فالفلسفة الإسلامية لها مكانتها؛ فإن كان موضوع معين رأى المؤلف أو رئي عدم تدريسه فإنه بحكـم التسلسل التاريخي، ولكن ليس معنى ذلك إننا نريد أن نتنازل عن هويتها، وسأبحث الملاحظة التي قيلت على لسان الأستاذ مختار نوح اليوم.

ثم أشار في حديثه إلى كلام يوسف البدري قائلا: أذكره أنه منذ شهر قابلني وقال لي ملاحظات علـى كتب معينة فأحضرت الكتب من المطبعة وسألت عن ملاحظاته وأخذت ببعضها عندما وجدتها ظـاهرة، ثـم ختم حديثه بقوله: إن قلبي وصدري مفتوح لكل ملاحظة لكي أرسلها إلى اللجنة العلمية، فنحن لا نبحـث إلا عن كل صحيح. ولكن هذه المسائل العلمية لا يمكن البت فيها بقرار أو من شخص معين مهما ارتفعت قيمته العلمية، لأن الموضوع له زواياه الكثيرة والتي يدركها المتخصصون، وشكرا على هذه الملاحظات، وأود أن أراها كتابة لكي أرسلها إلى اللجان المختصة".

وهكذا أبدى الوزير - بدون مكابرة أو تعصب - استعداده للتعاون في دراسة أو بحـث أي ملاحظـة لتحقيق هدف واحد من عملية التطوير وهو التصحيح، ولا شك أنه في ذلك يرى أن الثقافة الإسلامية لا يجوز أن ينفرد بها أي شخص وحده، بل لابد من المشاركة فيها، لأنها تخص المسلمين جميعا. وحيث إنـه يبـدي استعداده للإخوان، فإنه بذلك يؤكد صدق سعيهم وأمانة عرضهم في الملاحظات التي يبدونها، خاصـة أنهـا ملاحظات لم تمت بصلة للتطرف بقدر ما إنها تمثل رعاية وتنمية الثقافة الإسلامية لدى الإنسان المصري في أهم مراحل تكوينه العقلي والوجداني.. فالاستجابة تعني وحدة الهدف.

ولكن الإخوان لم يكتفوا أو يتوقفوا عن حدود تطوير العملية التعليمية ذاتها أو تنقيتها من شوائب تـؤثر سلبيا في تكوين الإنسان المسلم، إنما أبدوا اهتماما بما قبل هذه المرحلة التعليمية الأساسية.. أو بالفئة التي لا تعرف كتابة أو قراءة.. ولا شك أن القراءة أولى الأوامر الإلهية للرسول محمد صلى ا عليه وسـلم وهـو النبي الأمي عندما أنزل ا عليه رسالة الإسلام وأمره: ﴿ **اقْرَأْ بِاسم ربك الذي خَلَقَ**﴾ [العلق:١] وبهذا فـإن الإخوان لم يأخذوا قضية محو الأمية كقضية تعليمية فحسب بل كقضية دينيـة. حيـث إن القـراءة واجـب إسلامي، وضرورتها في توسيع وانتشار الثقافة الإسلامية والقيام بأداء العبادات بوعي وإدراك وإيمان حقيقي صادق. وكذلك إقامة الحضارة الإسلامية لأن القراءة هي الخطوة الأولى. لصرح العلم الذي يعد من ركـائز الحضارة الإسلامية في قرون مضت!! ومن خلال ما سبق فإن محو الأمية من أهم الإجراءات الرامية إلـى تهيئة مناخ عام إسلامي لتطبيق الشريعة الإسلامية التي يسعى إليها الإخوان..

ومن هنا تلمس الإخوان مدخلا مناسبا لفتح النقاش حول هذه القضية وربطها بمشاكل الدولـة لاسـيما على مستوى نظام الحكم نفسه.

وعلى ذلك تقدم بعض الأعضاء بأسئلة للدكتور أحمد فتحي سرور وزير التعليم حول إجراءات الحكومة أو الوزارة لعلاج مشكلة الأمية التي يصل تعدادها إلى ٥٠% من السكان، ومن هؤلاء نائبان من الإخوان وهما: محمد محفوظ حلمي، والثاني محمد فؤاد عبد المجيد[٦٥].

وتحدث **أولهما**: حيث ربط الأمية بإقامة عبادات الإسلام. وهي من ركائز الدين ولا يجب تجاهلها أو التغاضي عنها من الدولة الإسلامية.

وكذلك سيبدو - من عرض كلامه - أنه أيضا ربط محو الأمية بالمشاكل التي تقوم بين الدولة ومواطنيها، وبعبارة أخرى بين السلطات الرسمية والمواطنين أو المحكومين، ولعله في ذلك يحذر من أن الأمية ذاتها تهدد نظام الحكم نفسه. وقد بادر حديثه راويا بقوله:

"شاء قدري أن أمضيت يوما أو بعض يوم مع بعض قوات الأمن المركزي فعندما جاء وقت الصلاة ودعوتهم لنصلي معا كانت الصدمة الكبرى - وا على ما أقول شهيد - فهذه الأعداد الغفيرة، هذه الجحافل من أبناء مصر من شبابها قالوا إننا لا نصلي، فقلت لهم لماذا؟

قالوا لأننا لا نعرف الفاتحة.. لا يعرفون قراءة الفاتحة، لا يحفظونها، وكذلك البعض التقى بأبناء مصر في معسكرات الجيش المصري العظيم ووجدوا هذه الحالة هي كما رويتها على حضراتكم، لذلك ومن هنا أطالب بإلزام كل جندي بحفظ جزءٍ من الثلاثين جزءا المكونة للقرآن. ويبرر ذلك بأن الجندي سيتعلم القراءة والكتابة، وبذلك نمحو عنده أمية الوازع. والوازع الديني والوازع الاجتماعي والوازع الخلقي، وسنمحو عنه هذه الأميات الخطيرة.

وقد ربط هذه الأمية بمشاكل الحكم.. فقد برر أزمة الأمن المركزي التي وقعت في أوائل عام ١٩٨٦ قائلا:

إن الأمر في منتهى الخطورة، يوم أن حدثت كارثة الأمن المركزي كان السبب فيها - كما أذيع - أنه عبث بأفكار هؤلاء أخبار لم تكن حقيقية. فلو أنهم متعلمون قارئون فاهمون ما تمكن أحد أبدا أن يعبث بهم".

وبعد انتهاء كلمته أعلن الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس قائلا:

"ورد إلى الزميل صلاح رمضان ما يلي: ورد على لسان الزميل الأستاذ محفوظ حلمي بأن قوات الأمن المركزي جميعهم لا يقرءون الفاتحة، أرجو الإحاطة بأنه يوجد في كل معسكر لقوات الأمن قسم خاص لمحو الأمية وبه مدرسون متخصصون، وتشرف عليه وزارة التعليم بالاشتراك مع وزارة الداخلية، وهناك إدارة خاصة بالتدريس بوزارة الداخلية من بين اختصاصاتها محو أمية المجندين، هذا للإحاطة... هذه كلمة".

فرد عليه العضو محمد محفوظ حلمي بقوله: "وأنا أعلم فعلاً أنه يوجد هذا الإشراف العلمي في كل الأماكن التي ذكرتها ولكن وكلي أسف - بالتعبير الدارج - إنها (كوموفلاش) ولا حول ولا قوة إلا با ".

ولا شك أن معظم حديث الناخب صحيح.. حيث إن محو الأمية بالقوات المسلحة والشرطة. لهو أقرب إلى الشكل دون المضمون.. وما يعلن من إحصاءات فهي أيضا من هذا القبيل.. وإن كانت هناك نجاحات

جزئية في هذا الخصوص فهي تتوقف على صدق وأمانة بعض القائمين على هذا الأمر بالجهتين؛ وازعهم في ذلك دوافع شخصية لأداء الواجب.

ولعلنا نرى أن النائب كان موفقا في عرضه لأسئلته حيث لم يتحدث عن محو الأمية بين المواطنين عامة بل خص أجهزة ترتبط بالحكم ارتباطا وثيقا. ولذلك فمن الأهمية أن يتسلح أفراده بعنصري المعرفة والقراءة.. ومن جانب آخر - حتى تجد دعوة الإخوان صدى لدى أفراد - يمكنها القراءة والتمييز بين الصحيح والغث في الدعوة.

وأما النائب الثاني فهو الدكتور محمد فؤاد عبد المجيد الذي صاح بقوله": هل نحن مخلصون في انتزاع هؤلاء البسطاء من أميتهم التي تصل إلى ٥٠% على أقل تقدير؟

ثم قال: إن قضيتنا كلها تنحصر في أن نرجع إلى الله سبحانه وتعالى ونتقي الله. فالقضية قضية إخلاص لله سبحانه وتعالى. ونعتبر هذه قضية أساسية"..

ثم ربط الإعلام وبعض سلبياته بقضية محو الأمية فقال:

"هناك الآن قضية خطيرة جدا فإذا ذهبت للفلاح لتعليمه ليلا يرفض لأنه ينتظر مسلسلا بالتليفزيون وهو أهم من كل شيء.. الإعلام خرب عقول الناس.. فلابد من العودة إلى الله سبحانه وتعالى. فالرسول عليه الصلاة والسلام كان يكلف الأسرى في كل غزوة بأن يعلم كل منهم عشرة من أولاد المسلمين".

وكما هو واضح أن النائب الإخواني وإن كان صادقًا في ربط الإعلام بقضية محو الأمية إلا أنه بالغ بعض الشيء في اتهام الإعلام بتخريب عقول الناس؛ لأن محو الأمية وإن كان واجب الدولة، فإنه من جانب آخر لابد أن يكون هناك وازع أو دافع لدى الأمي للسعي نحو التعليم، ولابد أن يكون هذا الدافع أقوى من أي إغراء آخر يجذبه إلى الطريق المضاد.

ولعل ربط الأمية بواجب التعليم كضرورة إسلامية.. يكون من أهم الدوافع؛ حيث إن القراءة أول أمر إلهي للرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، وتأكيد ذلك - كما أوضح العضو - في مسلك الرسول نحو الأسرى، ومن هنا كان واجب الدولة تعليم الجمهور ومحو أميته.. فإنه أيضا واجب إسلامي على المسلمين الأميين.. وبذلك يلتقي الواجبان لتكوين مجتمع إسلامي مستنير ومتحضر.. وخلاصة القول في هذا الشأن - كما أوجزها العضو - أن القضية.. قضية إخلاص لله سبحانه وتعالى..

ومن هنا.. وإلى هنا، فإن الإخوان نظروا إلى محو الأمية كواجب إسلامي.. أمر بها الله في أولى أوامره الإسلامية؛ ولذلك كان التعليم محورا من محاور ممارسة الإخوان البرلمانية..

الفصل الحادي عشر

الإخوان والاقتصاد الحر

الإخوان والاقتصاد الحر

في الستينيات، وأثناء حكم عبد الناصر، الذي فرض الاشتراكية قسرا على مصر، سواء من الجانب السياسي أو الاقتصادي؛ هذه النظرية الغريبة على المجتمع المصري الإسلامي ليس لها جذور ممتدة في فترات سابقة وإن كان لها مبشرون قبل ثورة يوليو ١٩٥٢؛ وكان مصدرها الأساسي الاتحاد السوفيتي الشيوعي.

فإنه، ومناظريه ومفكريه ومعاونيه قد حاولوا تثبيتها عقيدة وتأكيدها عملا.. وقد حاولوا جميعا إقناع الجماهير.

وكان دافعه في هذا إدراكه.. أن الجماهير في معظمها لا تقبل أي فكر أو نظرية مستوردة من مجتمع شيوعي؛ لأن الشيوعية تتناقض مع الإسلام.. دين الفطرة والطبيعة البشرية الأصيلة.

وهذا الجمهور لا يستطيع المجاهرة بالرفض أو المعارضة في مواجهة أدوات ووسائل عبد الناصر القهرية والاستبدادية والتسلطية والديكتاتورية.

وقد نَصب معاونين ووزراء.. في معظمهم انتهازيون، لا يؤمنون إلا بمصالحهم الشخصية واسترضاء الحاكم المستبد الديكتاتوري وزخرفة سياساته وإجراءاته تحت دعوى الاشتراكية التي ينادي بها ويطبق إجراءاتها التعسفية والظالمة. وكل هذا وسط شعب يعد أكثر الشعوب تدينًا وحرصا على تمسكه بالدين الإسلامي.. رافضا كل ما هو بعيد عن مبادئه، ويبدو من سلوكياته المتمثلة في السلبية واللامبالاة وعدم الإحساس بالتملك والانتماء بل وعدم الإحساس بالملكية العامة ذاتها وضرورة الحفاظ عليها أو حمايتها. إلا إذا سلطت أداة القهر؛ وحينئذ يبدو الجمهور وكأنه يلتفت حول هذه النظرية.

ومن أجل هذا وذاك.. كان لابد من محاولات تأصيل هذه النظرية الاشتراكية.. تأصيلها بصورة ترضي مشاعر أو قناعة الجماهير المسلمة، بل وأيضا الأخوة الأقباط.

ومن هنا صدرت فتاوى وآراء وأفكار سياسية، تسعى لتأصيل النظرية الاشتراكية.. بإسنادها إلى الإسلام أو انبثاقها منه. وعلى ذلك أطلقت اصطلاحات وشعارات خادعة في هذا الإطار ومنها الاشتراكية.. بإسنادها إلى الإسلام أو انبثاقها منه. وعلى ذلك أطلقت اصطلاحات وشعارات خادعة في هذا الإطار، ومنها اشتراكية الإسلام أو الاشتراكية الإسلامية، بل وكثرت الإصدارات من الدراسات والكتب والبحوث من أجل هذا الغرض، بل إن عبد الناصر وضع الميثاق وفيه من الآراء والأفكار الاشتراكية ومحاولة ربطها بالإسلام وفرض هذا الميثاق الاشتراكي على طلبة المدارس والجامعات والشباب في تنظيمات الاتحاد الاشتراكي، حتى إنه من المعروف تاريخيا أن هناك من حفظ الميثاق عن ظهر قلب فعينه وزيرا!!

وكأنه - بذلك - يكشف أو يلقي الضوء أو يبعث برأي أو نظرية إسلامية إلى النور، وكأن هذه النظرية كانت معطلة أو يجهلها المسلمون، وخاصة منهم العلماء والفقهاء، وكأنها كنصوص وضعية، أحيانًا يتجاوزها ويمر عليها بلا تطبيق.. بل وكأنه يحيي أعمال الإسلام في أحد أركانه التي عفا عليها الزمن ونسيها الجمهور؟!

وقد باءت كل هذه المحاولات بالفشل الذريع. فلم يقتنع المسلمون إطلاقًا بأي ارتباط أو تأصيل أو علاقة بين الإسلام واشتراكية عبد الناصر..

وذلك لاعتبارات منها:

أولاً: إدراك وإحساس الجمهور بأن محاولة تأصيل الاشتراكية إسلاميا؛ يعني ذلك - ابتداء - أنها غريبة عنه، وأنها محاولات من جانب السلطة لاقتناعه بها، كما أن الجمهور لم يسمع من قبل عن هذا الارتباط أو تلك العلاقة بين الاشتراكية والإسلام.

ثانيا: إن الجمهور يدرك أن ذلك التطبيق الاشتراكي ينبثق من تجارب دول شيوعية، والشيوعية في حد ذاتها مرفوضة تماما من الشعب لتناقضها مع الإسلام؛ ذلك الدين السماوي.

ثالثًا: إن الاشتراكية وهي وجه الشيوعية في مصر. قد ارتبطت لدى أذهان الناس بالقهر والاستبداد والديكتاتورية.

رابعا: أدرك الجمهور التناقض البين بين رايات وشعارات الاشتراكية وتطبيقاتها..

خامسا: إن الإجراءات الاشتراكية التي اتخذها عبد الناصر، وإن كانت قد لاقت استجابة من جانب البعض؛ فهي مؤقتة ذات طابع انفعالي تتمثل في التصفيق الدائم من جانب الذين يحكمون تحت تسلط هيمنة الوزراء والمعاونين من الاشتراكيين.

سادسا: إن اشتراكية عبد الناصر كانت الوسيلة والأداة الرئيسية في فرض قبضته الحديدية على أرزاق الناس وقتل المبادرات الفردية بما يصاحبها من حرية تعبير وحركة.. ولذلك كانت الحياة السياسية والاقتصادية تدور في إطار هذه القبضة الحديدية والتي أشعرت الناس أنهم سجناء الاشتراكية.

سابعا: إن هذا النظام الاشتراكي قد أثبت فشله في إحداث التنمية الاقتصادية وأساء استخدام القوى البشرية في المجتمع؛ حتى كانت النكات تطلق لتصحيح هذه القوى؛ حيث إن الرجل المناسب في المكان المناسب. وإن التنمية الاشتراكية لم تحقق الكفاية والعدل وهما شعار اشتراكي ناصري.

ثامنًا: إن اشتراكية عبد الناصر لم تغن الشعب بقدر ما أفقرته، ولاسيما أنه كان بتلك الاشتراكية - القابضة على أرزاق الناس - يخرج مغامرا خارج الحدود من أجل معونة ومساعدة وتمويل طموحاته ونشر زعامته.

تاسعا: إن الاشتراكية أكدت فشلها الذريع سواء من الجانب السياسي أو الاقتصادي أمام أهـم اختبـار وهي حرب يونيو ١٩٦٧ حيث هزمت مصر عسكريا. وكانت مبادرة الـشعب يـومي ٩، ١٠ يونيو والتي كانت قد حاول عبد الناصر قتلها من قبل. هي التـي رفـضت الهزيمـة سياسـيا ونجحت في إعادة البناء والانتصار في حرب أكتوبر ١٩٧٣.

عاشرا: ترحيب الشعب بكل طبقاته وطوائفه إلا الشيوعيين والناصريين بسياسة الانفتـاح الاقتـصادي والتي تميل إلى الحرية الاقتصادية والمساهمة والمـشاركة فـي طفـرة الانتعـاش والـرواج الاقتصادي أثناء فترة حكم الرئيس السادات. وكان ذلك يعني قناعة الشعب بالتحرر الاقتصادي والذي يعني أيضا تحرر أرزاقهم وعملهم ونشاطهم، وخاصة أن الرئيس السادات فـي بدايـة حكمه رفع شعار العلم والإيمان.. وبذلك ربط الحياة المصرية بدينها الإسلامي. وإن لم يحقـق ذلك تماما؛ إلا أنه تحقق جزءٌ منه في مواجهة أصحاب السلطة والنفوذ الذين كانوا يقاومون ذلك بشتى الطرق وأقسى الوسائل والتي وصلت ذروتها في أحداث ينـاير ١٩٧٧ والتـي فجرهـا وقادها الشيوعيون والناصريون ضد سياساته الاقتصادية التحررية.

وكانت بداية التحرر الاقتصادي التي حاول السادات العودة بها إلى الأصل.. قد أجهضت بعـد ذلـك بسنوات. فالأصل في الإسلام الحرية الاقتصادية والمبادرة الفردية. فهي قائمة منـذ فجـر الإسـلام.. ولـم يصادرها الدين السماوي بل دعمها وشجعها النبي عليه الصلاة والـسلام. وإن كانـت هنـاك سياسـيات أو إجراءات أو خطوات قد اتخذها الرسول الكريم محمد صلى ا   عليه وسلم في بداية نشر الدعوة الإسـلامية، وكذلك خلفاؤه الراشدون وكبار صحابته.. في مواقف أو أحداث أو ظروف معينة فإنها كانت كلها لا تخـرج عن تحقيق هدف إسلامي كبير ألا وهو الإخاء والتكافل والتكامل الاجتماعي. من خـلال وسـيلة إسـلامية عظيمة أيضا وهي العدالة الإسلامية.. والتي هي ليست وسيلة فحسب بل هدف أيضا.. ومن وسائل تحقيقـه كان نظام الزكاة الإسلامي..

وكما سبق القول: إن كانت محاولات السادات قد تجمدت أو توقفت عن التحريـر الاقتـصادي تحـت دعوى البعض بالحفاظ وحماية المكاسب الاشتراكية فإن السنوات التي تلت وفاته شهدت هذا التجميد والـذي تمثل في فلسفة نظام حكم وإجراءات وسياسات حكومية ورموز اشتراكية من الذين كانوا أشد المؤيدين لهـذه النظرية وأعنف الغلاة في حمايتها والتمسك بها عندما حانت لهم الفرصة بوفاة الرئيس السادات.

ومن هنا قدر للإخوان المسلمين، وهم في طريقهم السياسي وعلى أبواب البرلمان.. وداخل قاعاته وفي لجانه. والمناقشات الموسعة والضيقة والمناورات السياسية والحزبية.. قدر لهم السعي نحو تحرير الاقتـصاد المصري.. والعودة به إلى الأصل الإسلامي، وهو الذي تحاوله وتسعى إليه أوربا الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي الشيوعي.. ومع ذلك لاقى الإخوان أقسى التعنت والمقاومة لعدم تحقيـق هـذه العـودة.. وتـأتي "البيروسترويكا" من زعيم الشيوعيين، ويعلن فشل النظرية الشيوعية والاشتراكية وتسقط رموزها وفلسفتها.. ومع ذلك يتمسك بها البعض من المصريين المهيمنين على السلطة والنفوذ والقرار.

وعقد حزب التجمع الوحدوي التقدمي والذي يضم فصائل الشيوعيين والناصريين ندوة لبحث سقوط الشيوعية، وحركة زعيم الشيوعيين- جورباتشوف الإصلاحية - ويدعو إليها ممثلون عن القوى السياسية في مصر ومنهم المستشار محمد المأمون الهضيبي عن الإخوان المسلمين، ويعلن في هذه الندوة "أن الشيوعية سقطت، لأنها ليست سليمة وليست صحيحة في الأصل ومنذ تكونها.. ولأنها ضد الطبيعة البشرية التي خلقها ا "..

ومن هنا سنعرض لمواجهات بين أهل اليمين.. وهم الذين يسعون للتحرر الاقتصادي، وبين أهل اليسار والاشتراكيين الذين يساندون التطبيق الاشتراكي بما يمثله ذلك من إحكام قبضة السلطة على الاقتصاد. وكذلك سنعرض لمسعى الإخوان نحو تحرير الاقتصاد من قبضة السلطة. وبذلك يتفقون مع أهل اليمين من السياسيين والاقتصاديين حول هذا الهدف. وإن كان الإخوان يسعون في ذلك تحقيقًا لاقتصاد إسلامي. فإن الآخرين يسعون لذلك تحقيقًا للتحرر الاقتصادي الذي بدوره يدعو إليه الإسلام.

والإسلام يرى التحرر الاقتصادي للفرد حتى لا يخضع لهيمنة السلطة أو الحاكم وبذلك يخضع لرأيه فقط أو رؤيته الوحيدة المتسلطة حتى لا تصادر حرية المسلم. ومن هنا فإن الغرب يرى أن الحرية الاقتصادية ترتبط بالحرية السياسية وهذا ما سبق إليه الإسلام منذ أربعة عشر قرنا..

ومما سنعرضه نرى إلى أي مدى كانت هناك مقاومة شديدة وصلبة من جانب الاشتراكيين أو أهل اليسار ورموزه ضد تطور الاقتصاد المصري أو تحوله أو عودته إلى حرية حركته أو رده إلى الأصل الإسلامي أصل التحرر الاقتصادي.

وكانت أولى المواجهات، في حضور ستة من الإخوان المسلمين تحت مظلة حزب الوفد عام ١٩٨٥ ولكن دون مشاركتهم أو مساهمتهم في هذه المواجهة، تاركين الأمر لأهل اليمين الذين نجحوا في التصدي لأهل اليسار في المواجهة. وإن كان يمكن التنويه بأنه لم يوجد بين هؤلاء الستة ممن تخصص في الاقتصاد وربما يكون في ذلك أحد موانع مشاركتهم. ومع ذلك فأعتقد أنه من الكياسة عدم مشاركتهم حينذاك والاكتفاء بالمراقبة؛ لأن كلا من أهل اليمين واليسار انبثقوا من نظام واحد، وكان قد جمعهم النظام الاشتراكي من قبل، إلا أنهم اختلفوا فيما بعد ما بين اليساري الذي أراد التمسك بالاشتراكية واليميني الذي ما أن سنحت له الفرصة حتى لفظها، وحاول جاهدا ألا يسيطر على كل شيء مرة أخرى.. خاصة أن الاقتصاد المصري كاد أن يتحول إلى مرحلة تحرر؛ إلا أنها تجمدت وتوقفت بوفاة الرئيس السادات. وإن كان قد حقق الاقتصاد في عهده مساحة قليلة من التحرر. وهذه المساحة هي التي حاول أهل اليمين الحفاظ عليها وحمايتها، خوفًا من محوها ومنع عودة طغيان الاشتراكية عليها مرة أخرى.. وبذلك كانت المواجهة الأولى في هذا الصدد في فبراير عام ١٩٨٥ حيث تقدم أربعة من أعضاء مجلس الشعب بطلبات إحاطة وسؤال واحد للدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد والتعاون الدولي حول البنوك الإسلامية، خاصة بنك فيصل الإسلامي.. وكان قد سبق لأحدهم، وهو العضو الدكتور أحمد أبو إسماعيل، وزير المالية الأسبق، وعضو حزب الوفد حينذاك، أن ينفرد بذلك الموضوع في جلسة سابقة -١١ فبراير- إلا أن الأغلبية من الأعضاء قد احتجت على ذلك مما

اضطر رئيس المجلس إلى إرجاء المناقشة؛ حيث إن هناك آخرين أعربوا عن رغبتهم في المشاركة. وهـم: الدكتور الدكروري، والدكتور محمد طلبة عويضة، والدكتور محمد علي محجوب وهم رؤساء لجان بالمجلس وينتمون لحزب الأغلبية، إلا إنهم ينتمون لأهل اليمين. وعضوين آخرين وهما: علـي الـشريطي وناصـف طاحون. وهما كذلك ذوا ميول إسلامية.

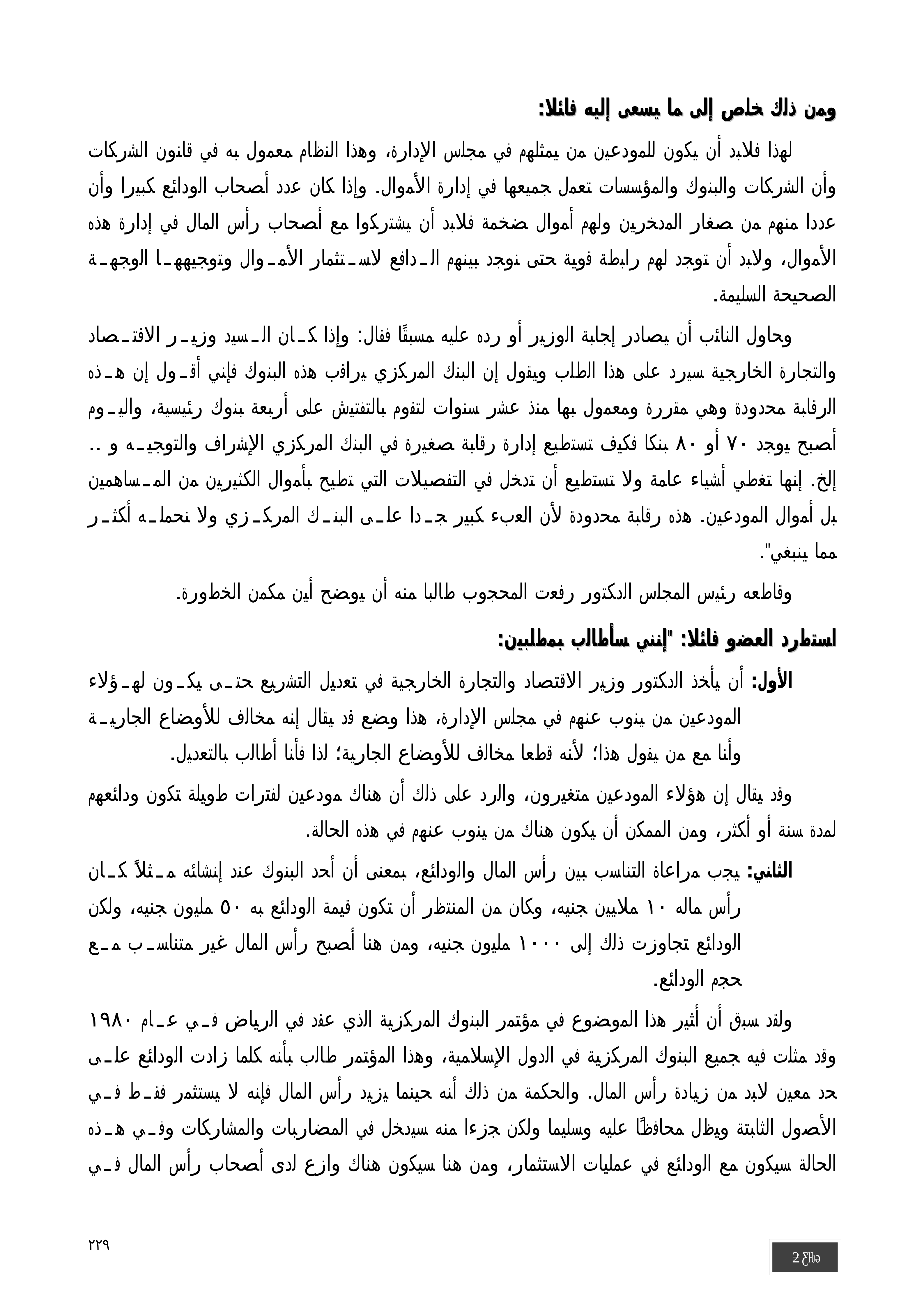
"وقد بادر الدكتور أحمد أبو إسماعيل شارحا طلب أحاطته قائلا: إن وجود البنوك الإسلامية ودعمهـا أمر مطلوب ويؤيده الجميع ولكن لابد أن يجري تقييم بين الحين والآخر لهذه البنوك حتى نزيل العقبات التي قد تعترضها وحتى تكون رائدة في مجال البنوك.. ثم عرج على تصريح لفـضيلة الـشيخ محمـد متـولي الشعراوي وقت أن كان وزيرا للأوقاف، وكذلك عندما وافق مجلس الشعب على إنشاء بنك فيصل الإسـلامي عام ١٩٧٧ حيث قال: "إن إنشاء بنك إسلامي ليس مجرد إنشاء أي بنك وإلا فما أكثر البنوك. إننا نحاول أن نثبت أن الإسلام يمكن أن يقود قضية المال أحسن قيادة وإننا نريد أن يبرز هـذا المـشروع حتـى تثبـت هذه القضية".

ثم قال النائب: أما الآن فالقضية تختلف إذ أن أصحاب الودائع هم الذين شجعوا قيام هذا البنك وهؤلاء كثيرون، وأن عددا كبيرا منهم من صغار المدخرين الذين تقدموا ليودعوا ودائعهم في هذا البنك[٦٦].

ثم دلل على حديثه بإحصائيات ذكرها ليصل إلى ضخامة الإيداع وثقة المودعين بالبنك. ولكنه تـساءل عمن يقود إدارة هذه الإيداعات الكبيرة واستثمارها والحفاظ عليها وحماية المودعين، وأجاب أيضا بقوله:

إنهم أصحاب رأس المال. ورأس المال هذا حتى بعد زيادته يستثمر أغلبه في شـراء أراض ومبـان وفروع للبنك. وأصحاب رأس المال هؤلاء هم الذين يشرفون على البنك ويحصلون على معظم عائدهم مـن العمليات المصرفية في حين يتحمل المودعون مصاريف كل العمليات والأعباء التي يتكبدها البنك ويخلـص من هذا إلى أن أصحاب رأس المال في هذا البنك ليست لهم مصالح مرتبطة أو مترابطة مع أصحاب الودائع، وهؤلاء ليس لديهم ضمان كاف في هذا البنك.

واستدرك قائلا: وهناك نقطة أخرى تتعلق بالماركة في الربح وفي هذه الحالة فإذا خسر البنـك خـسر المودع فهل هذا وضع مقبول؟ قد يكون هذا الأمر مطلوبا من الناحية الدينية وليس هناك اعتراض على ذلـك ولكن يجب في هذه الحالة أن تضمن للمودع قدرا من الأمان عن طريق توفير الإدارة الحسنة التي تـستثمر وتوجه الأموال الوجهة السليمة الصحيحة؛ لأنه إذا لم تتحقق هذه الوجهة فسيكون هناك أمر آخـر ستـضيع أموال كثيرة وهو أمر يتعرض له كل بنك ويهمنا بطبيعة الحال أن نحافظ على الأموال والودائع الموجودة في مثل هذه البنوك عن طريق توفير الإدارة السليمة الصحيحة، وأضاف بقوله: إن أصحاب الودائع فـي هـذه البنوك لا يأخذون في آخر العام إلا النزر اليسير؛ إذ لا يجاوز ما يحصلون عليه ٩% سنويا بينمـا يحـصل صاحب رأس المال وأتباعه على ما يزيد على ٢٠% سنويا؛ إذ يحصل السهم على عائد قدره ١٥,٦% سنويا بالإضافة إلى ما يحصل عليه أعضاء مجلس الإدارة وما يتقرر من فوائد وأرباح، ولتكن ٥% مثلاً كل هـذا يحصل عليه صاحب رأس المال.



ومن ذلك خاص إلى ما يسعى إليه قائلا:

لهذا فلابد أن يكون للمودعين من يمثلهم في مجلس الإدارة، وهذا النظام معمول به في قانون الشركات وأن الشركات والبنوك والمؤسسات تعمل جميعها في إدارة الأموال. وإذا كان عدد أصحاب الودائع كبيرا وأن عددا منهم من صغار المدخرين ولهم أموال ضخمة فلابد أن يشتركوا مع أصحاب رأس المال في إدارة هذه الأموال، ولابد أن توجد لهم رابطة قوية حتى توجد بينهم الدافع لاستثمار الأموال وتوجيهها الوجهة الصحيحة السليمة.

وحاول النائب أن يصادر إجابة الوزير أو رده عليه مسبقًا فقال: وإذا كان السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سيرد على هذا الطلب ويقول إن البنك المركزي يراقب هذه البنوك فإني أقول إن هذه الرقابة محدودة وهي مقررة ومعمول بها منذ عشر سنوات لتقوم بالتفتيش على أربعة بنوك رئيسية، واليوم أصبح يوجد ٧٠ أو ٨٠ بنكا فكيف تستطيع إدارة رقابة صغيرة في البنك المركزي الإشراف والتوجيه و .. إلخ. إنها تغطي أشياء عامة ولا تستطيع أن تدخل في التفصيلات التي تطيح بأموال الكثيرين من المساهمين بل أموال المودعين. هذه رقابة محدودة لأن العبء كبير جدا على البنك المركزي ولا نحمله أكثر مما ينبغي".

وقاطعه رئيس المجلس الدكتور رفعت المحجوب طالبا منه أن يوضح أين مكمن الخطورة.

استطرد العضو قائلا: "إنني سأطالب بمطلبين:

الأول: أن يأخذ الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في تعديل التشريع حتى يكون لهؤلاء المودعين من ينوب عنهم في مجلس الإدارة، هذا وضع قد يقال إنه مخالف للأوضاع الجارية وأنا مع من يقول هذا؛ لأنه قطعا مخالف للأوضاع الجارية؛ لذا فأنا أطالب بالتعديل.

وقد يقال إن هؤلاء المودعين متغيرون، والرد على ذلك أن هناك مودعين لفترات طويلة تكون ودائعهم لمدة سنة أو أكثر، ومن الممكن أن يكون هناك من ينوب عنهم في هذه الحالة.

الثاني: يجب مراعاة التناسب بين رأس المال والودائع، بمعنى أن أحد البنوك عند إنشائه مثلاً كان رأس ماله ١٠ ملايين جنيه، وكان من المنتظر أن تكون قيمة الودائع به ٥٠ مليون جنيه، ولكن الودائع تجاوزت ذلك إلى ١٠٠٠ مليون جنيه، ومن هنا أصبح رأس المال غير متناسب مع حجم الودائع.

ولقد سبق أن أثير هذا الموضوع في مؤتمر البنوك المركزية الذي عقد في الرياض في عام ١٩٨٠ وقد مثلت فيه جميع البنوك المركزية في الدول الإسلامية، وهذا المؤتمر طالب بأنه كلما زادت الودائع على حد معين لابد من زيادة رأس المال. والحكمة من ذلك أنه حينما يزيد رأس المال فإنه لا يستثمر فقط في الأصول الثابتة ويظل محافظًا عليه وسليما ولكن جزءا منه سيدخل في المضاربات والمشاركات وفي هذه الحالة سيكون مع الودائع في عمليات الاستثمار، ومن هنا سيكون هناك وازع لدى أصحاب رأس المال في

الحفاظ على الودائع، لأن جزءا من رأس مالهم موجود في هذه الودائع ويستثمر مثلها ولابد مـن المحافظـة عليه بالإدارة الصحيحة، ولكن ترك الأوضاع بهذا الشكل أمر سيئ.

وإنني أرى أنه حاليا وإلى أن يتم عمل التعديلات اللازمة هناك أموال كثيـرة للمـسلمين لـدى هيئـة الأوقاف في شكل ودائع ولكي تزيد رؤوس أموال هذه البنوك أرى أن تدخل هيئة الأوقاف كمـساهمة لـيس بإرسال موظف من قبلها ليكون عضو مجلس إدارة، ولكن بأن تمثل وزارة الأوقاف بخبراء يكون تواجـدهم صحيحا في مجالس الإدارات، وهم أشخاص معينون بوظائفهم، فمثلا عندما نقول سيكون لهيئة الأوقاف ثلاثة أعضاء في مجلس الإدارة أرى أن يكون أحدهم رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، والثاني عميد كلية تجارة الأزهر، والثالث عميد كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، أي أنهم شخصيات عامة تـستطيع أن تنظـر لمصالح المودعين الذين يشملونهم.

وختم حديثه بقوله: وإن ما نطالب به من تعديل هو لضمان حسن التوجيه وعدم وجـود أي شـائعات ضارة بمثل هذه البنوك، وأعتقد أن ذلك فيـه الكفايـة" وعنـد هـذا الختـام أيـضا.. صـفق لـه نـواب المعارضة الوفدية.

وتحدث الدكتور محمد علي محجوب رئيس لجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف بالمجلس ونائب الحزب الوطني حيث بادر قائلاً:

"لا يختلف اثنان في هذا البلد على أن الشعب المصري شعب متدين بطبعه.

الدين يجري في عروقه كما تجري الدماء فيه. هو أول شعب بحث عن ا ، والعالم في تيـه وظـلام، وشعب ذاك معدنه، وتلك عقيدته يقف دائما حساسا ومرهفا أمام كل شيء، يتجه إلى نظامه وإيمانه ومعتقداته، ومن هنا كان أمل الشعب المصري أن تعود إليه الصيغة الإسلامية في شكل نظم تحت هذه القبـة الخالـدة. فلأول مرة يخرج من هنا قانون إسلامي صرف في شكل بنك إسلامي خرجت شهادة ميلاده من داخل هـذه القاعة، ولم ينشأ هذا البنك كإضافة جديدة إلى البنوك العاملة على أرض مصر وإنما هو قـانون ذو طبيعـة خاصة أرادها المشرع كنظام إسلامي متكامل.

خرج هذا القانون وولدت هذه البنوك، ولا شك أنه ثبت من خلال هذا أن النظام الإسلامي نظام متكامل في العقوبات في المعاملات في النظم الاقتصادية، وانطلقت هذه التجربة الرائدة في طول البلاد وعرضها.

ثم طرح تساؤلا وأجاب عنه أيضا فقال: فماذا حققت هذه التجربة؟

لقد حققت نجاحا منقطع النظير وانتشرت البنوك الإسلامية في شتى بقاع مصر وجذبت رؤوس الأموال التي خرجت من أعماق ريف مصر تشجيعا للتعامل في إطار الشريعة الإسلامية... كل هذا شيء نقره ونؤيده ونشجعه.

ثم استدرك بقوله: إلا أن كل تجربة لابد حتما أن تقف في طريقها عقبات وأن تـضل الطريـق فـي البداية. وهنا حدثت تخوفات: قيل إن هذا البنك بدأ يتعامل برؤوس أموالنا في الخارج. شيء عجيب! الأصل أن هذا البنك وغيره من سائر البنوك يتعامل هنا على أرض مصر.

فالأموال أموال المصريين ويجب أن تستثمر وأن توظف لصالح المصريين فرب الدار أولى بما فيـه ومن هنا سارعنا بالتساؤل: ما العمل؟ ما العقبات؟ ما المعوقات؟ ما الأسباب التي تدعو هذه البنوك إلـى أن تخرج أموالنا إلى الخارج؟ لابد أن نبحث عن أسباب دعت لذلك ثم نعالجها حتى تستمر التجربة.

واستطرد بقوله: ويقال إن صغار المودعين، أموالهم مهددة بالخطر وهنا واجب وزارة الأوقاف كهيئة دينية مسئولة أمام ا والناس أن ترعى هذه التجربة وأن تدعمها من ناحية وأن تراقب تصرفات هذه البنـوك فيما يتفق والنظام الإسلامي. وأيضا أن تدخل مع هذه البنوك شريكة حتى تنطلق التجربة.

وبهدوء وجه تساؤلا إلى وزير الاقتصاد قائلاً:

أليست هناك صيغة مثلى لإيجاد علاقة بين هذه البنوك وبين البنك المركزي بما يضمن حماية أمـوال المودعين المصريين؟

وفي ختام كلمته أعلن قائلا: ونؤكد أننا مصرون ومصممون على أن تنجح هذه التجربة، ولابد حتمـا بإذن ا أن تنجح كباكورة لنظام إسلامي ردا على العالم بأن الإسلام نظام اقتصادي كامل صالح لحكم العالم أجمع وعلى ا قصد السبيل".

وهنا عقب الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس بقوله: "لا خلاف على هذا الذي تفضل به الـسيد العضو، ولكن هناك اقتراح تقدم به السيد العضو الدكتور أحمد أبو إسماعيل يقضي بإسهام هيئة الأوقاف فـي مجلس إدارة البنك وهذا هو أساس طلب الإحاطة".

وتحدث العضو الدكتور محمد إبراهيم دكروري نائب بالحزب الوطني؛ حيث بادر حديثه بعرض دوافع تقديمه لطلب الإحاطة لوزير الاقتصاد وأولها أن يتناول المجلس بالمناقشة الدعائم المـصرفية الكبـرى فـي مصر في وقت مشوب بنوع من الغموض والتشكك فيما يدور الآن من بحث في أروقة المصارف المختلفـة في جهات متعددة في مصر وعما يجري في هذه المصارف.

وقد علل هذا الدافع بقوله: ولا شك أن المجلس الموقر يعلم جميعا مدى حساسية ما يمكـن أن يعكـسه ذلك على الحركة الاقتصادية في مصر، ويكفينا أن نعلم أن كلمة واحدة يمكن أن تقال نظل شـهروا عديـدة نعمل على إزالة آثارها سواء قيلت هذه الكلمة بالحق أو بالباطل.

وثاني هذه الدوافع - كما قال - أنه وسط هذا المناخ يتردد في أروقة المجلس موضوع بنـك فيـصل الإسلامي انطلاقا من خشية أن يساء فهم هذا بقصد أو بغير قصد بحسن نية أو بسوء نية.

وعقب رئيس المجلس قائلاً: في الحقيقة إنه لا يوجد سوء نية من أحد.

وأكد العضو المعنى السابق قائلا: لقد قلت ذلك حتى لا يفسر بقصد أو بغير قصد.

واستطرد موضحا خلفية طلب الإحاطة بقوله: ولا شك أن المجلس الموقر يعلم جيدا أن هناك جهات متعددة داخل مصر وخارجها يمكن أن تسهم في عملية التشكيك، وهذا ما أريد أن أحذر منه وإنني لا أقول هذا قاصدا أحدا في هذا المجلس. بل أقول إنني سعدت بما ذكره زميلي الأخ الأستاذ الدكتور أحمد أبو إسماعيل حينما استهل كلمته قائلا: إن الهدف من تقديمه طلب الإحاطة هو دعم هذه الفكرة.

ثم استدرك موضحا موقفه من البنوك الإسلامية فقال: وأود بادئ ذي بدء أن أعلن أمام المجلس الموقر أن المجلس وهو يناقش طلبات الإحاطة إنما يهدف إلى دعم هذه التجربة. ويكفينا فخرا أن هذه التجربة هي أول تجربة عملية واقعية لتطبيق الشريعة الإسلامية التي نقف نحن على بداية الطريق لتطبيقها.

وأكد هذا أيضا بقوله: فليكن هذا واضحا أن المجلس مع فكرة البنوك الإسلامية وهو حريص على دعمها، ففكرة البنوك الإسلامية فكرة رائدة وتتجه أول ما تتجه إلى تنمية العالم الإسلامي.

ثم أردف حديثه قائلاً: وأنتم تعلمون أين تودع بلايين الدولارات من عائد البترول؟

ثم أوضح دوافع أصحاب فكرة البنوك الإسلامية بأنهم يودون بقليل من مدخرات صغار المودعين الذي يصل الحد الأدنى لما يودعه الفرد نحو ١٤٠ جنيها فقط أن يسهموا في تخفيف حدة التخلف ورفع المستوى الاجتماعي لشعوب العالم الإسلامي وكذلك العمل على تنمية المجتمع الإسلامي وكل هذا يعتبر تكريما لفكرة البنوك الإسلامية.

ويؤكد أن هذه البنوك أوجدت وعاء ادخاريا إسلاميا لصغار المودعين فأين يذهب الشخص الذي لا يمتلك أكثر من ١٤٠ جنيها؟ وكيف يمكن أن يستفيد من هذا المبلغ؟ لقد أجابت البنوك الإسلامية على هذا الأمر بحيث يمكن لأي شخص لديه مدخرات بسيطة أن يودعها في البنوك الإسلامية، كذلك فإن هذه البنوك تهدف إلى خلق كوادر مصرفية إسلامية وهي نادرة ونحن أحوج ما نكون إليها.

ثم صاح قليلا بقوله: هذه هي أول تجربة إسلامية واقعية عملية ناجحة لتطبيق الشريعة الإسلامية في مجال الائتمان والادخار والاستثمار.

وقد دلل العضو على نجاح هذه التجربة الأولى فعرض لبعض الإحصائيات.

إن بنك فيصل الإسلامي يكفيه فخرا أنه في السنة الأولى من النشاط كان حجم الاستثمارات والحسابات الاستثمارية فيه ١٤٠ مليون دولار، وفي السنة الثانية بلغ حجم الاستثمارات ٤٦٩ مليون دولار، وفي السنة الثالثة بلغ حجم الاستثمارات ٧٩٢ مليون دولار، وفي السنة الرابعة ١٢١٦ مليون دولار، وفي السنة الخامسة ٥١٣٠ مليون دولار.. إنه إذن عملاق، ولابد لكل من هو ليس في صالحه أن تنمو فكرة إنشاء البنوك الإسلامية أو تطبق الشريعة الإسلامية ألا يسعد بهذا.

فأيده أعضاء الأغلبية بالتصفيق.. إلا أنه استطرد قائلا: وقد لا يسكت عن هذا. وقد يلجأ إلى أساليب كثيرة للتشكيك في هذه الفكرة، ولذلك خشيت من أن الذي يثار اليوم هنا قد يتخذ ذريعة تحرف على أن مجلس الشعب المصري إنما يناقش أو يتهم أو يتشكك.

لا.. إن كل ما أثير لا يستند إلى حقيقة ولا إلى واقع.

وهنا تدخل الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس قائلا: إن المطلوب ينحصر في طلب إحاطة مقدم بأن تمثل هيئة الأوقاف في البنوك الإسلامية ليس إلا. وبذلك يكون الرد فهناك اتفاق تماما على تجربة البنوك الإسلامية والحرص عليها، ولم نشعر أبدا أن هناك خلافا في هذه الجلسة حول هذا الموضوع وأن أحـدا لـم يتعرض لبنك بعينه، وإنما الموضوع محصور في نقطة جزئية لا تتعلق بالمبدأ أبدا.

واستكمل الدكتور محمد دكروري حديثه. ولكنه بادر بالشكر لرئيس المجلس وقال: لأنني كنت أود أن أتأكد من هذه النقاط؛ لأنها ضرورية ومهمة؛ لأنها أعلنت على لسان السيد رئيس المجلس.

وردا على الجزئية الخاصة بتمثيل هيئة الأوقاف، فإن لعملية الودائع ونسبتها إلى رأس المـال، وكمـا يعلم الأخ الأستاذ الدكتور أحمد أبو إسماعيل، وهو من رجال الاقتصاد البارزين في مصر، وحاليا هو رئيس لمجلس إدارة بنك، بالنسبة للبنوك الإسلامية فلها طبيعة خاصة في عملية دور الإدارة بالنسبة للمودع وكلنـا يعلم أن المودع إنسان وضعه مؤقت، فكيف يطلب السيد العضو الـدكتور أحمـد أبـو إسـماعيل أن يمثـل المودعون في مجلس إدارة البنك وقد أكون أنا مودعا غدا وأنا عضو مجلس إدارة فمـا الـضمان؟ إن لكـل شركة جمعية عمومية - كما نعلم - وهناك محاسبة من خلال هذا، وأن الذي يتوجه للإيـداع فـي البنـوك الإسلامية، إنما يتوجه للإسلام وفي نيته الإسلام وإلى قوم يطبقون شريعة ا واختاره طواعية ولـم يظهـر حتى الآن مخالفة واحدة أو شكوى واحدة من مودع، ولكن قد يكون هناك ما هو خلف الستار من صـراعات شخصية، لا نريد أن نأخذ صيغة العمومية فليتصارعوا وليختلفوا ولكن بمنأى عن الفكرة الإسـلامية، وإننـا نقول لهم: قفوا ولا تدخلوا ما هو شخصي فيما هو عام ولا تدخلوا ما هو اقتصادي فيما هو سياسي.

وفيما يختص باستثمار فائض الودائع بالخارج والتي أثارها العضو الدكتور محمد علي محجوب فقـد رد عليها بقوله: إن هذا ليس محظورا قانونا ولا شرعا، ولكن المخالف هو أنه إذا أودعت هذه الأموال بفوائد محددة وهذا لا يحدث، إنما الذي يحدث هو أنهم يتجهون إلى الاستثمار في شراء سندات بفائض هذه الودائـع وذلك في شكل اتجار أو في شراء معادن نفيسة حتى لا تعطل هذه الأموال.

وهنا استوقف رئيس المجلس المتحدث متصيدا بقوله: "هنا نقطة خطيرة.. وهي أن البنوك الإسلامية إذا أخذت الودائع التي لديها وأودعته في شكل سندات أو معادن نفيسة فإنها تخفض من السيولة المطلوبة للبنوك وهذا اتجاه خطير، يجب أن تفكر فيه هذه البنوك بصورة جدية، فليس من الممكن أن يستثمر جزء من الودائع في الداخل وجزء في الخارج، وتظل هذه البنوك دون سيولة.

وعلى الفور استجاب الدكتور محمد دكروري لهذا المنطق بقوله:

"هذا صحيح.. ولكنه استدرك قائلا: وإذا تحدثنا عن الاستثمار في الداخل فإنني لا أعتقـد أن الطاقـة الاستثمارية المصرية يمكنها أن تتحمل هذا الحجم من الودائع، وكما تعلمون، حضراتكم، أن هناك خطة تحكم حركة الاستثمار وتحدد حجمها، فليست هناك إمكانية على أرض مصر لاستثمار نصف الودائع، وكما تفضل السيد الدكتور رئيس المجلس وهو أحد القمم الاقتصادية وذكر أن هناك توازنًا حاليا بين ما هو مـدخر فـي

مصر وبين ما هو سائل وبين ما يستثمر، وهذه عملية أرجو أن يطمئن المجلس إليها؛ لأن من بين القـائمين على أمور هذا البنك رجال يعترف لهم في المعترك الدولي بخبراتهم المصرفية".

وإذا كان قد تصدى الدكتور محمد دكروري بالرأي والمنطق والقانون للدكتور أحمد أبو إسماعيل. فإن الدكتور محمد طلبة عويضة قد تحرى واتخذ موقفًا محددا إزاء مطالبات الدكتور أحمد أبو إسماعيل. ولكنـه بادر بالتهميد لهذا الموقف حيث قال: "أود أن أشير إلى أنه منذ أربعة أيام وفي لجنة الخطة والموازنة حـدث بيني وبين الأستاذ الفاضل الدكتور أحمد أبو إسماعيل نقاش علمي والحق يقال: إنه مؤمن بالبنوك الإسـلامية وبالفكر الإسلامي. هذه حقيقة كانت واضحة تماما من خلال الحوار العلمي الذي دار بيننا في اجتمـاع مـن اجتماعات لجنة الخطة والموازنة، وقد كان حديثي معه في نقطة هي أنه كان أحد الذين تحـدثوا عـن بنـك فيصل الإسلامي منذ إنشائه، وقد أحضرت معه في هذه الجلسة إحدى المضابط لأنني سوف اسـتعير منهـا بعض الكلمات التي ذكرها الأخ الدكتور أحمد أبو إسماعيل عند إنشاء هذا البنك وإنني اعتبر هـذه الكلمـات وساما على صدره.

فلا أعتقد أن الأخ الأستاذ الدكتور أحمد أبو إسماعيل في عرضه لهذا الموضوع قد جاوز الحـد فـي كلمته البسيطة التي تتعلق بحماية أموال صغار المدخرين.

وردا على ذلك، ففي هذه المضبطة جاء على لسان وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي - فـي ذلـك الوقت - أن للبنك المركزي حق الرقابة على العملة المحلية؛ لأن هذه العملة بالذات هي النقطة الحساسة التي يمكن أن تزيد أو تقلل من التضخم أو تؤثر على السياسة العامة من الناحية الاقتصادية، إذن فهـذه العبـارة يمكن أن تكون محل دراسة أو وسيلة لكيفية حماية صغار المودعين كما يرى الدكتور أحمد أبـو إسـماعيل، وهذا أمر طبيعي، وإنني أشاركه الرأي لماذا لا يكون البنك المركزي مدخلا لتحقيق هذا المطلب، وفي هـذا الصدد أيضا فإنني أقول إنه قد نص على هذا في تقرير وزير الاقتصاد في ذلك الوقت.

ثم اقترب الدكتور طلبة عويضة من تفجير الموقف فقال:

إنني أود أن أوضح لحضراتكم أن الدكتور أحمد أبو إسماعيل أول من طالب بزيادة مدة الإعفـاء مـن ١٥ إلى ٢٥ سنة. لقد نادى بذلك الدكتور أحمد أبو إسماعيل.

فتدخل رئيس المجلس متسائلاً: لو سمح الدكتور طلبة عويضة أن يوضح لنا الإعفاء من ماذا؟

رد العضو على الفور بقوله: الإعفاء من جميع الضرائب بالنسبة لهذا البنك، شأنه في ذلك شأن بـاقي البنوك الأخرى.

ثم استدرك قائلا: وإنني أقول نيابة عن الدكتور أحمد أبو إسماعيل أنه خاف بنك فيصل الإسلامي. لقد أردت أن أدلل على ذلك وأعتقد أن ما حدا بالدكتور أحمد أبو إسماعيل إلى تقديم طلب الإحاطة هـو كيـف نطمئن على ودائع صغار المودعين، وإنني أعتقد أن الفقرة التي ذكرها السيد وزيـر الاقتـصاد والتعـاون الاقتصادي وسجلت بالمضبطة في ذلك الوقت قد تكون هي المنطلق لما أراده الـسيد الـدكتور أحمـد أبـو إسماعيل ولا أود أن أطيل أكثر من ذلك".

ثم تحدث الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد قائلا: "بالنسبة لما أشير إليه من وجود انحرافات في بنك فيصل الإسلامي أو في غيره من البنوك وهي النقاط التي أثارها الدكتور محمد علي محجوب فـأود أن أؤكد أن هذه الانحرافات قد وقعت في بنك فيصل كما وقعت في كثير من البنوك الأخرى، الأمر الذي أوجب على وزارة الاقتصاد وعلى الحكومة أن تفصل محافظ بنك فيصل بسبب هذه المخالفات.

وقد تقدم المحافظ بدعوى إلى المحكمة طالبا إلغاء قرار وزير الاقتصاد، وكان حكم المحكمـة قاطعـا حول ما ارتكبه المحافظ من مخالفات في تلك الفترة.. فرفضت دعواه وكان الحكـم تأكيـدا لموقـف وزارة الاقتصاد، ولكنني أود أن أقول إن هذه المخالفات التي حدثت من بنك فيصل الإسلامي لا علاقة لها إطلاقـا بالفكرة الإسلامية وبفكرة البنوك الإسلامية، ولكن ما حدث إنما يحدث لأية فكرة من الأفكار الجيدة والأفكـار البناءة، فمن الممكن أن يساء إليها عن طريق شخص أو آخر. وأؤكد أن الانحرافات لا تؤثر علـى موقـف الحكومة من تشجيعها لفكرة البنوك الإسلامية.

ثم استدرك بقوله: إن البنك المركزي الآن يتبع الجهاز المصرفي بوحداته المختلفة ويقوم بمـسئولياته على خير وجه. وهو كفيل بتحقيق الانضباط في الجهاز المصرفي، ولا يبقى غير البنك المركزي ومجلـس الشعب فهما الجهتان اللتان لهما الحق الكامل في مراقبة الجهاز المصرفي وتأكيد انضباطه وتوجيهـه لكـي يجند طاقاته الكبيرة من أجل خدمة الاقتصاد المصري.. أما استمرار التشهير أو استمرار إثـارة القـضايا - كما ذكر بحق - لتعكس مواقف شخصية هنا أو هناك، فإن هذا أمر له حساسية خاصة لابد أن ينأى مجلـس الشعب وأن ينأى البنك المركزي وأن ينأى وزير الاقتصاد عن الخوض فيها فلنتجه إلى الموضوعية".

ولكن رئيس المجلس استوقفه معقبا ورافضا منطق الوزير فقال:

"لا مؤاخذة يا دكتور مصطفى، من حق وزير الاقتصاد أن يلزم نفسه بأن ينأى، ولكن مجلس الـشعب حينما يتعرض لمثل هذه المسائل فلا يمكن أبدا أن يطلب منه أن ينأى. فصفق الأعضاء".

وبادر الوزير بالتراجع قائلا: قد يكون حدث سوء فهم عندما أتحدث عن أن ينأى مجلس الشعب.

ولكن رئيس المجلس رد بقول قاطع أيضا: لا يستطيع مجلس الشعب أن ينأى ولا يستطيع أن يتخلـف، تلك مسئولياته ولا يوجد قيد على حق هذا المجلس في الرقابة على أية سلطة.

وتخفيفًا من حدة قوله: وأنا أعلم أن السيد الوزير لم يقصد هذا التعبير.

وصفق له الأعضاء مرة أخرى.

وتحدث الوزير يحاول تصحيح ما بدر منه موضحا فقال في سياق الحديث: إنه إذا كانت هناك - كمـا ذكر الأخ الأستاذ الدكتور محمد دكروري - أية شبهة في أن هناك انعكاسا لمواقف شخصية في تحديد موقف فإن ما ذكرته هو فقط تعليق على حديث السيد العضو الدكتور محمد دكروري. فأنا لا أتحدث عن مسئوليات المجلس أو عن حق المجلس في التعرض لأية قضية من القضايا، لكني أريد أن أؤكـد أن المجلـس عنـدما يتعرض للقضايا - وهو صاحب حق في ذلك - فإنه لا يتعرض إليها انعكاسا لمواقف شخصية وأن المجلس ينأى بنفسه عن أن يكون ذلك. هذا ما أردت أن أؤكده".

فصفق له الأعضاء على هذا التصحيح وأكد رئيس المجلس على هذا بقوله: إنني أثق انك أردت شـيئا غير ما تم التعبير عنه.

ثم تحدث عن علاقة البنوك الإسلامية والبنك المركزي فقال:

"لا شك أن هناك اختلافا في طبيعة معاملات البنوك الإسلامية عن البنوك الأخرى، ولا شك أيـضا أن علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي - وكما يذكر كثير من الاقتصاديين، وكما يذكر كثير مـن رجـال الاقتصاد الإسلامي بالذات - لابد أن تتسم بسمات تختلف في طبيعتها عن تلك التي تربط وحـدات الجهـاز المصرفي الأخرى بالبنك المركزي، والسبب الرئيسي في ذلك هو اختلاف طبيعة الأعمال المـصرفية التـي يقوم بها الجهاز المصرفي ككل والبنوك الإسلامية من ناحية أخرى، وهذا أمر ليس بالمستغرب ولكنـه كمـا ذكرت أمر ينادي به كثيرون من رجال الاقتصاد الإسلامي وهو أن القواعد التي يطبقهـا البنـك المركـزي بالنسبة لوحدات الجهاز المصرفي الأخرى قد لا تتفق تماما مع قدرة البنوك الإسلامية في القيام بمـسئولياتها وإسهامها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية داخل المجتمع ومن أجل حماية المودعين وإلى غير ذلـك مـن الأفكار الأساسية في هذا الشأن. لذلك فالأمر متروك للمناقشة والحوار. وكما أن الأمر في النهايـة متـروك لمجلس الشعب كما ذكرت ليقرر ما يشاء في شأنه".

وقد وقف علي الشريطي صاحب السؤال الوحيد في هذه الجلسة ليعقب علـى إجابـة الـوزير حـول الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لدعم تجربة البنوك الإسلامية كتجربة رائدة في ميدان الاقتصاد الإسلامي؟.

وقد بادر تعقيبه بقول ا تعالى: ﴿**وأحل الله البيع وحرم الربا**﴾ [البقرة: من الآية٢٧٥].

ثم قال: إن فكرة إنشاء البنوك الإسلامية جاءت لتحرر رأس المال من الربا وأود أن أقـول لمجلـسكم الموقر إن تحريم الربا ليس في الإسلام فحسب بل إنه محرم في الديانة اليهودية والديانة المـسيحية، وهنـاك أحكام قضائية تؤكد هذا المعنى بأن الربا غير دستوري لأنه مخالف لأحكام الدستور التي تقضي بأن مبـادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع؛ ولهذا فإن البيان الذي أدلى به السيد الوزير قد أثلج صـدري، لأنه يعتبر دعما للتجربة الوليدة، وهي البنوك الإسلامية، وأن هذه التجربة تحتمل الخطأ والصواب ما دمنا قد اتفقنا جميعا على أنها تجربة وليدة، ولقد كانت حكومتنا متيقظة تماما لمتابعة هذه التجربة الوليدة وبالتالي فإن هناك ربطا وهناك رقابة من الجهاز المصرفي على هذه التجربة لدعمها.. وإنني أقول إن القرار الذي أصدره وزير الاقتصاد بتنحية محافظ بنك فيصل الإسلامي الذي نتفق جميعا على أن يقوم صوابا وأن يقـوم سـليما وأن يقوم بعيدا عن الشبهات والأخطاء.

ثم قال: أود أن أقول أيضا مع الزملاء الذين سبقوني في الكلام - ولكنهم أفضل مني- إنه ينبغـي ألا يكون هناك رقيب على هذه التجربة إلا الجهاز المصرفي فقط، فلا يقبل أن أدخل وزارة الأوقاف قيدا علـى هذه التجربة حتى لا تنطلق".

"وعقب رئيس المجلس على رفض العضو لرقابة وزارة الأوقاف قائلا: لم يطلب أحد أن تكـون وزارة الأوقاف رقيبا على بنك فيصل الإسلامي والدكتور أحمد أبو إسماعيل لم يقصد ذلك وتمثيل وزارة الأوقـاف في البنوك الإسلامية بعضو أو أكثر نيابة عن المودعين لا يعد رقابة".

إلا أن العضو علي الشريطي قد انفعل وصاح قائلاً: "أنا أفسر هذا الاقتراح بهذا المعنى وأنا صـناعتي الكلام وأعرف كيف أتحدث وقد نهلت العلم على يديك وإنني أوضح هذا المعنى بأنه حينما آتي بشخـصيات وأضمها إلى مجلس الإدارة وأحمل هذا البنك الإسلامي بمرتبات ضخمة بشخصيات لا عمل لها فـإن ذلـك يعتبر قيدا على هذه التجربة ونحن بشر، وصغار المدخرين قد اقتطعوا هذه المبالغ مـن أقـواتهم وأرادوا أن يأكلوا حلالا فذهبوا بها إلى البنوك الإسلامية وقد بدأت البنوك الأخرى تستيقظ؛ إذ أن بعض المودعين بدءوا يسحبون ودائعهم من هذه البنوك ويودعونها في البنوك الإسلامية وهذا ما جعل هذه البنـوك أيـضا تـشعر بالغيرة - وهي غير محمودة - حتى أن بعض هذه البنوك بدأ في فتح فروع للمعاملات الإسلامية وهي غير محمودة، وسلوك مطلوب؛ من أجل دعم الاقتصاد الإسلامي.

ثم ختم حديثه قائلا: وإننا مع الحكومة الرشيدة في أن تكون مستيقظة تماما للمحافظـة علـى أمـوال المودعين، ونحن معها أيضا في الدعم الكامل للبنوك الإسلامية. وصفق له النواب".

إلا أن العضو مصطفى الجندي قد طلب الحديث وذلك في مسألة لائحية حيث أعلن قائلا:

"لقد سبق منذ أربعة أشهر أن تقدم أكثر من عضو بطلب لمناقشة موضوع البنوك الإسـلامية وبنـوك الاستثمار يوم أن كان مال مصر يهرب للخارج عن طريق البنوك، ويـوم كانـت الفوضـى فـي البنـوك الاستثمارية لأنها لا تقوم بدورها، ويوم أن قام الرأي العام كله والمجلس هنا لم يشارك فـي إشـباع حاجـة الجماهير في معرفة شيء عن البنوك الاستثمارية، واليوم بنك فيصل الإسلامي هو بنك اسـتثماري فلمـاذا يناقش وحده؟

هذا ما أريد أن أعرفه، لماذا لا يناقش هذا الموضوع مع مجلة البنوك الاستثمارية؟ ولماذا لـم تنـاقش جميع الأسئلة ككل؟ لأن الاقتصاد كلي وليس جزئيا، وكذلك البنوك".

فرد عليه رئيس المجلس بعد حوار متبادل قصير قائلا:

هذا شأن وذلك شأن آخر ولا علاقة بين الأمرين، فموضوع البنوك الاستثمارية يتعلق بسياسة معينة.

أما بالنسبة لموضوع البنوك الإسلامية فالمطلوب أمران: البعض يقترح دعم البنوك الإسلامية والبعض الآخر يرى تمثيل المستثمرين والمودعين في مجلس الإدارة، وهذا موضوع آخر مختلف في طبيعتـه عـن مناقشة السياسة المصرفية، ومع ذلك فقد قدم قبل ذلك سؤال السيد الوزير وتمت الإجابة عنه وهـو خـاص بالسياسة المصرفية، وعليه فإن إدماج هذا الموضوع مع الموضوعات الخاصة بالسياسة المصرفية خطأ؛ لأن هذا الموضوع له طبيعة خاصة.

فنحن لا نتحدث هنا عن انحرافات ولا ننسبها إلى أحد ولا يوجد الوهم الذي سيطر بعض الوقت بأن هذا سوف يؤدي إلى نتائج سيئة، نحن نطالب بدعم هذه البنوك وبتمثيل المودعين، فما الضرر في ذلك؟

ووقف وزير الدولة توفيق عبده إسماعيل قائلا:

"إن مجلس الشعب هو الذي أصدر قانون بنك فيصل الإسلامي عام ١٩٧٧ وأصدر قانونا آخر عام ١٩٨٢ يخضع بنك فيصل الإسلامي والبنك العربي الإفريقي لرقابة البنك المركزي، وكذلك أصدر قانونًا ثالثًا سنة ١٩٨٤ يخضع الجهاز المصرفي لرقابة البنك المركزي الكاملة.. وأرجو - مع تأكيد ما جاء على لسان رئيس المجلس - أن تنتهي هذه المناقشة التي تؤكد الاتجاه بدعم البنوك الإسلامية والنظام المصرفي الإسلامي".

ثم يقف العضو ناصف طاحون وقد قدمه رئيس المجلس طبقا للائحة الداخلية للمجلس وبصفته رئيسا لمجلس إدارة أول مصرف إسلامي (بنك ناصر الاجتماعي) فقال:

"لا مناص لنا إلا إذا عدنا إلى شرع الله، ولا يمكن بأي حال من الأحوال ألا يكون هناك خطأ، فالبشر خطاءون، ومن لا يعمل لا يخطئ ومن يعمل يخطئ، وإذا كان هناك خطأ ما فإننا نحمد الله أن الحكومة كانت متيقظة وتمت معالجة وتصويب هذا الخطأ بجانب مئات الأخطاء في المجال الآخر من البنوك الاستثمارية وغيرها، فلم كل هذا؟!

نحن الآن نريد أن نعود إلى شرع الله، ونريد أن تأخذ البنوك الإسلامية دورها ولا يقتصر الأمر على مصر وحدها وإنما في العالم الإسلامي أجمع.

والحقيقة أن صغار المودعين في مصر - وهم بعيدون كل البعد - لديهم شك وريبة في إيداع مدخراتهم في البنوك الأخرى، والآن نرى الاتجاه العام الذي يسود الشعب المصري يجري ويبحث وراء الفكر الإسلامي والبنوك الإسلامية، وهذه ظاهرة صحية لا تزعج الغير؛ لأن ودائع هؤلاء الأفراد أصلا لم تكن تتوجه إلى البنوك الأخرى، فهل نتحدث الآن ونقول من يحمي المودعين؟ أقول إن المودع هو الذي يحمي نفسه. أين المودعون في البنوك الأخرى؟ وإذا قيل إن طبيعة العمل تختلف هنا نقول إن أي مودع في البنوك الإسلامية يودع عن يقين وعقيدة بأنه يشارك في أعمال البنك سواء بالربح أو الخسارة، إذن فهو إنسان "عقائدي".. فكيف نطالب الآن أن نمثله في الإدارة؟!

إن البنوك الإسلامية الآن بعد أن بدأت تجد الرواج والارتياح داخل مصر - ونحمد الله - بدأت ترسخ الاتجاه العام لركن من أركان الدين الإسلامي وهو الزكاة وتأخذ طبيعته.

نقطة أخرى تتعلق بالرقابة الشريعة، فكل بنك من البنوك الإسلامية التي تعمل في مصر لديه هيئة رقابة شرعية، ولو تساءل أحد: من الذي يعين الرقابة الشريعة؟ أقول إنه لا يجوز أن نتدخل وكفى تدخلات ولنترك السفينة تسير، أليست الجمعية العمومية هي أحق وأولى بمن يكون في هيئة الرقابة الشريعة، وهي الأساس فيها، وهي التي تناقش فيها كل هذه المسائل؟

يجب ألا نسمي الخطأ انحرافا ونحكم على ما حدث أنه انحراف، ارحموا هذه الفكرة وهناك خطأ وتمت معالجته، وإنني أقول سوف تحدث أخطاء في المرحلة الأولى لهذه البنوك. ولكن مادامت تعالج هذه الأخطاء ولا نتمادى فيها فلنسر ونحمد الله أن لدينا بنكا مركزيا الآن، بقانونه الجديد أصبح له حق الرقابة، ونريد أن ندعم حقه في الرقابة على البنوك الإسلامية وعلاقته بها، ونحن نطالب بذلك، ولكن يجب عندما يحدث أي شيء ألا نفجر الموضوع داخل أعلى سلطة تشريعية في هذا البلد، لأن هناك قوانين نصدرها ويجب علينا احترامها.

وأرجو الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد ألا يسمي ما حدث في بنك من البنوك بأنه انحراف لكنه خطأ ونحن نقر سيادته في جميع الإجراءات التي اتخذها في هذا الشأن..

إن كل ما نطلبه انطلاقا من إيماننا الكامل بتطبيق شرع الله أن تكون الشريعة الإسلامية هي رائدها والحمد لله على أن هذه الظاهرة تسود مجلسكم الموقر، ينادي بها ويحافظ عليها ويجب أن تدفع هذه البنوك لتأخذ دورها، خاصة أن جميع دول العالم الإسلامي تحذو حذو مصر في تطبيق نظام البنوك الإسلامية، وتقوم مصر بإمدادهم بالخبراء كما يرسلون إلينا مبعوثيهم لتدريبهم حتى يدعموا بنوكهم الإسلامية".

وقد انتهى النقاش عند هذا الحد، وقد ورد إلى الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب اقتراح مقدم من بعض الأعضاء يؤكد المجلس فيه على ضرورة دعم المصارف الإسلامية. وكان نصه كالأتي:

يؤكد المجلس على ضرورة دعم الدولة لنظام المصارف الإسلامية ووافق الأعضاء..

وتبين من خلال النقاش السابق عدة نقاط هامة ومنها:

أولا: تغير موقف الدكتور أحمد أبو إسماعيل من مؤيد لفكرة إنشاء البنوك الإسلامية إلى معارض لها!! وقد ألمح البعض من خلال النقاش أن هذا التغير انعكاس لمواقف وخلفيات شخصية.

ثانيا: إن الدكتور أحمد أبو إسماعيل وإن كان يعلن مؤيدا فكرة البنوك الإسلامية إلا أنه يطعنها علنا أيضا في نظام المشاركة في الربح والخسارة والذي يعد من دعائم النظام الإسلامي.

ثالثا: إن اقتراحه بتمثيل هيئة الأوقاف في مجلس الإدارة. فإن الدكتور رفعت المحجوب يشجعه وبدا ذلك من خلال تدخله في النقاش بأسلوب يميل إلى قبول اقتراحه، حيث إنه من أهل اليسار ويرى تدخل الدولة بأسلوب أو بآخر في توجيه وأحكام القبضة على الاقتصاد.

رابعا: إن اقتراحه أيضا بتمثيل المودعين في مجلس الإدارة يعد خارجا عن النظام البنكي في كل الأعراف ليس هناك مثيل لذلك.

خامسا: ولقد تضامن مع الاقتراح السابق رئيس اللجنة الدينية بالمجلس الدكتور محمد علي محجوب (وزير الأوقاف فيما بعد)، خاصة أنه اعتبر وزارة الأوقاف هيئة دينية والبنوك الإسلامية ذات طابع ديني وهذا مغاير للحقيقة. لأن الوزارة ليست هيئة دينية. وإن كانت ترعى مصالح الأوقاف الإسلامية فإنها في ذلك كأي وزارة أخرى ترعى المسلمين في مصالح أخرى. وإن

كانت البنوك الإسلامية تقوم على أساس النظام الاقتصادي الإسلامي فإنها تقوم بمعظم العمليات المصرفية كأي بنك آخر.

وإذا جاز مراقبة هذه البنوك، فإن تلك الرقابة تنسحب على البنوك الأخرى لأن مودعيها معظمهم من المسلمين.

سادسا: أشار الدكتور محمد الدكروري إلى ضرورة الحفاظ وحماية فكرة إنشاء البنوك الإسلامية والتي تقوم بتطبيق الشريعة الإسلامية؛ لأن ذلك ضد مصالح بنوك أخرى أو جهات لا ترى - في مصلحتها - انتشار النظام على مستوى العالم العربي الإسلامي.

سابعا: إن مد التيار الإسلامي وإقامة البنك المشار إليه في عام ١٩٧٧ كان تشجيعا وحافزا للبنوك التجارية الأخرى أن تنشئ فروعا لها قائمة بالمعاملات الإسلامية. وهذا دليل على صواب الفكرة وإقبال بعض المودعين عليها. وربما مع التطور تتحول البنوك - التي أقامت فروعا - إلى بنوك إسلامية كاملة.

ثامنًا: إن هناك فرقا بين فكرة إنشاء البنوك الإسلامية وتطبيقها لأول مرة. وهذا التطبيق ربما يحدث به خلل حتى يتم تكوين كوادر بنكية في هذا الخصوص. ومن هنا أكد وزير الاقتصاد أن موقف الحكومة ثابت من تشجيعها للبنوك الإسلامية. إلا أنه يرد على ذلك أيضا أنه قد صدر قرار بعدم إقامة بنوك أو فروع لبنوك أخرى من الخارج وإن كان تبرير ذلك المعلن أن البنوك الاستثمارية الأجنبية تستثمر جزءا كبيرا من أموالها في الخارج فإن ذلك يعني عدم الموافقة على إقامة بنوك إسلامية جديدة؟! وبذلك يتم تحجيم انتشار النظام الاقتصادي الإسلامي. ومن هنا بدت بوادر شركات توظيف أو تلقي الأموال في الظهور على المسرح الاقتصادي المصري بديلا عن إقامة بنوك إسلامية جديدة. حيث رفعت هذه الشركات شعار واجهة الإسلام في عملها ونشاطها، ولنا عودة لها في سطور لاحقة.

تاسعا: وتأكيدا للتفسير السابق بتحجيم انتشار البنوك الإسلامية فإن الدولة لا يمكنها إلغاء البنوك التي قامت بالفعل أو فروع البنوك التي تعمل على الطريق الإسلامي.. فإن الحكومة، خاصة وزير الاقتصاد مصطفى السعيد والمعروف بميوله اليسارية قد نجح في استصدار قانون لمراقبة بنك فيصل الإسلامي عام ١٩٨٢ وكذلك البنك العربي الإفريقي لما أشيع عن نشاط ومخالفات هذا الأخير. ثم عمت المراقبة على البنوك الأخرى عام ١٩٨٤، ومن هنا يتأكد سعي الدولة في التدخل وأن كان في صورة رقابية إلا إنها من جانب آخر محاولة لتوجيه أعمال هذه البنوك وذلك حدث بعد تجميد مسيرة التحرر الاقتصادي بوفاة الرئيس السادات.

عاشرا: إن ناصف طاحون عضو المجلس قد هاجم بشدة وحذر من التدخل الحكومي في أعمال أو أنشطة البنوك الإسلامية. أو أنه لابد من تشجيعها لإقامة نظام اقتصاد إسلامي متكامل. وأن ما

يعد خطأ في بداية إقامة هذه البنوك فإن ذلك أمر طبيعي؛ لأنه لابد من الخطأ والصواب ولا يعد ذلك انحرافا إطلاقا عن الفكرة الإسلامية.

حادي عشر: وفي خضم مشاعر وأحاسيس معظم الأعضاء.. وما يتبين من زيادة إيداعات الجماهير في هذه البنوك.. وتصدي بعض النواب لأي تدخل مهما كان في هذه البنوك كان على رئيس المجلس الدكتور رفعت المحجوب ألا يقف ضد كل هذا - رغم أنه من أهل اليسار - ورأى أنه لابد من تتويج ذلك بالاقتراح الذي أشار إليه، وفحواه ضرورة دعم وتشجيع الدولة للمصارف الإسلامية.. وإن كان ذلك نظريا لأنه لم توافق الحكومة على بنوك إسلامية جديدة.. إلا أنه يكفي أن هذا النقاش كان رادعا لمزيد من التدخل في البنوك الإسلامية القائمة.. وعدم الحد من نشاطها وانطلاقها... ورغم محاولات هزها؛ إلا أنها ما زالت صلبة تستمر في عملها ونجاحها.

وفي تطور مواز للحركة أو للنشاط الاقتصادي. ظهرت شركات تلقي أو توظيف الأموال. وقد اتخذت الإسلام شعارا لها. وأعلنت أنها تقوم بتلقي وتوظيف أموال المودعين وتوزيع أرباحها طبقا للشريعة الإسلامية، وكانت هذه الأرباح تصل إلى ٢٠% وما يزيد للمساهم أو المودع عن أمواله..

وقد باتت بعض هذه الشركات من القوة الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي والتجاري بالدولة بل إن عددها قد زاد. وبذلك فإنها جذبت مدخرات الجمهور بل ودفعت البعض إلى سحب إيداعاته في البنوك لإيداعها بها. حيث إن الأرباح التي يحصل عليها المودع كبيرة ومغرية.

وإزاء ذلك تصاعدت أصوات تنذر وتحذر من تعاظم هذه الشركات وسيطرتها على توجيه الاقتصاد القومي. وكانت هذه الصيحات تعلو من الاتجاهين: اليساري حيث إن ذلك ينسف نظرياتها وأحكام قبضة الدولة على النشاط الاقتصادي، واليميني أيضا في بعض أجنحته حيث إن هذه الشركات تسحب جزءا غير قليل من نشاط وأرباح شركاته أو مؤسساته.. وإن كانت هناك أجنحة أخرى تعاونت وتحالف مع هذه الشركات وتزايد نشاطها وأرباحها أيضا.

وكان من أبرز أصوات اليمين التي تصاعدت وحذرت صوت الدكتور محمد عبد اللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب. ولكنه لم يطالب بإلغاء أو منع هذه الشركات من نشاطها إنما طالب بأن تقوم الدولة ممثلة في أجهزتها المصرفية بدور أكبر فاعلية لجذب المودعين إليها وعدم تسربهم إلى هذه الشركات. وذلك من خلال حوافز إضافية لهم. وإنشاء أوعية ادخارية أكثر قبولا وجاذبية للمودعين. وهذا مثال لليمين المتحفظ.

وطالب البعض أيضا من ذلك اليمين بتوجيه هذه الشركات للمشاركة أو المساهمة في تنفيذ مشروعات خطط الدولة وفي المجالات التي يتفق عليها معها وذلك لاستغلال قوة هذه الشركات الاقتصادية والمالية في تحقيق أغراض وأهداف خطط التنمية. وقد قبلت بعض هذه الشركات ذلك.

إلا أنه تردد أن هذه الشركات لا تحقق ربحا وأن ما تعلنه في كل المحافل ما هو إلا أوهـام خداعيـة لمزيد من جذب إيداعات الجمهور.

وتردد أيضا أن هناك وسائل وسياسات غير إسلامية تقوم بها هذه الشركات مما يهدر حقيقتهـا التـي قامت من أجلها إلا وهي ممارسة النشاط الاقتصادي الإسلامي ونشره وترسيخه في الدولة وبين الأفراد.

إلا أن الحقيقة التي أعتقد أنها جازمة من خلال متابعتي الشخصية السياسية والبرلمانية لموقف الحكومة من هذه الشركات بغض النظر عن أي بعد أو اعتبار آخر.. فإنها تتمثل في رغبة وسياسة الدولة وفلسفة نظام الحكم في التمسك بقبضتها بإحكام على النشاط الاقتصادي. ومنع أي مبادرة أو حافز فردي لدى الأفراد فـي ممارسة نشاط اقتصادي يمثل قوة في مواجهة الحكومة وهذه القوة تولد قوى التعبير الديمقراطي الحقيقي وما يرتبط بها من أفراد تربطهم المصلحة وأفكار معينة.

لعل ذلك تحقيق بتلازم الديمقراطية الحقيقية بالاقتصاد الحر، وهذا ما تحاول القوى الإسلامية الوصول إليه. وبالتحديد ما يسعى إلى تحقيقه الإخوان المسلمون، خاصة عندما يطالبون ويعملون على توسيع النـشاط الاقتصادي الحر والتعاوني ليشمل معظم المواطنين، وذلك بتدرج طبيعي وبتأثير متبادل تصبح الديمقراطيـة هي الطريق الطبيعي للمواطنين. لأن تحرير لقمة العيش بالنسبة للفرد هي الخطوة الأولى والحقيقية لحريـة التعبير وحرية الانتخاب.. وتحرير لقمة العيش كما صورها عبد الناصر ومناصروه بأنها الحرية الاجتماعية وسبقها للحرية السياسية. وكان ذلك من قبيل الخداع السياسي أيضا؛ لأن ما أسماه بالحركة الاجتماعية وهـي تحرير لقمة العيش كانت من مهام الحكومة. فهي إذن صاحبة الأمر في المنح والمنع. فأي حرية اجتماعيـة تلك التي تجعل الحكومة قابضة على لقمة العيش، فهل يكون هناك حرية؟!

وإنما الحرية الاجتماعية إذا كان المقصود بها تحرير لقمة العيش، فإن بدهياتها في حرية نشاط الأفراد الاقتصادي في الحصول على لقمة العيش دون دخل قابض من الدول على ذلك النشاط أو الـسيطرة عليهـا بحيث لا تكون هناك حرية بالفعل إنما توجيه وسيطرة.

وبالطبع فإن فلسفة نظام الحكم كان من أهدافها إحكام قبضة الدولة على النشاط الاقتـصادي للأفـراد والشركات حتى لا تفلت من تحت يدها وتكن قوة مؤثرة في صناعة الحياة السياسية والاجتماعية في الدولـة. وبذلك التأثير تكون المشاركة في الحياة السياسية وصناعة القرار.. ولذلك فقد فطنت الدولة إلى تزايد قـوى هذه الشركات واتساعها وانتشارها، ومن هنا فقد أعدت أدواتها للانقضاض عليها وحصارها بل - وإذا وصل الأمر - إلى تصفيتها..

وهذا لا يعني أن تمارس الشركات والأفراد نشاطها بعيدا عن القانون، بل إن هذا النشاط يبدأ بتطبيـق نصوص القانون المنظم لهذا النشاط.. ولكنه تنظيم إداري يبدأ بتطبيق نصوص القانون المنظم لهذا النـشاط.. ولكنه تنظيم إداري وليس اقتصاديا. وأما إذا كانت النصوص تشكل قيودا أو توجيهات اقتصادية فمن هنا فإن الدولة تتدخل وتقبض على النشاط الاقتصادي وتقل حركته.

ومن هنا فإنه عندما عرض مشروع قانون تلقي الأموال على مجلس الشعب. فإنه قد لوحظ أن هناك قيودا مؤكدة وهي ليست من قبيل القيود الإدارية أو التنظيمية إنما هي قيود اقتصادية[٦٧].

فقد نص مشروع القانون على النصاب المالي لتكوين رأسمال مثل هذه الشركات حيث تحدد الحد الأدنى له خمسة ملايين جنيه والحد الأقصى خمسين مليونا.. وقد أعلن حينذاك حزب الوفد الجديد ممثلا في ياسين سراج الدين أن الحد الأقصى نوع من القيود.. ويلاحظ أنه لم يشر إلى الحد الأدنى.. الذي أشار إليه إبراهيم شكري حيث أعلن بالنسبة لهذا الحد أن هناك الكثير من المشاركات الموجودة في الريف وفي المدن وبين الأشخاص.. ومشروع القانون المعروض لم ينظمها.

وفي هذا الصدد أيضا وردا على موقف حزب الوفد.. والحكومة أيضا.. فقد أعلن المستشار محمد المأمون الهضيبي زعيم الإخوان بقوله: "في اعتقادي أننا هنا نخلق تكتلات لأصحاب الملايين ونحرم من دونهم من مباشرة أية أنشطة تجارية مباحة أصلا للناس جميعا..

ثم قال: وإنني تساءلت لم هذه التكتلات القوية؟ قيل حتى يكون هناك ضمان بالنسبة لأموال المودعين.

ولكنه أضاف بأن الضمان المطلوب إنما يجب أن يتناسب طردا وعكسا مع قيمة ما هو مصرح للشركة بأن تتلقاه من الأموال، فإذا كانت القاعدة أن تتلقى الشركة عشرة أمثال رأس مالها ففي هذه الحالة فإن الشركة التي يكون رأسمالها خمسة ملايين جنيه يصرح لها بأن تتلقى أموالا في حدود خمسين مليونا، والشركة التي سيكون رأسمالها مائة ألف جنيه سوف تحصل على عشرة أمثال رأسمالها، ويؤكد ذلك أن الضمان ليس في التحديد ولكن في التناسب بين رأس المال وبين ما يصرح للشركة بإصداره من صكوك مقابل الأموال التي تتلقاها.

ويضيف قائلا: إننا لو تركنا الحد الأدنى أو خفضناه يكون ذلك أفضل.

قد يقال إن هناك نصا يقضي بحق مجلس الوزراء بالاستثناء من شرطي الحدين الأدنى والأقصى، وهذا الاستثناء.. المفروض أن يكون استثناء من الأصل له ما يبرره وليس قاعدة. فحينما تطلب شركة أن يكون لها رأسمال يزيد على خمسين ملايين جنيه، يجب أن يكون هناك مبررات خاصة وليس قاعدة، وكذلك الحال إذا كانت الشركة تطلب أن يكون رأسمالها أقل من خمسة ملايين جنيه. فهذا الاستثناء أيضا يجب أن يكون له ما يبرره وليس قاعدة.

واستطرد مؤكدا: إننا نريد أن تكون القاعدة هي أن حرية العمل مكفولة وحرية النشاط مكفولة وكذلك الضمان يكون مكفولا بالتناسب بين رأس المال وبين ما تتلقاه الشركة من أموال.

وفي ضوء ذلك طالب الهضيبي بألا يكون هناك تحديد لحد أدنى أو حد أقصى مثلما هو موجود في قانون الشركات المساهمة العامة.

وقد أفصح الهضيبي صراحة وبلا مواربة عن الهدف من كل ذلك قائلا: إننا نريد أن نوسع القاعدة الشعبية التي تستطيع أن تتعامل، ولا نحصرها في أصحاب الملايين فقط ونترك الكثيرين في القرى والمدن الصغيرة ممن يزاولون هذا النشاط، فليسوا جميعا من أصحاب الملايين.. فهناك في القرى والمدن أناس

يزاولون هذا النشاط وموجودون فعلاً، وهم أصل هذا النشاط والظاهرة الطارئة هي التكتلات الكبيرة. وإننا بمشروع القانون هذا نمنعهم ونحرمهم، وفي اعتقادي أن ذلك مخالف للسياسة العامة للدولة ولحقوق الناس عموما". وتفصيلاً لكلام الهضيبي أوضح زميله محمد محفوظ حلمي قائلا: "تعالوا ننزل إلى الشارع الصناعي الحقيقي في مدينة المحلة الكبرى وفي المنصورة وفي طنطا وفي دكرنس لنر الشركات القائمة وهي عبارة عن مجموعة مكونة من عشرة أو خمسة عشر شخصا اشتروا عشر ماكينات تريكو واشتغلوا وأنتجوا منها الكثير".

ومن خلال ما سبق. أعتقد أنه لم يفت على الهضيبي وزميله أن الهدف من القانون هو تحرير النشاط الاقتصادي ذلك الذي يسعى إليه الإخوان، وفي ذات الوقت فإن الهدف السياسي غير المعلن هو منع الإخوان من السعي لتحقيق نشاط اقتصادي واسع وذلك لدفع الأفراد والمجموعات لتكوين مجموعات أو شركات اقتصادية صغيرة، ولكنها تكون في النهاية كيانا اقتصاديا حرا بعيدا عن تدخل وقبضة الدولة. وعندما أشار الهضيبي أن مشروع القانون يعد مخالفًا للسياسة العامة، فإنه يشير إلى أن الحكومة تعلن أو ترفع شعارا بتشجيع وانتشار الصناعات الصغيرة، بل إن رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك دعا في خطبه إلى مثل هذه الصناعات الصغيرة اقتداء باليابان لتحويل المدن والمجتمعات الصغيرة في القرى إلى قوى إنتاجية.

وإشارة الهضيبي تصل إلى منتهى الاتساع للاقتصاد الحر؛ حيث إنه ركز على الحد الأدنى وليس الحد الأقصى. والحد الأدنى يمثل قاعدة عريضة وكبيرة ويسهل انتشارها عكس الحد الأقصى الذي يمثل القمة وتضيق مساحة حركتها في ظل فلسفة نظام الحكم.

إلا أن الحكومة تبرر عدم موافقتها بإلغاء الحد الأدنى أو تخفيضه بعدم تمكنها من الرقابة. حيث أعلن محفوظ حلمي قائلا: "وبالأمس ونحن نناقش مشروع القانون باللجنة الاقتصادية قلت للسيد الدكتور رئيس هيئة سوق المال: ما ذنب صغار أصحاب رؤوس الأموال المنتجة؟ فقال لي: إنني لا أقدر على إحكام الرقابة عندما تتعدد الشركات ويتسع نشاطها، فقلت له هذه قضيتك أنت، فعليك أن تبحث عن السبيل، أما هذه الأسر التي تعدت الملايين ما ذنبها. فهذه الشركات تتلقى أموالا مع رأس مال صغير ومحدود".

ويتأكد تفسيرنا من إجابة رئيس هيئة سوق المال. وإلى أن وجهة نظره تعبر عن ضيق أفق اقتصادي أيضا.. فكيف نمنع القوى البشرية من أن تكون قوى منتجة لمجرد العجز عن رقابة نشاطها الإنتاجي؟!

وكيف نعطل القوى البشرية عن عملها وتبقى عاطلة ولا نشجعها على أن تعمل في ظل دولة نامية في حاجة إلى كل قطرة عرق من عمل؟!

وكيف يخشى من اتساع نشاط الشركات الصغيرة ويبقى الأمر معلقا على استيراد احتياجاتنا دائما ومنع إنتاجها محليا؟!

وهكذا فإن فلسفة النظام تحجب وتحاصر وتحدد مستوى انتشار النشاط الاقتصادي الذي تكون بلادنا في مسيس الحاجة إليه، وذلك تحقيقا لفلسفة نظام يتمسك ويتشبث بأحكام قبضته على الأفراد ونشاطهم تحت دعاوى مزيفة من الحرية الاجتماعية التي يرى أنه يمنحها، وبذلك تتناقض مع أبسط المعاني للحرية.

وقد لوحظ أن هناك قيودا عددية في مشروع القانون تجسد تدخل الحكومة السافر في تحديـد نوعيـة وحجم ومستوى النشاط الاقتصادي؛ مما دعا إبراهيم شكري إلى القول: "بأن كثرة التدخلات الموجـودة فـي مشروع القانون المعروض لا يمكن أن تشجع على تكوين شركات جديدة تحقيقا للأغراض التي تهدف إليهـا من تشجيع رءوس الأموال الصغيرة في الاستثمار".

وأضاف قائلا: "كما أنه بالنسبة للشركات القائمة، ففي اعتقادي أن هذا المشروع بقانون لا يمكن أبدا أن يكون مشجعا لها على الاستمرار سواء أكانت هذه الشركات جادة أم غير جادة، وسواء أكانت سليمة التأسيس أم غير سليمة التأسيس فإن الأوضاع الواردة في هذا المشروع لا تشجعهم على الاستمرار، ومن هنـا كـان يجب أن ننظر إلى كل هذه المسائل وأن ننظر إلى الآثار المترتبة على ذلك.

ثم أكد بقوله: إننا مع مبدأ أن يكون هناك قانون لتنظيم هذه الشركات، ولكنني أرفض هذا المشروع".

كما أشار كل من العضوين محيي الدين عيسى ومحفوظ حلمي إلى كثرة تدخلات الحكومـة والقيـود المتعددة بنصوص مشروع القانون.. إلا أن أخطر ما أشير إليه في هذا الصدد، وبـصراحة شـديدة أعلنهـا النائب الإخواني الدكتور حسني حسين، حيث أيد ما قاله زملاؤه من ضرورة عدم زيادة القيـود واسـتدرك مخاطبا رئيس المجلس بقوله: "اسمح لي أن أصارحك، إننا لا نريد أن نفتح أبوابا للفساد والرشوة من جـراء زيادة مراكز القوى والتحكم في هذه الشركات. فإذا كنا حريصين على زيادة الاستثمار والنشاط الاقتـصادي فإنني أرى أنه لا ينبغي أبدا أن يوجد مثل هذا التعنت المفروض".

وما أشار إليه العضو فهو حقيقي، حيث إن القيود المتعددة والمتناثرة والتي تبدو متناقضة من كثرتهـا وتخلق نوعا من البيروقراطية المنفرة والمعقدة.. فإن ذلك يكون رهن تطبيق العناصر الإداريـة وتفـسيراتها وتأويلاتها المتعددة.

ومن هنا فإن الرشوة تكون مفتاح الخروج من هذه المآزق الإدارية والبيروقراطية، وهي تجعـل تلـك العناصر بتحايلها القانوني، أيضا، قادرة على العطاء أو المنح والمنع ويكون رهن مشيئتها الفاسـدة؛ وبـذلك تبدو الرشوة هي القاسم المشترك في كل هذا. ولذلك فإن إشارة النائب الإخواني واقعية إلى حد كبير وبعيد.

وإذا عدنا للتأكيد على فلسفة نظام الحكم في التمسك بحق التدخل السافر وإحكام القبضة علـى النـشاط الاقتصادي للأفراد والذي يجسد حريتهم.. فإننا التقطنا أثناء متابعتنا المستمرة بحضور نقاش هذا المـشروع في قاعة المجلس بالجلسة المسائية يوم السابع من يونيو عام ١٩٨٨.. أولى خيوط هذه الفلسفة وهي، ابتـداء، عقاب المودعين على محاولاتهم - كأفراد - للاستقلال الاقتصادي وبعيدا عن متناول يد الحكومـة المانعـة والمانحة حيث نصت المادة (١٨) من المشروع على رد الأموال للمودعين خلال سنتين. وخلال الضجة من جراء تحديد هذه المادة.. صاح النائب الإخواني د. عصام العريان مقترحا تخفيض هذه المدة إلى ستة شهور رحمة وشفقة بالمودعين!!

فرد عليه الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس رافضا ذلك الاقتراح. فسأله النائب عن سبب ذلـك. فرد عليه قائلاً: **يستاهلوا.. مش هم اللي راحوا أودعوا فلوسهم في الشركات دية. ولكن للأسف فإن هـذا**

الحوار وتلك العبارة قد حذفت من مضبطة الجلسة، ولكنني كنت قد سجلتها في نوتة خاصة بي. واندهشت لسقوطها من المضبطة. وإن كان ذات الحوار دار مع العضو رمضان عرفة والذي ينتمي للتيار الإسلامي وإن لم ينتسب للإخوان.. حيث خاطب رئيس المجلس بقوله: وما ذنبي أنا كمستثمر أن استرد أموالي خلال سنتين؟!

فرد عليه رئيس المجلس: **أنت الذي أودعت أموالك لديهم، وما هو ذنبهم أن يردوا لك أموالك غدا؟ لابد أن نكون عادلين معهم فمدة السنتين مدة معقولة ولا يصح أن نقللها!!**

وهكذا وقد بدأ رئيس المجلس وكأنه يحافظ على مصلحة الشركات فقط دن الأفراد، وفي ذلك يحاول نفي شبهة الإضرار بمصلحة هذه الشركات وتصفيتها، خاصة أن ذلك يمس الجانب الاقتصادي في سياسة الحكومة من حيث الظاهر.. وكأنه بذلك يعاقب الأفراد المودعين على محاولة الاستقلال الاقتصادي.. وممارسة ذلك بعيدا عن قبضة الدولة. والتي إن أفلتت منها فإن حريتها تكون أكثر توسعا وقوة في مواجهة الحكومة نفسها. وبذلك تتوافر أهم عناصر ديموقراطية الحكم والنظام والدولة.

وبالفعل نزل العقاب بآلاف المودعين.. ورغم مطالبتهم باسترداد أموالهم ونص القانون على أن يحصلوا عليها خلال سنتين.. فإنه منذ صدور القانون وحتى تاريخ كتابة هذه السطور لم يصرف لأحدهم قرش واحد.. وفشلت الحكومة في رد أموالهم نتيجة سوء تقدير الموقف برمته. وسوء التعامل مع أطراف الموضوع؛ مما أودى بالمودعين أنفسهم نتيجة ذلك كله.

وبذلك تحقق عقاب الحكومة للمودعين.. عسى أن يستوعبوا الدرس حتى لا يعاودوا الكرة مرة أخرى ويحاولوا الاستقلال الاقتصادي عن قبضة الدولة وتحكمها في أرزاقهم، وبالتالي حريتهم واختياراتهم فهي تتمسك بأن تكون المانحة والمانعة، وبذلك تحقق ديمقراطيتها الاجتماعية المزعومة والمزيفة والتي تتناقض - كما سبق القول - مع أبسط معاني الحرية.

وأثناء مناقشة بيان حكومة عاطف صدقي دار حديث حول تلك المعاني تحدث المستشار حلمي عبد الآخر رئيس لجنة الشئون الدستورية والتشريعية وأحد أقطاب الحزب الوطني أشار إلى أن المصريين العاملين بالخارج - وليس الأجانب - يمتلكون مليارات الدولارات ولم يدخلوها مصر، فإما أنهم يضعونها في خزائن البنوك الأجنبية وإما أنهم يستثمرونها في دول أجنبية، ورغم أن مصر أولى بهذه المليارات ولكن رأس المال يسعى دائما للاطمئنان والأمان والعائد المريح[٦٨].

وقال: إذن يجب على الحكومة أن توجد المناخ اللازم لجذب هذه المليارات لاستثمارها في مصر ومد جسور الثقة بين القنوات الشرعية والوطنية للاستثمار وبين هذه المليارات، حتى تثري هذه النقود والأموال السوق المصرية، ولكن ما الطريقة؟

والتقط الهضيبي الخيط من هذا العضو الذي ينتمي إلى الحزب والتشريعية وأحد أقطاب الحزب الوطني، الذي تنبثق منه حكومته قائلا: إن البنوك بالخارج تصدر بيانات ولديها إحصاءات وتعرف وتقول إن لديها أموالاً من جنسيات كذا وكذا وكذا ومن الممكن أن نعرفها نحن أيضا وغيرنا يعرفها ويعلنها. أليس من حقنا ومن واجب حكومتنا أن تقول عن هذه المبالغ وتقوم بعمل حصر لها ولو بالتقريب وتقدمه لنا؟

ثم تقول لنا كما قال السيد العضو حلمي عبد الآخر كيف سنعمل على جلب هذه الأموال؟ هم قالوا وقالت لجنة الرد على البيان - بحق - إن الحرية أساس وإن الحرية لا انفصام بينها وبين التنمية.

وخاطب الحكومة بقوله: اجعلوا لهم فوائد كما تريدون، افعلوا ما تريدون، ولكن لن يأتي أحد إلا إذا اطمأن وأمن على نفسه وماله، لن يأتي أحد بدولار واحد من الخارج إلا إذا اطمأن على أنه لن يستيقظ في الصباح فيجد قانونا يغير الكيان الاقتصادي.. ينظر في جلسة واحدة دون أية دراسات يشترك فيها أصحاب الشأن مهما كان الفساد".

تعني إشارة الهضيبي الأخيرة صدور قانون تلقي الأموال دون بحث أو دراسة جيدة؛ الأمر الذي هدم شركات ذات كيانات اقتصادية كبيرة؛ مما أودى بأموال المودعين بها وما تسبب عن ذلك من انهيارات اجتماعية في الأسر التي كانت أموالها مودعة بتلك الشركات.

وأما مطالبته بإحصاء أموال العاملين بالخارج وإعلانها وإن كان ذلك ضروريا لتخطيط وضع سياسة لجذبها إلى الاستثمار الوطني.. فإن الحقيقة في الجانب الآخر ربما تكتشف أسرار مخالفات مالية جسيمة يودع أطرافها أو مسئولوها حصة منها في البنوك بالخارج. وهذا ما لا تسعى إليه الحكومة طبعا - وإن حاولت بأساليب أخرى غير معلنة - إلا أن العبرة بالنتيجة، فإذا نما إلى علمها شيء من هذا فماذا هي فاعلة؟؟

إذن فالمناخ الاقتصادي المطلوب هو مناخ آمن من أي هزات اقتصادية وقرارات متوالية ومتضاربة، كذلك تشريعات تحد من حرية النشاط الاقتصادي. وهذا ما تريده الدولة رسميا، وتحاول التحايل عليه بشتى الطرق مما يهدر الوقت والجهد، ويفَوتُ على الجماهير تحقيق مكاسب ورفع مستوى المعيشة والنهوض بخدمات الدولة ومرافقها.

"وكان مجلس الشعب يناقش بيان الحكومة أثناء حرب الخليج التي كان أحد طرفيها الرئيسيين العراق.. وقد التقط النائب الإخواني مجدي أحمد حسين التناقض وغيبة الحكومة وتخبطها الاقتصادي والسياسي في نقطة هامة؛ حيث أشار إلى أن عدم التوفيق في بيان رئيس الحكومة الدكتور عاطف صدقي قد وصل إلى منتهاه؛ حيث ذكر أن من وسائله الأساسية لمعالجة مشكلة البطالة فتح سوق العراق فعلاً. كأن الحكومة تتحدث من العالم الآخر.. فهناك نصف مليون مواطن عائدون من العراق. ورغم ذلك يقدم لنا بيان الحكومة أنها ستفتح سوق العراق والإمارات واليمن.. هل هذا معقول؟! بل هناك بطالة مصرية مضادة تأتي من العراق نتيجة ظروف العراق الاقتصادية فيما بعد الحرب ثم يقال إن هذا حل مطروح لنا[٦٩]".

وإشارة العضو تعني عدة أمور منها:

أولاً: إن انتهاء الحرب العراقية / الإيرانية وعودة جنود العراق إلى مواقعها المدنية قد خلق مشاكل وجثث موتى من المصريين تعود بالمئات في توابيت مغلقة. وإن فرص العمل بالنسبة للمصريين تتناقص.

ثانيا: انخفضت هذه الفرص بصورة كبيرة عندما اشتعلت أزمة الخليج واضطر ما يقرب من نصف مليون مصري للعودة من العراق إلى مصر.

ثالثًا: إن مواقف مصر واليمن المختلفة من أزمة الخليج أدى إلى صعوبة استمرار العمالة المصرية باليمن وعودة أبناء مصر من بعض دول الخليج نتيجة موقف اليمن السياسي من الأزمة؛ مما قلل من فرص العمل أيضا للمصريين.

رابعا: إن دولة الإمارات تعيد النظر بموضوعية في نسب العمالة عموما التي تعمل بها لإحداث توازن سكاني.

وعندما تعلن الحكومة التزامها أو وعدها بعكس ذلك فإنها تعبر حقيقة عن عدم صدقها ووعودها الزائفة ولا يجب أن تستمر في الحكم.

وهكذا يسعى الإخوان لتحرير الاقتصاد المصري.. ويلقون مقاومة عنيفة من الحكومة.. ثم يأتي صندوق النقد الدولي ويضع مع الحكومة خطة لتحرير الاقتصاد المصري خلال ثلاث سنوات - والتي عرفت بمشروع الألف يوم - وتضطر الحكومة إلى التجاوب والاستجابة إلا أنها أيضا تحاول الالتفاف والتملص من ذلك. وللأسف فلماذا لم تتجاوب ابتداء مع إحدى القوى الوطنية واستجابت لقوى أجنبية؟!

الفصل الثاني عشر

الإخوان والديمقراطية والمعارضة.. والحكم

الإخوان والديمقراطية والمعارضة.. والحكم

وفي ختام دراستنا حول تقييم التجربة البرلمانية للإخوان المسلمين. نرى ضرورة التنويه بأن هذا التقييم - كما بدا - في إطار وجود الإخوان كقوى معارضة في البرلمان. وإن كانت لم تخف بل صرحت في أكثر من مناسبة أو موقف بأنها تسعى للتغيير السلمي. ولهذا المسعى احتمالان.

أولهما: أنها تسعى إلى تغيير المجتمع من موقعها كمعارضة، وعند هذا الحد تكون قد أدت دورا في الساحة السياسية.

وثانيهما: سعيها من خلال ذلك التغيير للوصول إلى الحكم.

وأما عن الاحتمال الأول، فقد دارت هذه الدراسة للتقييم وإلى معرفة مدى ما حققه الإخوان من هذا التغيير. وكما سبق أن نوهنا في مقدمة الكتاب إلى أنه لوحظ أن الإخوان لم يتوقفوا عند حدود المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية في وضع تشريعات إسلامية فحسب.. بل إنهم مارسوا نشاطهم البرلماني أيضا حول السياسات العامة وكذلك السلوكيات.. وأعتقد أن المحورين الأخيرين كانا أقرب إلى الواقع بالنسبة إليهم. وكثيرا ما طرحوا أفكارهم وآراءهم حولهما، وقد أخذ المجلس أحيانًا ببعضها، وأما تقنين الشريعة الإسلامية فهناك اتفاق ضمني على التدرج فيها، كما سبق أن بينا ذلك في الفصول الأولى لهذا الكتاب.

وفي إطار الاحتمال الأول أيضا ورغم أن الإخوان قد حاولوا التغيير السلمي إلا أن ذلك لم يكن يسيرا، إنما قد لاقوا مقاومة شديدة من رموز السلطة السياسية والتي كانت ذات دلالة أيديولوجية أو فكرية معينة ترفض الإخوان شكلا وموضوعا. وعندما شعرت بأنهم فرضوا واقعهم.. فوقفت لهم بكل المعوقات. إلا أنهم لم ييأسوا وقاموا بتنفيذ تخطيط وتكتيك برلماني بارع لطرح أفكارهم وآرائهم ومحاولة التأثير على قرارات البرلمان ورؤيته في القضايا والمشاكل والسياسات لعامة. وكانوا من الكياسة بحيث إنهم لم يصطدموا بالسلطة السياسية العليا إنما توقفوا عند حدود بعض الرموز وقد نجحوا في ذلك. حتى أنهم - كما سبق بيانه - حققوا بعض النقاط في شباك السلطة دون الاصطدام معها، وذلك دون التسلل غير الشرعي أو غير القانوني للوصول إلى الهدف.

وكما سبق وأكدت حرص السلطة السياسية على نجاح هذه التجربة فإنها أيضا قد استجابت أحيانًا لبعض آرائهم التي لم تر أنها تسبب ضررا بقدر ما حققت منفعة.

وفي هذا الإطار - ما زال حديثنا - فإن هذا التقييم هدفه الإجابة عن السؤال الحيوي والهام حول مدى إمكانية أن يكون الإخوان جزءا من نسيج الدولة أو يبقوا خارجه، وهذا بصدد الاحتمال الأول وهم في موقع المعارضة التي تسعى إلى إحداث تغيير سلمي في المجتمع.. وأعتقد أن هذا الدور ليس وقفا على قوى الإخوان المعارضة بل هو دور أية دولة ديمقراطية..

ولا شك أن دخول الإخوان للبرلمان - وكما سبق الإشارة إلى ذلك – كان بموافقة ضمنية من السلطة السياسية؛ فإن هذه الأخيرة قد وقع اختيارها عليهم كقوى وطنية ذات ميول إسلامية دون غيرها من القوى الإسلامية الأخرى لعدة اعتبارات هامة ومنها:

أولاً: احترام دورهم ورصيدهم التاريخي والسياسي على مدى ما يزيد على نصف قرن، لاسيما أنهم ممثلو قوى متوازنة أمام الناصريين والشيوعيين في السبعينيات منذ عام ١٩٧١ وتصدوا للمد الشيوعي، ولعل السلطة السياسية قد واكبت دورهم منذ منتصف السبعينيات مما أكد قناعتها بعدم الضرر من تجربتهم برلمانيا إن لم يحقق ذلك نفعا.

ثانيا: ثقة السلطة السياسية في أن الإخوان قد تنازلوا أو تسامحوا عن فكرة الانتقام من جراء ما وقع بهم في فترة ماضية.

ثالثًا: منح الإخوان الفرصة لممارسة النيابة الشعبية في البرلمان أبلغ دليل على قناعة السلطة واعتقادها بأنهم التيار الإسلامي الوسط أو المعتدل أو المستنير، وله الحق في ذلك التمثيل ليس على مستوى الدولة فقط، بل على أي مستوى خارجي. وقد تمثل ذلك في إشراك بعض نوابهم في وفود برلمانية لحضور مؤتمرات واجتماعات ومنظمات واتحادات إقليمية ودولية.

رابعا: وإذا كانت ظاهرة المد الديني تجتاح معظم دول العالم منذ سنوات. فإن تلك الظاهرة لها من الجذور المصرية الممتدة منذ ما يزيد على نصف قرن، وقد قوبلت بالقهر والاستبداد منذ سنوات عديدة مضت، فكان الأولى والأجدر دفعها إلى السطح والصف الأول للعمل السياسي؛ لتكون أصدق تعبيرا عن حقيقة الظاهرة في مصر؛ وليكون تعبيرها أصيلا عن أول تيار إسلامي حديث ممثلا في الإخوان المسلمين، ولاسيما أن لهم صيتًا عالميا.

خامسا: لم يخذل الإخوان السلطة السياسية في الاعتبارات السابقة ولم تحاول الاصطدام بها حتى في إطار الشرعية البرلمانية، لتؤكد لها عدم تطرف دعواها. وكما هي أصولية، فهي أيضا عصرية. فالإسلام دين لكل زمان ومكان.

"ولعل الأمل قد راود بعض المفكرين المعاصرين. في ممارسة الإخوان البرلمانية كخطوة للإصلاح السياسي في مصر. فقد عبر أحدهم عن ذلك في يناير عام ١٩٨٣ قائلا: لن تنتهي قضية التطرف ولا مشكلة المفكرين إلا بعودة الإخوان المسلمين؛ فلا يفل الحديد إلا الحديد، وبضدها تتميز الأشياء!"

وأضاف: "إن منح الشرعية للتيار الإسلامي بقيادة الإخوان هو الحل لفضح التنظيمات الدينية السرية وقطع خط الإمداد والتمويل لجماعات التكفير!!"(٧٠).

أعتقد أنه من خلال القول السابق يتضح مدى أهمية هذه الخطوة التي اتخذتها السلطة السياسية في إبراز الإخوان كقوى معارضة في البرلمان. حيث إنهم يمثلون قيادة التيار الإسلامي بحكم تاريخهم ورصيدهم، ومن جانب آخر فهم الوجه الإسلامي الحضاري للتيار الإسلامي. لأن الإخوان قد امتد وجودهم في تنظيمات مهنية وسياسية متعددة ومحافل أخرى. وكلها كيانات على مستوى عال من الثقافة والتعليم

والتنوير.كما أن حركتهم السياسية تدور في فلك الحوار والمناقشة وهما جوهر الديمقراطية. وقد رأت السلطة السياسية الممثلة في رئيس الجمهورية حسني مبارك خوض التجربة البرلمانية معهم للتأكد من مدى انسجامهم واتساقهم مع نظام الدولة ودون الخروج عليه.

وإن كان البعض - ومنهم وزير الداخلية الأسبق زكي بدر - قد تصوروا أنهم يسعون إلى التغيير الانقلابي؛ فإنهم نفوا ذلك بشدة وأشاروا إلى أن ذلك ليس في مصلحة مصر وليس في مصلحة أية قوى وطنية في الدولة.

وإنهم يرفضون ذلك الأسلوب. إنما هم يسعون إلى التغيير السلمي.

ومن هنا نصل إلى الاحتمال الثاني لمعنى ذلك التغيير وهو وصولهم إلى الحكم..

وفي هذا الصدد سبق أن عرضنا للهجوم الشديد والشرس الذي تعرضوا له في أثناء الانتخابات ١٩٨٧، واتهامهم بعدم إيمانهم بالديمقراطية، واتهامهم بالسعي لإقامة دولة دينية متسلطة.. بل وذهب البعض من خصومهم إلى أنهم يتحينون الفرصة للقفز على الحكم لتنفيذ مخططهم التسلطي الصارم..

ولتقييم هذا الهجوم.. أعتقد أنه بمطالعة ما سبق في فصول سابقة - لممارستهم البرلمانية - نجد الإجابة المناسبة وإلى أي مدى كان الخصوم على خطأ أو على صواب. وإن كان هذا الهجوم سابقا لممارسة التجربة وذلك التقييم بعد الممارسة.. فإن لمجلس الشعب أيضا كهيئة تشريعية رسمية لها تقييمها أيضا في هذا الصدد وفي ذلك الاحتمال والخاص برؤية التيار الإسلامي في الحكم ومدى عصريته واتساقه مع الحرية والحق والعدل. ولاسيما أن التقسيم البرلماني جاء لاحقا للممارسة البرلمانية وصادقا بالنسبة لعناصر التجربة ونتائجها وتصحيحها للعديد من المفاهيم والانطباعات الأجنبية عن ذلك التيار، خاصة الحضاري منه.

وقد طرح وفد برلماني مصري - على مستوى عال - برئاسة الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب. تقييم رؤية البرلمان المصري عما تردد عن الخطر العالمي الذي تمثله الأصولية على الحقوق والحريات الفردية كتحديات للديمقراطية. وفي العلاقة بين المؤسسات الديمقراطية والدولة العلمانية.

وقد صرح الوفد البرلماني المصري بذلك في ورقة ضمن عشر ورقات قدمت للمؤتمر الثالث حول الديمقراطية البرلمانية في ستراسبورج، والذي حضرته وفود برلمانية لما يقرب من ثمانين دولة.

وقد حرصنا على عرض مضمون هذه الورقة التي لم ينشر منها حرف واحد داخل مصر (ولنا تعليق بعد ذلك) وجاء بالورقة: أن الموضوع المطروح يتكون من جزئيتين تستندان إلى ثلاث فرضيات أساسية:

الجزئية الأولى وهي العلاقة بين الدولة العلمانية والمؤسسات الديمقراطية وتستند على فرضية مؤداها أن هناك ثمة علاقة بين العلمانية والديمقراطية. وأن العلمانية توفر الإطار الذي يمكن أن تعمل داخله المؤسسات الديمقراطية وإلا لما كان هناك محل للجزئية الثانية التي تقوم على أساس فرضية مؤداها أن هناك علاقة تضاد بين الأصولية والديمقراطية، وعلى نحو يجعل الأولى تمثل تحديا للثانية.. ويقضي التداعي المنطقي هنا إلى أن أحد أسباب هذا التحدي أو هذه العلاقة التضادية أن الأصولية تجعل من بين أهدافها إقامة

دولة غير علمانية ولا نقول دولة دينية (ثيوقراطية) لأن هذا المصطلح في المفهوم الغربي له دلالة مختلفة تماما عنه في المفهوم الإسلامي.

أما الفرضية الثالثة والتي تأتي ترتيبا على ما سبق فهي أن هذه الدولة التي ينادي بها الأصوليون هي بالضرورة دولة غير ديمقراطية.

والواقع أن لنا العديد من التحفظات على هذه الفرضيات، ونرى أن خطأها الأساسي مصدره ثلاثة عوامل:

أولها: خلط وغموض المفاهيم واستخدام المصطلحات القديمة دون إعادة تحديد لمدلولاتها.

وثانيها: الإفراط في التعميم.

وثالثها: التأثر الشديد بالفكر الغربي أو بالنموذج الغربي للديمقراطية وافتراض قابليته للتطبيق في كل مكان، مع تخوف - ولا نقول تحيز أو نظرة دونية - إلى ما عداه.

وأحسب أن الإجمال يحتاج إلى تفصيل، وأن المنطوق يستلزم الإثبات والتدليل، ولذا نبدأ بمناقشة الفرضية الأولى، فنقول بداءة: إنه من الواضح هنا أن العلاقة التي تقيمها هذه الفرضية هي علاقة أحادية الجانب، بمعنى أنه لو افترضنا أن كل الديمقراطيات علمانية، فليس من الصحيح أن كل العلمانيات ديمقراطية - وفي هذا الشق الأخير فقط - أي مقولة أن كل العلمانيات ليست ديمقراطية، فإننا نتفق مع هذه الفرضية. وأظن أننا لسنا بحاجة لإثبات ذلك، فالعالم من حولنا مليء بدول علمانية لا تعرف النظام الديمقراطي شكلا أو مضمونا.

إذن، علينا الآن أن ننتقل إلى مناقشة الشق الأول من هذه الفرضية، وهو مقولة ارتباط الديمقراطية بالعلمانية، أو مقولة أنه ليست هناك ديمقراطية في دولة دينية.

وسنحاول تفنيد هذه المقولة على المستويين النظري والتطبيقي.

فعلى المستوى النظري:

أولا: لا نستطيع القول إن هناك ارتباطا عضويا بين العلمانية والديمقراطية، وبحيث تصبح العلمانية شرطا ضروريا - وإن لم يكن كافيا - لسيادة الديمقراطية، فالعلمانية نشأت كدعوة للحد من تدخل الكنيسة في الأمور السياسية، ومحاولة لإنهاء الصراع المرير الذي دار بين الكنيسة والدولة في أوربا في العصور الوسطى، وكدعوة رافضة للكهانة ولفساد الكنيسة ووقوفها ضد العلم وضد كل ما هو جديد، وكثورة على ما يسمى بنظرية الحكم الإلهي. ولم تنشأ العلمانية كدعوة رامية لقيام الديمقراطية أو كدعوة منادية بمبادئها من إقرار الحقوق والواجبات السياسية للمواطنين أو إقامة المؤسسات النيابية أو إقرار حق الشعب في اختيار ممثليه. ولكن كان هدف الدعوة العلمانية هو تحديد مصدر السلطة السياسية في الدولة لتصبح سلطة مدنية.

ثانيا: إن الظروف التاريخية والبيئية التي أفرزت هذه الدعوة العلمانية هي ظروف لم تعرفها مجتمعات أخرى، كما أن الدعوى العلمانية التي حلت نزاعا في الغرب حين فصلت الدين عن السياسة وفرضت عزلة بين الدين وتنظيم أمور المجتمع لم تصطدم مع معتقدات ومواقف الأغلبية في الدول الأوربية، بل على العكس لقيت رواجا وتأييدا من جانب مختلف فئات الشعب، وربما كان عنصر القبول الواسع لهذه الدعوة هو أحد العوامل التي رفعت التناقض بينها وبين الديمقراطية؛ لأنها دعوة أو نظام لم يفرض قسرا؛ غير أن هذه الدعوة إلى فصل تعاليم الدين عن السياسة وفرض عزلة بين الدين وتنظيم أمور المجتمع قد تتناقض وطبيعة ومفاهيم وتاريخ وقيم مجتمعات أخرى، وبحيث تصبح غير معبرة عن إرادتها، أو متعارضة تعارضا جوهريا مع أصول معتقدات القاعدة العريضة فيها، ومنحازة في الواقع لرؤية الأقلية على حساب رؤية الأغلبية. ولعل هذا يتضح بشكل جلي في المجتمعات الإسلامية التي لا يعرف العقل فيها تلك القسمة المطروحة بين الدين والسياسة، والتي يمتزج بها الدين بالحياة كلها امتزاج الروح بالجسد، والتي تضع الدعوة العلمانية فيها الفرد في تناقض حاد مع قاعدة شمول الإسلام وتنظيمه الواضح - إجمالا أو تفصيلا - لأمور المجتمع، والتي يقدم فيها الإسلام نموذجا للحكم لا يتعارض بأي شكل من الأشكال مع المبادئ الديمقراطية كما سنفصل بعد.

ثالثًا: إن الممارسة الديمقراطية ترتبط ارتباطا وثيقا بأبعاد تاريخية وتراثية واجتماعية عادة ما تختلف من مجتمع لآخر، وتؤثر لا محالة في الشروط الموضوعية التي تستند إليها الديمقراطية. ومن المؤكد أن الخطاب الديمقراطي في دولة إسلامية لابد أن يتأثر بقيم الدين والحضارة الإسلامية وتراثهما الخصب، الخاص بالعدل والحرية والشورى ومساءلة الحاكم.. إلخ.

رابعا: إن القضايا التي ترتبط بالديمقراطية تختلف بالتالي من مجتمع لآخر؛ ومن ثم فإنه لا يمكن اختزال هذه القضايا وقصرها على تلك التي طرحتها المجتمعات والتجارب الغربية. فإذا كانت إحدى القضايا التي ارتبطت بالتجربة الديمقراطية في الغرب هي الفصل بين الدين والسياسة، فمن الممكن أن نتصور أن تكون إحدى قضايا الديمقراطية في المجتمعات الأخرى، هي قضية كيفية الوصل بينهما وصيغته ومداه، وما إذا كان يتم بالاتفاق والتراضي أو الاختراق والتسلل؟

أما على المستوى التطبيقي: فيمكننا هنا أن نضرب مثالا من التاريخ بالدولة الإسلامية التي كان لها السبق على المجتمعات الغربية في تقرير بل وإعمال مبادئ الديمقراطية، والتي نذكر منها - على سبيل المثال - مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، واحترام الحريات الأساسية، ومبدأ الشورى، ومبدأ مساءلة الحاكم، ووضع الضمانات التي تحول دون استبداده، وإقرار مبدأ أن رضاء المحكومين هو سند شرعية الحكم في المجتمع، وإقرار حق مقاومة السلطان الجائر.. إلخ.

كما نستطيع أيضا أن نضرب مثالا من التاريخ المعاصر بدولة إسرائيل التي يعتبرها الغـرب واحـة الديمقراطية في الشرق الأوسط، فهي دولة دينية قامت على أساس ديني، ويعلن حكامها وساستها ومفكروها أن اليهودية ليست مجرد دين فقط، بل هي دين ودولة، فهل من مجترئ من مفكري وكتاب الغرب ينزع عن إسرائيل صفة الديمقراطية لأنها دولة غير علمانية.

وننتقل الآن إلى مناقشة الجزئية الثانية من الموضوع، وهي التي تستند على فرضية أن هناك علاقـة تضاد بين الأصولية والديمقراطية، وأن الدولة التي يسعى إلى إقامتها الأصـوليون هـي بالـضرورة دولـة غير ديمقراطية.

أعتقد أن الأمر يتضمن هنا - وقبل كل شيء - تدقيقًا وضبطا للمصطلحات، وهنا لنا أن نتساءل: مـا المقصود بكلمة "الأصولية" التي جاءت في مقدمة الموضوع، ولكن دون تحديد مدلولها، فالمصطلح في البيئة الغربية يعني أصلا حركة عرفتها البروتستانتية في القرن العشرين تؤكد على أن الكتاب المقدس معصوم عن الخطأ لا في قضايا العقيدة والأخلاق فحسب، بل أيضا في كل ما يتعلق بالتاريخ ومسائل الغيب، كقضية لخلق وولادة المسيح.. إلخ.

ولا أظن أن هذا هو المفهوم الذي قصده الموضوع، وبالتالي فقد كان يتعـين إعـادة تحديـد مـدلول المصطلح، لأن الأصولية في الأدبيات السياسية الغربية المعاصرة قد أصبح لها أكثر من مدلول. فهي إما أن تشير إلى حركة الانبعاث الإسلامي الجديد، وبهذا يتسع المصطلح لكي يشمل مختلف الحركات والجماعـات الإسلامية، وإما أن تستخدم للإشارة إلى قوى الإسلام السياسي المحجوبة عن الشرعية، وبحيث تميزها عـن القوى الرسمية المعترف بها، أو تستخدم للإشارة إلى الجماعات الإسلامية الراديكالية المتطرفة، وهـذا هـو الشائع في الصحافة الغربية. هذا، على حين "أن الأصولية في اللغة العربية تعني ذلك المذهب الذي يدعو إلى العودة إلى أصول العقيدة وإلى أسس الدولة الإسلامية وقواعد نظام الحكم فيها".

وغني عن القول، أن استخدام اصطلاح الأصولية للتدليل على حركة الانبعاث الإسلامي ينطوي علـى تعميم شديد، فالجماعات الإسلامية متعددة ومتباينة في فكرها وفي أسلوب تعاملها مع النظام السياسي القـائم، وأسلوب تغيير هذا النظام. ويغيب عن بعضها مفهوم الديمقراطية أو الإيمان بآلياتها، ويتبنى البعض الآخـر أسلوب العنف، على حين يرفع فريق ثالث منها شعارات الإسلام لإخفاء مآرب سياسية. إلا أن غالبيـة هـذه الجماعات تتسم بالاعتدال وتؤمن بالتغيير التدريجي السلمي، وتنبذ العنف وتقبل العمل من داخل النظام القائم. وينطبق نفس القول على قوى الإسلام السياسي المحجوبة عن الشرعية.

ومن هنا، فإن إصدار الحكم على إطلاقه ووصف كل هذه التيـارات والقـوى بأنهـا تمثـل تهديـدا للديمقراطية والحريات الفردية، هو في الواقع تجنٍ منافٍ للحقيقة.

أما إذا كان المقصود بالأصولية هو الاتجاهات المتطرفة، فلا خوف هنا في أنها تشكل مصدر خطـر على الديمقراطية إذا ما تبنت العنف أسلوبا، أو حاولت رفض تلك الاتجاهات بالقوة، ولكننا نبادر إلى القـول بأن التهديد الذي تمثله الجماعات لا يقل خطرا عن ذلك الذي تمثله أية جامعة علمانية متطرفة.

يتبقى بعد ذلك من مدلولات هذا المصطلح المدلول الدقيق له، بمعنى "المبادئ التي تنادي بالعودة إلى جوهر وأصول العقيدة الإسلامية، والتي تتمسك بالقواعد العامة التي وضعها الإسلام لتنظيم شئون المجتمع، بما في ذلك نظام الحكم فيه".

ولا شك أن هذا الاتجاه - شأنه شأن أي اتجاه أو تيار آخر- يضم المستنيرين والمتشددين.

وبالرغم مما يثيره هؤلاء المتشددون من جلبة فإنهم - بلا ريب - هم الأقلية. على حين "تعتنق أغلبية المنتمين إلى المذهب الأصولي اتجاهات معتدلة مستنيرة تخاطب العقل، ولا تقف عند حرفية النصوص وتؤمن بمواكبة التطور، وفتح الباب أمام الاجتهاد (إذا ما توافرت شروطه، بل وتؤمن بأن الاجتهاد فريضة يوجبها الدين ويحتمها الواقع. وعلاوة على ذلك، أنها تتبنى الأسلوب السلمي في تحقيق أهدافها من داخل النظام القائم ومن خلال القنوات السياسية الشرعية التي يتيحها، وتفضل التعامل مع المؤسسات القائمة، ولا تتبنى فكرة تكفيرها أو الخروج عليها".

فإذا كان هذا المذهب هو المقصود بكلمة "الأصولية" التي جاءت في مقدمة الموضوع، فإننا لا نرى أنه يمثل تهديدا للديمقراطية أو للحقوق والحريات الفردية، في أي جانب منه. ويتضح ذلك من خلال استعراض طبيعة المبادئ التي يرتكز عليها النظام الذي يهدف هذا المذهب إلى إقامته، والتي نعرض لها – بإيجاز - فيما يلي:

أولاً: ليس في الفكر الأصولي ما يعرف بالدولة الدينية بالمفهوم الغربي، أي الدولة "الثيوقراطية" التي يعتبر فيها الحاكم مفوضا من الله ينفرد بتلقي الشريعة منه، والتي يتمتع فيها هذا الحاكم بحق "الأثرة" في التشريع، وبحق الطاعة دون مساءلة.

ثانيا: إن الفكر الأصولي لا يعرف الكهانة ولا يعترف بطبقة كهنوتية تحتكر الدين وتسيطر على العملية السياسية، فعلماء الدين - وفقا لهذا المذهب - ليسوا إلا خبراء في اختصاصهم، يرجع إليهم كما يرجع إلى كل ذي علم في علمه. والحكومة - في هذا الفكر - ليس قوامها رجال الدين (ليس في الإسلام رجال دين، ولكن علماء دين) بل حكومة مدنية.

ثالثًا: يتبنى الفكر الأصولي مبدأ حق الأمة في اختيار حكامها، فلا يفرض حاكم عليها قسرا، ولكن سلطة الحاكم تستند إلى الشعب، وسند شرعية السلطة في المجتمع هو رضاء المحكومين.

رابعا: يتبنى الفكر الأصولي – أيضا - مبدأ هاما من مبادئ الديمقراطية، وهو مبدأ الشورى الذي يعتبره أصلا من أصول الحكم وسياسة أمور الناس.

خامسا: إن مراقبة الحاكم ومساءلته ومحاسبته، بل وعزله من قبل الأمة، هي من المبادئ المستقرة في الفكر الأصولي.

سادسا: إن الفكر الأصولي لا يقف ضد مبدأ تعددية الأحزاب، لأنه يؤكد على أن الاختلاف في الرأي وفي وجهات النظر هو من سنن الكون وطبيعة البشر ومن رحمة الله ولهذا فإنه لا يعارض قيام الأحزاب والجماعات والحركات السياسية ما دامت قد التزمت بجوهر العقيدة وإطار المجتمع.

سابعا: إن هذه المبادئ التي يرتكز عليها نظام الحكم - وأن كانت مبادئ ثابتة - لا تسقط بالاجتهاد إلا أنها مبادئ عامة لا تتقيد بشكل مؤسسي معين عند تطبيقها، بل تتحدد صيغ وقوالب التطبيق وفقا للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل مجتمع وفي كل زمان. وفي هذا الصدد، فإن المذهب الأصولي المستنير يرحب بكل ما حققته البشرية من خلال صراعها من أجل الديمقراطية والحرية، من صيغ تطبيقية تتضمن حقوق الشعوب في مواجهة حكامه سواء أكان ذلك في شكل دساتير تفصل بين السلطات وتحدد العلاقات بينها أم برلمانات منتخبة أو قضاء مستقل، أو صحافة ومنابر حرة، أو أحزاب معارضة.. إلخ.

ثامنًا: يؤمن المذهب الأصولي بحرية الفكر والعقيدة، فلا إكراه في الدين، ولا إجبار في الفكر، كما يؤمن بالحوار الهادف والبناء، وبمقارعة الحجة بالحجة، ويرفض العنف منهجا والإرهاب وسيلة، سواء وقع من الحاكمين أو المحكومين.

تاسعا: يتبنى المذهب الأصولي مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين، وإعطاء هذه الحقوق مضمونا اجتماعيا من خلال مبادئ التكافل الاجتماعي، كما يحترم حقوق غير المسلمين في المجتمع الإسلامي وفقًا لقاعدة "لهم ما لنا وعليهم ما علينا".

عاشرا: يحترم المذهب الأصولي الملكية الخاصة، ويؤكد على حرمة المال العام، ويقاوم نزعات السيطرة والاحتكار، ويعتبر إعمار الأرض وتنمية المجتمع فريضة، والعمل على رقي الأمة وتقدمها من أفضل القربات إلى ا .

وبطبيعة الحال فإننا نستطيع أن نضيف إلى ذلك العديد من المبادئ، ولكن ما يهم التأييد عليه هو أنه ليس في مذهب الأصولية ما يهدد الديمقراطية أو يمثل خطرا على الحريات والحقوق الفردية، وأنه لا يجوز الاحتجاج ببعض الممارسات التي قامت بها قلة قليلة لإطلاق حكم عام على مبدأ، أو إدانة مذهب، واعتباره مناهضا للديمقراطية أو الحرية، وإلا نكون قد وقعنا في خطأ منهجي جسيم.

ومن خلال رؤية البرلمان المصري الواضحة.. تتضح عدة نقاط هامة:

من النظام العام الذي يحكم المجتمع فلا يجوز أن يضعه - إذن - فئة أو جماعة أو طائفة.

أو كمن يدعو إلى عدم شرب الخمر ولعب القمار ويذهب بنفسه إلى الحانات ونوادي اللعب ويحاول إغلاقها بنفسه، وهذا يجرنا إلى استخدام العنف لتحقيق ما يدعو إليه، وهذا بالطبع ما نحاول الابتعاد عنه إنما على الدولة أو الحكومة - مثلاً - الأخذ بتلك الدعوة ووضع قواعد ونظم، لذلك كان لا يجوز للمصريين المسلمين أن يرتادوا نوادي القمار في الفنادق الكبرى، وهذا ما يجري عليه العمل فعلاً.

وعلى ذلك فمن يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية ليس مطلوبا منه أن يتقدم بتشريعات لتحقيق ذلك وإن تقدم البعض بهذا ثم رفض فإننا نعود إلى حلقة مفرغة ونتساءل مرة أخرى كيف نطبقها؟! ولو أخذنا بها لكان ذلك فرض رؤية واحدة على المجتمع. إنما الأمر يحتاج إلى دراسات وبحوث واجتهادات ومناقشات حتى الوصول إلى شبه إجماع على نتائج يمكن الأخذ بها وتقنينها في تشريعات. وهذا ما حدث عندما حقق ذلك

مجلس الشعب برئاسة الدكتور صوفي أبو طالب. وقد شارك في لجان تقنين الشريعة المختصون من كافة جوانب الحياة.

فلا محل إذن لمطالبة الإخوان بعمل هذه التشريعات وتقديمها؛ لأننا بذلك نطالب بفرض رؤية إسلامية معينة دون نقاش أو اجتهاد آخر وحتى لا تكون ذات صبغة معينة، إنما لابد أن تتوافق الاتجاهات الأخرى مع الإخوان في بوتقة واحدة للوصول إلى نتائج، أي: حلول يلتزم بها الجميع ولا يزايد عليها أحد لعيب أو نقيصة فيها.

كما أن تطبيق الشريعة ليس وقفا على الإخوان فحسب بل هو فريضة على كل مسلم. إنما يحتم على أجهزة الدولة العمل على وضعها موضع التطبيق.

وإذا كان البعض يرى أن المد الديني في العالم كله ظاهرة وفي بلادنا أيضا ظاهرة. ولكنها ظاهرة أفرزت نماذج عديدة من نماذج التعبير الإسلامي يستحسن أن نتوقف عندها[٧٣]. فإننا بالفعل توقفنا قليلا عندها. وقدمنا تقييما لتجربة برلمانية لأحد هذه النماذج، وهم الإخوان المسلمون. وقد توخينا الموضوعية والتوثيق والمتابعة المستمرة والحرص الشديد على صدق هذا التقييم واستنباط حيثيات الحكم على تلك التجربة.. وإن كنا لم نستطع.

- إن هذه الرؤية قد تكونت لدى البرلمان المصري بعد تقييم موضوعي وقراءة عميقة لفكر الإخوان المسلمين من خلال تجربتهم البرلمانية كممثلين للأصوليين أو التيار الإسلامي. ودليلنا على ذلك ما جاء في فحوى الورقة السابقة بأن غالبية الجماعات الإسلامية تتسم بالاعتدال وتؤمن بالتغيير التدريجي السلمي وتنبذ العنف وتقبل العمل من داخل النظام القائم، وينطبق ذلك أيضا على قوى الإسلام السياسي المحجوبة عن الشرعية.
- إن الإسلام قد سبق الفكر الغربي في أوربا وأمريكا بمئات السنين من حيث ركيزته الأساسية في إقامة نظام الحكم على مبدأ الشورى، وهو ما يعرف في تلك المجتمعات بالديمقراطية. وإن الأصولية الإسلامية عندما تنادي اليوم بعودة الشورى فهي بالمفاهيم الغربية واصطلاحاتها بعد ذلك تتطلع إلى الديمقراطية.

إن ما بدا من تطرف أحيانًا أو مقاومة عنيفة لدى بعض التيارات أو الجماعات الإسلامية، يعد رد فعل للموقف الرسمي للدولة وإجراءات القمع والاستبداد من بعض الحكام الذين ابتعدوا تماما ولم يأخذوا بمبدأ الشورى الإسلامي.

ومرة أخيرة نعود إلى حركة الإخوان داخل البرلمان.. وكما سبق القول فإنهم قد تحركوا حول محاور السياسات العامة "لأسلمتها" وكذلك السلوكيات لصناعة مناخ إسلامي تمهيدي لتطبيق الشريعة الإسلامية، وإن كانت الحقيقة أن "أسلمة" السياسات العامة والسلوكيات أيضا هي جانب من تطبيق الشريعة الإسلامية. أما جانب تقنين الشريعة لتطبيقها - كما سبقت الإشارة في فصول سابقة - فإنهم توقفوا على مبدأ التدرج في التقنين.. وبعض من تصدوا للهجوم والنقد لحركة الإخوان داخل البرلمان أشاروا بقولهم: ولم يتقدموا

بمشروع واحد لوضع الشريعة الإسلامية في قوانين وهو المطلب الذي حملوه منذ الثلاثينيات حتـى اليـوم، وكان من المتصور أن لديهم أكثر من مشروع قانون جاهز في هذا الاتجاه الذي يمثل قضيتهم الأولى والذي يرون أن فيه الحل(٧٢).

وأعتقد أن هذا النقد يغالط حقيقة الأمر لعدة أسباب منها: أنه ليس على كل من يدعو إلـى فـضيلة أن يضع قواعدها، إنما يكفي أن يبدأ بنفسه من حيث العمل بها. وكذلك أن يشير إليها ويلفت النظر لها ولا يملك أن يفرضها وإلا وقعنا في محظور التطرف أو التعصب، إنما على المختصين أو أولي الأمر القيـام بوضـع نظام أو قواعد تطبيق هذه الفضيلة؛ لأنها تعد بلورة كل الحيثيات التي قد حصرنا بعضها.. ولعل ذلك يكـون معينا أو مفيدا لمن يتساءل عن مدى نجاح هذه التجربة. وإلى أي مدى يمكن لإخواننا المـسلمين أن يكونـوا مكونًا طبيعيا من نسيج الدولة وليس خارجه. وفي أي موقع فهم من ذلك النسيج.. وأن كنا نأمـل إلا يغيـر الموقع من الموقف.. فإذا كنا لسنا إخوانا لهم بحكم الانتساب فإنهم إخواننا بحكـم الانتمـاء إلـى الإسـلام.. والإسلام هو الحرية والحق والعدل..

"تم بحمد ا "

المراجع والهوامش

الفصل الأول:

(١) روز اليوسف - العدد ٣٨٦٩ – ٨ أبريل ١٩٨٧ – جمال سليم.

(٢) نفس المرجع السابق - العدد ٣٠٦٧ – ٢٣ مارس ١٩٨٧ – جمال الدين حسين.

(٣) نفس المرجع السابق – العدد ٣٨٦٩ – ٦ أبريل ١٩٨٧ – عبد الستار الطويلة.

(٤) آخر ساعة – العدد ٢٧٣١ – ٢٥ فبراير ١٩٨٧ – محمد وجدي قنديل.

(٥) نفس المرجع – العدد ٢٧٣٣ – ١١ مارس ١٩٨٧.

(٦) نفس المرجع – العدد ٢٧٣٥ – ٢٥ مارس ١٩٨٧.

(٧) نفس المرجع – العدد ٢٧٣٥ – ٢٥ مارس ١٩٨٧.

(٨) مجلة أكتوبر – ٨ مارس ١٩٨٧ – د. عبد العظيم رمضان.

(٩) روز اليوسف – العدد ٣٠٧٢ – ٤ مايو ١٩٨٧ – عبد الستار الطويلة.

(١٠) المصور – العدد ٣٢٦٢ – ١٧ أبريل ١٩٨٧ وحيد رأفت.

(١١) مجلة أكتوبر – العدد ١٩ أبريل ١٩٨٧ – صلاح منتصر.

(١٢) آخر ساعة – العدد ٢٧٢٩ – ٢٢ أبريل ١٩٨٧ – محمد وجدي قنديل.

الفصل الثاني:

(١٣) مجلة أكتوبر – ٨ مارس ١٩٨٧ – د. عبد العظيم رمضان.

(١٤) مجلة المصور -١٧ أبريل ١٩٨٧ – العدد ٣٢٦٢ – مكرم محمد أحمد.

(١٥) آخر ساعة - العدد ٢٧٣٢ – ٤ مارس ١٩٨٧ – تحقيق صحفي لأسـامة حجـاج، وسيد عبد القادر، وزكريا أبو حرام.

(١٦) روز اليوسف العدد ٣٠٧٢ – ٢٧ أبريل – حديث لجمال الدين حسين.

(١٧) آخر ساعة – ٢٧٣٨ – ١٥ أبريل ١٩٨٧ – حديث لمأمون الهضيبي.

(١٨) آخر ساعة – العدد ٢٧٣٠ – ١٨ فبراير ١٩٨٧.

(١٩) روز اليوسف – العدد ٣٠٦٨ – ٣٠ مارس ١٩٨٧.

(٢٠) جريدة الشعب – أعداد مارس وأبريل ١٩٨٤.

(٢١) روز اليوسف – العدد ٣٠٦٨ – ٣٠ مارس.

(٢٢) آخر ساعة – العدد ٢٧٢٩ – ٢٢ أبريل ١٩٨٧ – محمد وجدي قنديل.

(٢٣) المصور – العدد ٣٢٦٣ – ٢٤ أبريل.

(٢٤) آخر ساعة – العدد ٢٧٢٩ – ٢٢ أبريل ١٩٨٧ – محمد وجدي قنديل.

(٢٥) روز اليوسف – العدد ٣٠٧١ – ٢٠ أبريل ١٩٨٧ – محمد فتحي غانم.

(٢٦) آخر ساعة – العدد ٢٧٢٩ – ٢٢ أبريل ١٩٨٧ – محمد وجدي قنديل.

(٢٧) المصور – العدد ٣٢٦١ – ١٠ أبريل ١٩٨٧ – مكرم محمد أحمد.

الفصل الثالث:

(٢٨) آخر ساعة – العدد ٢٧٣٨ – ١٥ ابريل ١٩٨٧

(٢٩) آخر ساعة – العدد ٢٧٣٩ – ٢٢ ابريل ١٩٨٧

(٣٠) نفس المرجع السابق.

(٣١) نفس المرجع السابق.

(٣٢) نفس المرجع السابق.

(٣٣) المصور – العدد ٣٢٦٣ – ٢٤ أبريل.

(٣٤) مضبطة الجلسة لمجلس الشعب – ١٧ ديسمبر ١٩٧٨

(٣٥) مضبطة الجلسة لمجلس الشعب – ٣٠ أبريل ١٩٨٠.

(٣٦) نفس المرجع السابق.

(٣٧) مضبطة الجلسة السبعين أول يونيو ١٩٨٢.

الفصل الرابع:

(٣٨) محاضر اجتماعات لجنة الشئون الدينيـة والاجتماعيـة والأوقـاف مـن ٢ – ٢٨ مارس ١٩٨٥.

الفصل الخامس:

(٣٩) مضبطة الجلسة (٧٤) – ٤ مايو ١٩٨٥.

الفصل السادس:

(٤٠) المضبطة (٣٧) ٢٨ نوفمبر ١٩٨٧.

(٤١) المضبطة (٣٨) – ٢٩ نوفمبر ١٩٨٧.

(٤٢) مضبطة الجلسة (٤٩) – ١٦ أبريل ١٩٨٩

(٤٣) جلسات يناير ١٩٩٠ يناقشه بيان الحكومة

(٤٤) مضبطة الجلسة (١٧) ١٣ يناير ١٩٩٠.

(٤٥) مضبطة الجلسة (٢٦) ٢٩ يناير ١٩٩٠.

(٤٦) مضبطة الجلسة (٢٦) ٢٩ يناير ١٩٩٠.

الفصل السابع:

(٤٧) مضبطة الجلسة (٧٦) ١٩ مارس ١٩٨٨.

(٤٨) مضبطة الجلسة (٤١) ٣٠ نوفمبر ١٩٨٧.

(٤٩) مضبطة الجلسة (٣٣) ١٩ فبراير ١٩٨٩.

(٥٠) مضبطة الجلسة (٣٤) ٢٠ فبراير ١٩٨٩.

(٥١) مضبطة الجلسة (٥٩) ٢٠ فبراير ١٩٨٩.

(٥٢) مضبطة الجلسة (٢٠) ١٥ يناير ١٩٩٠.

الفصل الثامن:

(٥٣) المضبطة (٨١) ١٥ شعبان ١٤٠٨هـ و ٢ أبريل ١٩٨٨.

(٥٤) المضبطة (١٩) ١٠ يناير ١٩٨٩.

(٥٥) مضبطة الجلسة (١٧) ١٣ يناير ١٩٩٠.

(٥٦) مضبطة الجلسة (٢٠) ١٥ يناير ١٩٩٠.

(٥٧) تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة يناير ١٩٩٠ برئاسة المستشار أحمد موسى وكيل المجلس.

الفصل التاسع:

(٥٨) مضبطة الجلسة الثامنة – ١٥ ديسمبر ١٩٨٩.

(٥٩) مضبطة الجلسة (٤٤) – ٢ أبريل ١٩٨٩.

(٦٠) مضبطة الجلسة (٤٠) – ٦ مارس ١٩٩٠.

(٦١) مضبطة الجلسة (٥٢) – ٥ مايو ١٩٩٠.

الفصل العاشر:

(٦٢) مضبطة الجلسة (٧٣) ٦ مارس ١٩٨٨.

(٦٣) مضبطة الجلسة (١٧) ٨ يناير ١٩٨٩.

(٦٤) المضبطة (٥٧) ١٤ مايو ١٩٨٩.

(٦٥) المضبطة (٤٦) ٩ أبريل ١٩٩٠.

الفصل الحادي عشر:

(٦٦) مضبطة الجلسة (٥٥) – ٢٦ فبراير ١٩٨٥.

(٦٧) مضبطة الجلسة (١٠٤) ٧ يونيو ١٩٨٨.

(٦٨) مضبطة الجلسة (١٧) ١٣ يناير ١٩٩٠.

(٦٩) مضبطة الجلسة (٢٦) ٢٩ يناير ١٩٩٠.

الفصل الثاني عشر:

(٧٠) جريدة الأحرار - ٣ يناير ١٩٨٣- الدكتور فاروق عبد السلام.

(٧١) المؤتمر الثالث حول الديمقراطية البرلمانية استراسبورج ١٦ – ١٨ سبتمبر سنة ١٩٩١ الحلقة الدراسية الرابعة (تحديات الديمقراطية) الشعبة البرلمانية المصرية مجلس الشعب

(٧٢) مجلة روز اليوسف ٥ نوفمبر ١٩٩٠.

(٧٣) الأهرام - ١٢ أكتوبر ١٩٩١ - أحمد بهجت.